

برنامج الدراسات الماليزية
DEPARTMENT OF MALAYSIAN STUDIES



السياسة الخارجية الماليزية

تحرير

أ.د. جابر سعيد عوض

برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ٢٠٠٧

السياسة الخارجية الماليزية



برنامــــج الدراســـات المالـــــيزية
DEPARTMENT OF MALAYSIAN STUDIES



السياسة الخارجية الماليزية

تحرير

أ.د. جابر سعيد عوض

برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ٢٠٠٧

السياسة الخارجية الماليزية

الناشر: برنامج الدراسات الماليزية
جامعة القاهرة، الجيزة، جمهورية مصر العربية
ت، ف: ٣٥٦٩٤١٢٠
البريد الالكترونى: dms_cu@gawab.com
رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٠٠٧/٢٥٨٧٦
رقم الترقيم الدولي المعيارى: 977-403-269-1

© ٢٠٠٧ برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة.
جميع حقوق التأليف والنشر وكافة الحقوق الأخرى محفوظة للبرنامج الماليزى بجامعة القاهرة. لا يسمح بنسخ أو طبع أو نقل أى جزء من هذا الكتاب أو خزنه فى أى نظام بخزن المعلومات واسترجاعها، أو نقله على أية هيئة أو بأية وسيلة سواء كانت الكترونية أو تسجيلا أو غيرها بدون الحصول على تصريح رسمى مكتوب من البرنامج، ما عدا حالات الاقتباس المختصر.

طبع بجمهورية مصر العربية من خلال برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة

مقدمة الكتاب

لما كان الكثير من دارسى العلاقات الدولية ينظرون إلى السياسة الخارجية لأية دولة باعتبارها امتداد طبيعى للسياسة الداخلية لهذه الدولة، ولما كان برنامج الدراسات الماليزية بمركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة قد تناول فى مؤتمره الأول الذى عقده فى عام ٢٠٠٤ النموذج الماليزى فى التنمية، وتناول فى مؤتمره الثانى الذى عقده فى عام ٢٠٠٥ الفكر السياسى لمحاضير محمد باعتباره أبو التحديث فى ماليزيا المعاصرة، كان طبيعياً أن يخصص البرنامج مؤتمره السنوى الثالث لدراسة السياسة الخارجية الماليزية لتبين حقيقة المقولة المشار إليها، والتعرف على الأهداف التى ابتغتها القيادة الماليزية من وراء سياستها الخارجية، ووسائلها فى ذلك، وكيفية صنع قراراتها، والوقوف على كيفية توظيفها لهذه السياسة لخدمة أهداف التنمية المجتمعية الداخلية.

من هذا المنطلق، جاء المؤتمر السنوى الثالث للدراسات الماليزية الذى عقده البرنامج فى التاسع من مارس لعام ٢٠٠٦ تحت عنوان "السياسة الخارجية الماليزية"، والذى تضمن تسع أوراق بحثية: ست منها قدمها أساتذة وباحثون مصريون، أما الثلاث الأخرى فقد قدمها أساتذة وباحثون ماليزيون.

ويضم هذا الكتاب بين دفتيه تسعة فصول، يشتمل كل واحد منها على إحدى الأوراق البحثية التى عرضت فى المؤتمر بعد تنقيحها، وإدماج الآراء والمقترحات والأفكار التى تضمنتها المناقشات والمداولات التى دارت عبر جلسات المؤتمر المختلفة.

فى الفصل الأول، عرضت أ.د. هدى ميتكيس لأبرز محددات السياسة الخارجية الماليزية الداخلية والخارجية منها معتبرة أن مستوى التنمية الذى حققته ماليزيا يعد أبرز عناصر المقدرات القومية. ومن ثم، فهو أبرز المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الماليزية المعاصرة. كما أوضحت على صعيد المحددات الخارجية كيف استفادت ماليزيا من التغيرات فى النظام المالى العالمى من خلال انتهاج سياسة تقوم على اجتذاب رؤوس الأموال.

وخلصت أ.د. هدى إلى النظر إلى السياسة الخارجية الماليزية باعتبارها سياسة مرنة عكست توظيف القيادة الماليزية الناجح لمختلف عناصر المقدرات القومية فى إطار فهم واع للمحددات الخارجية اتسم بها عهد محاضير محمد، ويبدو أنها مستمرة بمرونة أكبر فى عهد خليفته عبدالله بدوى.

وتناول أ.د. محمد السيد سليم فى الفصل الثانى بالبحث والدراسة عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الماليزية انطلاقاً من النظر إلى هذه العملية باعتبارها محصلة لعملية واعية تقوم بها الأجهزة المنوط بها هذه العملية. قدم أ.د. محمد سليم لذلك باستعراض الإطار المفهومى لصنع السياسة الخارجية مؤكداً على أن عملية صنع السياسة الخارجية تعتبر من أكثر العمليات السياسية تعقيداً وتشابكاً، وأن السلطة التنفيذية تعد القوة الأكثر نفوذاً – وإن لم تكن الوحيدة – فى هذا المضمار، وهو ما يؤكده الواقع العملى فى ماليزيا. وخلص إلى أن السياسة الخارجية الماليزية تتأثر إلى حد كبير بشخص رئيس الوزراء، وأن القوى السياسية الفاعلة فى ماليزيا لا تلعب دوراً يذكر فى صنع قرارات السياسة الخارجية بالنظر إلى هيمنة السلطة التنفيذية بهذا الخصوص.

وفى الفصل الثالث، استعرض أ.د. محمد أبو بكر أهم القضايا العالمية الأكثر إلحاحاً على أجندة السياسة الخارجية الماليزية، والتى حددها فى ثلاث قضايا أساسية هى قضية العولمة، وقضية الحرب على الإرهاب، وقضية الحد من انتشار الأسلحة النووية. ففيما يتعلق بقضية العولمة، أوضح د. محمد أبو بكر أنه على الرغم من قناعة القيادة الماليزية وتسليمها بعدم إمكانية الإفلات الكامل من الآثار السلبية للعولمة، إلا أنه بإمكان ماليزيا مجابهة مثل هذه الآثار، وهو ما أكدته الخبرة الماليزية فى تعاملها مع الأزمة المالية التى عصفت بها مع مجموعة من بلدان المنطقة عام ١٩٩٧. وفيما يتعلق بقضية الحرب على الإرهاب فقد أوضح د. محمد أبو بكر أن ماليزيا ترفض ربط الإرهاب بجنسية أو ديانة معينة، وتصر على ضرورة وضع تعريف دولى محدد للإرهاب يكون بمثابة الأساس فى مواجهته بعيداً عن التحيز ضد المسلمين. أما فيما يتعلق بقضية الحد من أسلحة الدمار الشامل، فقد ركز د. أبو بكر على تنديد ماليزيا بأسلحة الدمار الشامل، ومطالبتها الدول المنتجة له بضرورة الاتفاق على جدول زمنى لنزع مثل هذه الأسلحة، وأن يكون ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة.

وفى الفصل الرابع تناول أ. مدحت أيوب السياسة الخارجية الماليزية تجاه القوى الدولية الكبرى: الولايات المتحدة، والاتحاد الاوروبى، والصين، واليابان، والهند. استهل الباحث هذا الفصل بتوضيح الملامح العامة للسياسة الخارجية الماليزية، والتى لخصها فى استقلالية السياسة الخارجية الماليزية النابعة من عدم اعتماد ماليزيا على المعونات الخارجية، والبرجماتية القائمة على خدمة المشروع الاقتصادى الماليزى. وخلص إلى أن السياسة الخارجية الماليزية تجاه الدول الكبرى قد انتهجت منهجاً تعاونياً متجنبة الدخول

فى أية مسالك صراعية، كما قامت على أساس الفصل بين ما هو سياسى وما هو اقتصادى.

وفى الفصل الخامس ركز أ.د. جابر عوض على الدور النشط الذى لعبته ماليزيا – ولا تزال – فى تعميق التعاون مع وبين دول العالم النامى المعروفة بدول الجنوب وتبنى قضاياه والدفاع عنه كجزء من سياساتها الخارجية، لا سيما منذ أن اعتلى محاضير محمد سدة الحكم فى البلاد عام ١٩٨١. استعرض أ.د. جابر عوض العوامل والأسباب وراء تزايد اهتمام السياسة الخارجية الماليزية بقضايا الجنوب، والتى لخصها فى ثلاثة عوامل هى: انتهاء الحرب الباردة وما تركته من آثار على النظام الدولى عموماً والسياسة الخارجية الماليزية على وجه الخصوص، وما حققته ماليزيا من نمو اقتصادى متسارع، ورؤية القيادة الماليزية فيما يتعلق بالتقارب بين ماليزيا ودول الجنوب. كما أشار فى الوقت ذاته إلى أبرز المقترحات التى قدمتها ماليزيا فى سبيل تطوير علاقات بلدان الجنوب مع بعضها البعض مركزاً على ما عكسته هذه المقترحات على أرض الواقع، وما تمخضت عنه فعلياً من آليات كان لها أثرها على تطوير التعاون بين ماليزيا ودول الجنوب مثل مجموعة الـ١٥، والآلية الثنائية لتسوية المدفوعات.

ولما كانت الدائرة العربية تعد أحد الدوائر الأساسية التى تتحرك فى إطارها السياسة الخارجية الماليزية، فقد جاء الفصل السادس تحت عنوان "السياسة الخارجية الماليزية تجاه المنطقة العربية"، وفيه استعرضت أ.د. ماجدة صالح أهم ملامح وتوجهات السياسة الخارجية الماليزية تجاه المنطقة وأبعاد تحركها فيها على مختلف الأصعدة: السياسية والاقتصادية والثقافية. تمثلت أهم هذه الملامح والتوجهات من وجهة نظر أ.د. ماجدة صالح فيما تتسم به السياسة الخارجية الماليزية تجاه المنطقة العربية من اعتدال وتوازن وواقعية وتكامل بين الجانب السياسى والجانبين الاقتصادى والثقافى، والدور الكبير الذى يمثله الإسلام المعتدل كإطار مرجعى حاكم.

أولت أ.د. ماجدة صالح فى هذا الفصل اهتماماً كبيراً بمجموعة من القضايا السياسية مثل الصراع العربى الاسرائيلى، والإرهاب، والغزو الأنجلو أمريكى للعراق، ونزع أسلحة الدمار الشامل، والدور الخارجى فيما يتعلق بإصلاح الشرق الأوسط، فضلاً عن القضايا الاقتصادية كقضايا التجارة البينية والاستثمار ونقل التكنولوجيا مدعمة ذلك بالأرقام والإحصاءات. كما لم تغفل القضايا الثقافية مثل تلك المتعلقة بمواجهة العولمة والحوار بين الحضارات.

وفى الفصل السابع، عملت د. أرونا جوبيناث على توضيح دور ومكانة الآسيان فى السياسة الخارجية الماليزية، وذلك بعد أن قدمت لذلك بنظرة تاريخية للآسيان ومراحل تطورها. وقد ميزت بهذا الخصوص بين مرحلتين أطلقت على الأولى مرحلة التشاور وتمتد خلال الفترة بين عام ١٩٦٧، وهو عام نشأة الآسيان، وعام ١٩٧٤. وقد شهدت هذه الفترة العديد من الجهود المبذولة من قبل الدول الأطراف بغية تقوية تجمعهم الوليد. أما المرحلة الثانية فقد أطلقت عليها د. جوبيناث مرحلة العمل الجماعى، والتى شهدت تكثيفاً للتعاون الاقتصادى بين دول المجموعة.

وفى الفصل الثامن، استعرض أ.د. أحمد الرشيدى أبرز توجهات السياسة الخارجية الماليزية فى بعض المنظمات الدولية مشيراً إلى الجهود الماليزية الرامية إلى إيجاد أطر تنظيمية للعمل المشترك بينها وبين جيرانها مثل إنشاء المجلس الآسيوى الباسيفيكى، ورابطة جنوب شرق آسيا، وغيرها. ويؤكد أ.د. رشيدى على حرص الدبلوماسية الماليزية على التفاعل بايجابية مع القضايا الدولية مدللاً على ذلك بالإحصاءات والأرقام حول السلوك التصويتى الماليزى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفى الفصل التاسع والأخير عرض السفير أحمد مختار سلات لأهم الاتجاهات الجديدة فى السياسة الخارجية الماليزية فى ظل القيادة الجديدة لرئيس الوزراء عبد الله بدوى الذى خلف د. محاضير محمد بعد تخلى هذا الأخير عن السلطة فى نوفمبر من عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من أن السفير سلات قد ركز فى هذا الفصل على ملامح التغير فى السياسة الخارجية الماليزية مع اعتلاء عبد الله بدوى سدة الحكم فى البلاد، إلا أنه لم يغفل الإشارة إلى ملامح الاستمرارية فى هذه السياسة. تمثلت أبرز مظاهر الاستمرارية – فى تقديره – فى البراجماتية، بينما تمثلت أبرز مظاهر التغير فى الاعتدال والاعتماد على ما أسماه الدبلوماسية "الناعمة" لعبد الله بدوى، والتى تركز على نقاط الاتفاق مع الآخر أكثر مما تركز على النقاط الخلافية التى ميزت أسلوب سلفه د. محاضير محمد، فضلاً عن التركيز على القضايا التى تشغل مكانة محورية على أجندة الأولويات والمصلحة العليا لماليزيا.

ولا يفوتنا فى ختام هذا التقديم أن نتوجه بخالص الشكر والعرفان لكل من ساهم فى هذا المشروع البحثى، وخاصة السادة الأساتذة الباحثين الذين تولوا إعداد الأوراق البحثية التى كونت الفصول التسعة لهذا الكتاب، كما نتوجه بالشكر لكل من شارك بالتعقيب على الأوراق البحثية أثناء انعقاد المؤتمر فزادها ثراءاً. كما لا يفوتنا أن نشكر أ.د. ماجدة صالح التى تولت مهمة ترجمة الأوراق البحثية الثلاث التى شارك بها الزملاء

الماليزيون. ونود التنويه هنا إلى أن هذه الترجمة ليست مجرد ترجمة حرفية، بل تضمنت بعض الإضافات التى تخدم الموضوع كما ارتأتها.

وبعد فإننا نأمل أن يتضمن هذا الكتاب ما يفيد القارئ العربى والمتخصص، وأن يقدم إلى المكتبة العربية إضافة طيبة فى موضوعه.

المحرر

الفصل الأول
محددات السياسة الخارجية الماليزية
أ.د. هدى ميتكيس

مقدمة

شهدت السياسة الخارجية لمختلف الدول فى الآونة الحديثة منعطفاً واضحاً حيث لم تعد ترتبط بمفهوم الأمن التقليدى وإنما تجاوزت هذا المجال الضيق بحيث أضحت متعددة الأبعاد واتسعت محدداتها لتشمل كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وفى إطار هذا السياق تتبدى أهمية التعرف على محددات السياسة الخارجية نظراً لما يمكن أن تمثله من تفسير منطقى لهذه السياسة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن إستجلاء محددات السياسة الخارجية قد شهد جدلاً واسع النطاق خاصة حول طبيعة هذه المحددات بحيث ارتأى البعض أنها تكون بالأساس إنعاكاساً لرؤية القيادة أى ترتبط ببرامج العمل التى تتبعها هذه الأخيرة إزاء العالم الخارجى. فى حين ركز البعض الأخر على مجموعة من المحددات البنيوية الواضحة المعالم التى يمكن تحليلها وسبر أغوارها بشكل دقيق على أنه يمكن القول أن محددات السياسة الخارجية بصفة عامة تتشكل بالتأكيد وفقاً لتمازج مجموعة من المتغيرات تجمع بين كل من الخصائص الشخصية للقيادة السياسية والمتغيرات الكامنة فى بيئة عملية صنع السياسة فى استقلالية عن فهم صانع السياسة الخارجية.

وعليه، يعكف هذا الفصل على استجلاء السياسة الخارجية الماليزية وهى السياسة التى تأثرت بتلك المتغيرات بحيث لم تمثل السياسة الخارجية الماليزية استثناءً عن هذه القاعدة. بل لعلنا لا نبالغ إذا ما ارتأينا أنها تمثل نموذجاً مثالياً يعكس الدور الواضح لهذه المحددات فى صياغة السياسة الخارجية للدولة.

هذا وقد انطلقت هذه السياسة مما درج على تعريفه بمبدأ "الأمن الشامل" الذى تبلورت ملامحه مع وصول محاضير محمد إلى سدة الحكم فى ماليزيا. وهى الفترة التى دامت زهاء الـ٢٢ عاماً واتسمت بالاستمرارية فى عهد خليفته عبد الله بدوى بحيث طبعت السياسة الخارجية الماليزية بمجموعة من الملامح التى ارتبطت فى مجملها برؤية القيادة السياسية وبكل من الواقع الداخلى والنسق الدولى. من هذا المنطلق كان تطور السياسة الخارجية الماليزية التى واكبت المستجدات الحديثة بحيث تباعدت سياستها الخارجية عن المفهوم الضيق للأمن العسكرى وأضحت تؤكد على ارتباط أمنها القومى بكل من الاستقرار السياسى الداخلى والتنمية الاقتصادية والتوافق الاجتماعى.

وفى إطار هذا السياق تمثلت أهم ركائز وأسس السياسية الخارجية الماليزية فى ثلاثة أبعاد رئيسية شملت بالأساس تحقيق الأمن الداخلى للمجتمع الماليزى، ثم الحرص على

ضمان أمن الآسيان، وأخيراً تحقيق أمن جنوب شرق آسيا باعتبار أن أمن ماليزيا يستند إلى أمنها الإقليمي.

ولاستبيان ملامح وقسمات محددات السياسة الخارجية الماليزية وما طرأ عليها من تغيرات لابد لنا من إلقاء الضوء على مختلف الأبعاد الاقتصادية والثقافية والسياسية الداخلية والخارجية. وإذا كانت السياسة الخارجية بصفة عامة تستند - على نحو ما أسلفنا - إلى تفاعل مجموعة من المتغيرات التى تعكس فى مجملها خصائص كل من الدولة والقيادة يبقى التساؤل عن كيفية تصنيف هذه المحددات. وعموماً يمكن تقسيم هذه المحددات إلى مجموعتين أساسيتين: أولها تشمل المحددات البنيوية وثانيها يرتبط بالمحددات الخارجية.

وعلى هذا الأساس ينقسم هذا الفصل إلى جزئين رئيسيين يعرض أولهما للمحددات البنيوية ويعرض ثانيهما لرؤية القيادة الماليزية للمحددات الخارجية للسياسة الخارجية الماليزية.

(١)
المحددات البنيوية للسياسة الخارجية الماليزية

تشمل المحددات البنيوية للسياسة الخارجية كل ما يتعلق بالإطار الداخلى للدولة بدءاً بالمقدرات القومية التى تشمل موارد الثروة والوضع الاقتصادى للبلاد انتقالاً إلى الواقع والتكوين الاجتماعى وما يمكن أن ينتج عنه من مشكلات ثم طبيعة النظام السياسى الذى يمثل عنصراً فاعلاً فى تحديد ملامح السياسة الخارجية ثم دور القيادة وخصائص الشخصية ودوافعها الذاتية.

أولاً: عناصر قوة الدولة أو المقدرات القومية

يقصد بعناصر قوة الدولة أو ما يسمى بالمقدرات القومية المقدرات التى تتحدد على أساسها السياسة الخارجية للدولة باعتبارها إحدى أهم هذه المحددات. هذا وتتأثر عناصر قوة الدولة بحجم الموارد المتاحة ومستوى التحديث أو التنمية الذى تشهدها الدولة.

أ-الموارد المتاحة

فإذا ما حاولنا إلقاء الضوء على العنصر الأول والذى يتمثل فى الموارد المتاحة سوف نلحظ أنه بدوره ينقسم إلى موارد تتسم بالاستمرارية النسبية مثل الموقع إضافة إلى موارد أخرى متغيرة وتشمل الموارد الاقتصادية.

وفى إطار هذا السياق يمكن القول أن ماليزيا التى تقع فى قلب جنوب شرق آسيا تشغل موقعاً جغرافياً هاماً يؤثر بشكل فاعل فى سياستها الخارجية وخاصة إزاء دول المنطقة بحيث تحدد إلى حد كبير نوعية ومدى الخيارات المتاحة لها فى صياغتها لسياستها الخارجية فى إطار رؤيتها للمنطقة كمجال حيوى لهذه السياسة. فماليزيا توجه سياستها الخارجية بالأساس إلى المنطقة التى تقع فى إطارها وهو ما تبدى من خلال السياسات التى أتبعها فى إطار رابطة الآسيان.

ويمكن القول أن موقع ماليزيا بين عدد من دول المنطقة الصناعية قد أسهم فى طفرتها الاقتصادية حيث مثلت مجتذباً للاستثمارات الخارجية كما قامت شركات إقليمية متعددة الجنسية بدور هام فى حفز المسار التنموى فى ماليزيا.(١)

هذا ونظراً لانقسام ماليزيا إلى منطقتين أساسيين هما شبه جزيرة ماليزيا وولايتا صباح وساراواك يفصل بينهما بحر الصين الجنوبى بحيث تتصل شبه جزيرة ماليزيا من الشمال بتايلاند ومن الجنوب بسنغافورة وبإندونيسيا من الغرب وبالفلبين من الشمال فسوف نلحظ الارتباط الوثيق بالسياسة الخارجية الماليزية بتلك المناطق بحيث سعت ماليزيا فى مرحلة مبكرة بعد استقلالها إلى محاولة تأسيس اتحاد يجمع بين كل من ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا وبورينو الشمالية وبروناى، إلا أن معارضة كل من إندونيسيا والفلبين لهذا المشروع نظراً لتخوفهما من الهيمنة الماليزية على منطقة جنوب شرق آسيا أدى إلى فشله.

بيد أن ماليزيا ظلت متمسكة بضرورة تقوية علاقاتها بدول الجوار الإقليمى من منطلق موقعها الجغرافى فى قلب منطقة جنوب شرق آسيا وهو ما كلل بتأسيس رابطة دول جنوب شرقى آسيا "الآسيان" عام ١٩٦٧ التى شغلت فيها ماليزيا موقعاً محورياً ساهم فى تقليص حدة النزاعات بين دول الآسيان، خاصة بعد أن شهدت العلاقات الماليزية الفلبينية توتراً بسبب خلاف كل من الدولتين على إقليم صباح الذى ارتأت الفلبين تبعيته لها.(٢)

هذا كما تأثرت السياسة الخارجية الماليزية بعلاقاتها بالفلبين إثر بروز البعد الإسلامى فى هذه السياسة بسبب السياسات المتشددة ضد مسلمى الفلبين التى قادت إلى نزوح أعداد كبيرة منهم إلى ماليزيا. هذا واتفقت القيادتان الماليزية والفلبينية على تكوين لجنة مشتركة لدراسة المشكلات القائمة بين الدولتين وزار محاضير محمد الفلبين عام ١٩٩٤. وفى

نفس العام بدأت المحادثات بين ماليزيا وإندونيسيا لبحث النزاع حول بعض الجزر عليها وتم الاتفاق على عرض النزاع على محكمة العدل الدولية.

وفى إطار تأثر السياسة الخارجية الماليزية بموقعها الجغرافى فى منطقة جنوب شرق آسيا اتجهت ماليزيا إلى إعطاء أهمية للدائرة الآسيوية بصفة عامة من خلال سياسة التوجه إلى الشرق، ونجحت فى تحويل اقتراحها الذى تقدمت به فى بداية السبعينيات "مشروع حياد جنوب شرقى آسيا فى إنشاء منطقة للسلام والحرية والحياد الذى تحول لاحقاً إلى رابطة الآسيان بما ينأى بدول المنطقة عن التهديدات الخارجية.(٣)

هذا كما عملت ماليزيا من منطلق موقعها الجغرافى المتميز فى المنطقة إلى صياغة سياسة خارجية تهدف إلى توسيع الآسيان بعد انتهاء الحرب الباردة وأيدت ماليزيا مبادرة تايلاند بدعوة ميانمار للحضور كمراقب فى الاجتماع الوزارى للآسيان فى بانكوك عام ١٩٩٤ بعد أن كانت ماليزيا رافضة لهذه المشاركة بسبب موقف ميانمار من الأقلية المسلمة.

كما أيدت ماليزيا عام ١٩٩٧ الانضمام غير المشروط للأعضاء الجدد فى الآسيان وحالياً تسعى السياسة الخارجية الماليزية إلى محاولة الحفاظ على ثقلها داخل الآسيان خاصة بعد بروز تكتل جديد لقيادة تايلاند. أو كما ارتأى البعض ظهور تكتل آخر بقيادة فيتنام يمكن أن ينافس التكتل الماليزى الإندونيسي الذى كان يحظى بثقل ملحوظ فى إطار الآسيان.

كما تسعى ماليزيا من منطلق موقعها الجغرافى فى منطقة جنوب شرق آسيا وثرائها بالمناجم والغابات والموارد الزراعية إلى إتباع سياسة خارجية متوازنة مع اليابان التى اجتذبت استثماراتها فى ماليزيا لما تتمتع به هذه الأخيرة من رخص الأيدى العاملة وتشريعات الاقتصاد الحر.

ب- مستوى التحديث وأولوية التنمية

يعد مستوى التحديث أحد أهم عناصر المقدرات القومية التى تمثل بدورها أهم محددات السياسة الخارجية. ويقصد بمستوى التحديث مستوى المهارات المتوفرة للدولة والتى تؤهلها لإحداث تغير فى نظامها الاقتصادى وصياغة السياسات الخارجية الملائمة لهذا التغيير.

وعلى هذا النحو شغل كل من التحديث والتنمية موقع الصدارة فى السياسة الماليزية وذلك بعد أن نجحت ماليزيا فى تحقيق أعلى معدلات التنمية حيث شهد معدل النمو

الاقتصادى منذ بداية السبعينيات وحتى الثمانينيات نمواً ملحوظاً بلغ ٧,٦%. وبرغم تعرضه فى الثمانينيات إلى تراجع نسبى نتيجة ما شهدته البلاد من بعض المشاكل المالية نتيجة نقص الإيرادات النفطية، إلا أنه سرعان ما استعاد عافيته وانطلقت البلاد على نهج التحديث والتنمية.

هنا تجدر الإشارة إلى أن العملية التنموية فى ماليزيا قد اتسمت بالتعدد والتداخل بحيث تشابكت مختلف عناصرها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وأدركت القيادة الماليزية أهمية صياغة سياسة خارجية تدعم هذا النمو بحيث تتحول إلى قاعدة للتصنيع من خلال الاستفادة من عمالة غير باهظة الكلفة قادرة على اجتذاب الكثير من الاستثمارات.(٤) وعلى نفس الصعيد أكدت السياسة الخارجية الماليزية أهمية التعاون الإقليمى فى حفز التحديث والتنمية مع الانفتاح على العالم الخارجى فى هذا الشأن. فالآسيان برغم أهمية التعاون فى إطاره إلا أن أحد نقاط ضعفه الأساسية تتمثل فى التراجع النسبى للمعرفة والتكنولوجيا ببعض دوله. ولذلك حرصت ماليزيا من خلال قيادتها على حث دول الآسيان على النهل من العلم الحديث والتكنولوجيا لتحسين القدرات الإنتاجية عبر سياسة خارجية تؤكد أهمية الشراكة والحوار مع الآخرين مع التخصص فى مجالات معينة وتخصيص الموارد البشرية والمالية بشكل فاعل.

وعلى هذا النحو كان حرص ماليزيا على توجيه النشاط إلى زيادة الإنتاجية حتى تتمكن من المنافسة فى الأسواق الخارجية هذا كما ارتأت ماليزيا أن التنمية مسئولية مشتركة بين كل من الدول المتقدمة والدول النامية بما يحتم صياغة سياسة خارجية تضمن هذا التعاون. كما أن ماليزيا يتعين عليها أن تنمى قدراتها لمسايرة التطور العالمى.

وبرغم السياسة الخارجية الماليزية المنتقدة والمعارضة للغرب إلا أنها لم تسع إلى وقف أو إعاقة التعاون مع هذه البلدان حيث حرصت على تشجيع الشركات الأمريكية والأوربية لجلب الاستثمارات إلى ماليزيا عبر سياسة خارجية متوازنة ومنفتحة.

وقد تبدى هذا الانفتاح فى توجه ماليزيا نحو الشرق والتلاقى مع المشروع اليابانى للرخاء المشترك. ودعمت اليابان التوجه الماليزى الساعى للتعاون التكنولوجى. ومن جانبها دعت ماليزيا إلى إنشاء المجموعة الاقتصادية لشرق آسيا والتى تتألف من ماليزيا، وسنغافورة، وفيتنام، وتايلاند، والفلبين، وإندونيسيا، وكوريا، واليابان، والتى لم ترض عنها الولايات المتحدة. وعلى نفس الصعيد حرصت السياسة الخارجية الماليزية على

حفز التجارة البينية، وهو ما أيدته اليابان بطرح فكرة صندوق النقد الآسيوى برأسمال ١٠٠ مليار دولار.

هذا وتتبدى أهمية الاستثمار كأحد أهم محددات السياسة الخارجية الماليزية نتيجة دوره المحورى فى التنمية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات اليابانية فى قطاع التصنيع اتسمت بالضخامة فى ماليزيا حيث تمت الموافقة على مشروعات بلغت الاستثمارات فيها ٦,٩ مليار رنجت.

كما تمثل أحد أهداف السياسة الخارجية الماليزية فى اجتذاب الشركات متعددة الجنسيات لنقل التكنولوجيا ولتحويل ماليزيا إلى مركز دولى. ولقد نجحت ماليزيا فى جذب عدداً هائلاً من هذه الشركات. وتم إنشاء مكاتب إقليمية ساهمت فى عمليات التوزيع وتمثل بوابة للنفاذ إلى أسواق الإقليم. وبالرغم من اهتمام ماليزيا بتقديم نموذج للتنمية الرأسمالية، إلا أنها اتبعت نموذجاً منفتحاً يقوم على المشروعات الرأسمالية الوطنية والأجنبية فى مجال التصنيع الموجه للتصدير فى عدد من المجالات الصناعية ومن أهمها الصناعات الالكترونية لأنها تؤدى إلى تطوير التكنولوجيا الماليزية. ولذلك حرصت السياسة الخارجية الماليزية على دعم التعاون مع اليابان وكوريا لاستيعاب الأشكال المتقدمة من التكنولوجيا. وعلى نفس الصعيد كان حرص ماليزيا على جذب العمالة من دول الجوار.

ج- الموارد الاقتصادية

يقصد بالموارد الاقتصادية كل من الموارد الطبيعية والبشرية التى تتمتع بها الدولة. وفى واقع الأمر فإن توفر هذه الموارد يتيح للدولة إمكانية صياغة سياسة خارجية تسمح لها بإرساء دعائم علاقات خارجية مكثفة. ومن هذا المنطلق يمكن القول أن المحدد الاقتصادى فى ماليزيا مثل بصفة عامة أحد أهم محددات السياسة الخارجية الماليزية، وذلك فى إطار حرص الحكومة الماليزية على حفز التصدير ومحاولة اجتذاب الاستثمارات الخارجية مع التوظيف الجيد لموقع ماليزيا ومواردها الطبيعية والبشرية إضافة إلى سعيها لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من التكنولوجيا الأجنبية.

من هذا المنطلق كان حرص ماليزيا على تدعيم علاقاتها مع الدول المصدرة إضافة إلى حفاظها على علاقات وطيدة بأسواق الدول التى تعد من أهم مصادر الاستثمار مثل الولايات المتحدة واليابان وسنغافورة.(٥)

حرى بالفهم المعمق للعامل الاقتصادى كأحد أهم محددات السياسة الخارجية الماليزية إلقاء بعض الضوء على طبيعة الاقتصاد الماليزى الذى حدد ملامح وقسمات السياسة الخارجية الماليزية. لقد حقق الاقتصاد الماليزى معدل نمو قارب الـ ١٠% وتمثلت أهم أهدافه في محاربة الفقر وتنمية الموارد البشرية وتنمية كل من المجال الصناعى والتجارى.

ووفقاً لتقديرات البنك الدولى لعام ٢٠٠٢ بلغ معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ٦,٢% متوسط دخل الفرد فى ماليزيا حوالى ٣٥٠٠ دولار هذا ويمثل قطاع الزراعة أحد أهم مجالات التصدير فى ماليزيا حيث يأتى كل من المطاط وزيت النخيل فى مقدمة الصادرات الزراعية الماليزية هذا وتسهم الزراعة بحوالى ٩% من الناتج المحلى الاجمالى فى ماليزيا وتستوعب ١٥% من اجمالى قوة العمل. ويعد زيت النخيل من أهم الصادرات الماليزية حيث تبلغ نسبته من الصادرات ٦,٥% يليه الصادرات من المطاط.(٦)

وفى إطار حرص ماليزيا على اتباع سياسة خارجية تواءم افتقارها لبعض عناصر العملية التنموية لجأت الحكومة الماليزية إلى اتباع سياسة خارجية مرنة بما يمكنها من تحقيق المصلحة المشتركة لكل من البلدان، خاصة وأن دولة نامية مثل ماليزيا يمكن أن تكون شريكة للتقدم مع الدول المتقدمة من خلال تقديمها للعمالة زهيدة السعر وتوفير البنية التحتية والاستقرار السياسى لمختلف الاستثمارات الخارجية، وهو ما يضمن للشريك الأجنبى الربح الكافى ويحقق لماليزيا التنمية المرجوة.

ولعل من هذا المنطلق كانت الدعوة إلى سياسة خارجية منفتحة تتباعد عما عرف بسياسة "إفقر جارك" التى تؤدى إلى تباينات شاسعة بين كل من الدول النامية والدول المتقدمة وتبنى توجه تعاونى يضمن مصلحة الجميع بحيث يتم تقاسم ثمار التنمية فى ظل شراكة ذكية تتجنب الصراع بين مختلف الدول.

ثانياً: الواقع والتكوين الاجتماعى

يمثل الواقع الاجتماعى للدولة أحد أهم محددات السياسة الخارجية، خاصة إذا اتسم التكوين الاجتماعى بالثبات والاستمرارية. وفى إطار هذا السياق تعكس التركيبة الاجتماعية فى ماليزيا خاصية فريدة من نوعها خاصة ما يتعلق فيها بالصراعات العرقية التى نجمت عنها وقادت فى الستينيات إلى مصادمات عرقية واسعة النطاق.

هذا وتجدر الإشارة عند تحليل أثر الواقع الاجتماعى على السياسة الخارجية ضرورة التمييز بين المشكلات ذات الطبيعة الاقتصادية مثل عدم العدالة التوزيعيـــة والبطالـــة... الخ، والمشكلات ذات الطبيعة السياسية مثل حدوث اضطرابات وحركات احتجاجية.

والواقع أن المشكلات الاجتماعية فى ماليزيا والتى قادت إلى الصراع العرقى الآنف ذكره قد اصطبغت بكل من الطابع الاقتصادى والسياسى حيث نجمت المصادمات العرقية عن شعور بعض العرقيات بالحرمان النسبى وعدم العدالة التوزيعية، وهو ما قاد بـــدوره إلى مصادمات دامية أدت فى فترة من الفترات إلى عدم استقرار سياسى.

وعلى صعيد آخر إذا ما حاولنا التعرف على أثر هذا التباين الاجتماعى على السياسة الخارجية الماليزية سوف نلحظ أن الحكومة الماليزية لجأت فى الـــستينيات والـــسبعينيات إلى الإقلال من الموارد المخصصة للسياسة الخارجية وذلك بإعادة تخـــصيص المـــوارد المتاحة لمعالجة المشكلات الداخلية.

وقد قاد هذا الأمر إلى تركيز النخبة السياسية الماليزية علـــى إيجـــاد حلـــول لعـــدم الاستقرار الداخلى دون الاهتمام الكبير بالسياسة الخارجية أو تحويل هذا الصراع الداخلى إلى صراع خارجي على نحو ما حدث فى بلدان أخرى فى محاولة لتخفيـــف الـــضغوط الناشئة عن تلك المشكلات بافتعال مشكلات خارجية للتخفيف من حـــدة التركيـــز علـــى المشكلات الداخلية بما يحول من إمكانية تصاعدها.

وعلى نفس الصعيد يمكن القول أن الصراعات العرقية فى ماليزيا، والتـــى عكـــست بدورها تفاقم الصراعات الداخلية قد أدت إلى مواجهة الدولة لصعوبات بـــشأن علاقاتهـــا الخارجية، بل وقادت إلى إضعاف موقف ماليزيا فى مواجهة التحديات الخارجية بـــصفة عامة.

حرى بالتعرف على تأثير الواقع الاجتماعى الماليزى على السياسة الخارجية للدولة استجلاء ملامح التركيبة السكانية رصد التفاعل بين طبيعة التعددية العرقية فـــى ماليزيـــا والبيئة الدولية. فإلى جانب أهمية دور الدولة فى مواجهة المشكلات العرقية فى البلاد إلا أنه يصعب إغفال موقع كل من البيئة الإقليمية والدولية والعالمية وما تطرحه من إمكانية حدوث تدخلات خارجية لابد وأن تأخذها السياسة الخارجية الماليزية فى الحسبان.

وفى إطار هذا السياق يمكن ذكر ما قاد إليه الارتفاع العالمى لأســـعار الـــنفط فـــى السبعينيات من نتائج إيجابية للخطط التنموية الماليزية. وهو ما عكس نجاحـــاً للـــسياسة

الخارجية الماليزية فى هذا الشأن فأدى إلى تراجع هذه الأسعار فى الثمانينيات من إحياء للتوترات العرقية.

وعلى صعيد آخر حرصت السياسة الخارجية الماليزية على الاستفادة من التغيرات فى النظام المالى العالمى لاجتذاب رؤوس الاستثمارات الأجنبية كما نجحت فى إدارة الأزمات التى نجمت عن الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٩٧، وذلك لأولوية القضايا الاقتصادية فى السياسة الخارجية الماليزية.

فمن المعروف أن التكوين المجتمعى لماليزيا يتسم بالتنوع العرقى والدينى واللغوى بحيث ينقسم سكان ماليزيا البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة وفق إحصائيات عام ٢٠٠٤ إلى ثلاث جماعات عرقية تتمثل فى المالاى الذين يبلغ نسبتهم حوالى ٥٦,٦% من التعداد الإجمالى للسكان ثم الصينيين ٢٦% ثم الهنود ٧,٧% وتحافظ كل مجموعة على خصوصيتها الثقافية والاجتماعية وذلك عبر عدد من الأنساق التى تعكس قدراً من التمايز. كذلك تتسم ماليزيا بتعدد الأديان والمعتقدات فبجانب الإسلام الذى يعد الدين الرسمى للبلاد والذى يدين به المالاى توجد البوذية والهندوسية والتاوية والكونفوشيوسية والمسيحية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن التكوين الاجتماعى الماليزى قد اتسم بارتفاع نسبة سكان الحضر إلى ٦٤% مقارنة بسكان الريف الذى تبلغ نسبتهم ٣٦%، وهو ما يشير إلى تصاعد نسبة التحضر مع الخطط التنموية التى اهتمت الدولة بتنفيذها منذ أوائل السبعينيات. وهو ما يشير أيضاً إلى تصاعد المشكلات الاجتماعية الناجمة عن هذه الظاهرة التى شملت كل العرقيات، وإن كان بنسب متفاوتة حيث ارتفعت نسبة الحضر بين المالاى من ١٠% فى السبعينيات إلى ٥٤% عام ٢٠٠٠. وبالمثل تصاعدت هذه النسبة بين كل من الصينيين (من ٤٧ إلى ٨٧%) والهنود (من ٣٨ إلى ٨٠%) فى نفس الفترة الزمنية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه إلى جانب هذه المجموعات توجد فى المجتمع الماليزى مجموعة من المهاجرين يمثلون العمالة الأجنبية التى تشغل بطبيعة الحال حيزاً من اهتمامات السياسة الخارجية الماليزية نظراً لوجود أعداد كثيرة منهم تتراوح أعدادهم ما بين مليون و٢,٢ مليون من العمالة الوافدة من كل من إندونيسيا وبنجلاديش وتايلاند والفلبين. وهو ما يجعل ماليزيا أكبر الدول الآسيوية المستوردة للعمالة، خاصة وأن نسبة المهاجرين إلى اجمالى القوة العاملة تتراوح ما بين ١٠,٥% من التعداد الكلى للسكان

وذلك نظراً لوجود عمالة أجنبية غير مسجلة، وخاصة فى شرق ماليزيا (إقليمى صباح وساراوك).

وعلى نفس الصعيد يمكن إيعاز اهتمام السياسة الخارجية الماليزية بالدول التى تنتمى لها العمالة الوافدة إلى ارتفاع نسبة هؤلاء إلى اجمالى القوة العاملة بحيث بلغت حوالى ١٢% من هذه العمالة.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن أسباب هذه الظاهرة يرجع بالأساس إلى الحركة التنموية التى تشهدها ماليزيا بما يعكس حاجتها المتزايدة إلى العمالة مع نقص العمالة المحلية فى عدد من القطاعات. ويسهم فى ذلك واقع التعددية الاثنية فى البلاد بحيث تحرص كل جماعة أثنية على استجلاب عمالة تنتمى إلى بلدانها الأصلية.

هذا وتؤثر قضية العمالة الوافدة من مختلف الدول الآسيوية إلى ماليزيا فى علاقة ماليزيا بدول الجوار بحيث تحرص السياسة الماليزية على الحفاظ على علاقات جيدة بهذه الدول بحيث لا تهددها أى مشاكل ناجمة عن استقدام هذه العمالة التى يصعب فى كثير من الأحيان منعها من دخول البلاد حيث عادة ما يتم ذلك بشكل غير شرعى، هذا إضافة إلى مساندة مختلف الدول لعمالتها.

وعلى صعيد آخر ينظر إلى العمالة الوافدة فى ماليزيا باعتبارها أحد محددات التركيبة الاجتماعية المؤثرة على السياسة الخارجية الماليزية وذلك نظراً لإمكانية تأثيرها على التركيب الاثنى للمجتمع الماليزى. فقد ارتأى بعض الماليزيين أن اندماج هذه العمالة يمكن أن تغير التركيبة الاثنية لصالح المالاى بما يمكن أن يخل بالتوازنات العرقية القائمة ويقود إلى مصادمات محتملة. هذا فى حين ارتأى البعض الأخر فى هذه العمالة تهديداً مباشراً للهوية الماليزية التى تحرص الدولة على ترسيخها من خلال تحقيق التوازن بين مختلف العرقيات الماليزية ودعم الاستقرار فيما بينها.

وعلى الرغم من بعض الآثار السلبية لهذه العمالة الوافدة، والتى تبدت بشكل خاص فى أعقاب الأزمة المالية عام ١٩٩٧، مما قاد الحكومة الماليزية إلى الاستغناء عن كثير منها وترحيلها. إلا أنه سرعان ما لجأت ماليزيا إلى التفاوض مع كل من إندونيسيا والفلبين باعتبارهما من أهم الدول المصدرة للعمالة الوافدة لماليزيا، وذلك فى محاولة للتوصل إلى بعض الشروط لاستمرارية العمالة غير القانونية فى إشارة واضحة إلى أهمية استبقاء هذه العمالة لتنفيذ الخطط التنموية الطموحة. فبعد أن لجأت ماليزيا إلى ترحيل حوالى ١٢٠ ألف عامل من المهاجرين غير القانونيين إضافة إلى ضبطها

للمتسللين واعتقالهم وإصدار الحكومة الماليزية لعقوبات على هؤلاء منذ عام ٢٠٠٢، إلا أنها سرعان ما أدركت أهمية هذه العمالة للتنمية الاقتصادية. وهو ما قاد إلى شغل هـذه القضية لموقع هام فى السياسة الخارجية الماليزية نظراً لأهميتها فـى مواجهـة الطفـرة التنموية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأزمة المالية الإقليمية عام ١٩٩٧ كانت قد أدت إلى تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية إلى ماليزيا بين دول الجوار مما حدا بالحكومة الماليزية إلى وضع سياسة لترحيل هؤلاء على نحو ما أسلفنا، إلا أن تلك الإجراءات سرعان مـا أدت إلى مظاهرات من قبل هؤلاء المهاجرين عام ١٩٩٨ والذين لجأوا إلى السفارات الأجنبية للحصول علي حق اللجوء السياسى.

ثالثاً: النظام السياسى والسياسة الخارجية

يشغل النظام السياسى موقعاً محورياً بين محددات السياسة الخارجية باعتباره النـسق السياسى الوطنى الذى يختص باتخاذ مختلف القرارات. ومما لا شك فيه أن أهمية النظام السياسى تنبع من صلاحيات السلطة التنفيذية فى عملية صنع السياسة الخارجية للدولـة. وهنا تتبدى أهمية إلقاء الضوء على طبيعة النظام السياسى الماليزى من حيث صلاحيات السلطة التنفيذية ودرجة المحاسبية السياسية للنظام، وحجم التأييد الذى يحظى به النظـام السياسى. وهو ما يشير فى نهاية الأمر إلى مدى ديمقراطية أو سلطوية النظام.

أ- السلطة التنفيذية ومؤسسة الرئاسة

تتبع ماليزيا النظام الفيدرالى حيث تتكون من ثلاثة عـشر ولايـة وفقـاً للدسـتور الفيدرالى الذى تزامن صدوره مع استقلال ماليزيا عام ١٩٥٧ وتتألف السلطة التنفيذية من الملك وهو الرئيس الأعلى إضافة إلى مؤتمر حكام الولايات ثم الحكومة.

والملك من الناحية النظرية يعد السلطة العليا فى ماليزيا حيث تراجعـت صـلاحياته لصالح رئيس الوزراء. وعموماً تتمثل صلاحيات الملك فى تعيين رئيس الوزراء، كما أن له الحق فى حل البرلمان، إضافة إلى تعيين القضاه بالمحكمة الفيدرالية والمحكمة العليـا بناء على نصيحة رئيس الوزراء. كما يرأس ملك البلاد القوات المسلحة الماليزية.

أما اختيار الملك فيكون بالانتخاب من بين تسعه حكام للولايات لمدة خمس سـنوات ويتم انتخابه بالاقتراع السرى من قبل هذه المجموعة من حكام الولايات. ولملك ماليزيـا نائب يتم انتخابه بنفس الإجراءات الخاصة بالملـك. بيـد أن الملاحـظ أنـه لا يتمتـع بصلاحيات إلا فى حالة عدم وجود ملك البلاد أو شغور موقعه حتى يتم انتخاب خليفة له.

يعكس مؤتمر حكام الولايات الذى يتشكل من سلاطين حكام الولايات الماليزية الثلاثة عشر الطابع التقليدى للنظام السياسى الماليزى الذى يضفى وفقا للثقافة السياسية التقليدية السائدة أهمية خاصة على هذه المجموعة التى تختص بانتخاب كل من الملك ونائبه إضافة إلى استشارتها فى عدد من الأمور من أهمها ما يتعلق باقتراح مشروع قانون لتعديل الدستور إضافة إلى السياسات العامة(٧).

ويوجد فى ماليزيا ١٣ حاكماً منتخباً لمختلف ولايات الاتحاد الفيدرالى الماليزى إضافة إلى تسعة سلاطين من الأسر الحاكمة للولايات، وهو ما يعنى عدم وجود سلاطين فى أربعة ولايات ماليزية واقتصارها على الحكام المنتخبين الذين يتولون المهام التنفيذية فى الولاية.

أما الحكومة التى تمثل ثالث أضلاع السلطة التنفيذية فى ماليزيا فيمكن القول أنها تمثل الثقل الأكبر فى هذه السلطة التى تتألف من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء ويقوم الملك بالتصديق على تعيين الحكومة.

من الناحية الواقعية فإن رئيس الوزراء يعد الرئيس الفعلى للسلطة التنفيذية فى ماليزيا بعد تعديل الدستور ١٩٩٣، والذى كان من شأنه تحجيم سلطة الملك. وهنا تجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء الماليزى متمثلاً فى محاضير محمد والذى حكم البلاد زهاء العقدين من الزمان طبع الحياة السياسة والسلطة التنفيذية بطابع خاص أدى إلى رجحان كفة رئيس الوزراء حيث قاد نظام الجهة الوطنية بقيادة محاضير محمد حملة ضد زعامات المالاى التقليدية من السلاطين. وقام منذ ١٩٨٣ بتعديل الدستور لينقل سلطة إعلان حالة الطوارئ من الملك إلى رئيس الوزراء، وذلك دون اللجوء إلى السلطة التشريعية.

وبطبيعة الحال يشير هذا الأمر فى مجمله إلى تنامى سلطة رئيس الوزراء فى عملية صنع السياسة سواء على المستوى الداخلى أم الخارجى. وخلال التسعينيات شهد النظام الماليزى تدهوراً فى العلاقة بين مختلف القيادات الماليزية وتنظيم "الآمنو"، وذلك حين قام هذا الأخير بانتقاد السلاطين، بعد قيام أحدهم بالاعتداء على أحد المواطنين. وهو ما قاد إلى إدخال تعديلات دستورية ترفع الحصانة عنهم تمهيداً لتقديمهم للمحاكمة، وقد عنى هذا فى الواقع تراجع وضعية هؤلاء الحكام الذين اعتبروا من أهم أسس وركائز الهوية المالاوية.

وفى إطار هذا السياق طبعت القيادة الماليزية النظام السياسى برؤيتها الخاصة حيث أكد على أولوية تحقيق التنمية عبر حكومة تتسم بالاستقرار وقد حدد الأهداف الأساسية للتنمية التى تتمثل فى توحيد الشعب الماليزى فى إطار ما عرف بالقومية الماليزية Bangsa Malaysia دون الارتكاز على مجموعة عرقية واحدة متمثلة فى المالاى.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن أهم الضوابط السياسية المحورية والدالة عند تحليل أثر النظام السياسى على السياسة الخارجية، والتى تتعلق بما يسمى نمط تمثيل المصالح الاجتماعية أو بمدى تعبير النظام السياسى عن مصالح مختلف العرقيات فى المجتمع حيث أن وجود قدر من التباينات وتعارض المصالح بين هذه المجموعات يمكن أن يمثل قيداً على قدرة النظام السياسى على إتباع سياسات خارجية معينة حيث تتحول عملية صنع السياسة إلى مساومات لإرضاء كافة الأطراف.

وعلى هذا النحو لجأ رئيس الوزراء الماليزى نظراً للواقع المتعدد الأديان والأعراق فى البلاد إلى إعلانه عن سياسة متوازنة تقوم على قبول كل حزب للآخر مؤكداً دور الدولة فى إدارة دفة التنمية فى إطار مفهوم الدولة الراعية. وفى إطار هذا السياق يمكن القول أن النظام السياسى فى ماليزيا قد حظى إلى حد كبير بالتأييد الاجتماعى الذى يعد بدوره أحد أهم الموارد السياسية فى النظام بما يؤثر فى عملية صنع السياسة الخارجية الماليزية.

فمن المعروف أنه كلما حظى النظام السياسى بمساندة وتأييد الشعب كلما تنامت قدرته على تنفيذ سياساته بما فيها السياسة الخارجية حيث استطاعت ماليزيا توظيف هذه الخاصية فى مجال التفاوض مع مختلف القوى الخارجية كما أن هذا الوضع أسهم فى توفير الموارد اللازمة للقيادة صانعة السياسة الخارجية.

وجدير بالإشارة إلى أنه منذ انتخابات ١٩٩٩ وتفجر قضية أنور إبراهيم نائب محاضير محمد والذى كان مرشحاً لخلافته بدأت القيادة تخسر بعض التأييد الشعبى لصالح حزب عموم المالاى الإسلامى المعارض والذى انضمت إليه أعداداً كبيرة نتيجة عدم الرضا عن بعض ممارسات النظام. ولذلك أعلن محاضير محمد تنازله عن السلطة عام ٢٠٠٣ ليشغل موقعه عبد الله بدوى الذى يعد إلى حد كبير استمرارية لفكر سلفه على كل من الصعيد الداخلى والخارجى. وهنا يمكن إيعاز تنامى صلاحيات رئيس الوزراء إلى بعض مكونات الثقافة التقليدية الماليزية التى تستند فى مجملها إلى القيم الآسيوية التى تعلى من شأن القائد إلى حد قد يصل فى بعض الدول الآسيوية إلى تقديس الحاكم.

ب- الواقع الديمقراطى فى ماليزيا والسياسة الخارجية

يشكل واقع الديمقراطية فى ماليزيا أحد محددات السياسة الخارجية حيث يثير موضوع الضوابط السياسية على النظام السياسى أثر كل من النظم الديمقراطية أو السلطوية على السياسة الخارجية، وهو ما يستوجب إلقاء الضوء على النظام السياسى الماليزى الذى ارتأى الكثيرون فى ممارساته سلطوية ناعمة Soft Authoritarianism، أو على أحسن الفروض نظام شبه ديمقراطى Quasi Democracy، أو نصف ديمقراطى Semi- Democracy.

فى إطار هذا السياق يتصور البعض أن النظم الديمقراطية بما تعكسه من مشاركة لكافة القوى السياسية فى صياغة السياسة الخارجية قد تمثل معوقاً فى هذا الصدد نظراً لما تتطلبه هذه الأخيرة من سرعة ومحدودية عدد المشاركين، إضافة إلى حرصها على طابع السرية. وهو ما يتناقض مع الطابع الديمقراطى الذى يقتضى التشاور مع ما يعنيه ذلك من بطء نسبى فى الحركة، إضافة إلى حرص النظام الديمقراطى على تعددية اتخاذ القرار والعلانية والشفافية.

وعلى هذا النحو ارتأى البعض الآخر أن النظم التى تتسم بقدر من التسلطية أكثر فعالية فى مجال السياسة الخارجية مقارنة بالنظم الديمقراطية.(٨) وفى ماليزيا تصدق هذه المقولة إلى حد كبير حيث اتسم النظام الماليزى فى إطار محورية ورجحان كفة رئاسة الوزراء نظراً لما تتسم به من القدرة السريعة على اتخاذ القرار وعلى تنفيذ القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية بفعالية عالية وذلك فى إطار مركزية عملية صنع السياسة. ويصعب فى واقع الحال إغفال دور رئيس الوزراء الماليزى فى إدراك البدائل المتاحة فى السياسة الخارجية وتحديداً الخيارات وفقاً لرؤيته.

هذا وتنفرد ماليزيا بممارسات ديمقراطية ذات طبيعة خاصة تحددت معالمها فى إطار ما بات يعرف بالقيم الآسيوية فى إشارة لتمايزها عن مكونات المنظومة القيمية الديمقراطية الغربية التى ارتأت القيادة الماليزية نجاحها فى تحقيق الاستقرار السياسى للبلاد، وذلك استناداً إلى تقبل قدر أقل من الديمقراطية فى سبيل ضمان قدر أكبر من الاستقرار السياسى(٩). وذلك فى ظل تراجع التوجهات الفردية لصالح قيم العمل الجماعى وفى إطار شغل السلطة الحاكمة لموقع الصدارة فى النظام السياسى الذى حافظ على هيراركية اقتضت ضرورة طاعة القيادة.

ومن جانبهم أعرب الماليزيون عن تقبلهم لهذا الوضع طالما كان النظام قادراً على المضى قدماً فى التنمية الاقتصادية. وقد تمثلت عوائق الديمقراطية فى ماليزيا فى بعض التوجهات الاثنية للمجتمع الماليزى والتى تبدت بدورها عبر الائتلاف الحاكم أو "الجبهة الوطنية". وتمثل الهاجس الأساسى فى ماليزيا فى مخاطر التوترات العرقية المحتملة وما يمكن أن ينتج عنها من مصادمات داخلية ومن تأثير على السياسة الخارجية للبلاد.

ج- رؤية القيادة الماليزية للمحددات الخارجية ودور القيم الآسيوية

تلعب القيادة إلى جانب المحددات ذات الطبيعة البنيوية دوراً محورياً فى عملية صياغة السياسة الخارجية حيث تمثل عاملاً حاكماً في تحديد ملامحها وتصوراتها.

هذا وتجدر الإشارة أنه حتى فى ظل التحولات الديمقراطية التي يشهدها العالم في ظل المستجدات الدولية والتي تقلص دور الدولة، إلا أن القيادة السياسية لازالت في كثير من البلدان تمثل محدداً محورياً في صياغة السياسات الاقتصادية والسياسية، وذلك نظراً لأن القيادة يقع عليها العبء الأساسى فى تحديد الأولويات والخيارات والتوقيت المناسب لمختلف السياسات. وتنطبق هذه المقولة على ماليزيا حيث قامت القيادة السياسية بدوراً أساسيا فى تحديد ملامح السياسة الخارجية لتتواءم وتواكب الطفرة التنموية في البلاد.

هنا تجدر الإشارة إلى أن السياسة الخارجية شغلت موقع الصدارة بين مختلف أولويات الدولة الناشئة، وهو ما قاد إلى تولي رئيس الوزراء مهام وزير الخارجية لعدة سنوات بعد الاستقلال. هذا وقد ظلت مهام وزارة الخارجية حتى بعد أن أصبح لها وزراء مستقلون منذ ١٩٧٥ محل اهتمام مختلف رؤساء الوزراء الماليزيين. وهو ما يتضح جلياً عبر مختلف المبادرات التي قام بها رؤساء الوزارات الماليزيين، والتى كان لها أعمق الأثر في صياغة السياسة الخارجية الماليزية منذ الاستقلال.[١٠]

وفى إطار هذا السياق لعب محاضير محمد دوراً محورياً فى تحديد ملامح كل من العلاقات الخارجية لماليزيا وسياساتها الخارجية حيث قام بوضع أجندة دبلوماسية نشطة شملت الصعيدين الإقليمى والدولى. فلقد سعى إلى تشكيل المؤتمر الاقتصادى لجنوب شرق آسيا في إطار ما بات يعرف بالمنتدى الاقتصادى لجنوب شرق آسيا EAEC، والذى ضم إلى جانب مجموعة الآسيان كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية بهدف حفز التعاون الاقتصادى فيما بين دول المنطقة.

وعلى المستوى الدولى لجأ محاضير محمد رئيس الوزراء الماليزى السابق إلى تدعيم التعاون بين مختلف دول الجنوب من خلال مجموعة الـ١٥ التي ضمت عدداً من الدول الأسيوية والإفريقية النامية، إضافة إلى مجموعة من دول أمريكا اللاتينية.

هذا وقد تمثلت أحد أهم مبادرات صياغة السياسة الخارجية الماليزية في دعوة محاضير محمد لمختلف قادة دول العالم لإرساء دعائم "قرن عالمى Global Century" يتسم بتعاون بناء بين كل من الدول المتقدمة والدول النامية في إطار روح جديدة تؤكد على تحقيق الرضاء للجميع عبر محاولة الدول المتقدمة مساعدة جيرانها لتحقيق هذا الهدف بدلاً من تقديم المساعدات والإعانات. هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه الرؤية قد أسهمت في حفز التفاهم الدولي عبر اقتراب إيجابى أكد أهمية النمو والتعاون المتبادل.

وعلى الصعيد الإجرائي أولى مختلف وزراء الخارجية الماليزيين أهمية كبرى لصياغة السياسة الخارجية الماليزية والعلاقات الخارجية. ولعل من هذا المنطلق تنبعث أهمية اختيار شخص وزير الخارجية في ماليزيا والتي شغل موقعاً متميزاً في الحكومة إضافة إلى ضرورة تمتعه بمهارات شخصية ودبلوماسية تؤهله لهذا المنصب الذى عادة ما امتدت فتراته بما يسمح لوزير الخارجية بتحقيق مزيد من الإنجازات.(١١)

وفى إطار هذا السياق، يمكن القول عموماً بأن محدد القيادة السياسية يرتبط بالأساس بمجموعة الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقيادة إضافة إلى إدراكها وتصوراتها. ومن هنا تتحدد الدوافع الذاتية بصفة عامة بالعوامل التي تدفع الفرد إلى سلوك مسلك معين كالرغبة في ممارسة السلطة والنزعة نحو السيطرة أو من منطلق الانتماء إلى قومية أو فكر أو عقيدة ما. أما الخصائص الشخصية فهى تلك الخصائص التي ترتبط بالتكوين المعرفي والسلوكي وتحدد ملامح شخصيته من حيث الميل إلى السيطرة أو العنف أو على العكس من ذلك المسالمة والتفاهم والانفتاح.(١٢)

واستناداً إلى تحليلات السياسة الخارجية يتضح تأثير الشخصية التي تتسم بقدر من التسلطية على هذه السياسة حيث عادة ما يكون لها دور أساسي في تحديد ملامحها وقسماتها. وبالمثل تلعب القيادة المنفتحة على الغير والراغبة في تحقيق ذاتها عبر مجموعة من الإنجازات التي ترتبط بشخصه.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن محاضير محمد قد اتسم بنزعة تسلطية قادت كثير من الأدبيات الغربية إلى تصورها بأن فترة حكمه عكست ما يسمى بالسلطوية الناعمة Soft

Authoritarianism في إشارة واضحة إلى عدد من الممارسات السلطوية لمحاضير سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد السياسات الخارجية.

وفى ماليزيا تبدت بشكل جلى سلطة القيادة في إدارة السياسة الخارجية نتيجة عدم وجود نخب أو أحزاب سياسية فاعلة يمكن أن تعارض هذه السياسة.(١٣) ويتأكد هذا الواقع في ماليزيا من خلال التعرف على موقع وأهمية القيادة في سلم السلطة السياسية في الدولة. فكلما زاد ارتقاء القائد السياسي في سلم السلطة السياسية في دولته كلما تزايدت إمكانية تأثير خصائصه الذاتية على السياسة الخارجية.

وفى ماليزيا وغيرها من دول جنوب آسيا تتمتع القيادة بسلطات واسعة وبدرجة عالية من التقدير والاحترام قد يصل في بعض الدول إلى التقديس، وهو ما يضفي على القيادة أهمية كبرى وسلطات واسعة وهو ما تؤكده الثقافة الكونفوشيوسية وفي ماليزيا.

وعلى نفس الصعيد يمكن القول أن البعد الثقافى فى ماليزيا كان له أعمق الأثر على رؤية القيادة لملامح السياسة الخارجية، وذلك من منطلق ما يعرف بالقيم الآسيوية Asian Values التى تبنتها القيادة الماليزية رافضة النزعة الفردية إضافة إلى رفضها بصفة عامة القيم الأخلاقية والمعايير القيمية الغربية. وهو ما أكدته القيادة الماليزية بشأن اتساع الهوة بين كل من المنظومة القيمية الآسيوية والغربية.

ولعل مما لا شك فيه أن القيم الآسيوية قد انعكست على طبيعة السياسة الخارجية حيث أكدت أهمية المسالمة وعدم العدوان والنزوع إلى المهادنة. وفى ماليزيا أثرت هذه القيم على رؤية وإدراك القيادة التي لم تنظر بعين الارتياح إلى المعاهدات الدفاعية الماليزية البريطانية في فترة سابقة خاصة بعد لجوء بريطانيا إلى تقليل وجودها العسكرى بالمنطقة. وهو ما يؤكد عدم ارتياح القيادة الماليزية إلى الغرب والتشكك في الاعتماد عليه. والملاحظ أن هذه النظرة قد امتدت إلى المرحلة الحالية من العولمة الاقتصادية.

فإذا كان محاضير محمد قد ارتأى في فترة سابقة عجز الكومنولث عن المساهمة فى التغلب على المشكلات التي تواجه أعضاءه، فإنه أيضاً لم ينظر بعين الرضا إلى تداعيات العولمة التي تعد نتاجاً للمنظومة القيمية الغربية على الدول النامية التي تنتمي إليها ماليزيا.(١٤)

لقد سعت القيادة الماليزية إلى الاقتباس الواعي من القيم الآسيوية وبالأساس من النموذج الياباني مع حرص السياسة الخارجية الماليزية على دعم العلاقات الاقتصادية بين كل من الدولتين وتفعيل التكامل على المستوى الاقتصادى. وهو ما أدى إلى نجاح

ماليزيا في نقل التكنولوجيا بهدف شغل ماليزيا لموقع الدولة القائد في منطقة جنوب شرق آسيا.

إجمالاً يمكن القول أن البعد القيمي والثقافى عد من أهم محددات السياسة الخارجية الماليزية عبر رؤية القيادة التي ارتأت وجود صراع بين كل من القيم الغربية والقيم الآسيوية. وقد مثلت رابطة الآسيان أساساً راسخاً لتدعيم التحالفات الدولية الآسيوية في مواجهة القيم الغربية.

لقد ارتأت القيادة الماليزية في صياغتها للسياسة الخارجية وفي إطار توجسها من الغرب تميز القيم الآسيوية وانعكاساتها على هذه السياسات نظراً لما تمثله من نماذج عالمية جديرة بالإقتداء بها. مؤكدة على أولوية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على الحقوق السياسية مع ايلاء العمل الجماعى أهمية كبرى على التوجه الفردى. وهو ما انعكس على السياسة الخارجية الماليزية عبر ممارساتها في إطار رابطة الآسيان.

ومن جانبه دافع محاضير محمد عن المكونات التقليدية للثقافة الآسيوية ليس فقط استناداً إلى أهميتها على كل من الصعيد القيمي والروحي في المجتمع الماليزي وإنما أيضا لقدرتها على إدارة الرأسمالية الآسيوية مقارنة بأجندات الليبرالية الجديدة الرأسمالية الغربية.(١٥)

فإذا ما حاولنا استجلاء أثر رؤية القيادة الماليزية للغرب على السياسة الخارجية في إطار تبنيه للقيم الآسيوية التي تختلف كثير من مفرداتها عن المنظومة القيمية الغربية سوف يلاحظ أنه منذ وصول محاضير محمد إلى السلطة عام ١٩٨١ تبنى سياسة خارجية منتقدة للغرب عكست في مجملها توجس ماليزيا من المواقف الغربية تجاه القضايا الآسيوية عامة والإقليمية والماليزية خاصة وذلك بعد أن صعد الغرب انتقاداته للواقع الداخلي في ماليزيا.

ولعل من هذا المنطلق فإن تأكيد السياسة الخارجية الماليزية في فترة من الفترات على ضرورة التوجه أو النظر إلى الشرق في إشارة لرفضه لعدد من الممارسات الغربية التي تهدف إلى خلق حالة من عدم التوازن داخل الدول النامية بغية فرض هيمنته عليها من منطلق التدخل في شئونها الداخلية استناداً إلى حجج حماية حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي وغيرها من القضايا التى نتجت عن عصر العولمة.

وفى إطار سياسة النظر إلى الشرق، والتي هدفت ماليزيا من خلالها إلى دفع التنمية طرحت مجموعة من الأفكار تبدت من خلالها الرغبة في استحداث آليات وأطر آسيوية

تنأى عن السيطرة والهيمنة الغربية، مثل مركز الجنــوب لتبــادل سياســات الاســتثمار والتجارة والتكنولوجيا لتشجيع فرص التعاون الاقتصادى بين مختلف دول الجنوب.(١٦)

(٢)
النسق الإقليمى والدولى

مثل كل من النسق الإقليمي والدولى محددين حاكمين للسياسة الخارجيــة الماليزيــة بحيث كان لكل من النظام العالمى والإقليمى أثرهما الواضح على صياغة هذه الــسياسة في ظل التفاعلات الإقليمية فى المنطقة. وهنا تجدر الإشارة إلى وجود علاقة ارتباطيــة واضحة بين كل من النظامين حيث شهدت ماليزيا فى إطار منطقة جنوب شــرق آســيا توترات إقليمية فى فترة الحرب الباردة نتيجة لتباين انتماءات دول المنطقة بين كل مــن المعسكر الشرقى والغربى، وذلك برغم تبنى ماليزيا لتوجه عدم الانحياز.

هذا وقد مثل التقارب الصينى الأمريكى فى مطلع التسعينيات أحد ملامح هذه الفتــرة والذى كان له آثاره الواضحة على طبيعة التفاعلات الإقليمية فى منطقة جنوب شرق آسيا حيث أدى هذا التحالف إلى استقرار المنطقة وانتهاء حالة الاستقطاب الحادة بين الــصين كقوة إقليمية بينه وبين الولايات المتحدة كقوة عظمى. ولعل ما يؤكد تلك العلاقة الوحيــدة بين كل من النظام العالمى والإقليمى فى هذه المنطقة ما تمخض عنها من إرساء لرابطة الآسيان الذى عد نتاجاً للحرب الباردة في محاولة لمواجهة النفوذ السوفيتى في المنطقــة حيث اصطبغت السياسة الخارجية الماليزية آنذاك بعلاقاتها بالدول الغربية.(١٧)

بيد أن فترة التسعينيات شهدت انضمام كل من فيتنــام للآســيان وكمبوديــا ولاوس وميانمار، وهى تلك الدول التى ارتبطت بالاتحاد السوفيتى وهو ما يــشير إلــى تحــول الآسيان فى ظل التغيرات التي شهدها النظام الدولى إلى أداة للتكامل الإقليمى بين دولــه بعد انتفاء التهديد السوفيتى للمنطقة.

وعلى صعيد آخر تبدى تأثير النظام الدولى على ماليزيا ومختلف دول المنطقة مــن خلال ما عرف بتنظيم الأبيك الذى ضم دولاً كبرى مثــل الولايــات المتحــدة واليابــان والصين إضافة إلى عدد من الدول الآسيوية منها ما يرتبط بالآسيان وغيرها من الــدول الآسيوية مثل كوريا الجنوبية وتايوان.(١٨)

وبطبيعة الحال تهدف الولايات المتحدة من عضويتها فى الإيبك إلى أن يكــون لهــا دور محورى في الحفاظ على أمن المنطقة بما يحقق مصالحها الاقتصادية والعــسكرية. هذا وتولى السياسة الخارجية الماليزية لمنتدى الايبك أهمية خاصة نظراً لأنه لا يخــتص

فقط بالترتيبات الاقتصادية وإنما يمتد نشاطه للمجال السياسي والأمنى. مما يؤكد أولويات السياسة الخارجية فى تحقيق التفاهم بين دول المنطقة تحقيقاً للتعاون الاقتصادى والأمنـــى وقد أتاح انضمام ماليزيا للابيك فرصة الاستفادة من سياسات الابيك، خاصة وأن من أهم ما قرره هذا التجمع هو إنشاء سوق اقتصادية مشتركة مع حلول عام ٢٠٢٠.

وبعد انتهاء الحرب الباردة تحقق نوع من التوازن الإقليمى فى المنطقة وذلك بعد أن اتجهت الصين إلى تحسين علاقاتها بدول الجوار ومن بينها ماليزيا وهو ما قاد الأخيرة – على نحو ما سيتضح لنا – إلى إتباع سياسة "النظر إلى الشرق" بحيث تلاقت المــصلحة الماليزية مع دول منطقة جنوب شرق آسيا في مواجهة تخوف الولايــات المتحــدة مــن الصعود الصينى.

مجمل القول أن هذه التغيرات على كل من الصعيد العالمى والإقليمى قد أسهمت فى صياغة ماليزيا لسياسة خارجية داعمة للتعاون الإقليمى خاصة وأن التغيرات التى شهدها كل من النظام العالمى والإقليمى قد أتاحت فرص التعاون الإقليمى.

وهو الأمر الذى رسخته السياسة الخارجيــة الماليزيــة بحيــث اســتطاعت جــذب الاستثمارات اليابانية واستفادت من أسواق دول الآسيان التى يتوقــع أن ترســى دعــائم منطقة حرة دولها مع عام ٢٠٠٨ كما تم تعزيز التعاون فيما بينها فى مجال الحفاظ على البيئة. أما بالنسبة لأهم تداعيات التحولات العالمية على ماليزيا ودول منطقة جنوب شرق آسيا فتتمثل حالياً في تخوفها من النفوذ الصينى الذي يتجه لملء الفراغ الاستراتيجى بعد تراجع الوجود الأمريكى بالمنطقة خاصة مع وجود نزاعات بين كل من ماليزيا والصين على بعض الجزر إضافة إلى تكون ماليزيا من جزئيين بفصل بينهما بمــسافة ٦٥٠ كــم بحر الصين الجنوبى بما يشير إلى أن الهيمنة الصينية على هذا البحر يمكــن أن تــشكل تهديداً مباشراً على ماليزيا وهو ما يقودها إلى إتباع سياسات متوازنة تتسم بالمهادنة مــع الصين.

أ- الدور الإقليمى وتصاعد أهمية الدائرة الآسيوية:

مع توتر العلاقات مع دول الجوار شغلت الدائرة الآسيوية موقعا متميزاً فى السياسة الخارجية الماليزية منذ نهاية السبعينيات وذلك فى إطار سياسة ما عرف ب" النظر إلــى الشرق" Look East. وقد انتهجت ماليزيا هذه السياسة فى إطار تنامى مخاوفهــا مــن الصعود الصينى والتشكك فى نوايا الصين تجاه دول المنطقة.

من هذا المنطلق وبعد فشل الاتحاد الماليزى ورغبة من ماليزيا فى التخلص من الهيمنة البريطانية، فقد ارتأت في سياسة التوجه نحو الشرق المخرج من العديد من المشكلات، ولمواجهة عدداً من التحديات فى المنطقة والمتمثلة أساساً فى تزايد الدور الإقليمى للصين. ولعل مما يذكر أن السياسة الخارجية الماليزية فى مرحلة سابقة كانت تدور فى فلك بريطانيا بما يشكل عائقاً لاستقلالية هذه السياسة بل وتسببت في إثارة النزاعات بين ماليزيا وبين دول الجوار فى منطقة جنوب شرق آسيا سميت بما عرف آنذاك "بمشروع الاتحاد الماليزى" الذى اقترحته ماليزيا ليضم كل من ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا وبورنيو الشمالية إلى جانب بروناى، وهو المشروع الذى عارضته دول المنطقة تخوفا من الهيمنة الماليزية بحيث مثل هذا المشروع الذى لم يحظ بقبول دول المنطقة سبباً لتوتر العلاقات بين كلٍ من ماليزيا وإندونيسيا والفلبين. فقد رفضت هذه الأخيرة قيام ماليزيا بضم كل من برونيو الشمالية وسرواك معتبرة إياها جزءاً من الأراضى الفلبينية.

وقد شهدت الفترة من ١٩٧٠- ١٩٨٥، والتى تبنت من خلالها السياسة الخارجية الماليزية سياسة الاتجاه إلى الشرق تقارباً فى العلاقات الماليزية الصينية فى إطار الرغبة الصينية فى دعم علاقتها بدول جنوب شرق آسيا وترسيخ نفوذها فى المنطقة فى محاولة لموازنة النفوذ السوفيتى. ولقد نجحت ماليزيا فى حث دول الآسيان على إرساء دعائم علاقات دبلوماسية مع الصين برغم ما شهدته تلك العلاقات من توتر فى مراحل سابقة منذ الخمسينيات نظراً لرؤية دول جنوب شرق آسيا أن الصين ترغب فى القيام بدور القوة الإقليمية الرئيسية لملء الفراغ الذى تركته اليابان بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية.(١٩)

هذا بالإضافة إلى رفض دول جنوب شرق آسيا لدعم الصين للتوجهات السوفيتية فى بلدانها -على نحو ما أسلفنا -وذلك فى ظل التباين الأيدولوجى الواضح بين كل من الصين ومختلف دول المنطقة.

هذا وقد تمثلت بدايات التقارب الماليزى مع الصين فى نهاية السبعينيات مع غزو فيتنام لكمبوديا فيما اعتبرته ماليزيا ودول الآسيان تهديداً لأمن المنطقة فى ظل تنامى النفوذ السوفيتى. هذا وقد تباينت مواقف دول الآسيان تجاه الصعود الصينى حيث تماثل الموقف الماليزى والاندونيسى إزاء التخوف من الدور الإقليمى المتزايد للصين بما يمكن أن يهدد استقرار المنطقة. هذا فى حين لم تر كل من سنغافورة وتايلاند فى الصين تهديداً

للمنطقة مقارنة بالنفوذ السوفيتي الذي تبدى في علاقاته القوية بفيتنام التي قامت بـدورها بغزو كمبوديا في نهاية السبعينيات. ومن هذا المنطلق حرصت علـى تـدعيم علاقـات الآسيان مع الصين لمواجهة النفوذ السوفيتي. ومع تسوية مشكلة كمبوديا تدعمت العلاقات الماليزية وبقية دول الآسيان مع الصين.(٢٠)

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن تطبيع العلاقات الماليزية الصينية قد مهـد لتحـسين علاقات الصين مع بقية دول الآسيان استناداً إلى أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية مـع الصين التي مثلت سوقاً ضخمة قادرة علـى اسـتيعاب الـصادرات الماليزيـة وتنميـة الاستثمارات المتبادلة.

هذا وقد استندت السياسة الخارجية الماليزية في هذا المجال إلى ما عـرف بـسياسة "شارك في تحقيق الرخاء لجارك "Prosper your neighbor" تأكيداً لأهمية التعـاون الإقليمي وتجاوز التباينات الإيديولوجية. ومع أوائل التسعينيات شهدت السياسة الخارجية الماليزية تجاه الصين تحولاً هاماً أكثر إيجابية برغم التنامي الملحوظ للصعود الـصيني على كل من الصعيد الاقتصادي والعسكري.

وفي إطار هذا السياق ارتأت ماليزيا عدم تمثيل الصين لأي خطر على منطقة جنوب شرق آسيا نظراً لتاريخها الطويل غير الاستعماري والذي لم تسع من خلاله إلى التوسع أو الغزو بل على العكس من ذلك أكدت السياسة الخارجية الماليزية على استعداد الصين للتعايش السلمي مع دول المنطقة باعتبارها فاعل إقليمي أساسي. ومن هذا المنطلـق لـم تلجأ ماليزيا إلى عقد تحالفات إقليمية معادية للصين في محاولة لموازنـة نفوذهـا فـي المنطقة بل وانتقدت عدد من دول جنوب شرق آسيا التي عقـدت اتفاقـات ثنائيـة مـع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى هذا النحو حرصت السياسة الخارجية الماليزية على توظيف التناقض بين كل من الصين والولايات المتحدة بعد الحرب بما يتواءم مـع المـصلحة الماليزيـة بحيـث استجابت لسياسة حسن الجوار في إطار حرص السياسة الخارجية الماليزية على تـوفير بيئة إقليمية أكثر استقراراً.

وعلى نفس الصعيد لجأت السياسة الخارجية الماليزية إلى توظيـف التنـاقض بـين الولايات المتحدة وعدد من الدول الكبرى الأخرى مثل اليابان وروسيا بـسبب الرغبـة الأمريكية في الهيمنة حيث اتجهت ماليزيا إلى الدعوة إلى تقليص النفوذ الأمريكي بمنطقة

جنوب شرق آسيا خاصة بعد الانتقادات التى وجهتها الولايات المتحدة لماليزيا والصين بشأن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن جانبها أعربت الصين عن حسن نواياها تجاه ماليزيا وبقية دول الآسيان مع توقف الصين عن دعم عدد من الأحزاب الشيوعية داخلها أو بعض الحركات الانفصالية

هذا وقد تبدى شغل الصين لأحد مواقع الصدارة في السياسة الخارجية الماليزية فى إطار سياسة "النظر إلى الشرق" عبر زيارات القيادة الماليزية المتعددة للصين مع توقيع اتفاقيات للتعاون التجارى سمحت بتزايد الصادرات الماليزية للسوق الصينى.[٢١]

كما تعددت أطر التعاون بين كل من البلدين على غرار جمعية الصداقة الماليزية- الصينية والمنتدى الماليزى الصينى إضافة إلى الرابطة الأكاديمية الصينية الماليزية وغيرها من صور الأطر الثنائية للتعاون. ومع نهاية التسعينيات توج هذا التعاون الماليزى الصينى بعقد "إطار للتعاون متعدد الأبعاد" الذي شمل العديد من المجالات الاقتصادية والعسكرية. وقد اتسع نطاق التفاهم الماليزى الصينى والذى تبدى فى السياسة الخارجية الماليزية من خلال حرص ماليزيا على حل بعض القضايا المعلقة بينها وبين الصين ومن ضمنها ما عرف "بجزر سبراتلى" المتنازع عليها، حيث رفضت ماليزيا عام ١٩٩٥ أى تدخل أو وساطة خارجية لحل هذا النزاع في إشارة واضحة إلى حرص السياسة الخارجية الماليزية على حفز التقارب الماليزى الصينى والحيلولة دون تردى الوضع الإقليمى فى المنطقة، خاصة فى ظل نزاع الفلبين والصين حول هذه القضية ورفض ماليزيا طلب الفلبين إدراج هذا النزاع بين كل من الدولتين على أجندة أعمال المنتدى الإقليمى للآسيان باعتبار أن هذه القضية ثنائية تحل بين أطراف النزاع. وبطبيعة الحال مثلت السياسة الخارجية الماليزية فى هذا الصدد انعكاساً لوجهة النظر الصينية، وذلك فى إطار حرص ماليزيا على تعظيم فرص الاستفادة من العلاقات الاقتصادية بين كل من الدولتين.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه برغم محاولات السياسة الخارجية الماليزية لدمج الصين فى إطار إقليم جنوب شرق آسيا من خلال ما عرف بـ" منتدى الآسيان الإقليمى" الذى سعى لتحقيق هذا التقارب، إلا أن الصين برغم مشاركتها فى اجتماعات هذا المنتدى لم ترغب فى مناقشة عدد من القضايا فى إطاره ومن بينها مشكلة تايوان والنزاعات الإقليمية فى بحر جنوب الصين. وفى إطار عدم قدرة ماليزيا وغيرها من دول الآسيان احتواء الصين نظراً للفجوة الهائلة بين الطرفين، فقد لجأت ماليزيا إلى المناداة بضرورة

عدم هيمنة دولة منفردة على منطقة جنوب شرق آسيا وحرص دول المنطقة على بناء قدراتها العسكرية بما يضمن قيام دول المنطقة بتوفير الحماية الذاتية لكل منها وضمان استقلاليتها.(٢٢)

ب- الدور الإقليمى لماليزيا ورابطة الآسيان:

لم تغفل الحكومة الماليزية أهمية الدور الإقليمى الذي يجب أن تقوم به ماليزيا، وذلك في إطار ارتباط رخاء الدولة بمحيطها الإقليمى وعلى هذا النحو انخرطت ماليزيا فى الشئون الإقليمية فى إطار حرصها على الحفاظ على الوحدة الإقليمية لمختلف دول الآسيان. بل وأعربت ماليزيا عن استعدادها لمد يد العون لجيرانها بما تمت تسميته "أسرة الآسيان ثم الآسيان +٣" أو EAEC. هذا كما نادت ماليزيا بضرورة إرساء دعائم إطار اقتصادى عالمى عادل حيث أكدت أهمية إنشاء صندوق نقد آسيوى يفى بتطلعات المنطقة ويعكس احتياجات الأعضاء.

ومن ناحية أخرى، تخوفت ماليزيا مما يشهده العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتى من تفتت الدول وهى الظاهرة التى لم تتعرض لها منطقة شرق آسيا إلا بعد عشر سنوات من انتهاء الحرب الباردة.

ومن هذا المنطلق حرصت ماليزيا على تقوية جيشها عبر برنامج تحديثى مكثف لمواجهة أى مخاطر داخلية أو خارجية مع محاولة السعى إلى إرساء تعاون عسكرى من بين ماليزيا وجيرانها عبر سياسة منفتحة ودبلوماسية عسكرية يمكن أن تسهم فى الحفاظ على الأمن والاستقرار بين دول الآسيان.

ومن جانبها سعت ماليزيا إلى تقوية أواصر العلاقات العسكرية بين دول المنطقة بل ونادت القيادة الماليزية بضرورة الإسراع بوضع صيغة لهذا التعاون الذى اتسم بالبطء النسبى وذلك عبر شبكة اتصالات فاعلة بين مختلف القوى العسكرية.

مثلت رابطة الآسيان الإطار الرئيسى الذى استندت إليه ماليزيا فى تحديد ملامح دورها الإقليمى حيث اكتسبت أهمية متزايدة فى السياسة الخارجية الماليزية مع بداية التسعينيات. هذا وقد أكدت الرابطة من خلال ما عرف "بإعلان الآسيان" على مجموعة من المبادئ الحاكمة لعلاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا تمثلت فى الأساس بالتمسك بالعلاقات السلمية وبعدم اللجوء إلى استخدام القوة. ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن ماليزيا لعبت دوراً محورياً فى صياغة التوجهات العامة لرابطة الآسيان.(٢٣)

كما حرصت على استمرارية هذا الدور بعد الحرب الباردة من خلال العمل على توسيع الآسيان انطلاقاً من قناعة ماليزيا بضرورة عدم استبعاد أى دولة من دول جنوب شرق آسيا. وهو ما يفسر عمل ماليزيا على ضم دول بروناى وفيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما، وهو الموقف الذى حدا بماليزيا إلى مساندة توسع الآسيان بحيث يصبح آسيان ٣+ أو آسيان ١٠. وبرغم من معارضة الغرب ضم الآسيان لميانمار، وهى الدولة التى شهدت تراجعاً فى التحول الديمقراطى الذى عد أحد شروط العضوية لهذه الرابطة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن موقف ماليزيا من ميانمار مثل نقطة تحول حيث رفضت ماليزيا عام ١٩٩٢ انضمام ميانمار كعضو مراقب نظراً لتردى المستوى الديمقراطى بها إلا أنها سرعان ما تراجعت عن هذا الموقف نتيجة اتجاه الاستثمارات الماليزية إلى ميانمار بحيث لم تأبه بالانتقادات الغربية بضم ميانمار لرابطة الآسيان نتيجة بما تشهده البلاد من تردى واضح في الحياة السياسية.(٢٤)

هذا وقد أدركت ماليزيا حاليا التراجع النسبى لموقعها المحورى فى الآسيان نتيجة تنامى مجموعة من الخلافات بين الدول الأعضاء إلا أنها حرصت من جانب آخر على تغيير صيغة التعاون بين دول الرابطة لتواكب المستجدات على الساحة العالمية، وخاصة ما يتعلق بالبعد الاقتصادى وذلك من خلال تدعيم التحالفات الإقليمية لدرء مساوئ وسلبيات العولمة الاقتصادية التى طالما أبرزت القيادة الماليزية متمثلة فى محاضير محمد مثالبها وآثارها الخطيرة على الدول النامية.

هذا وقد حرصت السياسة الخارجية الماليزية على تجاوز تراجع النفوذ الماليزى الذى كان متمثلاً فى محور ماليزيا وإندونيسيا لصالح تكتل نفوذ تايلاند أو فيتنام بمحاولة كسب أسواق دول الرابطة وتكثيف الاستثمارات الماليزية فيها كما لعبت ماليزيا دوراً محورياً فى الحفاظ على استقرارا منطقة جنوب شرق آسيا تبدى من خلال الوساطات التى قامت بها بين الحكومة الفلبينية ومجموعة الانفصاليين الذين ينتمون إلى العناصر الإسلامية مع لجوء ماليزيا إلى مساعدة تلك المناطق على تحقيق التنمية من خلال تكثيف استثماراتها هناك.

ثالثاً: النسق الدولى ورؤية القيادة تجاه الغرب

فإذا ما انتقلنا إلى رؤية القيادة الماليزية تجاه الغرب، والتي مثلت أحد أهم محددات السياسة الخارجية الماليزية سوف نلحظ تأكيدها على أن الغرب بصفة عامة لا يتخلى عن

فكرة الهيمنة مع النظر إلى آسيا والعالم الإسلامي كأعداء، خاصة في ظل قناعة الدول الغربية بأن الشرق الذى يشمل آسيا والعالم الإسلامى يتسم بالفوضوية والاستبداد.

كما يسعى الغرب وفقا لرؤية القيادة الماليزية إلى تحجيم دول جنوب شرق آسيا وذلك من خلال إسهامه في خلق أزمات اقتصادية تهدد الانطلاقة التنموية لهذه الدول من خلال ما أطلق عليه محاضير محمد "مؤامرة المضاربين الغربيين على العملات الوطنية للقضاء على الصعود الآسيوى"[٢٥] بما يحقق هدف الغرب الذى يتمثل بالأساس فى تحطيم وتدمير الدول الآسيوية.

هذا وترجع القيادة هذا العداء الغربى لآسيا إلى تجارب تاريخية سابقة فى إطار تطور العلاقات الأوربية الآسيوية أثناء الاجتياح المغولى ثم العلاقات العربية الأوربية، إضافة إلى الممارسات التركية فى أوربا واحتلال الأتراك لمناطق من أوربا وأخيراً تواجد الاستعمار الأوربى فى عدد من الدول الآسيوية. ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن هذه الرؤية قد دعمتها الأزمة الاقتصادية التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ من خلال استخدام سلاح المال.

من هذا المنطلق ارتبط العداء الغربى وخاصة الأوربى لآسيا بعدوانية الغرب الذي يتسم وفقاً لرؤية القيادة الماليزية بالعنصرية والرغبة في تدمير الطرف الآخر، وذلك للحصول على المكاسب المادية. وهو ما تبدى عبر الحركات الاستعمارية في فترات سابقة واستمرت تجلياته عبر استمرارية الحروب وسباقات التسلح للسيطرة على مقدرات الآخرين الذي افترض الغرب تخلفهم وتدني مستواهم مقارنة بالغرب.

واستمرت القيادة الماليزية متمثلة في محاضير محمد في شن هجومها على الغرب الذي حرص على استعمار البلدان الآسيوية واستغلال ثرواتها بحجة أنه عبء وواجب من منطلق ما عرف بمهمة أو عبء الرجل الأبيض. كما انتقدت القيادة الماليزية قناعة الغرب بأنه الأمثل وبأن المنظومة القيمية الغربية تمثل القيم العليا والحل الأوحد لتقدم البشرية.[٢٦]

وعلى هذا النحو تمثلت رؤية القيادة للعولمة باعتبارها انعكاساً لهذه النظرة الاستعلائية الغربية التي تهدف إلى إخضاع الآخرين لقواعد اللعبة وفقاً للمخططات الغربية التي تدمر من يشكك فيها أو يرفضها. هذا وترجع رؤية القيادة السلبية للغرب إلى النهج الغربى في التعامل مع العالم الإسلامى والنظر إلى هذا الآخر باعتباره متخلفاً ويميل إلى الإرهاب على نحو يخالف الواقع.

وفي إطار هذا السياق ارتأت القيادة دعم الغرب لبعض الدول في مواجهة المسلمين على غرار مساندة الغرب للصرب ومساندة إسرائيل ضد الفلسطينيين.

وعموماً حرصت القيادة الماليزية على صياغة سياسة خارجية تجاه الغرب تستند بالأساس إلى تقوية الذات في مواجهة الرغبة الغربية في الهيمنة وذلك بغية الحد من التداعيات السلبية للعولمة وباعتباره جداراً واقيا ورادعاً للنزعة العدائية للغرب تجاه المسلمين بصفة عامة.

رابعاً: أولويات السياسة الخارجية الماليزية والقيادة الحالية

مثل مجئ عبد الله بدوى على ساحة الحكم في ماليزيا عام ٢٠٠٤، نوعاً من الاستمرارية لفكر سلفه محاضير محمد الذى حكم البلاد زهاء ٢٢ عاماً. ولعل من أهم معالم هذا التشابه ما تمثل فى قناعة كل منهما فى الدور المحورى الذى تلعبه القيادة في نجاح أو فشل بعض الدول ومن هذا المنطلق فسر عبد الله بدوى أسباب تراجع بعض الدول الإسلامية التى تفتقر إلى قيادات فاعلة.

هذا وقد حرص عبد الله بدوى على نهج سياسة خارجية نشطة بزيارة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وأغلب دول الشرق الأوسط إلى جانب سنغافورة وإندونيسيا وتايلاند والصين واليابان والهند وباكستان وكوبا، إلا أنه حرص على تدعيم علاقاته بدول الآسيان والصين ودول العالم الإسلامي خاصة مع موقع ماليزيا في منظمة المؤتمر الإسلامى.

ولعل مما يذكر أن اهتمام عبد الله بدوى بالسياسة الخارجية الماليزية تجاه هذه البلدان يرجع إلى مبادراته في هذا الصدد وأثناء توليه منصب وزير الخارجية من عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٩.

وقد حرص عبد الله بدوى أثناء رئاسة ماليزيا لمنظمة المؤتمر الإسلامى على تغيير السمعة التي اكتسبتها نتيجة عدم تنفيذ قراراتها التى بلغت ثلاثة آلاف قرار منذ أول مؤتمر لها عام ١٩٧٩ (وذلك رغم تأسيس هذه المنظمة عام ١٩٦٩).

كما اهتم بتقديم ماليزيا كأحد التجارب التنموية الناجحة لدولة إسلامية مع عرض مشروع لتنمية الدول الإسلامية الذى يتضمن إرساء دعائم بنك التنمية الإسلامي.

لقد ارتأى عبد الله بدوى أن العالم الإسلامى يواجه أزمة حادة نتيجة أعمال العنف التى تسوده وتحدث عن ضرورة إعادة تفسير بعض النصوص والقوانين لتواكب روح العصر مع تأكيده على أهمية الحكم الرشيد والتخفيف من حدة الفقر والأمية في عدد من

الدول الإسلامية التي تنعزل عن العالم بحيث أكد على ضرورة التواصل مع الآخرين للاستفادة من خبراتهم مع استبعاد الحرب فيما بين الدول الإسلامية أو بين هذه الدول وغيرها من الدول والمضي قدماً للقضاء على الإرهاب ودعم السلام والاستقرار.[٢٧]

وقد نادى كل من محاضير محمد وعبد الله بدوي بإرساء دعائم شراكة إسلامية عالمية مع التأكيد على حفز مزيد من التعاون بين الدول الإسلامية التى يمثل سكانها خمس تعداد العالم فى حين لا تحظى إلا بـ ٨,٦% من إجمالى الإنتاج المحلى فى العالم و١٠% من إجمالى التجارة العالمية برغم ما يتمتع به العالم الإسلامى من ثروات طبيعية. وقد أشار إلى سوق الطعام الإسلامى (حلال) الذي يصل إلى ١٥٠ مليون دولار سنوياً إضافة إلى خدمات التمويل الإسلامية.

أما بالنسبة للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، فقد وجه إليها عبد الله بدوى رسالة مؤداها ضرورة معالجة أسباب الإرهاب مؤكداً الاحتياج إلى حل القضية الفلسطينية والقضاء على الفقر. وعلى صعيد أخر أكد ضرورة إشراك كافة الأطراف فى حل هذه المشاكل مع تأكيده على عدم ملائمة العمل العسكرى منفرداً، وضرورة تجنب الأساليب التى يمكن أن تقود إلى استمرارية الإرهاب أو خلق التعاطف معه. هذا كما أوضح عبد الله بدوى أن رؤية الغرب فى الديمقراطية والحكم الرشيد كحلول جذرية لهذه المشاكل يعد مبالغة فى تبسيط الأمور.[٢٨]

وقد اقترح عبد الله بدوى أن تقوم ماليزيا بدور الوسيط بشأن القضايا الخاصة بالدول الإسلامية حيث يمكن لماليزيا أن تمثل وسيطاً مقبولاً لدى مختلف الأطراف بعيداً عن إطار كامب ديفيد خاصة وأن الدول الإسلامية عادة ما تنظر بتشكك إلى الغرب.

ومن جانبه ارتأى عبد الله بدوى أن دور ماليزيا في هذا الصدد لم يكن ملموساً برغم ما عرف عنها من اعتدال والتزام بالقرارات السلمية بحيث اقتصر دورها كمركز لحل الصراعات، هذا وقد نجح رئيس وزراء ماليزيا فى تحسين العلاقات بين كل من ماليزيا وسنغافورة وذلك بعد فترة من تراجع هذه العلاقات منذ انفصال سنغافورة عن ماليزيا عام ١٩٦٥ بحيث مثل عام ٢٠٠٤ بداية سعى كل من الدولتين لحل بعض المشاكل المعلقة بشأن المضايق المشتركة إضافة إلى تصريح مسئولى الدولتين بنية إرساء دعائم مشروعات مشتركة وحفز التجارة البينية.

وعلى صعيد آخر حرص رئيس الوزراء الماليزى على تحسين علاقته باستراليا باعتبارها دولة"صديقة" وإن كانت ماليزيا قد تغيبت عن اجتماع بادرت بعقده استراليا فى

إندونيسيا وضم ١٢٤ زعيماً ورئيساً لتشجيع مختلف أشكال الاعتدال الديني وذلك بسبب عزم استراليا على إنشاء منطقة رقابة بحرية. وهو ما مثل تهديداً محتملاً للسيادة الإندونيسية، ويؤكد عدم مراعاة استراليا لجيرانها. من هذا المنطلق حرص رئيس الوزراء الماليزي على وصف آسيان باعتباره تجمع أمني كما اعتبر اتفاقية الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا TAC بمثابة حلف لا يهدف إلى العدوان. وفيما يتعلق بالآسيان قامت ماليزيا بعدد من المبادرات من أهمها قمة شرق آسيا التي عقدت في كوالامبور عام ٢٠٠٥. والتي تمكن الآسيان بعد ٣٧ عاماً من تأسيسه من تغيير الصيغة التقليدية لاجتماعات الآسيان بإضافة اجتماعات مع القيادة الصينية واليابانية والكورية.

وقد ضم اجتماع الآسيان في ديسمبر ٢٠٠٤ ولأول مرة قيادات شرق آسيا والهند واستراليا ونيوزيلندا، وإن فكرة تجمع EAC مازالت تحيطها كثير من الصعاب حيث ترغب اليابان في تواجد كل من الولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا، وهو ما لم تتقبله إندونيسيا.

وعلى صعيد آخر تبدت منذ التسعينيات الرغبة في إنشاء تجمع اقتصادي شرق آسيوي EAEG من خلال أفكار محاضير محمد. وهو المشروع الذي تبناه عبد الله بدوي وسعى إلى وضع ميثاق له وإنشاء منطقة تجارة حرة لمنطقة شرق آسيا مع إقامة شبكة انتقال واتصالات وإعلان لحقوق الإنسان.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن العلاقات بين دول المنطقة آخذة في التزايد. فإلى جانب العلاقات التجارية فيما بينهما فإن عدد كبير من الاجتماعات بين كبار المسئولين في كل من الآسيان ونظرائهم في شمال شرقي آسيا كل عام (حوالي ٥٠٠ اجتماع). ولا يخفى أن أحد أهداف هذه الاجتماعات يتمثل في حفز مزيد من التعاون مع الصين حيث ترغب دول الآسيان في انخراط أو دمج العملاق الصيني في إطارها لحل عدد من المشكلات بالطرق الدبلوماسية بما يضمن احتوائها، حيث تتمثل أولويات الآسيان ليس فقط في تحقيق الرخاء وإنما ضمان الاستقرار.

هذا وقد واجه الآسيان مجموعة من الانتقادات بشأن تشدده في الانضمام لمعاهدة عدم التدخل مما جعل من الصعب على الدول المجاورة اقتراح الإجراءات أو على الأقل المساعدة في حل الصراعات مثل الصراع في جنوب تايلاند. ومن جانبها أكدت ماليزيا على لسان وزير خارجيتها سيد حامد البار عدم وجود ما يسمى بعدم التدخل المطلق عندما نتحدث عن العنف في جنوب تايلاند.

هذا وقد اتسمت العلاقات الماليزية التايلاندية بالتراجع حين اتهمت تايلانـد ماليزيـا بعدم التعاون بشأن اعتقالات القيادات الانفصالية التي لجأت إلى العنـف. ولـم تتحـسن العلاقات بعد زيارة نائب رئيس الوزراء الماليزى ووزير الخارجية لتايلانـد بيـد أنهـا شهدت قدراً من التحسن عندما اتفقت الدولتان على عقد بعض الاتفاقيات الخاصة بالتجارة والاستثمار لحفز الرخاء الاقتصادى فى المناطق الجنوبية لتايلاند ومن جانبها حرصـت ماليزيا على دحض الاتهامات التى وجهت إليها بشأن دعم الحركات الانفصالية فى جنوب تايلاند وهو ما نفاه وزير الخارجية الماليزى.(٢٩) إلا أن هذه العلاقات قد شهدت بعـض التأزم فى ديسمبر ٢٠٠٤ بعد أن اتهم رئيس الوزراء التايلاندى ماليزيا الولايات الشمالية الماليزية بإيوائها وهو ما قاد عبد الله بدوى إلى الإعراب عن سخطه لهذا الاتهام.

الخاتمة

يتضح مما سبق تنوع محددات السياسة الخارجية الماليزية التى تأثرت بشكل جلـى بكل من الواقع الداخلى وكل من النسقين الإقليمى والدولى. ففى إطار هذا السياق مثلـت مختلف عناصر قوة الدولة وما تتضمنه من حجم الموارد المتاحة ومستوى التحديث أحـد أهم المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الماليزية، إضافة إلى تأثير التكوين الاجتمـاعى للدولة الذى كان له أعمق الأثر على تحديد ملامح وقسمات هذه السياسة التى كان يجـب عليها أن تأخذ فى الحسبان، إضافةً إلى التنوع العرقى القائم أعداد المهاجرين الحقيقيـين والذين ينتمون إلى عدد من دول الجوار وما يتطلبه ذلك من حرص الـسياسة الخارجيـة الماليزية على الحفاظ على علاقات طيبة مع هذه الدول.

هذا كما يصعب إغفال دور النظام السياسى لصياغة هذه السياسة وفقاً لرؤية القيـادة وصلاحيتها فى هذا الشأن فى إطار التحولات المعاصرة التى يشهدها النظام الماليزى.

على صعيد آخر مثل كل من النسق الدولى والإقليمى محـددين حـاكمين للـسياسة الخارجية الماليزية خاصة فى ظل المستجدات الدولية المعاصرة والتفاعلات الإقليمية فى المنطقة مع الأخذ فى الاعتبار وجود علاقة ارتباطية واضحة بين كل من النسقين، وهـو ما انعكس فى صياغة السياسة الخارجية الماليزية التى حرصـت علـى مواكبـة هـذه التطورات بما يحقق لها أكبر النفع.

الهوامش

(١) مرفت عبد العزيز، سنغافورة وماليزيا فى محمد السيد سليم ونيفين مسعد (محرران)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فى آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٧، ص ص ٣١٧-٣١٨.

(٢) Donald Mc. Cloud, Southeast Asia: Tradition and Modern in the Contemporary World (USD: West view Press, 1995) p.200.

(٣) Donald Mc. Cloud, Op. Cit., pp. 213-215.

(٤) لمزيد من التفاصيل:

UNCTAD, FDI in Five Developing Economics in East Asia and South East Asia, March 27, 2003.

(٥) Roman V. Navaratnam, Malaysia's Economic Sustainability Confronting new Challenges Admist Global Realities, Kuala Lumpur, Pelanduk Publications 2002, pp. 116 – 120.

(٦) ماليزيا، فى الموسوعة العربية العالمية، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٩٩٩، ص ١٣٠

(٧) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Goh Cheng Teik, Malaysia Beyond Communal Politics (Pelandak Publications, 1996), pp. 7 –21.

(٨) يتم أيضاً استشارة مؤتمر حكام الولايات بشأن تعيين القضاة ولجنة الانتخابات وفى حالة تغيير حدود الولايات وشأن مختلف الأنشطة الإسلامية.

(٩) Loyd Jensen, Explaining Foreign Policy, (Englerwood Cliffs NJ: Prentice Hall, 1982), p. 110-112

(١٠) T. N. Harper, Asian Values and Southeast- Asian History, Journal, vol. x, no. 2, pp. 507-510.

(١١) Ghazali Shafie, Malaysia International Relations (Kuala Lumpur Creative Enterprises, 1982), pp. 9-51.

(١٢) تولى كل من تينكو عبد الرحمن وتون عبد الرزاق رؤساء وزراء ماليزيا السابقين

منصب وزير الخارجية إلى جانب رئاسة الوزراء.

وعلى هذا النحو، فإن وزراء خارجية ماليزيا منذ الاستقلال تمثلوا في:

- تينكو عبد الرحمن (١٩٥٧-١٩٥٩) (١٩٦٠-١٩٧٠).
- إسماعيل بن عبد الرحمن ١٩٥٩-١٩٦٠
- عبد الرزاق حسن (١٩٧٠-١٩٧٥)
- أحمد إسماعيل ١٩٧٥-١٩٨١.
- ١٩٨٤-١٩٨٦.
- محمد غزالي تامى ١٩٨١-١٩٨٤.
- رئيس بن يتيم ١٩٨٦-١٩٧
- حسن بن عمر ١٩٨٧-١٩٩١
- عبد الله بدوى ١٩٩١-١٩٩٩.
- سيد حميد جعفر البار ١٩٩٩.

(١٣) J. M. Post, the Psychological Assessment of Political Leaders (Ann Arbor: the University of Michigan, 2003) pp. 5-11.

(١٤) Margaret Hermann, "When Leader Personality will affect Foreign Policy" in James Rosenan, ed., In Search of Global Patters (New York: Free Press, 1976), pp. 331-332

(١٥) Mohammed Azhari Karim, Malaysia Foreign Policy, Op. Cit. p. 13-14.

(١٦) Yash, Ghai, Rights Duties and Responsibilities, in Josiane Lauque Line, eds., Asian Values: Encounters with Diversity (Richmond Curzon Press, 1998), pp. 20-22.

(١٧) New Straits Times, 10 December 2004.

(١٨) أحمد طه محمد، التجمعات الآسيوية، مجلة النيل، وزارة الإعلام: هيئة الاستعلامات، عدد ٧٤، ٢٠٠٠، ص ص ٥٠ -٥٢.

(١٩) ماليزيا في الموسوعة العربية العالمية، الرياض مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٩٩٩، ص ١٥٢.

(٢٠) ماليزيا فى الموسوعة العربية العالمية، الرياض مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٩٩٩، ص ١٥٢.

(٢١) Joseph Chin Yong Liow, Malaysia China Relations in the 1990s: the of a Partnership, Asian Survey vol xv, no. 4, July – August 2000, p. 653-685.

(٢٢) بلغت نسبة زيادة الصادرات الماليزية إلى الصين بين ١٩٩٠ – ٢٠٠٠ نسبة ٣٨٩% حيث ارتفعت تنمية تلك الصادرات من ٦١٩ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٨٨٩ مليون دولار فى منتصف التسعينيات ثم إلى ٣٠٢٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠.

(٢٣) Joseph Chin Yong Liow, Op. Cit., p. 87.

(٢٤) R. S. Milne and Diane K. Mauzy, Malaysia politics under Mahathir (London: Routlegde, 1999), pp. 125-127.

(٢٥) Donald G. Mc Cloud, Southeast Asia: Tradition and Modern in the Contemporary World (USA: Westview press, 1956), p.199 – 200

(٢٦) موسوعة محاضير بن محمد، المجلد الثالث: العولمة والوقائع الجديدة، ص ٦٤.

(٢٧) موسوعة محاضير بن محمد: المجلد الأول ص ١٠٨.

(٢٨) خطاب ألقاه عبد الله بدوى بعنوان "المسلمون والإسلام فى القرن الواحد والعشرين"، فى كوالالمبور ٤ أغسطس ٢٠٠٤.

(٢٩) خطاب لعبد الله أحمد بدوى، كوالالمبور، ٦ يوليو ٢٠٠٤.

الفصل الثانى

صنع السياسة الخارجية الماليزية

أ.د. محمد السيد سليم

مقدمة

يتناول هذا الفصل هياكل وعمليات صنع السياسة الخارجية الماليزية، بهدف تحديد أهم ملامح صنع تلك السياسة من ناحية، وانعكاسات ذلك على مساراتها من ناحية أخرى. ذلك أن صنع السياسة الخارجية إنما هو محصلة لعملية صناعة واعية تقوم بها الأجهزة العاملة فى ميدان السياسة الخارجية متأثرة فى ذلك بمجموعة المتغيرات. ولكن هذه المتغيرات لا تنتج أثرها بطريقة تلقائية، ولكن يقوم صانعوا السياسة الخارجية بالتكيف مع المتغيرات التى "يرون" أنها تؤثر على دولتهم، ومحاولة التأثير فى تلك المتغيرات بشكل يتفق ورؤيتهم لما يجب أن يكون عليه موقع دولتهم فى النسق الدولى. ومن ثم، فإن صنع السياسة الخارجية هو محصلة للمتغيرات الموضوعية والنفسية. وبهذا المعنى يعد صنع السياسة الخارجية متغيراً تابعاً. ولكنه فى الوقت ذاته يسفر عن، ويؤثر فى أشكال السياسة الخارجية المتبعة. وبذلك يمكن النظر إلى صنع السياسة الخارجية كمتغير مستقل، ومن ثم، فإن لصنع السياسة الخارجية طبيعة مزدوجة.

وعليه، ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام يتناول أولها الإطار المفهومى لصنع السياسة الخارجية، ويركز ثانيها على هياكل صنع السياسة الخارجية فى ماليزيا، ويوضح ثالثها عملية صنع السياسة الخارجية الماليزية.

(١)
الإطار المفهومى لدراسة صنع السياسة الخارجية

يمكن تعريف صنع السياسة الخارجية بأنها عملية سياسية قوامها تحديد قواعد التعامل مع المتغيرات والظواهر الدولية الراهنة والمحتملة، وصياغة برنامج للعمل فى المجال الخارجى، وتتضمن هذه العملية العديد من العمليات الفرعية أهمها عملية صنع القرار. ويتطلب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية تحديد الهياكل التى تصنع تلك السياسة فى إطارها، والعمليات التى تصنع من خلالها السياسة الخارجية. يقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة فى ميدان صنع تلك السياسة، وبالتحديد الوزن النسبى لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات فى صياغة السياسة الخارجية. أما عملية صنع السياسة الخارجية فإنها تشمل نمط التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة فى ميدان السياسة الخارجية فى إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسية المبتغاه فى المجال الخارجى وأدوات تحقيق تلك الأهداف.

تعتبر السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذاً فى ميدان صنع السياسة الخارجية. فالسلطات الأخرى لا تمارس إلا دوراً رقابياً على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية، وينبع ذلك من عدة اعتبارات تقليدية، وأخرى معاصرة. فطبيعة السياسة الخارجية المتسمة بحالة عدم اليقين وسرعة التغير تنحو بالنظم السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دوراً مركزياً فى صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات الدولية والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية. ومما يساعد على ذلك تفرغ السلطة التنفيذية واتصافها بالوحدة التنظيمية وامتلاكها للمعلومات عن المشكلات الدولية. كذلك، فقد طرأت مستجدات تطور تكنولوجيا الاتصال، مما مكن السلطة التنفيذية من سرعة التعامل مع قضايا السياسة الخارجية على حساب الدور الذى يمكن أن تمارسه المؤسسات الأخرى. وتمثل النظم السياسية الشيوعية استثناء من قاعدة مركزية دور السلطة التنفيذية فى صنع السياسة الخارجية. ففى هذه النظم كانت قيادة الحزب السياسى تصنع السياسة الخارجية. ويعتبر مجلس الوزراء مجرد أداة لتنفيذ سياسة الحزب. فالمكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى السابق كان هو الهيئة التى تتولى صنع السياسة الخارجية السوفيتية. وفى إسرائيل تلعب الأحزاب السياسية دوراً محورياً فى صنع السياسة الخارجية، وفى التأثير على السلطة التنفيذية ذاتها التى تعتبر الصانع الرسمى للسياسة الخارجية. وبصفة عامة، فإنه إذا كان الحزب الحاكم فى النظم الشيوعية وفى إسرائيل يلعب الدور الحاسم فى صنع السياسة الخارجية، فإن الأمر ليس كذلك فى النظم السياسية الأخرى. فالأحزاب الأمريكية لا تقوم بصنع السياسة الخارجية الأمريكية.

ويختلف المقصود بالسلطة التنفيذية من نظام سياسى إلى آخر. ففى النظام السياسى البرلمانى (كبريطانيا) يقصد بالسلطة التنفيذية فى مجال صنع السياسة الخارجية "مجلس الوزراء". فرئيس الدولة لا يلعب إلا دوراً رمزياً فى هذا المجال. ويقوم رئيس الوزراء بالاشتراك مع الوزراء فى عملية صياغة السياسة الخارجية. وفى النظام السياسى الرئاسى (كالولايات المتحدة)، يقصد بالسلطة التنفيذية، رئيس الدولة. فمجلس الوزراء ليس إلا هيئة مساعدة للرئيس، وفى النظام السياسى المصرى لا يمارس مجلس الوزراء دوراً فعلياً فى ميدان السياسة الخارجية كدور المجلس. ذلك أن صنع السياسة الخارجية هو من اختصاصات رئيس الجمهورية. ومن ناحية أخرى، فرغم أن الدستور الفرنسى الصادر سنة ١٩٥٨ يعطى رئيس الجمهورية سلطة صنع السياسة الخارجية، إلا أن رئيس الوزراء شيراك أصر على مشاركة الرئيس هذا الاختصاص (١٩٨٦-١٩٨٨)

نظراً لاختلاف ميوله السياسية عن ميول الرئيس، تأسيساً على أنه سيقع عليه عبء تنفيذ القرارات السياسية الخارجية التي يتخذها رئيس الجمهورية.

ويندرج تحت لواء السلطة التنفيذية فى مختلف النظم السياسية مجموعة من المؤسسات، وهى الأجهزة الرئاسية مثل وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، وجهاز المخابرات، ومجلس الأمن القومى (بمسمياته المختلفة). وقد قصدنا أن نحدد الأجهزة الرئاسية فى تلك المؤسسات تمييزاً لها عن البيروقراطية العاملة بها. فتقوم وزارة الخارجية بالمشاركة فى رسم السياسة الخارجية وتنفيذها، والإشراف على العلاقات الدولية مع العالم الخارجى بما فى ذلك تبادل التمثيل الدبلوماسى والقنصلى مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية. كذلك تقوم وزارة الدفاع بالمشاركة في رسم السياسة الخارجية وبالذات فيما يتعلق بالأبعاد الأمنية والدفاعية لتلك السياسة، كما يقوم جهاز المخابرات بجمع وتحليل المعلومات التى ترسم على أساسها السياسة الخارجية. أما مجلس الأمن القومى، فإنه عادة ما يكون تابعاً مباشرة لمن يمتلك ناصية السلطة التنفيذية فى النظام السياسى، ويتكون في الأغلب من ممثلين لمختلف الأجهزة التنفيذية المهتمة بالسياسة الخارجية، بالإضافة إلى بعض الخبراء. ولا شك أن دور الأجهزة الرئاسية فى تلك المؤسسات يختلف من نظام إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى فى النظام السياسى ذاته. وعلى سبيل المثال، فإن شخصية وزير الخارجية تؤثر فى مدى الدور الذى تلعبه وزارته في رسم السياسة الخارجية، فقد تعاظم دور وزارة الخارجية الأمريكية فى عهدى دالاس وكيسنجر بالمقارنة بدور الوزارة فى عهدى هيرتر وروجرز. كما أن دور وزارة الخارجية فى صنع السياسة الخارجية المصرية في عهد إسماعيل فهمي- فاق إلى حد كبير- دور الوزارة فى عهد محمود فوزى. كذلك، يتعاظم دور وزارة الدفاع في صنع السياسة الخارجية حين تسيطر القضايا الأمنية على المجتمع، كما هو الحال حين تدخل الدولة حربا دولية.

بيد أن مركزية دور السلطة التنفيذية لا يعنى إنفرادها بصنع السياسة الخارجية. فالواقع أن العديد من مؤسسات الدولة تسهم فى صنع السياسة الخارجية بدرجات متفاوتة طبقا لماهية النظام السياسى. وفى هذا الصدد، فإن تحديد دور كل من المؤسسات التالية فى صنع السياسة الخارجية يشكل إطاراً عاما لفهم حركة صنع السياسة الخارجية.

أولاً: دور الوحدات الإقليمية

يقصد بذلك الدور الذى تلعبه الوحدات الأدنى من السلطة السياسية المركزية فى صنع السياسة الخارجية. فقد تختص السلطة المركزية وحدها بصنع السياسة الخارجية. وقد تشاركها الوحدات الأدنى (المحليات، والولايات، والمقاطعات، والجمهوريات، وغيرها) فى ذلك. ففى الدول الموحدة تعتبر السياسة الخارجية اختصاصاً خالصاً للسلطة المركزية، ولا تظهر الوحدات الإقليمية فى ميدان السياسة الخارجية، إلا من خلال السلطة المركزية. كذلك، تظل السياسة الخارجية فى الدول الاتحادية أحد اختصاصات السلطة الاتحادية.

بيد أن الولايات أو المقاطعات غالباً ما يكون لها دور معين فى صنع تلك السياسة. ويمكن أن نضرب مثالاً على ذلك بالدور الذى تلعبه الولايات المتحدة أو المقاطعات المكونة لكندا وألمانيا. ففى كندا تلعب المقاطعات دوراً مباشراً ومستقلاً فى ميدان السياسة الخارجية الكندية، وتعترف الحكومة الاتحادية الكندية بحق المقاطعات فى الدخول فى علاقات تجارية وثقافية مباشرة مع الدول الأجنبية، وفتح مكاتب فى تلك الدول، بالإضافة إلى حقها فى المشاركة مع الحكومة الاتحادية فى المفاوضات الدولية التى تتناول قضايا تهم تلك المقاطعات بما في ذلك تمثيلها فى الوفود الاتحادية الكندية. وفى ألمانيا، تتعامل بعض المقاطعات مع الدول الأجنبية مباشرة وتتصرف فى المجال الدولى كما لو كانت دولاً مستقلة. ويتضح ذلك بالتحديد بالنسبة لمقاطعة بافاريا، التى تتمتع بمركز خاص فى الإتحاد الألمانى منذ تأسيس الإمبراطورية الألمانية سنة ١٨٧١، فتقوم هذه المقاطعة بعقد الاتفاقات الدولية، كما يتباحث رئيس وزرائها مع قادة الدول الأخرى فى مسائل السياسة الخارجية.

ثانياً: دور السلطة التشريعية

يقوم النظام السياسى البرلمانى على مبدأ سيادة البرلمان ودمج السلطتين التشريعية والتنفيذية. ومن ثم يبدو لأول وهلة أن البرلمان هو الذى يصنع السياسة الخارجية، بيد أنه من المعلوم أن واقع الممارسة فى النظام البرلمانى ينحو إلى إعطاء مجلس الوزراء الدور الحاسم فى صنع السياسة الخارجية بحكم هيمنة مجلس الوزراء على الأغلبية البرلمانية، كما هو الحال فى بريطانيا وكندا. ومن ثم، فإن السلطة التنفيذية تلعب الدور الحاسم فى صنع السياسة الخارجية. ويقصد بالسلطة التنفيذية فى هذا المجال مجلس الوزراء، إذ أن رئيس الدولة، لا يضطلع إلا بدور رمزى فى مجال صنع السياسة الخارجية. أما النظام السياسى الرئاسى فإنه يعطى السلطة التشريعية دوراً أكبر فى صنع السياسة الخارجية.

فهذا النظام يقوم على أساس الفصل المرن بين السلطتين ومبدأ الموازنة والرقابة. ومن ثم، فإن السلطة التشريعية تتمتع باختصاصات مستقلة فى ميدان صنع السياسة الخارجية. فالكونجرس الأمريكى يتمتع بحق إعلان الحرب وإعداد القوات المسلحة، وسلطة التصديق على المعاهدات، والموافقة على ترشيحات السلطة التنفيذية للتعيين فى المناصب الدبلوماسية، وسلطة تنظيم التجارة الخارجية والدفاع. هذا بالإضافة إلى اختصاصاته فى ميدان قدرة الرئيس على إرسال القوات المسلحة إلى الخارج أو غيرها من الاختصاصات.

ثالثاً: دور السلطة القضائية

تلعب السلطة القضائية دوراً غير مباشر فى عملية صنع السياسة الخارجية، ويتمثل هذا الدور فى سلطة القضاء فى إبطال بعض القوانين أو الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية على أساس أنها مخالفة للدستور، وسلطة تفسير النصوص الدستورية والقضائية بما يؤكد دور أى من السلطتين التشريعية والتنفيذية فى مجال صنع السياسة الخارجية. وقد استقر الفقه القانونى فى معظم الدول على أن قضايا السياسة الخارجية بمنأى عن رقابة القضاء. أو أن القضاء لا يستطيع أن يؤثر فى تصرفات الدولة فى مجال السياسة الخارجية، ولعل من أبرز الأمثلة على دور السلطة القضائية فى ميدان صنع السياسة الخارجية عدة قضايا أكدت فيها المحكمة العليا فى الولايات المتحدة على سلطة الرئيس الأمريكى فى مجال السياسة الخارجية، وأوضحت حدود دور القضاء فى هذا المجال.

كذلك فقد أصدرت المحكمة العليا حكماً هاماً يتعلق "بقرار سلطات الحرب" الصادر من الكونجرس سنة ١٩٧٣. فقد نصت المادة الثالثة من القرار، على أنه من حق الكونجرس أن يأمر بسحب القوات الأمريكية التى تحارب فى منطقة خارج الولايات المتحدة دون أن يستطع الرئيس الأمريكى ممارسة حق الفيتو على قرار الكونجرس. وفى مصر أصدرت محكمة القضاء الإدارى سنة ١٩٩٤ حكماً يقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المرفوعة لوقف قرار الحكومة المصرية باستضافة المؤتمر الدولى للسكان والتنمية التابع للأمم المتحدة. وقالت المحكمة أن القضاء الإدارى والدستورى استقرا على أن الأعمال المتصلة بعلاقة الدولة بالدول الأخرى وبالمنظمات الدولية بمنأى عن الرقابة القضائية.

رابعاً: دور البيروقراطية

يقصد بالبيروقراطية مجموعة الأفراد المعينين بصفة رسمية دائمة للاضطلاع بالمهام التنفيذية الرسمية فى مجال السياسة الخارجية. وهم بالتحديد الموظفون الرسميون فى وزارة الخارجية بصفة عامة، والموظفون الرسميون العاملون في الميدان الخارجي فى وزارتى الدفاع والاقتصاد.

وتلعب البيروقراطية دوراً فى صنع السياسة الخارجية من خلال تقديم المشورات لصانعى السياسة حول كيفية صياغة وتنفيذ السياسات، ومن خلال تقديم المعلومات لصانعى السياسة، كذلك تسهم البيروقراطية فى تحديد مسار السياسة الخارجية من خلال الاضطلاع بتنفيذ تلك السياسة. فمن خلال هذا الدور يمكن أن تعطل البيروقراطية تنفيذ السياسات التى لا توافق عليها، خاصة مع تزايد حجم البيروقراطية في ميدان السياسة الخارجية، واتجاهها نحو مزيد من التخصص فى قضايا معينة.

خامساً: دور المنظمات غير الحكومية، وأجهزة الإعلام، ومراكز البحث

لعل من القوى الجديدة التى دخلت بقوة حقل صناعة السياسة الخارجية خلال ربع القرن الأخير هى المنظمات غير الحكومية، وأجهزة الإعلام، والمؤسسات البحثية. فقد شهد ربع القرن الأخير تحولات ديمقراطية سياسية واسعة فى كثير من دول العالم، بالإضافة إلى ظهور قضايا عالمية جديدة مرتبطة بالبيئة والعولمة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. ومن ثم نلاحظ مزيداً من تأثير منظمات المجتمع المدنى، سواء المحلية أو العالمية على السياسة الخارجية للدول وعلى مسار السياسة الدولية عموماً. ونحن نعلم تأثير المنظمات المناهضة للعولمة (شعب سياتل) على مسار العولمة. كذلك فإن النخب والأجهزة الإعلامية أصبحت أكثر تأثيراً نتيجة توافر تكنولوجيا الانترنت التى مكنتها من اختراق حواجز الرقابة الحكومية. وأخيراً، فإن معظم دول العالم أصبحت تنشئ مراكز بحثية متخصصة لتقديم المعلومات والرأى خارج نطاق العملية البيروقراطية. ففى جنوب شرقى آسيا مثلاً أنشئ فى خلال التسعينيات مؤسسات ومعاهد للدراسات الاستراتيجية والدولية فى جميع دول الآسيان تقريباً للقيام بتلك الوظائف.

أما عملية صنع السياسة الخارجية فإنها تعتبر من أكثر العمليات السياسية تعقيداً وتشابكاً. ولعل استعراضنا لهياكل صنع تلك السياسة، قد أوضح المقصود بخصيصة التعقيد والتشابك فى صنع السياسة الخارجية. ولكن يمكن أن نشير إلى تعدد أبعاد السياسة الخارجية، واتسامها بحالة عدم اليقين الهيكلى، وشيوع الأزمات، وتعدد المشاركين فى

صنع تلك السياسة. يترتب على ذلك أن السياسة الخارجية لا تصنع، فى أغلب الأحوال، فى إطار مشروع طويل الأمد (كالخطة الخمسية أو العشرية للتنمية الاقتصادية). لكنها تتم على الأرجح، فى إطار التعامل مع قضايا ملحة محددة ظهرت في البيئة الخارجية، كما أنه من الصعوبة بمكان "تخطيط" السياسة الخارجية على غرار تخطيط السياسة الاقتصادية.

وفى هذا الإطار، يقدم بلومفيلد نموذجاً إرشادياً لفهم عملية صنع السياسة الخارجية، يوضح الطبيعة التركيبية لتلك العملية، ويقوم هذا النموذج على تصور أن عملية صنع السياسة الخارجية تتألف من ثلاثة مراحل. المرحلة الأولى وهى مرحلة المدخلات وتشمل: جمع المعلومات والملاحظة، ونقل المعلومات، والمخابرات، وتدريب أفراد جهاز السياسة الخارجية. أما المرحلة الثانية فهى مرحلة القرارات وتشمل: استعمال المعلومات، وعملية التخطيط، وعملية التحليل التى تركز على الأهداف والإستراتيجيات البديلة، والمناقشة، والحث والمساومة، والنصح، والتوصيات. وأخيراً فإن المرحلة الثالثة تشمل المخرجات أى الخيارات السياسية، والتنفيذ، والمتابعة، والإعلام، والمفاوضة، والحث، والتعلم من خبرة التطبيق. ومن المفترض أن تسفر هذه العمليات المعقدة عن صياغة برنامج للعمل يحقق أهداف الوحدة الدولية فى المحيط الخارجى.(١)

و يقودنا ذلك إلى تطبيق هذا الإطار المفاهيمى على الحالة الماليزية.

(٢)

هياكل وعمليات صنع السياسة الخارجية الماليزية

يتضمن رصد هياكل صنع السياسة الخارجية الماليزية تحديداً للوزن النسبى لمختلف الأجهزة والقوى الرسمية وغير الرسمية فى صنع تلك السياسة لتحديد من يصنع السياسة الخارجية الماليزية.

أولاً- دور الوحدات الإقليمية: لا يوجد للولايات الماليزية دور فى مجال السياسة الخارجية

ماليزيا دولة اتحادية تتألف من ١٣ ولاية. ولكل ولاية هيئاتها التشريعية والتنفيذية، والقضائية. ويشير الدستور فى المادة ٧٤ إلى توزيع الاختصاصات بين الولايات والسلطة الاتحادية فى شكل ثلاث قوائم، القائمة الاتحادية Federal List وتضم اختصاصات السلطة الاتحادية، وقائمة الولايات State List، ثم القائمة المشتركة Concurrent List، وتضم الاختصاصات التى يمكن أن تمارسها السلطة الاتحادية

والولايات بشكل مشترك. وتحدد القائمة الاتحادية أن السياسة الخارجية هى اختصاص السلطة الاتحادية، وقد حددت المادة الأولى من "القائمة الاتحادية" الملحقة بالدستور فى الفقرة الأولى منها أن السياسة الخارجية هى من اختصاص الحكومة الاتحادية، وحددت أن تلك السياسة تشمل المجالات التالية:

أ- عقد المعاهدات مع الدول الأخرى، وكل ما يتعلق بعلاقة الاتحاد بالدول الأخرى.

ب- تنفيذ المعاهدات مع الدول الأخرى.

ج- التمثيل الدبلوماسى، والقنصلى، والتجارى.

د- المنظمات الدولية، والمشاركة فى الأجهزة الدولية وتنفيذ قراراتها.

ه- تسليم المجرمين، والمذنبين الهاربين، وقبول وهجرة وطرد الأفراد من الاتحاد.

و- الجوازات والتأشيرات، وشروط الدخول والحجر الصحى.

س- الاختصاصات الخارجية.

ش- الحج إلى أماكن خارج ماليزيا.

كما أشارت الفقرة الثانية إلى أن المسائل الدفاعية تقع ضمن اختصاص الحكومة الاتحادية، وحددت ثمانية مجالات للدفاع. ولم تشر قائمة الولايات والقائمة المشتركة إلى أى اختصاصات للولايات فى السياسة الخارجية وحتى أي اختصاصات مشتركة مع الحكومة الاتحادية فى هذا المجال.

ويعطى الدستور للهيئات الاتحادية سلطات واسعة بحيث أنه إذا تعارض القانون الصادر من إحدى الولايات مع القانون الاتحادى، فإن الأخير تكون له الأولوية، كما يعتبر الأول لاغياً، (م ٧٥ من الدستور)، كما يعطى الدستور (م ٧٦) للبرلمان الاتحادى حق إصدار قوانين تتعلق باختصاصات الولايات إذا كان ذلك لتنفيذ إتفاقية موقعة بين الحكومة الاتحادية ودولة أخرى، أو لتنفيذ قرار من منظمة دولية تكون ماليزيا عضواً فيها. ويعنى ذلك أن اختصاص الهيئات الاتحادية فى السياسة الخارجية يعطيها حق التشريع فى مجالات اختصاصات الولايات. وتعد الثروات الطبيعية فى ماليزيا اختصاصاً اتحادياً. ففيما يتعلق بالنفط فإن الحكومة الاتحادية تقوم وحدها باستخراجه وتصنيعه وبيعه، وتعطى الولايات ٥% فقط من العوائد. كذلك فخلال ربع القرن الأخير حرص محاضير محمد على التأكيد على وحدة ماليزيا بالتدخل المستمر فى شئون

الولايات، ضماناً لعدم تكرار تجربة انفصال سنغافورة، والذى كان هو شخصياً من أشد معارضيه.(٢)

ثانياً – دور السلطة التنفيذية: هيمنة رئيس الوزراء على صنع السياسة الخارجية

النظام السياسى الماليزى هو نظام برلمانى تتألف فيه السلطة التنفيذية، من مستوين: السلطان، ومجلس الوزراء. والسلطان Yang di-pertuan Agong هو رئيس الاتحاد الماليزى، ويتم انتخابه من خلال " مجلس الحكام" الذى يضم السلاطين التسع للولايات الماليزية (حيث الولايات الأخرى ليس بها سلاطين)، لمدة خمس سنوات. ولم يحدد الدستور صراحة إمكانية تجديد هذه المدة، وهو ما يستفاد منه إمكانية التجديد. ولا يمارس السلطان دوراً تنفيذياً مستقلاً عن رئيس الوزراء اللهم إلا الوظائف الرمزية التى يقوم بها الملك أو الرئيس الدينى للولايات التي ليس بها سلطان (ولايات صباح، وساراواك وبنانج، وملقا). ولكن السلطان يستطيع التأثير فى القوانين من خلال توقيعه أو عدم توقيعه على القوانين الصادرة عن البرلمان، كما حدث سنة ١٩٨٣ عندما أصدر البرلمان تعديلات دستورية تحد من اختصاصات السلاطين. وقد رفض سلطان ماليزيا التوقيع مما اضطر محاضير محمد، رئيس الوزراء آنذاك، إلى إدخال تعديلات على تلك القوانين.

أما المستوى الثانى، فهو مجلس الوزراء، ويتألف من رئيس الوزراء والوزراء. وطبقاً لتقاليد النظام البرلمانى، فإن رئيس الوزراء الماليزى هو زعيم الحزب الحاصل على أغلبية المقاعد فى مجلس النواب، وهو فى هذه الحالة حزب التنظيم القومى الماليزى المتحد (الآمنو) المؤتلف مع أحزاب أخرى فى إطار "الجبهة القومية". ويعطى الدستور لرئيس الوزراء سلطات واسعة. فرغم أن الدستور فى المادة ٣٩ من الفصل الثالث يؤكد أن السلطة التنفيذية في الاتحاد تكمن فى السلطان إلا أن المادة ٢/٤٠ تضيف أنه فى ممارسته لسلطاته فإن السلطان يتصرف "بناء على نصيحة مجلس الوزراء أو أى وزير يعمل فى ظل السلطة العامة لمجلس الوزراء، عدا الحالات المنصوص عليها فى الدستور". ويعنى ذلك أن كل الوظائف التنفيذية الاتحادية تمارس بناءاً على " نصيحة " رئيس الوزراء. كذلك فإن الدستور ينص على أن يكون رئيس الوزراء هو زعيم الأغلبية فى مجلس النواب ويختار من بين أعضائه (المادة ٤٣ من الدستور).(٣) وبحكم أغلبيته البرلمانية يستطيع رئيس الوزراء تمرير مشروعات القوانين التي يريدها.

وقد تولى هذا المنصب منذ الاستقلال خمسة رؤساء وزارات هم تنكو عبد الرحمن (١٩٥٧-١٩٧٠) وتون عبد الرزاق (١٩٧٠-١٩٧٦)، وتون حسين أون (١٩٧٦-١٩٨٠)، ومحاضير محمد (١٩٨١-٢٠٠٣) وعبد الله بدوى (٢٠٠٣- الآن).

وقد قام رؤساء الوزراء الماليزيين منذ الاستقلال بتوجيه السياسة الخارجية، ربما باستثناء حسين أون حيث كان تون اسماعيل، وتانسرى غزالى شافعى، وزيرا الخارجية، يوجهان تلك السياسة فى عهده. ولكن هيمنة رئيس الوزراء على تلك السياسة ازدادت بوضوح مع اعتلاء محاضير محمد عرش رئاسة الوزراء سنة ١٩٨١. فهو الذى صنع قرارات سياسة ماليزيا الخارجية إلى الحد الذى يمكن معه القول بأن لا يمكن دراسة تلك السياسة دون دراسة دور محاضير محمد فى صنعها. ويقول أحد الدارسين أن " السياسة الخارجية هى ميدان محاضير محمد" Foreign policy has been his (Mahathir's) domain. ويضيف أن معظم قرارات السياسة الخارجية الماليزية فى عهده هى من صنعه شخصيا. ومن أهم تلك القرارات قرار سنة ١٩٨٢ بمقاطعة البضائع البريطانية Buy British Last وعدم حضوره أول مؤتمرين لقمة دول الكومنولث البريطانى بعد توليه رئاسة الوزراء عامى ١٩٨١، ١٩٨٣. كذلك فإن سياسة " التوجه شرقاً " Look East أى التعاون مع اليابان وكوريا الجنوبية التى أعلنت سنة ١٩٨٣ كانت من صنعه شخصياً. ويضيف دارسو سياسة ماليزيا الخارجية أنه اعتاد مفاجأة مساعديه بإعلان سياسات خارجية لم يتشاور معهم بشأنها كإعلانه سنة ١٩٩٢ أن ماليزيا ستسحب دعمها للمقاومة الكمبودية ضد القوات الفيتنامية، ما لم تشكل تلك المقاومة جبهة موحدة.[٤] كذلك فمشروع إنشاء تجمع اقتصادى لدول شرقى آسيا كان من صنعه شخصياً، كما يقول جوزيف ليو.[٥]

بيد أن بعض الدارسين يرى أن دور محاضير محمد فى صنع السياسة الخارجية لبلاده قد تغير عبر مرحلتين. ففى حقبة الثمانينات لم يكن محاضير محمد هو الصانع الرئيسى للسياسة الخارجية. فقد تم تحدى سلطته فى الحزب ثلاث مرات فى أعوام ١٩٨١، و١٩٨٤، و١٩٨٧. وقد كاد أن يفقد زعامة الحزب ورئاسة الوزراء وبالتالى الدخول فى صراع على السلطة داخل حزب الأمنو سنة ١٩٨٧. وقد أدى ذلك إلى تحجيم سلطته سواء فى الحزب أو الحكومة. ومع حلول التسعينيات كان محاضير قد تخلص من منافسيه فى الحزب ووطد أركان سلطته وتحول إلى ممارسة السلطة بالكامل في كل المجالات بما فى ذلك السياسة الخارجية، وبالذات بعد تأكيد وضعه كزعيم

كاريزمي. ويعبر عن وجهة النظر تلك أن ون هوانج، وجوزيف ليو.(٦) أما أحمد عبد الحميد فإنه يرى أن العكس هو الصحيح. فقد كان محاضير محمد مسيطراً على السياسة الخارجية فى الثمانينات، ولكنه مع حلول عقد التسعينيات زادت مهام السياسة الخارجية بظهور دول وقضايا جديدة وفوض جزء مهماً من تلك السياسة إلى وزيرى خارجيته عبد الله بدوى، وسيد حامد البر – على التوالى –، وتحولت السياسية الخارجية الماليزية فى نظره من سياسة Top Down إلى Bottom Up.(٧)

لا يوجد اختلاف بين الدارسين حول مركزية دور محاضير محمد فى توجيه السياسة الخارجية لبلاده، أو أن هذا الدور زاد فى عهده عما كان قبل وصوله إلى السلطة، ولكنهم يختلفون فى مدى استمرار السلطة المحاضيرية طول حقبة الإثنين والعشرين عاماً التى تولى فيها السلطة.

وترجع مركزية دور محاضير محمد فى توجيه السياسة الخارجية لبلاده إلى أنه عندما أتى إلى رئاسة الوزراء، كان قد امتلك خبرة فى مجال السياسة الخارجية. و يدلنا تحليل السياسة الخارجية إلى أنه كلما كان للقائد السياسى خبره فى مجال السياسة الخارجية قبل وصوله إلى السلطة، زاد دوره فى صنع تلك السياسة. ومن الشواهد على خبرته السابقة فى مجال السياسة الخارجية أنه كتب سنة ١٩٦٦ مدافعاً عن اتباع سياسة خارجية تختلف جزئياً عن السياسات التي كان يتبعها رئيس الوزراء آنذاك تنكو عبد الرحمن، فقد طالب بإتباع سياسة عدم الانحياز، وإقامة علاقات دبلوماسية مع دول المعسكر الشرقى، كما عارض بصفته رئيسا لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية والأسيوية – التى تولى رئاستها سنة ١٩٦٤ – تجديد المعاهدة الأمنية الموقعة مع بريطانيا سنة ١٩٥٧. وفى معركة مؤلفه معضلة المالايا الصادر سنة ١٩٧٠ قدم تحليلاً متعمقاً للعلاقات بين ماليزيا وسنغافورة. وفى سنة ١٩٧٨ تولى منصب وزير التجارة والصناعة، وهو منصب يجعل صاحبه يهتم بالدبلوماسية الاقتصادية الخارجية. ولهذا، فإنه أتى إلى الحكم سنة ١٩٨١ بخبرة واسعة فى مجال السياسة الخارجية، مما جعله يغير المسار العام للسياسة الخارجية لبلاده فى خلال السنوات الخمس الأولى لحكمه نحو اتباع الأولويات التالية: رابطة دول جنوب شرقى آسيا، ومنظمة المؤتمر الإسلامى، وحركة عدم الانحياز، وأخيراً الكومنولث. كما أنه صاغ "سياسة الإتجاه شرقا" أى الاهتمام بالعلاقات مع اليابان، وكوريا الجنوبية، ووثق علاقات بلاده مع الدول النامية، ودول

المعسكر الاشتراكى، كما بدأ يدافع عن حقوق الدول النامية فى إطار حوار الشمال والجنوب وأنشأ برنامج التعاون الفنى الماليزى كأداة لتقديم المساعدات للدول النامية.

ولهذا كله دلالات فيما يتعلق بدور عبد الله بدوى، – رئيس الوزراء الحالى –، فى صنع السياسة الخارجية الماليزية. فقد جاء بدوى إلى هذا المنصب وهو محمل بخبرته كوزير للخارجية لمدة ثمان سنوات (١٩٩١-١٩٩٩) وهو ما من شأنه أن يعظم دوره فى صنع سياسة بلاده الخارجية.

ثالثاً– دور السلطة التشريعية: إضفاء الشرعية على السياسة الخارجية

يتألف البرلمان الاتحادى الماليزى من مجلسين هما مجلس الشيوخ Dewan Negara، ومجلس النواب Dewan Rakyat. ويتكون مجلس الشيوخ من ٧٠ عضواً يتم انتخاب ٢٦ منهم بواقع اثنين عن كل من الولايات الثلاث عشر التى يتكون منها الاتحاد الماليزى، ويقوم السلطان بناء على نصيحة رئيس الوزراء بتعيين ٤٤ عضواً، على أن يكون من بينهم اثنين عن كوالالمبور، وواحد عن إقليم لابوان. ومدة مجلس الشيوخ ثلاث سنوات. أما مجلس النواب فإنه يتألف من ٢١٩ عضواً منتخبين بشكل مباشر لمدة خمس سنوات.

ومن الناحية الدستورية، فإن مجلس الوزراء مسئول أمام البرلمان (المادة ٣/٤٣ من الدستور). ولكن بحكم الأغلبية الساحقة التى تمتعت بها حكومات ماليزيا منذ الاستقلال فى البرلمان، فإن الأخير لم يتحدى الحكومة فى القضايا الجوهرية. وقد أشار أحد الدارسين أنه ما بين عامى ١٩٩١، و١٩٩٥، فإن ٨٠% من مشروعات القوانين التى قدمتها الحكومة إلى البرلمان مرت دون تعديل، مقابل ٥% تم تعديلها، ١٥% تم سحبها نظراً لضغوط المنظمات غير الحكومية أو الدول الأخرى.[٨] ولا يعرف على وجه الدقة، ما إذا كان من بين مشروعات القوانين التي تم تعديلها أو سحبها مشروعات تتعلق بالسياسة الخارجية. كذلك، فنادراً ما يجيب الوزراء بأنفسهم على الأسئلة التى يطرحها النواب، ويفوضون الإجابة عليها لنوابهم أوالسكرتيرين البرلمانيين، كما أن الإجراءات البرلمانية لطرح الأسئلة والاستجوابات تحد من قدرة النواب على تحدى الوزراء.[٩]

ولا يذكر أى من الدارسين أن قضايا السياسة الخارجية احتلت مكانة مهمة من مناقشات البرلمان. ولذلك، فإن دور السلطة التشريعية الماليزية هو إضفاء الشرعية على السياسة الخارجية أكثر من المساهمة فى صنعها.

رابعاً- دور المحكمة العليا: لا وجود للمراجعة الدستورية القضائية للقوانين

تعتبر "المحكمة العليا" هى أعلى محكمة فى السلم القضائى الماليزى. وليس للمحكمة اختصاص بمراجعة دستورية القوانين إنما تختص بموجب المادة الثانية من الفصل التاسع من الدستور بالنظر فى نقض الأحكام الصادرة عن المحاكم الدنيا، وتقديم آراء استشارية قانونية "وأى اختصاصات أخرى يحددها القانون". ولكن القانون الماليزى لا يعطى المحكمة دوراً فى المراجعة الدستورية للقوانين، بالعكس فقد حدث تحول جذرى سنة ١٩٨٨ أدى إلى تعديل الدستور وإصدار قانون وضع السلطة القضائية تحت إشراف السلطة التنفيذية. ونشير هنا إلى الأزمة السياسية التى وقعت سنة ١٩٨٧ داخل حزب الأمنو والتى تحدث فيها مجموعة رازالى حمزة قيادة محاضير محمد للحزب، وأسفرت الانتخابات عن فوز الأخيرة بأغلبية ضئيلة. ففى أعقاب الانتخابات طعنت مجموعة رازالى حمزه فى النتيجة أمام المحكمة العليا، وأصدرت المحكمة حكما يقضى باعتبار حزب الأمنو حزباً غير قانونى، مما يعنى ضرورة حله. وقد كان الحكم بمثابة تحدى قضائى لسلطة محاضير محمد (وإن كان البعض يرى أن محاضير محمد ذاته كان وراء صدور الحكم لإعطائه فرصة لإعادة تشكيل الحزب والتخلص من معارضيه). فقد قام البرلمان بعد صدور الحكم بتعديل الدستور بشكل أصبحت معه الاختصاصات القضائية والدستورية تقع ضمن نطاق البرلمان، وتمارسها المحاكم، وهو ما يعنى عملياً وضع السلطة القضائية تحت إشراف البرلمان، أى تحت إشراف الحكومة ذات الأغلبية البرلمانية. وأعطى هذا القانون للمحامى العام حق إصدار التعليمات للمحاكم حول القضايا التي تنظرها، وتلك التى لا تنظرها، والأخرى التى يتعين وقف السير فى نظرها. وبالمناسبة كما تم فصل رئيس المحكمة العليا، وأثنين من القضاه الخمسة الذين أصدروا الحكم السابق، وهو ما عرف فى ماليزيا باسم " الهجوم على القضاء ". Assault on the Judiciary.(١٠)

ومن ثم، فإنه لا يمكن القول أن للسلطة القضائية فى ماليزيا دوراً فى صنع السياسة الخارجية الماليزية، لعدم وجود عملية المراجعة القضائية، ولهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية.

خامساً- ويسما بوترا "دور تنفيذى لوزراء الخارجية قد يصبح مؤثراً فى مراحل معينة"

ويسما بوترا Wisma Putra هو المصطلح الذى تسمى به وزارة الخارجية الماليزية. وقد اعتمد دور ويسمابوترا فى صنع السياسة الخارجية الماليزية على شخص رئيس الوزراء ووزير الخارجية. ولعل أقوى وزير خارجية فى تاريخ ماليزيا كان هو تنكو عبد الرحمن. فقد شغل عبد الرحمن منصب رئيس الوزراء ووزير الخارجية منذ الاستقلال سنة ١٩٥٧ وحتى سنة ١٩٦٨ أى لمدة إحدى عشر عاماً، ولم يتخل عن هذا المنصب إلا خلال العامين الأخيرين لحكمه. وبحكم سلطاته كرئيس الوزراء، ومنصبه كوزير للخارجية، كان تنكو عبد الرحمن صانعاً ومنفذاً للسياسة الخارجية لبلاده. وبالتالى يصعب القول ما إذا كان دوره نابعاً من منصبه كرئيس للوزراء أو كوزير للخارجية. وقد كان تنكو عبد الرحمن مسئولاً بالكامل عن توجيه سياسة بلاده الخارجية للانحياز للمعسكر الغربى.

ونظراً لخبرته الطويلة فى مجال السياسة الخارجية وميوله الغربية، فبعد أن ترك السلطة سنة ١٩٧٠ لخليفته تون عبد الرزاق، اختاره الملك فيصل بن عبد العزيز ليؤسس منظمة المؤتمر الإسلامى، ويصبح أول أمين عام لها، وتولى بالفعل هذا المنصب من سنة ١٩٧٠ وحتى سنة ١٩٧٤.

تعاقب ستة وزراء خارجية على مدى عهد محاضير محمد هم غزالى شافعى (١٩٨١- ١٩٨٤)، وأحمد اسماعيل (١٩٨٤-١٩٨٦) ورئيس يتيم (١٩٨٦-١٩٨٧)، وأبو حسن عمر (١٩٨٧-١٩٩١)، وعبد الله بدوى (١٩٩١-١٩٩٩)، وسيد حامد البر (١٩٩٩-الآن). ويشير هذا التغيير إلى تعاقب أربعة وزارء فى عشر سنوات، واستمرار واحد منهم، وهو عبدالله بدوي، كوزير للخارجية طوال معظم عقد التسعينيات ويفسر محمد مودا هذا التغيير بضعف شخصية وزراء الخارجية الأربعة وعدم قدرتهم على موازنة طغيان دور رئيس الوزراء. ويضيف أحمد عبد الحميد أن عبد الله بدوى وحده هو الذى استطاع أن يقلل من دور محاضير محمد فى صنع السياسة الخارجية. ولكنه يضيف أن بدوى استطاع أن " يقلل العبء عن محاضير محمد ".[١١] والحق أن عبد الله بدوى لم يقلل من دور رئيس الوزراء، وإنما تحمل عنه أعباء جديدة لم يكن لدى رئيس الوزراء قدرة على تحملها بمفرده. فقد جاء عبد الله بدوى فى عام ١٩٩١، وهو العام الذى حدثت فيه التحولات العالمية الكبرى المتمثلة فى انتهاء الاتحاد السوفيتى، وصعود

الاتحاد الأوروبى، وانفراد الولايات المتحدة بالزعامة العالمية، وظهور دول جديدة فى السياسة الدولية. ولم يكن محاضير محمد يستطع بمفرده الاستمرار فى تحمل هذا العبء. وقد استطاع عبد الله بدوى بكفاءة أن يشاركه فى "تنفيذ" السياسات الخارجية الماليزية تجاه القوى والتطورات الجديدة، ولكنه لم يقلل من دوره فى صنع التوجهات الأساسية لتلك السياسات، ومن يطلع على كتابات وخطابات محاضير محمد فى حقبة التسعينيات يجدها ذاخرة بالتحليلات المتعلقة بالسياسة الدولية الجديدة، وشكل النظام الدولى، ومصادر الصراع فيه، وأسلوب حل الصراعات الدولية، وطبيعة العولمة وتشخيص مصادرها ومساراتها وأساليب التعامل معها مما يكشف عن اهتمام عميق بالسياسة الخارجية.

ويرجع استمرار عبد الله بدوى فى وزارة الخارجية لفترة طويلة إلى رسوخ سلطة محاضير محمد فى حزب الأمنو وفى البرلمان. ذلك أن أحد أسباب تعاقب وزراء الخارجية لم يكن ضعف الشخصية، ولكن الصراعات داخل حزب الأمنو حول القضايا الداخلية. وعلى سبيل المثال، فإن رئيس يتيم خدم لمدة ثمان شهور فقط فى وزارة الخارجية ليس لأنه اختلف مع رئيس الوزراء، أو لعدم كفاءته، ولكن لأنه كان منضماً إلى تكتل حزبى دخل الأمنو يقوده رازالى حمزة فى مواجهة تكتل آخر يقوده محاضير محمد، وخسر التكتل الأول الانتخابات داخل الحزب فى أبريل سنة ١٩٨٧ مما أدى إلى استقالة رئيس يتيم فى مايو من العام ذاته.

أما بالنسبة لعبد الله بدوى، فإنه خدم فى منصب وزير الخارجية بين عامى ١٩٩١، ١٩٩٨ فى حقبة التحولات العالمية والإقليمية، واستطاع أن يقنع محاضير محمد بأن يتحمل عنه الأعباء الجديدة. فقد كان قبول لاوس، وميانمار فى رابطة دول جنوب شرقى آسيا فى يوليو سنة ١٩٩٧ ناتجاً عن دور عبد الله بدوى شخصياً، حيث عارضت هذا الانضمام بعض الدول الأخرى فى الآسيان مثل تايلاند والفلبين وسنغافورة، كما أنه كان مسئولاً عن تنشيط دور ماليزيا فى إطار مجموعة الدول النامية الخمسة عشر.

تولى سيد حامد البر، وزارة الخارجية فى يناير سنة ١٩٩٩ خلفاً لعبد الله بدوى، الذى أصبح نائباً لرئيس الوزراء، واستمر فى شغل هذا المنصب بعد تولي بدوى رئاسة الوزراء سنة ٢٠٠٣. ويمكن القول أن دور وزير الخارجية فى عهد سيد حامد البر لم يرق إلى دوره قبل توليه منصب الوزراء، خاصة بعد أن أصبح عبد الله بدوى رئيساً

للوزراء، وبالتالى تعاظم دوره فى صنع السياسة الخارجية بحكم خبرته كوزير للخارجية لمدة ثمان سنوات.

سادساً- دور الأحزاب السياسية: الدور المحدود لأحزاب المعارضة

يمكن رصد دور الأحزاب السياسية الماليزية فى صنع السياسة الخاصة من خلال تتبع دور الحزب الحاكم " التنظيم القومى المتحد للمالايا " United Malay National Organization (الآمنو) وكذلك دور الأحزاب السياسية المعارضة. بالنسبة للحزب الحاكم، فإنه يحكم ماليزيا منذ الاستقلال بالائتلاف مع " الجبهة القومية Barisan National التى تضم مع الآمنو عدداً من الأحزاب السياسية. والآمنو هو أكبر الأحزاب السياسية الماليزية منذ الاستقلال. وقد شكل الحكومة منذ الاستقلال وحتى اليوم، وله حالياً ١٠٩ مقعداً فى مجلس النواب البالغ عدد أعضائه ٢١٩ عضوا. وهو مؤتلف مع عدد من الأحزاب السياسية أهمها "الجمعية الصينية الماليزية"، و"المؤتمر الهندى الماليزى"، و "حزب حركة الشعب الماليزى". ولهذا الائتلاف ١٩٨ مقعداً فى مجلس النواب بما يضمن له أغلبية مريحة لإصدار القوانين. فضلاً عن أنه يحكم فى كل الولايات فى الوقت الحالى، وإن كان قد فقد فى بعض المراحل السلطة في ولايتى كيلانتان، وترينجانو لصالح الحزب الإسلامى الماليزى. ولكنه اكتسح هذا الحزب فى الانتخابات البرلمانية سنة ٢٠٠٤.

والائتلاف الحاكم مندمج منذ الاستقلال مع السلطة التنفيذية، لأنه هو الذي يشكل الحكومة منذ استقلال ماليزيا. وقد وظف الائتلاف أغلبيته فى البرلمان لتعديل الدستور وإصدار القوانين التي تكرس هيمنة هذا الإئتلاف وإضعاف المعارضة. كما أن الحكومة ذاتها تدعم الائتلاف، وبالذات الآمنو من خلال القوانين والدعم المالى. وقد انتهى أى تحد لسلطة محاضير فى الآمنو بعد المعركة الانتخابية التى حدثت سنة ١٩٨٧ حول زعامة الحزب. وبالتالى فإن الآمنو وباقى الأحزاب المؤتلفة معه لم تضطلع بدور مهم فى صنع السياسة الخارجية.

أما بالنسبة لأحزاب المعارضة، فإنها تعمل إما من داخل مجلس النواب أو من خارجه. فمن داخل المجلس هناك زعيم للمعارضة، وهو زعيم الحزب الحاصل على ثانى أكبر أغلبية فى المجلس بعد الحزب الحاكم، بالإضافة إلى عدد من الأحزاب السياسية المعارضة. ويعتبر ليم كيت سيانج زعيم حزب العمل الديمقراطى، هو زعيم

المعارضة فى مجلس النواب، ويعمل بجانبه عدد آخر من الأحزاب المعارضة أهمها الحزب الإسلامى الماليزى، وحزب عدالة الشعب، بالإضافة إلى عدد من المستقلين.

وفى مجلس النواب الحالى يحتل حزب المعارضة الرئيسى (حزب العمل الديمقراطي) ١٢ مقعدا يليه الائتلاف المسمى " البديل القومى" وله ٨ مقاعد، ثم الحزب الإسلامى الماليزى، وله ٧ مقاعد.

وتضطلع أحزاب المعارضة بدور فى التأثير على السياسة الخارجية الماليزية من خلال عملها خارج البرلمان وليس داخله. ونشير بالتحديد إلى نموذج " الحزب الإسلامى الماليزى "، ويمثل المعارضة الإسلامية الرئيسية لحزب الآمنو. فمن خلال تقديم برنامج لبناء دولة إسلامية ماليزية يكون لها صلات وثيقة بالعالم الإسلامى، استطاع الحزب أن يؤثر فى سياسة ماليزيا نحو العالم الإسلامى. ويمكن أن نعزو جزئياً سياسة ماليزيا تجاه العالم الإسلامى فى ضوء سعى حكومتى محاضير محمد وعبد الله بدوى لسحب الورقة الإسلامية من يد الحزب الإسلامى الماليزى. ويؤكد ذلك جوزيف ليو بقوله "بالنظر إلى التحدي الذى مثله الحزب الإسلامى الماليزى، فإن سياسة محاضير محمد الخارجية تجاه الدول الإسلامية كانت مهمة وفعالة كأداة لتقوية مركزه الداخلى، لأنها أضفت الشرعية على حكومته بصفتها تناصر قضايا الأمة (الإسلامية). فما بين عامى ١٩٨١، ١٩٨٥، زار محاضير "عدداً من الدول العربية وباكستان، وساعد مسلمى أفغانستان وكمبوديا، وتايلاند، والفلبين، وتعاطف مع مجاهدي أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتى، كما ناصر القضية الفلسطينية.(١٢)

بيد أن دور أحزاب المعارضة يظل محدودا نتيجة عدة عوامل، لعل أبرزها هو ضعف تمثيل أحزاب المعارضة فى البرلمان مما يصعب على تلك الأحزاب تعبئة الجماهير الماليزية ضد الحكومة لأن القوانين السارية تحظر النقاش السياسي العام حول " القضايا الحساسة " وتفرض ضوابط قانونية، وعقوبات جنائية على المخالفين. ولهذا، فان أحزاب المعارضة لا تستطيع تكوين ائتلاف يوازن الائتلاف الحاكم لأن ذلك ربما يضعها تحت طائلة القانون.

سابعاً- الهيمنة الحكومية على النخبة الإعلامية

لا تضطلع النخبة الإعلامية بدور مهم فى صنع السياسة الخارجية الماليزية لأن أدوات الإعلام الماليزية، بما فى ذلك الصحافة، والتليفزيون، والإذاعة، مملوكة لقوى اقتصادية وثيقة الصلة بالتحالف القومى الحاكم. هناك مؤسستان إعلاميتان رئيسيتان فى

ماليزيا هما دار نشر نيوستريتس تايمز New Straits Times Press ومجموعة أتوسان ميلايو Utusan Melayu وهما تملكان وتنشران الصحف الأربع اليومية الكبرى التى تصدر بلغة الملايو، وأكبر مجلتين أسبوعيتين تصدران فى ماليزيا. وتصدر عن الدار الأولى ستة جرائد يومية، وثلاث جرائد أسبوعية، بالإضافة إلى ١٣ مجلة أسبوعية عن الدار الثانية، وثلاث جرائد يومية، وجريدتين أسبوعيتين، و ١١ مجلة أسبوعية وشهرية. كما أن هاتين المؤسستين تمتلكان محطات للإذاعة والتلفزيون.

ويوضح تأمل شبكة علاقات هاتين المؤسستين أن لهما علاقات وثيقة بالأحزاب السياسية الداخلة فى الائتلاف الحاكم. كما أشارت دراسات ماليزية إلى أن هاتين المؤسستين مملوكتين لشركات وأشخاص وثيقى الصلة بالآمنو والأحزاب المؤتلفة معه. كذلك فإن السلطة التنفيذية تسيطر على وتوجه عدداً من محطات الإذاعة والتلفزيون المملوكة للدولة. بل إن محطة التليفزيون الأولى والثانية أنشأت بقرار من الحكومة التى يسيطر عليها الآمنو. وعندما أنشأت قناة التلفزيون الثالثة سنة ١٩٨٤ والمحطة المعروفة باسم محطة Metrovision سنة ١٩٩٤، فإن دور الحكومة ظل أساسياً فى توجيههما من خلال أدوات غير مباشرة. وعلى سبيل المثال فعندما أنشأت القناة الأخيرة أعطى امتيازها لكونسورتيوم من الشركات يشمل مجموعة اتوسان التى أشرنا إليها بجانب شركة ميليوار Melewarالتي يمتلكها تنكو عبد الله وثيق الصلة برئيس الوزراء محاضير محمد. وتنطبق الملاحظة ذاتها على كل المحطات التلفزيونية التى أنشأت فيما بعد بما فيها القنوات الفضائية. ويخلص زاهارون ناثين من ذلك إلى أن " الخصخصة الانتقائية تؤدى إلى توسيع نفوذ الائتلاف الحاكم وحلفائه بشكل أوسع."(١٣)

يرتبط بذلك سلسلة القوانين التي تنظم عمل أجهزة الإعلام. وهذه القوانين تضع الصحافة والإذاعة والتلفزيون تحت رقابة صارمة من السلطة التنفيذية. فبموجب قانون دور الطباعة والنشر الصادر سنة ١٩٨٤ بخصوص عمل الصحافة، فإن وزير الداخلية يختص وحده بإصدار وسحب تصاريح إصدار الصحف، بما فى ذلك الصحف الأجنبية. وتنطبق الملاحظة ذاتها على قانون الإذاعة الصادر سنة ١٩٨٨ وهو يضع جميع محطات الإذاعة والتلفزيون تحت الرقابة الصارمة للسلطة التنفيذية، بصرف النظر عن ملكيتها.

ومن ثم فإن خصخصة أجهزة الإعلام لم تؤد إلى نشوء أجهزة إعلامية مستقلة قادرة على التأثير على الحكومة سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية.

ثامناً- آبيم: الدور الاستثنائى للمنظمات غير الحكومية

يوجد فى ماليزيا عدد من المنظمات غير الحكومية يعمل بعضها بالتعاون مع السلطة التنفيذية لاستكمال أنشطتها فى مجال الخدمات الاجتماعية، وهى وثيقة الصلة بوزارة الوحدة الوطنية والتنمية الاجتماعية. هذا النوع من المنظمات يشكل استمراراً لنشاط السلطة التنفيذية، أما البعض الآخر، فإن له أجندة سياسية عامة تتعلق بالحريات العامة، والحكم الرشيد، والشفافية الإدارية، ومسئولية السلطة التنفيذية، وقنوات المشاركة العامة فى السلطة. ومن النوع الأخير منظمة آليران Aleran، وائتلاف دونج زونج، وجمعية مجالس المدارس الصينية، وصوت الشعب الماليزى (سوارا ركية ماليزيا)، ومنظمة الشباب الإسلامى (آبيم ABIM)، ودار الأرقم.

وتعتبر منظمة آبيم هى أكبر المنظمات غير الحكومية فى ماليزيا وأكثرها نفوذاً، وهى تدعو إلى مزيد من الأسلمة في ماليزيا وإن كان بشكل تدريجى ومعتدل، كما تدعو إلى توثيق الصلات مع العالم الإسلامى، ومحاربة الفساد واحترام حقوق الإنسان على أساس الشريعة الإسلامية. أما منظمة آليران فقد تأسست سنة ١٩٧٧ كحركة إصلاحية هدفها زيادة الوعى الاجتماعي وتشجيع العمل الاجتماعى الذى يؤدى إلى العدالة الاجتماعية والتسامح القومى والديني، وليس للمنظمة، بعكس آبيم، اهتمامات بالسياسة الخارجية.

والحق أن معظم المنظمات غير الحكومية الماليزية قد طورت أجندة داخلية بالأساس تهتم بإنشاء مجتمع مدنى فعال وإطلاق الحريات العامة. كما أن هذه المنظمات تعمل على رقابة صارمة من السلطة التنفيذية، وربما كانت آبيم هى المنظمة الوحيدة التي بلورت برنامجاً فى مجال السياسة الخارجية، فعندما نجحت الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩ قام أنور إبراهيم – زعيم آبيم آنذاك – بزيارة إيران والتقى بآية الله الخميني. ولكن حكومة ماليزيا لا يبدو أنها أخذت التوجهات المحدودة لبعض المنظمات غير الحكومية فى مجال السياسة الخارجية فى الاعتبار. فهى إنما تصرفت لسحب البساط من تحت أقدام تلك المنظمات كما فعلت حين استقطب محاضير محمد، أنور إبراهيم للانضمام إلى الآمنو سنة ١٩٨٢، أو قامت بسحقها كما حدث حينما ألغت حركة دار الأرقم سنة ١٩٩٤، والتى كانت لها توجهات إسلامية داخلية بالأساس لبناء نموذج إسلامى تطبيقى، وتدافع عن إقامة الخلافة الإسلامية.[١٤]

ولعل من المنظمات غير الحكومية الجديدة التى دخلت حقل السياسة الخارجية الماليزية هى " مجلس رجال الأعمال الماليزى " Malaysian Business Council. وقد أنشئ المجلس فى فبراير سنة ١٩٩١، ورغم أنه أنشئ بمبادرة حكومية وبرئاسة رئيس الوزراء، إلا أن ثلثى أعضائه من رجال الأعمال الذين أتوا من القطاع الخاص، ويقدم المجلس المشورة للحكومة فيما يتعلق بأنشطة القطاع الخاص سواء داخل ماليزيا أو خارجها. كما أن المجلس يعتبر إطاراً تتشاور من خلاله المنظمات غير الحكومية الأخرى.

تاسعاً- الدور الاستشارى لمراكز البحث

لعل أهم مركز بحثى أنشأ فى ماليزيا خلال العقدين الأخيرين هو " معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية Institute for International and Strategic Studies (ISIS). وقد أنشئ هذا المعهد سنة ١٩٨٣ بدعم من الحكومة الماليزية برئاسة الدكتور نور الدين صبحى، الذى مازال يرأس المعهد ويديره د. محمد جوهر حسن. وقد تم إنشاء المعهد لإجراء الدراسات حول القضايا الدولية، وتقديم البدائل، والمشورة للحكومة الماليزية فيما يتعلق بتلك القضايا. وقد نشط المعهد فى مجالات عقد المؤتمرات الدولية وبالذات مع دول الآسيان، وآسيا والمحيط الهادى لدراسة القضايا الإقليمية والعالمية، وتقديم الرأى للحكومة حول أسلوب التعامل مع تلك القضايا. وقد لعب دوراً مهماً فى نصح الحكومة فى عدم الانسحاب من الكومنولث، بعد أن كانت على وشك أن تفعل ذلك فى الثمانينات، وفى البقاء فى مجلس التعاون الاقتصادى لآسيا المحيط الهادى (الآبك).[١٥]

كذلك أنشأت الحكومة الماليزية المعهد الماليزى للشئون البحرية Malaysian Institute for Maritime Affairs (MIMA) وذلك سنة ١٩٩٣ لدراسة القضايا البحرية وبالذات بعد ظهور مشكلات القرصنة الدولية فى مضيق ملقا وظهور النزاع مع الصين حول جزر سبراتلى، وحول حقوق الدولتين فى بحر الصين الجنوبى.

(٣)
انعكاسات هياكل وعمليات صنع السياسة الخارجية فى ماليزيا

أوضح رصد الدور النسبى لأجهزة السياسة الخارجية الماليزية أن تلك السياسة تتأثر إلى حد كبير بشخص رئيس الوزراء، وأن القوى السياسية والاجتماعية فى ماليزيا لا تلعب دوراً مهماً فى تلك السياسة بالنظر إلى قبضة السلطة التنفيذية القوية على تلك القوى

ما حدا ببعض الدارسين إلى القول بأن السياسة الخارجية الماليزيـــة لا تخـضع للقيــود الداخلية.[١٦] ولكن ذلك لا يعنى أن رئيس الوزراء يفعل ما يشاء فــى مجـــال الـــسياسة الخارجية، وإنما يعنى أن فهمه " للمؤثرات الخارجية والداخلية، يحدد بشكل كبير مسارات السياسة الخارجية.

وفى الوقت ذاته، فإن صنع السياسة يمر بعدة مراحل وعمليات إلى أن تـــصل إلـــى مرحلة إصدار السياسة والالتزام بها. وتسير تلك العملية فى واحد مـــن مـــسارين، الأول وهو المسار الأكثر عمومية، وتبدأ من مرحلة النقاشات العامة، وتجميع المعلومات حـــول قضايا معينة إما مطروحة حالياً أو يتوقع طرحها مستقبلاً. ويتم ذلك فـــى أقـــسام وزارة الخارجية، ووزارة التجارة والصناعة، وفى معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية، وعادة ما تنتهى تلك النقاشات بتوصيات معينة. ويحدث نقاش حول تلك التوصيات فى مجموعة صنع السياسة فى وزارة الخارجية. فإذا قبلت التوصيات، فإنها ترفع إلى مكتب الأمـــين العام لويسما بوترا، ومنه إلى وزير الخارجية. فإذا وافق الوزير على السياسة فإنه إما أن يرسل القرار إلى الجهة المختصة فى الوزارة لتنفيذه إذا كان الموضوع يتفق مع توجهات السياسة الخارجية العامة لماليزيا أو أنه ليس من الأهمية بحيث يتطلب موافقـــة رئـــيس الوزراء. ولكنه قد يخطر الأخير مباشرة بالأمر أو يبلغه أثناء اجتماع مجلـــس الـــوزراء الأسبوعى. أما إذا لم يكن الموضوع متسقاً مع السوابق بحيث لا يوجد لدى الوزير سوابق فى سياسة ماليزيا الخارجية يستند إليها فى قراره، فإنه لابد أن يحصل على موافقة رئيس الوزراء المسبقة على إعلان السياسة أو اتخاذ القرار. ولعل من أمثلة تلك العمليـــة هـــو النقاش الذى دار على مستوى وزارة الخارجية والمعهد حول جدوى بقاء ماليزيـــا فـــى الكومنولث. فقد تقدمت أجهزة متعددة بدراســـات وآراء توصـــى ببقـــاء ماليزيـــا فـــي الكومنولث. وقد كان معروفاً عن محاضير محمد امتعاضه من تلك المؤسسة. وقـــد قـــام وزير الخارجية برفع التوصية إليه، ووافق عليها.

أما فيما يتعلق بالتوجهات الجديدة فى السياسة الخارجية، فإنها تتم على مستوى مكتب رئيس الوزراء، ربما بتشاور محدود مع ويسما بوترا. ومن أمثلة ذلك اقتراح محاضـــير محمد الذى أعلن فيه أول ديسمبر سنة ١٩٩٠، أثناء زيارة رئيس وزراء الصين لماليزيا، بإنشاء تجمع اقتصادى لدول شرقى آسيا " تضم دول الآسيان مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية ". فلم يقم رئيس الوزراء باستشارة وزير الخارجية أبو حسن عمر فى المشروع وفاجأه به أثناء إعلانه.[١٧] وربما يدخل فى هذا الإطار سياسات ماليزيا الخارجيـــة فـــي

السنوات الثلاث الأخيرة من حكم محاضير، والتي اتسمت بتحدى الغرب والهيمنة اليهودية على العالم. ولكن تلك الحالات ليست القاعدة في صنع السياسة الخارجية الماليزية.

الخاتمة

إذا كانت المقولات العامة لأدبيات تحليل السياسة الخارجية حول العوامل الى تؤدى إلى تعظيم دور القائد السياسى فى صنع السياسة الخارجية صحيحة، وإذا كان التحليل السابق حول صنع السياسة الخارجية الماليزية صحيحا، فلابد أن نتوقع أن يكون لرئيس وزراء ماليزيا عبد الله بدوى، والذى تولى السلطة بعد محاضير محمد سنة ٢٠٠٣، أثرا مهما على صنع السياسة الخارجية الماليزية، يفوق ربما دور محاضير محمد ذاته. ذلك أن عبد الله بدوى جاء إلى الحكم بعد أن شغل منصب وزير الخارجية معظم حقبة التسعينيات أثناء فترة التحولات العالمية الحرجة. ومن ثم، فإن لديه خبرة واسعة بقضايا السياسة الخارجية التى تواجهها بلاده. كذلك، فقد تولى بدوى منصب رئيس الوزراء بعد أن قام محاضير محمد بإرساء أسس الترتيبات المؤسسية التى تعظم دور السلطة التنفيذية وبالذات ما يتعلق بتحجيم دور البرلمان، والسلطة القضائية. كذلك، فقد حقق عبد الله بدوى فى أول انتخابات برلمانية خاضها سنة ٢٠٠٤ نصرا برلمانيا يفوق ما حققه محاضير محمد حيث استطاع أن يسحق أحزاب المعارضة بما فيها الحزب الإسلامى الماليزى، فى صناديق الانتخابات ويحقق أغلبية برلمانية للائتلاف القومى الحاكم، وفى مقدمته الأمنو، لم يحققها فى تاريخه باستثناءات محدودة. ولا شك أن تلك الأغلبية ستمكنه من فرض توجهاته فى ميدان السياسة الخارجية.

الهوامش

(١) راجع فى التفاصيل، محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ص. ٤٥٣-٤٦٨.

(٢) James Chin,"Federal-State Relations Under Mahathir,"in Ho Khai Leong and James Chin, (eds).، Mahathir's Administration، (Singapore: Times Books International، 2001)،pp. 28-61.

(٣) www.helplinelaw.com/law/constitution/malaysia/malaysia04b .pp

(٤) Joseph Liow," Personality، exigencies، and contingencies Determainants of Malaysia's foreign policy in the Mahathir Administration،" in Ho Khai Leong, and James Chin، (eds)،Op.Cit، p. 129.

(٥) Ibid،pp. 148-149.

(٦) Ibid، pp. 148-149.

(٧) In-won Hwang، Personality Politics: The Malaysian States under Mahathir، (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies، 2003)، pp. 212-213.

(٨) Ahmad Faiz Abdul Hamid, Malaysia and South-South Coopration During Mahathir Era, (Kulala Lumpur: Pelanduk Publications, 2005), pp. 22-23

(٩) Lim Hong Hai, "Public Adminstration:The Effects of the Executive Dominance," in Francis Loh Kok, and Khoo Boo Teik, (eds)., Democracy in Malaysia: Discourses and Practices, (UK:Curzon, 2002), pp. 174-175.

(١٠) Lim Hong Hai, Op.Cit, p. 165

In-won Hwang, Op.Cit, pp. 158-161.

Ho Khai Leong,"The political and administrative frames:

challenges and reforms under the Mahathir administration," in Ho Khai Loeng, ed., Op.Cit, pp. 13-14

Ahmad Abdul Hamid, Op.Cit،pp. 25-26. (١١)

Joseph Liow، Op.Cit, pp. 136-137. (١٢)

Zaharom Nain,"The structure of media industry: Implications for democracy,: in Francis Loh Kok and Khoo Boo Teik, (eds).،Op.Cit, pp. 174-175. (١٣)

Saliha Hassan,"Political non- governmental organizations: Ideals and realities," in Loh Kok Who and K. Teik, eds. Op.Cit, pp. 198-215. (١٤)

Ahmad Abdul hamid, Op.Cit, pp. 29-30. (١٥)

Muirugesu Pathmanathan, "Formulation and administration of Malaysian foreign policy," in Mohammad Azhar Karim، L. Lowell, and g. Okuda, (eds)، Malaysian Foreign Policy: Issues and Perspectives, (Kuala Lumpur: Institut Tadbiran Awan Negara, 1990)،p.29. (١٦)

Ahmad Abdul Hamid، Op.Cit، pp. 36-37. (١٧)

الفصل الثالث

القضايا العالمية فى السياسة الخارجية الماليزية

د. محمد أبو بكر

مقدمة

الهدف من هذا الفصل هو تبيان أهم القضايا العالمية الأكثر إلحاحاً على أجندة السياسة الخارجية الماليزية وهى العولمة، والحرب على الإرهاب فضلاً عن قضية الحد من انتشار الأسلحة النووية وهى القضايا الثلاث التى يتناولها هذا الفصل من خلال ثلاثة أقسام على التوالى.

(١)
العولمة

فى إطار ما ساد البيئة الدولية من ترتيبات للقوة وخاصة عقب سقوط الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة، تركزت جهود الدول فى كافة أرجاء العالم للتفكير من أجل العمل على إيجاد عالم يحظى بالأمن والسلام على كافة الأصعدة الداخلية والخارجية. ومع التسليم بأن العالم أصبح يحظى بقدر من الحرية النسبية كنتيجة لغياب النزاع الأيديولوجى، الذى طالما ساد البيئة الدولية إبان فترة الحرب الباردة. ومع الاعتراف أيضاً بأن النظام العالمى الجديد أصبح بالمقارنة بسابقه يخلو من وسائل حادة للنزاع من شأنها التأثير على الأمن الداخلى والاقليمى للدول، إلا أن العالم أصبح من ناحية أخرى وأكثر من أى وقت مضى يتعرض لأثار العولمة بأنواعها المختلفة، حيث أصابت هذه الآثار مناطق عده منها بطبيعة الحال منطقة جنوب شرق آسيا. فقد اتجهت قوى الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية للتغلغل بصوره واسعة بعد تراجع الشيوعية، يشترك معها فى هذا اليابان كقوة اقتصادية كبرى، والصين كقوة صاعدة عملاقة أخرى، حيث أصبح ينظر اليهما كجزء من النظام التجارى العالمى متعدد الأطراف كحلفاء تجاريين.

وعلى الرغم من انتشار الديمقراطية فى معظم أجزاء العالم، إلا أن الدول النامية تعتبر أقل الفاعلين الدوليين فى مجال الاستفادة من نتائجها، حيث أضحى التحول الديمقراطى فى دول آسيا وأفريقيا يحمل كارثة لدولها ومجتمعاتها نظراً لعدم قدرتها على العمل بفاعلية فى إطار ديمقراطى مما جعلهم يقعوا ضحايا لقوى العولمة. فالعولمة لا تختلف عن الاستعمار الجديد، وهو ما أشار إليه محاضير محمد بقوله "كل الآمال الكبيرة التى تلت نهاية الحرب الباردة قد ذهبت أدراج الرياح". فالدول الصناعية الكبرى تريد العالم ملكاً لها، وهو الأمر الذى يساعد على تحقيقه عدم وجود قوة أخرى موازنة لها تواجه سياستها وطموحاتها، الأمر الذى جعل هذه الدول الكبرى تتلاعب الآن بمصير

دول العالم النامي. كما أن إنشاء هذه الدول لتكتلات اقتصادية قوية جعلها تحظى بوضع استراتيجي ليس فقط في مجال تحديد ظروف الآخرين الاقتصادية، ولكن أيضاً في التعسف في مجال حقوق الإنسان. وهو المشهد العام الذي أضحت معه الدول الفقيرة تقع تحت عبء الديون الخارجية، وتعاني من تحديد الغرب لشروط التبادل التجاري والسيطرة على تدفق رؤوس الأموال. فضلاً عن القروض والمساعدات كآليات أساسية للسيطرة حيث أضحى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أداتين مهمتين للسيطرة على الدول النامية. هذا إلى جانب تحول عديد من الوكالات الدولية إلى أدوات للسيطرة الغربية في إطار العولمة، وذلك على الرغم من عظم ونبل الهدف الذي نشأت هذه الوكالات من أجله.

وتنظر ماليزيا في واقع الأمر إلى العولمة من هذا المنظور السابق خاصة خلال فترة حكم رئيس وزرائها محاضير محمد (١٩٨١ – ٢٠٠٣). فعلى الرغم من تسليم محاضير بعدم إمكانية الإفلات الكامل من الآثار السيئة للعولمة، إلا أنه رأى ضرورة مواجهتها من خلال إتباعه لعديد من الخطوات التي عمل من خلالها لتحدي العولمة. فرغم دخول ماليزيا في إطار عملية التكامل الاقتصادي وتحرير التجارة والاستثمار في منطقة آسيا الباسيفيكية من خلال عضويتها في مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (الآبك)، إلا أن سياستها تجاه المجلس شابها قدر كبير من الرفض، وهو ما ظهر في مواقف عدة. فعندما طرحت استراليا فكرة تأسيس منتدى اقتصادي لمنطقة آسيا – المحيط الهادي عام ١٩٨٩، رفضت ماليزيا الفكرة مبدئياً خوفاً من ضياع الهوية الآسيوية، وانهيار مشروع منطقة الآسيان للتجارة الحرة (AFTA)، إلا أن هذا الموقف الرافض سرعان ما تغير عقب اعتبار ماليزيا المجلس وسيلة لضمان وصول الصادرات الآسيوية لأسواق أمريكا الشمالية، واستناد الآبك إلى مبادئ الإقليمية المفتوحة التي تقوم على عدم التمييز.

أيضاً من المواقف الأخرى التي اتخذتها ماليزيا لمواجهة العولمة داخل الآبك هو رفضها لتحوله إلى أداة من أدوات تكريس النفوذ الاقتصادي الأمريكي داخل المنطقة، الأمر الذي يؤدي للسيطرة الأمريكية على اقتصادات المنطقة. حيث – وتجنباً لهذه الآثار – أيدت ماليزيا ضرورة وضع معايير مرنة لعضوية الآبك تسمح بانضمام أكبر عدد

ممكن من الدول الآسيوية على نحو خاص بما يؤدى للحفاظ على الهوية والثقل الآسيوى، ويمثل قوة توازن النفوذ الأمريكى داخل الآبك.*

وعلى صعيد آخر، فقد كان رد فعل ماليزيا للعولمة قوياً وخاصة خلال الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، حيث انتهجت خطة خاصة بها تمكنت بموجبها من مجابهة الأزمة بعد أن رفضت الأخذ بالمقترحات التى قدمها صندوق النقد الدولي، والتى أخذت بها عديد من جيرانها من دول الآسيان. ولم يأتى عام ١٩٩٩، إلا وكان أكثر من ٧٠% من القيمة المفقودة لسوق الأسهم المالية قد تم استعادته.

وقد اتجهت ماليزيا وفى إطار دفاعها عن مصالح الدول الفقيرة إلى العمل لجذب الانتباه العالمى للدول النامية خاصة دول الجنوب، وذلك بإبراز خطورة العولمة الجامحة على هذه الدول، وبالعمل على جمع هذه الدول معاً من أجل تنسيق الأدوار فى مواجهة الدول الغنية التى تعمل دون حسيب أو رقيب على تنظيم الاقتصاد العالمى والتدفقات المالية. ويمكن القول بأن رسالة ماليزيا لقوى العولمة تنطلق من أنها لا يجب أن تستغل الآخرين، إذ يجب أن تكون مباراة قائمة على المكسب-المكسب، بما يعنيه ذلك من تحقيق المكسب لكل الأطراف. ففى العولمة – من وجهة النظر الماليزية – العديد من مكامن الخطر التى يجب إقصائها من النظام العالمى السائد، وإذا كان من الواجب على الدول النامية استغلال الفرص الجيدة للعولمة، فإن على ممارسى العولمة أن ينطلقوا من مجموعة من القواعد الأساسية التى تحتم عليهم كمسئولين مراعاة الجانب الانسانى. وتأسيساً على هذا الاعتبار المشروع طالبت ماليزيا الدول المتقدمة بالعمل من أجل القضاء على مناخ الخوف الناشئ من سباق التسلح لكبح جماح إساءة استخدام القوة وذلك من أجل صالح البشرية بأكملها.

وبفضل عضوية ماليزيا فى حركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامى عملت مراراً وتكراراً على توضيح الآثار السلبية للعولمة على الدول النامية. كما عملت على حثهم على العمل معاً لمواجهة هذه الآثار.

* هذه إضافة من جانب المترجمة تلقى الضوء على الموقف الماليزى من الآبك، وتوضح فى الوقت ذاته الرؤية الماليزية الايجابية للعولمة حيث لا تغلق الأبواب دونها وتقبل منها ما يتماشى معها.

وقد اتجهت منظمة المؤتمر الإسلامي خلال اجتماعها في كوالالمبور إلى إدانة الاجتياح الأمريكي للعراق، مع تحذيرها هي والقوى المتحالفة معها من مغبة الانزلاق في هذه الحرب.

وتعد ماليزيا عنصراً أساسياً في مجال إنشاء لجنة الجنوب – الجنوب التي أخذت على عاتقها العمل من اجل حل مشكلات دول العالم النامي الفقيرة وخاصة في قارتي آسيا وإفريقيا. كما انضمت ماليزيا عام ١٩٨٩ لمجموعة الـ١٥ برؤية أساسية تمثلت في مناقشة وإيجاد حل للاختلافات الاقتصادية الكبيرة بين من يملكون، والذين لا يملكون إلا القليل في العالم. وهي شهادة مهمة على الجهد الدؤوب الذي تقوم به ماليزيا "كأكبر أصغر دولة"، فضلاً عن دورها قبل ذلك باعتبارها أحد الدول الأساسية المشاركة في إنشاء الآسيان، حيث أخذت على عاتقها تحقيق فكرة منطقة السلام، والحرية، والحياد التي تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا بعد أن خضعت المنطقة طويلاً لتعاقب السياسات الدولية عليها وميكانيزمات القوى الخارجية من أجل السيطرة والاستغلال.

(٢)
قضية الحرب على الإرهاب

على الرغم من أن النظرة العالمية للإرهاب تقوم على اعتباره تهديداً عالمياً، إلا أن عديد من الدول تملك إزاءه رؤية مختلفة تنبع من أولويات مصلحتها القومية.

ففي ظل سياسات الحرب الباردة، كان من السهل على حكومات جنوب شرق آسيا أن تنظر إلى الإرهاب باعتباره الإرهاب الشيوعي، وهو ما كانت تخشاه وتعمل على مقاومته، وخاصة من خلال اعتمادها على الغرب، إلا أن الموقف قد تغير الآن إلى حد بعيد حيث أصبح الإرهاب يرتبط بالإسلام الذي يمثل الدين الأساسي في العديد من دول منطقة جنوب شرق آسيا.

وعلى الرغم من أن التاريخ الطويل للإرهاب لا يرتبط بالضرورة بأية أيديولوجية أو ديانة فقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ إلى تغيير كل هذه الاعتبارات. فأصبح ينظر للإرهاب كظاهرة تنتمي لعالم ما بعد الحرب الباردة إذ يتم ربطها بالعالم الاسلامي، حيث أضحى ينظر صانعوا السياسة الغربيون إلى مسلمي جنوب شرق آسيا باعتبارهم مصدراً للإرهاب، وهو ما يعود من ناحية إلى الفوران الديني عبر العالم الاسلامي، ويعود من ناحية ثانية إلى أن عديد من للجماعات الإسلامية نشأت

بالأساس لكى تتحدى القوى الموجودة واتخذت العنف مسلكاً أساسياً لتحقيق أهدافها السياسية، وهو الأمر الذى وضع العديد من الحكومات الإسلامية فى موقف حرج عندما شاركت فى الحملة الدولية ضد التطرف الاسلامى.

وبناء على هذا فإن التحالف الدولى ضد الإرهاب – والذى تعد دول جنوب شرق آسيا أحد أقطابه الأساسية – يبدو أمراً جيداً من الناحية النظرية فقط. أما فى عالم الواقع فإنه يعد ليس فقط محاولة لتهميش المسلمين، ولكن أيضاً للحد من انتشار ديانتهم. ويدعم من هذه الرؤية تبنى الدول المعادية للإرهاب الموقف الغربى من الإسلام.

ويمكن فيما يلى تقسيم دول جنوب شرق آسيا إلى ثلاث فئات أساسية من حيث مقتربهم من الإرهاب العالمى:

١- الدول غير الشيوعية ذات العلاقة القوية بالولايات المتحدة الأمريكية مثل الفلبين وتايلاند حيث يتبع هؤلاء الرؤية الغربية للإرهاب من ناحية ارتباطه بالإسلام ويتعاونون مع واشنطن، ويتلقون مكافآت سخية لقاء سياستهم وأفعالهم.

٢- الدول ذات الأغلبية المسلمة وغير الشيوعية مثل ماليزيا واندونيسيا وهى ترفض فكرة ربط الإسلام بالإرهاب.

٣- الدول الشيوعية التى لم تقع فى أى من المجموعتين السابقتين.

من الواضح أن هذه الفئات الثلاث السابقة تتبنى رؤى مختلفة تجاه الإرهاب، الأمر الذى ينعكس بالضرورة على السياسات التى يجب اتخاذها لمواجهته. وإذا كان الأمن القومى يرتبط بالأمن الاقليمى، إلا أن الأول لا يعنى الشيء ذاته لكافة الدول الواقعة فى النطاق الإقليمى، كما أن الأمن القومى لا يساوى الأمن الإقليمى حيث توجد درجة من الاختلاف بينها. وعليه فقد اتجهت كل من الفلبين وتايلاند لمواجهة ثورات المسلمين داخلها انطلاقاً من موقفها المؤيد للموقف الأمريكى من الإرهاب. أما بالنسبة لماليزيا واندونيسيا فالوضع مختلف لديهما حيث يشكل الإسلام أحد المحددات الأساسية فى كل من السياستين الداخلية والخارجية. وإن لم يحل ذلك دون أن تستجيب الدولتان للجهود الدولية المبذولة للقضاء على الإرهاب العالمى شريطة عدم ربطه بجنسية أو ديانة معينة. ومما يجدر ذكره فى هذا الصدد أن ماليزيا تتعاون مع الولايات المتحدة فى مجال مكافحة الإرهاب، وخاصة على مستوى التعاون المعلوماتى حيث طرحت فى هذا الصدد عدد من الاعتبارات المهمة منها:

١- قبل إدانة جميع العمليات الإرهابية يجب تفهم الدوافع والأسباب المحيطة بها من أجل معالجة الأسباب الحقيقية للإرهاب.

٢- لا يمكن ربط الأنشطة الإرهابية خلال السنوات الأخيرة بالمسلمين قبل التعرف على الممارسات والسياسات التى تتعرض لها الدول الإسلامية على أيدى الدول الغربية، حيث لا تعدو هذه الأنشطة الإرهابية أكثر من كونها رد فعل لما تتعرض له هذه الدول من الغرب.

٣- ضرورة وضع تعريف دولى محدد للإرهاب يعمل كأساس لمواجهة الظاهرة للبعد عن التحيز الغربى ضد المسلمين والدول الإسلامية.*

وإذا كان هذا هو موقف ماليزيا من الإرهاب، فلا شك أن الحال يختلف كثيراً عن موقف كمبوديا وفيتنام ولاوس الذين يبدون اهتماماً قليلاً فى مجال العمل من أجل تطوير سياسة عامة تصلح كمقترب لمواجهة الإرهاب الدولى.

وعليه فإن اختلاف المواقف التى تتخذها الدول من الإرهاب يؤدى لردود أفعال وسياسات مختلفة تجاه الظاهرة وفى العمل من أجل جعل منطقة جنوب شرق آسيا منطقة آمنة من الإرهاب، وهو الأمر الذى أضحى مطلباً ملحاً فى إطار حقيقة أساسية، وهى أنه خلال السنوات الأخيرة وبالنظر لنمو مشاعر العداء للولايات المتحدة، وفشل الحكومات الإقليمية – بدرجات مختلفة – فى مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، فقد اتجه الكثير من الأفراد إلى الإرهاب العالمى. كما اعتبر المحللين أن التورط الأمريكى فى أفغانستان والعراق عاملاً مساعداً، هذا بالإضافة لتواطؤ عديد من الحكومات مع القوى الخارجية ضد الجماعات الإسلامية داخلها كما فى حالة الفلبين وتايلاند، وهى النواحى التى أدت لاختلاف مسالك كل من الحكام والمحكومين تجاه الظاهرة، مما جعل من الصعب على الآسيان أن يتخذ سياسة أمنية عامة يوافق عليها الجميع لمواجهة الإرهاب العالمى.

وإذا كانت ماليزيا تناهض الإرهاب العالمى وتسعى لتطبيق الإسلام داخلها فإنها تأخذ بالإسلام المعتدل. وبالتالى فإنها لا تقبل الإسلام المسلح داخلها وتتخذ ازائه الكثير من الإجراءات ليس باعتبارها وكيل لواشنطن فى جنوب شرق آسيا ولكن كجزء من توجهات سياستها الداخلية.

---

* اتجهت المترجمة لإيراد هذه الاعتبارات للتوضيح الكامل لموقف ماليزيا من الإرهاب

ومن المواقف الأساسية التى تحسب للسياسة الخارجية الماليزية فى إطار مواجهتها للإرهاب هو رفضها لعرض أمريكى بإقامة قاعدة عسكرية تسمح بوجود القوات الخاصة المكافحة للإرهاب لمحاربة ثوار المسلمين فى جنوبى تايلاند ولقد أشار وزير خارجية ماليزيا بهذا الخصوص إلى "أن التدخل الخارجى لا يعد حلاً مناسباً" وهى العبارة التى فسرها نجيب تون عبد الرازق وزير الدفاع الماليزى فى كلمات شديدة الإيحاء بقوله: "أن وجود القوات الأمريكية أو القوات الأجنبية المكافحة للإرهاب ممكن أن يعد سبباً لتراجع كبير فى المعركة الأيديولوجية ضد الإرهاب ذاته".

(٣)
قضية الحد من انتشار الأسلحة النووية

فى إطار حرص ماليزيا على تحقيق الأمن والاستقرار كهدف جوهرى، فإنها ترى أنه لابد أن يسعى العالم لتحقيقه. ومن هنا اتجهت للتنديد بأسلحة الدمار الشامل، ومطالبة الدول المنتجة له بضرورة الاتفاق على جدول زمنى لنزع السلاح النووى كما رأت أنه من الضرورى أن تشرف الأمم المتحدة على مراكز الأبحاث الخاصة بتطوير وبيع هذه الأسلحة.

كما تساند السياسة الماليزية إنشاء مناطق للسلام، ومناطق خالية من الأسلحة النووية كشرط أساسى لتحقيق السلم والاستقرار وتشجيع إجراءات بناء الثقة. وكجزء من سياسة الحد من انتشار الأسلحة النووية وتشجيع سياسة نزع السلاح النووى فى الوقت ذاته. وقد وقعت ماليزيا على العديد من الاتفاقيات الخاصة بنزع السلاح منها:

- معاهدة منع الانتشار النووى عام ١٩٦٨ والتصديق عليها فى ١٩٧٠.
- معاهدة الأسلحة البيولوجية عام ١٩٧٢، والتصديق عليها فى ١٩٩١.
- معاهدة الأسلحة الكيماوية عام ١٩٩٣، والتصديق عليها فى ٢٠٠٠.
- اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها عام ١٩٩٧، والتصديق عليها فى ١٩٩٩.
- اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية فى ١٩٩٨.*

* اتجهت الباحثة لإضافة هذه الجزئية إلى الدراسة نظراً لارتباطها بموضوع الدراسة.

الخاتمة

تأثرت ماليزيا باعتبارها إحدى دول منطقة جنوب شرق آسيا بالترتيبات الجديدة للقوة فى عالم ما بعد الحرب الباردة، واتجهت لتبنى عدد من القضايا الأساسية علــى أجنــدة سياستها الخارجية مثل العولمة، والحرب على الإرهاب، والحد مــن انتــشار الأســلحة النووية حيث انطلقت تعمل فى المجالين الاقليمى والدولى سواء بمفردها أو مــن خــلال عضويتها فى منظمة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الاسلامى، فضلاً عن الآسيان وعدد آخر من المنظمات الإقليمية والعالمية حيث تعمل فى هذا الصدد علــى دفــع مــصالحها القومية والدفاع عن قضايا دول العالم النامى فى عالم أصبح يسوده العنف والرغبة فــى السيطرة، والتحدى المتنامى للإرهاب. وفى هذا الإطار يلزم أن تعمل كافة دول جنــوب شرق آسيا على التعاون الاقليمى معاً لمواجهة ما يفرض عليهم من تحديات ومــشكلات خارجية حيث تبدو فى هذا الصدد أهمية الآسيان ككيان اقليمى يساعد على تقويــة هــذه الدول فى الوقت الذى يسمح لهم فيه بحرية الحركة من أجل تحديد سياستهم الوطنية.

الفصل الرابع

السياسة الخارجية الماليزية تجاه القوى الدولية الكبرى

أ. مدحت أيوب

مقدمة

اتسمت السياسة الخارجية الماليزية تجاه القوى الكبرى بتوظيف الدبلوماسية لخدمة الأهداف الاقتصادية الماليزية، حيث أدركت القيادة الماليزية أن النمو الاقتصادى والانعتاق من قبضة التخلف هو الذى يعطى ماليزيا مكانتها بين الأمم، ولهذا فقد حرصت السياسة الخارجية الماليزية على منهج التعاون ولم تنجرف إلى تفاعلات صراعية تعرقل مسيرتها التنموية، ولهذا أيضاً اتسمت السياسة الخارجية الماليزية بالبرجماتية والبعد عن الجمود الأيديولوجي، فتعاملت مع القوى الكبرى المختلفة مع اختلاف نظمها ومعتقداتها، كما أنها كانت واعية لتغيرات البيئة الدولية والبيئة الإقليمية حولها، ولهذا فإنها طورت من أساليب عملها بما يتفق مع هذه التطورات، فلم ترفض العولمة أو تتخذ منها موقفاً معادياً، ولكنها سعت إلى أن تكون مشاركاً في إنتاج هذه العولمة ناقدة لمحاولة تحريفها حتى لا تستأثر بثمارها الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، ولم تؤد سيطرة البعد الاقتصادى على نشاط الدبلوماسية الماليزية إلى النيل من استقلالية السياسة الخارجية الماليزية، وقد أدى عدم اعتماد ماليزيا على المعونات الخارجية إلى تعزيز هذه الاستقلالية.

وإن كان " التوجه شرقاً " سمة رئيسية للسياسة الخارجية الماليزية تجاه القوى الكبرى، فإن هذا لم يمنع من توازن علاقاتها مع هذه القوى، حتى أن الولايات المتحدة، والإتحاد الأوروبى، واليابان يمثلون شركاء ماليزيا الكبار فى التجارة والاستثمار، إنما يأتى هذا التوجه ليصب في اتجاه إزالة العقد التاريخية التي تحكم التعامل الإقليمى وبناء الثقة التى أدى ضعفها إلى النيل من مدى فاعلية المنظمات الإقليمية، أيضاً فإن هذا التوجه عبر عن إدراك القيادة الماليزية الكاريزمية لمحاضير محمد لإمكانية محاكاة النموذج اليابانى وضرورة أن تتولى اليابان مسئولية خاصة فى تنمية إقليم شرق وجنوب شرقي آسيا ولكن دون أن يحصر نفسه فى داخل هذا الإدراك.

وبعد أن قطعت ماليزيا شوطاً كبيراً فى معراج النمو الاقتصادى، ووضعت هدفاً لها يتمثل فى أن تصبح دولة متقدمة بحلول ٢٠٢٠، فإنها فى سياستها الخارجية قد أخذت تلعب دوراً عولمياً، مثلما تطرحه من أن تكون حلقة وصل بين العالم الإسلامى والعالم الغربى مع تطهير صورة الإسلام مما علق بها من شوائب راحت تربط الإسلام بالإرهاب والتخلف، ومنها تنشيط عدم الانحياز وإكسابه أدواراً جديدة بما يتلائم مع عالم

ما بعد الحرب الباردة، ومثل مبادرتها بتجمع شرق وجنوب شرقى آسيا (المؤتمر الاقتصادى لشرقى آسيا) بديلاً عن الآبك.

وقد ظلت ماليزيا فى علاقاتها مع القوى الكبرى تتمسك بمجموعة من الثوابت استمرت مع الأيام، وتشمل هذه الثوابت: المساواة فى السيادة والاحترام المتبادل للوحدة الإقليمية، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية، والتسوية السلمية للمنازعات، والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي، وقد أكسب تمسك ماليزيا بهذه الثوابت مصداقية في المجتمع الدولى، ولكن هذا لا يعنى جمود السياسة الماليزية كما سبق أن أشرنا، فإذا كانت ماليزيا مثلاً تتمسك بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية ومن ثم فقد رفضت ما هو مطروح باسم سياسة التدخل البناء إلا أنها أيدت تدخل الناتو العسكرى في كوسوفو، فهذا الموقف استدعى سمة البرجماتية فى السياسة الخارجية الماليزية دفاعاً عن الإنسانية.

ونسعى فى هذا الفصل إلى عرض سياسة ماليزيا الخارجية تجاه القوى الفاعلة فى النظام الدولى، ولتحقيق هذا الهدف ينقسم هذا الفصل إلى ستة أجزاء رئيسية، يعرض أولها الملامح العامة للسياسة الخارجية الماليزية خاصة الاستقلالية والبرجماتية وخدمة المشروع الاقتصادى الماليزى. أما الأجزاء من الثانى حتى السادس فتتناول السياسة الخارجية لماليزيا تجاه الولايات المتحدة، والإتحاد الأوروبى، والصين واليابان، وأخيراً تجاه الهند.

(١)
الملامح العامة للسياسة الخارجية الماليزية تجاه القوى الكبرى

ويبين تأمل سياسة ماليزيا الخارجية منذ ١٩٥٧ تطورها الحثيث الذى تميز بتغيرات ملحوظة فى التأكيد على بعض الجوانب مع تغير القيادة السياسية الماليزية. فقد كانت صورة هذه السياسة تتميز بمعاداة الشيوعية والميل غرباً مع روابط وثيقة مع الكومنولث فى ظل قيادة تنكو عبد الرحمن أول رئيس وزراء لماليزيا، مفسحاً الطريق لسياسة تقوم على عدم الانحياز والحياد والتعايش السلمي، وفى ظل قيادة تون عبد الرازق وكعضو فى منظمة المؤتمر الإسلامى، أخذت ماليزيا تحدد نفسها كدولة إسلامية وأخذت تكتسب أصدقاء جدد وتزيد من أهمية حركة عدم الانحياز، وترحب بالاستثمارات من مصادر أخرى غير المملكة المتحدة. وفى أعقاب سقوط سايجون فى ١٩٧٥، والانسحاب العسكرى الأمريكى من جنوب شرقى آسيا وغزو فيتنام لكمبوديا، أصبحت الآسيان فى ظل تون حسين عون حجر الزاوية في سياسة ماليزيا الخارجية.

وجاء التحول الدراماتيكى بتولي الدكتور محاضير محمد رئاسة الوزراء في ١٩٨١، حيث أخذت السياسة الخارجية الماليزية تتسم بالتوجه الاقتصادى أكثر من أى وقت مضى، متواكباً مع موقف وطنى قوى في الدفاع عن حقوق، ومصالح، وطموحات الدول النامية، ودعم تعاون الجنوب – الجنوب.

وقد شهدت فترة محاضير محمد متابعة عدد من المبادرات الماليزية مثل:(١)

- انتاركتيكا ميراث مشترك للإنسانية.
- الاتجاه شرقاً.
- الاستثمار الأجنبى المباشر.
- المؤتمر الاقتصادى لشرق آسيا East Asia Economic Caucus (EAEC).
- مجموعة الـ١٥.
- الوحدة الإسلامية.
- تبني قضايا البلدان النامية في مجالات أساسية كالبيئة، وحقوق الإنسان، والديموقراطية.

وقد عكس تطور السياسة الخارجية الماليزية تجاه القوى الكبرى تحت القيادات السياسية السابقة استجابة برجماتية للتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية في وقتهم، حتى تستمر هذه السياسة ملبية لاحتياجات البلاد. فلا تستطيع السياسة الخارجية أن تظل ثابتة، ولكن بينما ظل التغير أحد الملامح الهامة للسياسة الخارجية الماليزية، فإن الاستمرارية كانت واضحة، ويعكس التغير والاستمرارية معاً درجة عالية من الثقة والنضج فى إدارة الشئون الخارجية للبلاد، وبالطبع فإن الدور القيادى لماليزيا فى عدة قضايا ظل محل اهتمام العالم النامى.

وقد وضعت مبادرات ماليزيا الإقليمية والدولية هذا البلد على خريطة اهتمام العالم، ولا شك أن استمرار معدلات النمو الاقتصادى العالية والاستقرار السياسي قد مكنا ماليزيا من أن تشق طريقها فى الساحة العالمية وأن تكون حاضرة فى هذه السياسة ومشاركة فى وضع الأجندة الدولية، ولأنها أقل اعتماداً على المعونات الأجنبية والمساعدات كانت ماليزيا قادرة على التحدث فى قضايا تشعر كثير من البلدان النامية أنها مقيدة فيها خوفاً من رد الفعل السلبى من القوى الكبرى خاصة الغربية، وهذا النشاط على الساحة الدولية

قد جذب اهتمام وردود أفعال من اتجاهات مختلفة، وظلت ماليزيا هدفاً بوصفها أنها تتحدث أكثر من اللازم وهو شيء لم تنكره ماليزيا وتحتاجه على المستوى الدولى.

وقد أكدت ماليزيا مراراً أهمية التمسك بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية خاصة فى العلاقات الإقليمية، أما سياسة " التدخل البناء" Constructive Intervention المزعومة فإنها تضر أكثر مما تنفع فى إدارة العلاقات بين الدول المختلفة. ولكن ماليزيا يمكن أحياناً أن تقبل استثناءات على سياسة التدخل البناء فى مواقف معينة، مثل التدخل ضد ممارسات الصرب فى كوسوفو، وهو ما جعل ماليزيا تؤيد تدخل الناتو العسكرى، فالموقف فى كوسوفو استدعى البرجماتية دفاعاً عن الإنسانية، بينما استمرت ماليزيا فى التأكيد على الدور المركزى للأمم المتحدة فى حل المشكلة، وبشكل مشابه فإن تبني ماليزيا لسياسة "صين واحدة" لم يمنع علاقاتها الاقتصادية القوية مع تايوان، وهنا يتكرر استدعاء البرجماتية فى مواقف معينة، ومثل هذا علاقات ماليزيا مع الغرب، فلا يوجد تناقض بين انتقاد ماليزيا للغرب فى قضايا معينة واستمرار قبول الغرب كسوق للمنتجات الماليزية أو كمصدر للاستثمار فى ماليزيا.

وفضلاً عن سياسة ماليزيا الخارجية تجاه القوى الكبرى على المستوى الثنائي، فإن أهداف السياسة الخارجية الماليزية الواضحة فى مجالات الدفاع والأمن والتنمية والتجارة والتعاون الدولى يتم متابعتها أيضاً من خلال تجمعات تنتمي إلى الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة أو المنظمات العالمية مثل (الآسيان، ومنتدى آسيا الإقليمى ARF، والتجمع الاقتصادى لآسيا الباسيفيكى ABEC والاجتماعات المشتركة الأوروبية الآسيوية ASEM وتعاون الجنوب- الجنوب والمؤتمر الإسلامى، والكومنولث وحركة عدم الانحياز، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى).

وبينما تتابع ماليزيا علاقاتها المتنامية مع البلدان الآسيوية، والإفريقية، والشرق أوسطية والأمريكية اللاتينية، فإنها لا تهمل روابطها التقليدية مع أوروبا، وأمريكا، واليابان، والإتحاد الأوروبى، وأستراليا، وكوريا والهند وهم شركاء ماليزيا الكبار فى التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار إنشاء ماليزيا لمشروعها الضخم الجسر الفائق متعدد الوسائط Multi Media Super Corridor.

وفى فترة ما بعد الحرب الباردة التى شهدت بروز تجمعات إقليمية اقتصادية متنافسة، وعدم التأكد فى الأمن الإقليمى، فإن ماليزيا ترى الآسيان القوية الناجحة ليس فقط بمنظور اقتصادى ولكن أيضاً بمنظور استراتيجى فى تطوير علاقاتها مع القوى

الكبرى، فالآسيان القوية والمستقرة سلمياً مع نفسها ومع جيرانها الملاصقين تقدم أفضل ضمانة لكل جنوب شرقى آسيا وشرق آسيا.

وترى ماليزيا أن البعد الاقتصادى لأداء العولمة كان مخيباً للآمال، فالأزمة المالية التي ضربت شرق وجنوب شرقى آسيا فى ١٩٩٧ قد أحضرت ليس فقط البؤس الاجتماعي والخراب الاقتصادى ولكن أيضاً عدم الاستقرار السياسي، والبطالة بأرقام ضخمة والنمو الاقتصادى السلبى، وانهيار الأسواق المالية، وأسواق العملات وقيادة ملايين الناس إلى ما دون خط الفقر، إن شدة الموقف تتطلب أن تراجع بجدية أبعاد العولمة الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بقضايا تحرير التجارة وأسواق رأس المال، ويعد التحدى الرئيسى لسياسة ماليزيا الخارجية في العقد القادم تجاه القوى الكبرى هو فى هذا النطاق، فإصلاح هيكل التمويل الدولي لضمان الدفاع ضد هجوم العملات وإحداث انهيار فيها أو تقلبات مغالى في أمرها ليس عملية بسيطة في ضوء المصالح الكبيرة وراء إبقاء النظام المالي الحالى، ولهذا فإن السياسة الخارجية الماليزية تصبح متوجهة أكثر ليس فقط من أجل استعادة عافية الاقتصاد الماليزى ولكن تأكيد الدور المؤثر لإصلاح هذا النظام المالي على المستوى الدولى.

ورغم ما اتسمت به السياسة الخارجية الماليزية فى فترة محاضير محمد من التركيز الإقليمى والتوجه شرقاً وجنوباً وخطاب معادى للغرب، فقد سعى لإنشاء التجمع الاقتصادى لشرقي آسيا كبديل للأبك[٢] (حيث يستبعد فى التجمع المقترح الأمريكتين وأستراليا ونيوزيلاندا)، وفى ظل رئاسته للوزراء وقعت ماليزيا اتفاق منطقة التجارة الحرة للآسيان، ومنتدى "الآسيان + ٣" مع الصين واليابان وكوريا، ورفض حضور قمة الآبك فى سياتل، إلا أنه عمل بشكل وثيق مع البلدان الغربية خاصة ضد الإرهاب بعد ١١ سبتمبر، وجاء خليفته عبد الله بدوى ليدعم العلاقات مع الغرب، وإن ظلت الخلافات فى وجهات النظر تسود العلاقات الماليزية الأمريكية، إلا أن دبلوماسية عبد الله بدوى الهادئة ثم زيارته الولايات المتحدة في يوليو ٢٠٠٤، قد جددت علاقات الأعمال الحميمة، وفتحت الباب لإمكانية أن تلعب ماليزيا كرئيس للمؤتمر الإسلامى ومجموعة عدم الانحياز كجسر للتواصل بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامى.[٣]

وتتسم السياسة الخارجية لإدارة عبد الله بدوى بالدبلوماسية الهادئة والحلول البناءة والارتباط، وهى وإن ارتبطت بثوابت السياسة الخارجية الماليزية التى تم إرسائها خلال الإدارة السابقة، إلا أن أسلوب الإدارة الجديدة أكثر توافقية وأقل تصادمية، ورغم هذا فإن

عبد الله بدوى لم يتخل عن الأسلوب النقدى الذى كان يمارسه محاضير محمد، حين أشار مثلا إلى حركة عدم الانحياز كتجمع حوار بدلا من كونها منتدى لا يمكن الاستغناء عنه للدول النامية[٤]، وفى الفترة القصيرة منذ توليه القيادة قام بزيارتين إلى الولايات المتحدة، كما زار المملكة المتحدة ومعظم دول الشرق الأوسط وسنغافورا وإندونيسيا وتايلاند والصين واليابان والهند وباكستان وفرنسا وكوبا، وظلت الآسيان والصين والعالم الإسلامى خاصة منظمة المؤتمر الإسلامى تمثل محاور اهتماماته، وفى هذه الفترة القصيرة قدمت ماليزيا العديد من المبادرات خاصة فيما يتعلق بالمؤتمر الإسلامى والآسيان، وهذه الثقة في التحرك تجاه عديد من القضايا ربما كان مرجعها تولى عبد الله بدوى منصب وزير الخارجية لفترة طويلة (١٩٩١ – ١٩٩٩)، وفى سعيه أن تلعب ماليزيا دور حلقة الصلة بين العالم الإسلامى والغرب سعى لاستخدام الخبرة الماليزية في التنمية فى تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامى من خلال برنامج بناء القدرات الذى يشمل أيضا البنك الإسلامى للتنمية الذى بدأ تنفيذه في ٢٠٠٥، ويرى بدوى أن العالم الإسلامى فى أزمة عميقة، وإن هناك حاجة لمراجعة النصوص والتشريعات لتمكين المسلمين من الحداثة والحكم الرشيد والقضاء على الفقر والأمية وإخراج الأمة الإسلامية من عزلتها وأبدى اهتماما خاصاً بتحرير المرأة، واستمر فى دعوة محاضير محمد لإنشاء الشبكة الإسلامية الدولية حاثاً الدول الإسلامية على التعاون، حيث يشكل المسلمون خمس سكان العالم، ولكنهم لا يسهمون بأكثر من ٨,٦% من الناتج المحلى الإجمالى و١٠% من التجارة العالمية[٥] برغم ما يملكونه من إمكانات مادية وبشرية ضخمة.

(٢)
الولايات المتحدة الأمريكية فى السياسة الخارجية الماليزية

رغم ما تميز به الخطاب الماليزى خاصة إبان فترة محاضير محمد من انتقاد شديد للسياسة الأمريكية، إلا أن هذا لم يمنع من تعاون ماليزيا مع الولايات المتحدة فى الحرب ضد الإرهاب فى منطقة جنوب شرقى آسيا، ففى فبراير ٢٠٠٤ التقى ممثلى ٢٥ دولة آسيوية باسيفيكية من بينهم ماليزيا فى "اجتماع بالى الوزارى الإقليمى ضد الإرهاب" والذى نظمته معا كلا من أستراليا وإندونيسيا حيث جرى إنشاء "مركز جاكرتا للتعاون لانفاذ القانون" كى يبدأ العمل بنهاية ٢٠٠٤ على مستوى بناء القدرات والعمليات، وهو جهاز آخر يضاف إلى مركز جنوب شرقى آسيا الإقليمى فى كوالالمبور والذى تموله الولايات المتحدة ويقوم بأدوار بحثية وتدريبية.[٦]

وفى ٢٠٠٤ أحتل تأمين السفن العابرة ضد الإرهاب والقرصنة فى موانئ جنوب شرقى آسيا ومياهها خاصة المضايق فى ملقا وسنغافورة اهتمام الإقليم بما فيه ماليزيا، وفى مارس ٢٠٠٤ كشف البنتاجون عن مبادرة للأمن البحرى الإقليمى تتضمن التعاون فى المجال المخابراتى وانتشار قوات بحرية أمريكية فى المنطقة، ورغم تحفظ كل من إندونيسيا وماليزيا على أساس أن أمن الإقليم هو مسئولية دوله وأن وجود قوى أجنبية من شأنه استثارة الإرهاب، إلا أن المؤتمر الثالث للأمن الآسيوى الذى نظمه المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى سنغافورة فى يونيو ٢٠٠٤ قد ضيق من الخلاف فى وجهات النظر، حتى أن الاجتماع الوزارى لترتيبات الدفاع بين أستراليا وماليزيا ونيوزيلندا وسنغافورة والمملكة المتحدة قد وافق على أن مجال المجموعة الذى يركز على التدريبات البحرية العسكرية ينبغى أن يتسع للعمل ضد الإرهاب البحرى، وبعد ذلك قامت ماليزيا بدورات مشتركة ثلاثية فى مضيق ملقا بين قواتها وكل من إندونيسيا وسنغافورة بدأت فى يوليو ٢٠٠٤، وبعد زيارة رئيس الأركان الأمريكى لماليزيا رحبت ماليزيا بعرض الولايات المتحدة المساعدة العملية فى دعم جهود محاربة القرصنة.(٧)

وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية جنوب شرقى آسيا الجبهة الثانية فى الحرب ضد الإرهاب، وبينما كانت علاقات التعاون فى هذه الحرب كثيفة بين الولايات المتحدة والفلبين وتايلاند وسنغافورة فإن تعاون ماليزيا كان بدرجة أقل، وقد رحبت الولايات المتحدة بخلافة عبد الله بدوى فى أعقاب علاقات التوتر مع محاضير محمد، دون أن يخفف هذا ما تلقاه حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب من معارضة شديدة من التيارات الإسلامية والقومية القوية سواء فى إندونيسيا أو ماليزيا الأمر الذى حدا بالولايات المتحدة إلى التركيز بصورة أكبر على ما يمكن تسميته بالقوة الناعمة Soft Power من خلال تصعيدها لعلاقات التعاون التجارى مع المنطقة، ويشمل هذا مقترح إنشاء منطقة تجارة حرة مع الآسيان والمساعدة الكبيرة فى مواجهة تداعيات إعصار تسونامى.

وبرغم اختلاف وجهات النظر فى قضايا السياسة الخارجية فإن زيارة عبد الله بدوى لواشنطن فى يوليو ٢٠٠٤ قد جددت علاقات الأعمال القوية بين البلدين وخلقت فرصة لماليزيا لدور دولى من خلال منظمة المؤتمر الاسلامى وحركة عدم الانحياز كى تعمل كجسر تواصل بين الولايات المتحدة والعالم الاسلامى، وقد كانت زيارة عبد الله بدوى لواشنطن تطويراً لما تم الاتفاق عليه أثناء زيارة سلفه محاضير محمد لواشنطن فى ١٢ مايو ٢٠٠٢ تلك الزيارة التى تناولت قضايا الحرب ضد الإرهاب، وقد كانت هذه الزيارة

هى الأولى من نوعها منذ ١٩٩٤ معلنة قيام مرحلة جديدة من العلاقات الماليزية الأمريكية، وقبلها كانت الولايات المتحدة تنظر بعدم الرضا لمحاضير محمد وانتقاداته الشديدة للممارسات الغربية التى تسببت فى الأزمة المالية الآسيوية وعانت منها ماليزيا كثيرا، فضلا عن انتقاداته للسياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، والحرب ضد الإرهاب، إلا أنه منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وقيام الحكومة الماليزية بإلقاء القبض على عناصر منتمية لتنظيم القاعدة وإمكانية أن تقوم ماليزيا من خلال المؤتمر الإسلامى وحركة عدم الانحياز بدور فاعل فى حشد قوى الإسلام المعتدل أخذت الولايات المتحدة تنحى جانبا نقاط الخلاف وتركز على امكانات التعاون سواء فى مجال الأمن الإقليمى فى منطقة جنوب شرقى آسيا أو فى مبيعات الأسلحة الأمريكية وتحديث القوات المسلحة الماليزية، حيث كانت الولايات المتحدة تنظر إلى اتجاه دول الآسيان العشرة لشراء أسلحة بمبلغ ٣ مليار دولار فى ٢٠٠٢ وعلى رأسهم تقف ماليزيا، وقبل الأزمة الآسيوية كانت منطقة جنوب شرقى آسيا ثانى أكبر مشترى للأسلحة الأمريكية بعد الشرق الأوسط ممثلة ٢٠% من سوق الأسلحة العالمى فى منتصف التسعينات، كما كانت ماليزيا تخطط لإنفاق ما بين ٣ – ٤ مليار دولار على الأسلحة وتحديث القوات المسلحة خلال الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥.(٨)

وقد حرصت الإدارة الماليزية على الفصل بين السياسى والاقتصادى فى علاقة ماليزيا بالولايات المتحدة فلم يمنع انتقاد الإدارة الماليزية لسياسة الولايات المتحدة من أن يكون هناك ما هو مشترك بين البلدين من أهداف ومصالح تعد أساسا لعلاقات شراكه منتجة، وحين تعرضت الولايات المتحدة لكارثة إعصار كاترينا شاركت ماليزيا فى جهود الإغاثة وتبرعت الحكومة الماليزية بأربعة مليون رنجت للصليب الأحمر الأمريكى(٩)، وقبل هذا حين تضررت ماليزيا من اعصار تسونامى شاركت الولايات المتحدة فى التخفيف عن المنكوبين، كما نمت وتصاعدت علاقات التجارة بين البلدين، حيث غدت الولايات المتحدة على قمة الشركاء التجاريين لماليزيا منذ ١٩٩٩، كما أصبحت ماليزيا الشريك التجارى العاشر للولايات المتحدة، وفى عام ٢٠٠٤ صدرت الولايات المتحدة لماليزيا سلعاً بلغت قيمتها ١١ مليار دولار، وكانت الصادرات الماليزية للولايات المتحدة أكثر من ضعف هذا الرقم، إذ بلغت هذه الصادرات نحو ٢٨ مليار دولار، ومال الميزان التجارى لصالح ماليزيا، وتعكس هذه الأرقام الأهمية البالغة لسوق كلا البلدين للآخر، ومن الجدير بالذكر أن صادرات ماليزيا للولايات المتحدة كانت قد بلغت ١٥,٣ مليار

دولار فى ١٩٩٥ مثلت نحو ٢٠,٨% من إجمالى الصادرات الماليزيــة، كمــا بلغــت واردات ماليزيا من الولايات المتحدة فى هذا العام نحو ١٢,٧ مليار دولار ومثلت نحــو ١٦,٣% من الواردات الماليزية،[١٠] وفى ضوء تصاعد أرقام التجارة بين البلــدين فقــد وقعت ماليزيا مع الولايات المتحدة اتفاقاً إطارياً فى مــايو ٢٠٠٥ للتجــارة والاســتثمار TIFA حيث خلق هذا الاتفاق منتدى رسمى لمناقشة قضايا التجارة فى إطــار مؤســسى والدفع بعلاقة الاستثمار والتجارة بين البلدين، خاصة فى ضــوء مــا تلعبــه الــشركات الأمريكية من دور بارز فى الاقتصاد الماليزى.

ونظرة فاحصة إلى أداء ١٨ شركة أمريكية تعمل فــى مجــال أشــباه الموصــلات والالكترونيات فى ماليزيا تبين لنا أن هذه الشركات مسئولة عن نحو خمس الــصادرات الماليزية، وهذه الشركات التى تعمل فى الاقتصاد الماليزى من فترة طويلة تــشغل نحــو ٥٤ ألف عامل وتستخدم ما قيمته ١٣ مليار رنجت مواد خام ماليزية، وهذه الشركات هى مثال لصناعة واحدة وهى تمثل نسبة ضئيلة من الاستثمارات الأمريكية فــى الاقتــصاد الماليزى والبالغة نحو ١١٠ مليار رنجت،[١١] وبلغ عدد الشركات الأمريكية العاملة فــى ماليزيا نحو ١٥٠ شركة.

وعلى رأس قضايا العلاقات الاقتصادية بين البلدين تقف قضية حماية حقوق الملكيــة الفكرية، ومن المعلوم أن الاقتصاد الماليزى يتجه إلى أن يكون اقتصاد معرفة وبه تقــف ماليزيا وسط المنافسة العالمية، وجزء كبير من هذه المعرفة يأتى من الخارج فى شــكل استثمارات أجنبية، ولكن هذه الاستثمارات لن تأتى إلا إذا كانت على يقين أنها ستعمل فى ظل حماية حقوق ملكيتها الفكرية، خاصة الاستثمارات التى تحضر التقنية العالية القائمــة على المعرفة، وبهذا فإن الاعتماد المتبادل من خلال تجارة أكثر حرية وتكنولوجيا أكثــر تقدما سيوفر لكلا البلدين الرفاهية والأمن.

ومما يعزز الأمن بطريقة قوية اجتثاث جــذور الإرهــاب عــن طريــق التمكــين الاقتصادى (الأولوية الماليزية) والتمكين السياسى بالديمقراطية (الأولوية الأمريكيــة) إلا أن كلا البلدين يتفق على أن تعزيز الديمقراطية هو سبيل لإيقاف الإرهاب، حيث أشــار عبد الله بدوى فى خطابه أمام المؤتمر الاسلامى فى ٢٠٠٥ إلى "أن تيار التطرف يمكــن كبحه بالحكم الرشيد والممارسات الديمقراطية الصحيحة وتمكين المواطن عبــر التعلــيم والنمو الاقتصادى مع المساواة"، وقد رأت الولايات المتحدة فى هذه المعانى نفس المبادئ التى تعمل لنشرها على مستوى المعمورة.

كما تتفق كل من الولايات المتحدة وماليزيا على أن خير مجال لتناول قضايا السياسة الخارجية هو في إطار المنظمات الدولية، حيث يتعاون البلدان في منتدى الآسيان الإقليمي ARF ومنتدى التعاون الاقتصادى لآسيا الباسيفيك APEC والأمم المتحدة، حيث غـدت الدبلوماسية متعددة الأطراف الفعالة هى الآلية المناسبة لتحقيق الأمن العـالمي وتـأمين مستقبل أكثر سلامة، وفى هذا الصدد فكلا البلدين قد دعم بشكل كامـل أهـداف الألفيـة الجديدة.

وإذا كانت قضية الشرق الأوسط والصراع العربى الإسرائيلى قد مثلت نقطة خلافية فى العلاقات الأمريكية الماليزية إلا أن كلا البلدين قد وجد إيجابية فى التطورات الأخيرة فى عام ٢٠٠٥، والتى شهدت انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وبعض المستوطنات فـى الضفة الغربية وقبل ذلك إعلان الرئيس بوش كأول رئيس أمريكى دعمـه قيـام دولـة فلسطينية وسعى إدارته لتحقيق هذا الهدف وعمل الولايات المتحدة مع المجتمـع الـدولى لتنشيط الاقتصاد الفلسطينى ومساعدة قوات الأمن الفلسطينية لاستعادة القانون والنظام.

وإذا كانت ماليزيا إبان الحرب الباردة قد نظرت إلى ما قد يمثله التواجد الأمريكـى العسكرى فى منطقة جنوب شرقى آسيا على أنه عنصر لإثارة عدم الاستقرار، فإنها فـى التسعينات قد أدركت أن الولايات المتحدة عنصر تلعـب دوراً مهمـاً فـى الاسـتقرار الإقليمى، وعليه فإن كل الدول فى الآسيان بما فيها ماليزيا توافق علـى بقـاء الوجـود الأمريكى لتأمين التوازن فى الإقليم وهو ما ظهر فى اجتماع وزراء خارجية الآسيان فى مانيلا ١٩٩٢، وقد رحبت الولايات المتحدة بهذا القبول وأعادت انتشار ١٠٠ ألـف مـن قواتها فى المنطقة(١٢)، وبالإضافة إلى زيارات السفن وتـسهيلات الإصـلاح والـصيانة للسفن والطائرات الأمريكية فقد قامت القوات الأمريكية بتدريبات عسكرية فى ماليزيا فى التسعينات، وقد أعتبرت بلدان جنوب شرقى آسيا الوجود العسكرى الأمريكى كدرع واقى من مواجهة محتملة مع الصين، ونتيجة لهذا فإن بلدان الآسيان تعطى إمكانية للتـدريبات العسكرية فى بحر الصين الجنوبى، وهذا التصرف يتمشى مع الالتزام الأمريكى بالتوازن الإقليمى، هذا فى نفس الوقت الذى استمرت فيه الولايات المتحدة تتجه إلى إقامة علاقـة شراكه استراتيجية مع الصين، بل شهدت منطقة بحر الصين الجنوبى تعاون الطرفين فى المجال العلمى والتكنولوجَى، إلا أن علاقات التعاون هذه كثيراً ما شابها أحداثاً أثرت فيها سلباً مثل قصف السفارة الصينية فى بلجراد وانتقاد الصين للـسياسة الأمريكيـة حيـال العراق، ولكن مع استمرار الأمن فى جنوب شرقى آسيا قائماً على الردع ومع الـضعف

العسكرى لبلدان المنطقة إزاء القوة الصينية فإن علاقات التعاون الماليزية الأمريكية سواء على أساس ثنائى أو من خلال الآسيان تتجه إلى التحسن خاصة مع حساسية الصعود الاقتصادى الماليزى لأى تهديد أمنى محتمل ويأتى هذا من الطابع البراجماتى الذى ميز السياسة الخارجية الماليزية ووظف هذه السياسة فى خدمة الاقتصاد الماليزى.

(٣)

الاتحاد الأوروبى فى السياسة الخارجية الماليزية

سعت الدبلوماسية الماليزية إلى تعميق العلاقات الاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي الذي يعد شريكاً تجارياً ضخماً لماليزيا، وفى الفترة من ١٩٩٩ – ٢٠٠٣ نمت واردات الإتحاد الأوروبى من ماليزيا بمعدل ٣,٢% سنويا، ونمت صادرات الإتحاد الأوروبي إلى ماليزيا بمعدل ٦,٥%، وفي ٢٠٠٣ احتل الإتحاد الأوروبي المرتبة الرابعة في الواردات الماليزية بعد سنغافوره واليابان والولايات المتحدة، والمرتبة الثالثة فى الصادرات الماليزية بعد الولايات المتحدة وسنغافورة، وبلغت واردات الإتحاد الأوروبى من ماليزيا نحو ١٦ مليار يورو بينما صادرات الإتحاد الأوروبى لماليزيا ٨,٤ مليار يورو، ومال الميزان التجارى لصالح ماليزيا في معظم السنوات[١٣]، وبينما لا توجد اتفاقات تجارة تفضيلية بين ماليزيا والإتحاد الأوروبى، فإن ماليزيا تستفيد من نظام الإتحاد الأوروبى العام للأفضليات، والذى يعطى أفضليات قوية لعدد من البلدان النامية، ولكنه على أية حال فإن استخدام هذه الأفضليات ظل منخفضاً ويدور حول ٥٣%.

وتتمثل صادرات ماليزيا للاتحاد الأوروبى في المجالات الالكترونية والكهربائية، وأشباه الموصلات، ومعدات الاتصالات، ومعدات تكنولوجيا المعلومات، وقطع الغيار، وزيت النخيل ومنتجاته، بينما واردات ماليزيا من الإتحاد الأوروبى تتمثل في الآلات الصناعية، والورق، ومعدات النقل، ومعدات الاتصالات، وأشباه الموصلات أيضاً.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبى المباشر فإن الإتحاد الأوروبى يعتبر أكبر مستثمر فى ماليزيا باستثمارات بلغت ١,٦ مليار يورو فى ٢٠٠٢ وتمثل نحو ٦٠% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموافق عليها والبالغة ٢,٨ مليار يورو طبقاً لبيانات هيئة التنمية الصناعية الماليزية.[١٤] وتمثل هذه الاستثمارات زيادة بنسبة ٨٠% عن مستواها فى ٢٠٠١، ويناقض هذا الإتجاه اتجاه كبار المستثمرين فى ماليزيا (الولايات المتحدة واليابان والآسيان والصين) حيث سجل كل منهم وإن بدرجات مختلفة تراجعاً فى الاستثمارات الموافق عليها، وبالنسبة لطلبات الاستثمار فإن وضع الإتحاد الأوروبى كان

هو الأقوى أيضاً إذ بلغت طلبات استثماراته ٢ مليار يورو في ٢٠٠٢ بنسبة ٦٣,١% من الإجمالى، وعلى أساس البيانات المتاحة فإن الإتحاد الأوروبى يمثل أكثر من ٣٠% من إجمالي طلبات الاستثمار في الفترة من ١٩٩٨ – ٢٠٠٢ و٢٥% من إجمالى الاستثمارات الموافق عليها.

وقد نجحت الدبلوماسية الماليزية فى جعل الإتحاد الأوروبى يسعى لعقد اتفاق تجارة حرة مع ماليزيا، فطبقاً لما صرح به نائب مدير عام العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبى، فإن الإتحاد الأوروبى وماليزيا قد اتفقا على إجراء دراسة جدوى إنشاء منطقة تجارة حرة بينهما، وعلى ضوء نتائج هذه الدراسة يقرر الجانبان ما إذا كان سيقومان بالخطوة التالية وهى بدء التفاوض، ومن الجدير بالذكر أن الإتحاد الأوروبى يخوض فى مفاوضات تجارة حرة مع سنغافورة وتايلاند وإندونسيا، وسوف تستغرق هذه الدراسة التى تم الاتفاق عليها بضعة شهور، وعلى المستوى الإقليمى فإن الإتحاد الأوروبى والآسيان اتفقا أيضاً في أبريل ٢٠٠٥ على دراسة إمكانية قيام منطقة تجارة حرة بينهما.(١٥)

وتتويجاً لنجاحات الدبلوماسية الماليزية فقد نشأت في ٢٠٠٣ غرفة التجارة والصناعة المشتركة بين ماليزيا والإتحاد الأوروبى، كما اتفق على فتح المقر الجديد لوفد المفوضية الأوروبية فى ماليزيا وذلك لتعميق علاقات التجارة والاستثمار بين الجانبين، وبالإضافة إلى ما يمثله إنشاء مقر للمفوضية الأوروبية من تعميق للحوار فى قضايا التجارة والاستثمار على أساس ثنائى وإقليمى ومتعدد الأطراف، فإنها أيضا تنمى التعاون فى المجالات التى أبدت فيها ماليزيا اهتماما قويا كالتعليم العالى والبحوث وتكنولوجيا المعلومات وكذلك تحسين صورة كلا الطرفين لدى الآخر خاصة وأن ماليزيا تعد ثانى أكبر شريك تجارى للاتحاد الأوروبى في جنوب شرقى آسيا، بينما يعد الإتحاد الأوروبى رابع أكبر شريك تجارى لماليزيا.(١٦)

وقد سعت ماليزيا أيضاً لتعميق علاقات التعاون الاقتصادى مع الإتحاد الأوروبى من خلال برامج للتعاون الإقليمى مثل EU Asia، والبرنامج الإطارى الأوروبى للبحوث، وتعتبر المبادرات التي دعمها الإتحاد الأوروبى فى ماليزيا ثمارا لجهود الدبلوماسية الماليزية فيما يلى:

- تسهيلات التجارة والأعمال في ظل برنامج Asia Invest، حيث جرى تمويل عدد من الأنشطة منذ ١٩٩٨ في الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتطوير التكنولوجي في قطاعات الالكترونيات وقطع غيار السيارات والبيئة والأدوية.
- إنشاء مركز معلومات الأعمال وما تلاه في ٢٠٠٢ من إنشاء الغرفة الماليزية الأوروبية للتجارة والصناعة.
- المساعدة الفنية في مشروعات بناء القدرات في القطاعات المالية والاجتماعية، وفي أكتوبر ٢٠٠١ فإن الصندوق المعني بذلك قد وافق على منح ٢,٢ مليون دولار لتمويل ٧ مشروعات تهدف أساساً إلى إعادة هيكلة قطاع التمويل والشركات بعد أزمة ١٩٩٧ وتعزيز القدرات المؤسسية في قطاعات سوق العمل والصحة.
- التعاون في التعليم العالي من خلال برنامج الدراسات الأوربية في جامعة الملايا خلال ١٩٩٨ – ٢٠٠٢ والذي تبعه إنشاء معهد آسيا أوروبا، وفي نفس الوقت فإن عدداً متزايداً من مؤسسات التعليم العالي تساهم في مشروعات ممولة من Asia Link.
- التعاون في العلم والتكنولوجيا في ظل برنامج الإتحاد الأوروبي الإطاري للبحوث مع تحول عدد من المشروعات المتوجهة للبيئة إلى مشروعات متوجهة لتكنولوجيا المعلومات والصحة والتكنولوجيا الحيوية وعمليات الإنتاج الذكية.
- دعم أنشطة المنظمات الغير حكومية في مجالات مثل مساعدات الطوارئ، واللاجئين، ومكافحة تهريب المخدرات، وقد بلغ إجمالي هذه الأنشطة نحو ٦,٢ مليون يورو خلال ١٩٨٠ – ٢٠٠٢، وقد أخذ التركيز في هذا المجال في الوقت الحالي يدور حول تمكين المرأة.
- التعاون في قطاعات البيئة والغابات بالمساعدة المالية والفنية، وقد بلغت هذه المساعدات ١٧,٣ مليون يورو، وفي ظل البرنامج الأوروبي الماليزي للغابات والذي تمت الموافقة عليه في ١٩٩٨ قدم دعم لتطوير الغابات بقيمة ٣,٤ مليون يورو، والتدريب على إدارة الغابات في منطقة صباح بمبلغ ٠,٤ مليون يورو.

وقد تبنت المفوضية الأوروبية ورقة استراتيجية من ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦ تشمل برنامج وطني تأشيري للفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠٠٤، ووضعت في هذه الفترة أسبقية أولى تطوير علاقات التجارة والاستثمار والتعاون في مجال التعليم العالي.

وقد عملت ماليزيا بالإضافة إلى دعم علاقاتها بالإتحاد الأوروبى على أساس ثنائى إلى التعاون الإقليمى بين الآسيان والإتحاد الأوروبى من خلال "منتدى الحوار الأوروبى الآسيوى" Asia–Europe Meeting (ASEM) والذى بدأ فى بانكوك في ١٩٩٦ لإنشاء حلقة اتصال بين آسيا وأوروبا ويدور نشاط الآسم حول ثلاثة محاور رئيسية وهى الحوار السياسى والتعاون الاقتصادى والتفاعل الثقافى، وأعلى مستوى لإتخاذ القرار فى الآسم هو مستوى القمة التى تعقد مرة كل سنتين بالتناوب بين عاصمة آسيوية وأخرى أوروبية على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات، ويتم تفعيل قرارات القمة من خلال اجتماعات وزارية وفنية تعقد فى الفترة ما بين اجتماعات القمة.

وقد بادرت ماليزيا منذ اجتماع القمة الأول بطرح مبادرات شملت إنشاء معهد آسيا أوروبا، وشبكة الخطوط الحديدية العابرة لآسيا، وبينما يتقدم تنفيذ المشروع الأول، إلا أن المشروع الثانى الذى يعد مشروعاً قرنياً يتطلب تمويلاً ضخماً مازال فى انتظار كثير من الدراسات.[١٧]

واستمرت ماليزيا فى العمل مع شركائها في أوروبا وآسيا فى مجالات متعددة فى المحاور الثلاثة سالفة الذكر، فكانت ماليزيا مع الصين، والدنمارك، وفرنسا وألمانيا، وإندونسيا، وأسبانيا، وسنغافورة، وبولندا رعاة الاجتماع الوزارى للآسم حول الثقافات والحضارات والذى عقد فى بكين في ٢٠٠٣، وعقد الاجتماع الثانى فى باريس فى يوليو ٢٠٠٥، وتستضيف ماليزيا الاجتماع الثالث فى كوالالمبور ٢٠٠٧، وفى ذات الإتجاه كانت ماليزيا أيضاً راعية لمؤتمر حوارى آخر للآسم بالاشتراك مع النمسا والدنمارك وإندونسيا وهولندا والفلبين وسنغافورة وأسبانيا وتايلاند والمملكة المتحدة وقد عقد هذا المؤتمر فى بالى فى إندونسيا ٢٠٠٥.

وبالإضافة إلى الآسم فإن الإتحاد الأوروبى شريك حوار للآسيان، ويقوم التعاون بين الإتحاد الأوروبى والآسيان على اتفاقية التعاون ١٩٨٠[١٨] بين التجمع الأوروبى EC والدول الأعضاء فى الآسيان، وقد أضيف لهذه الاتفاقية بروتوكولات بانضمام لاوس وكمبوديا تم التوقيع عليها فى يوليو ٢٠٠٠، وفى سبتمبر ٢٠٠١ قدمت المفوضية الأوروبية إطارا استراتيجيا لتنمية المشاركة بين آسيا وأوروبا حدد الآسيان كشريك رئيسى اقتصادى وسياسى للاتحاد الأوروبى وحدد أهميته كقاطرة للعلاقات الشاملة بين أوروبا وآسيا، ثم قدمت المفوضية الأوروبية في يوليو ٢٠٠٣ رؤيتها حول شراكة جديدة مع جنوب شرقى آسيا، ويعتبر الحوار السياسى أحد جوانب هذه الشراكة وهو الذى بدأ

بين الجانبين منذ ١٩٧٨.[١٩] ومن الجدير بالذكر أن الإتحاد الأوروبى يعتبر ثاني أكبر سوق تصديرى للآسيان وثالث أكبر شريك تجارى بعد الولايات المتحدة واليابان، وفي ٢٠٠٣ بلغت صادرات الإتحاد الأوروبى للآسيان ٣٩ مليار يورو وبلغت واردات الإتحاد الأوروبى من الآسيان ٦٦ مليار يورو.[٢٠]

(٤)
الصين فى السياسة الخارجية الماليزية

تتشكل السياسة الخارجية الماليزية تجاه الصين وفق عدد من المحددات تتمثل فى:

- الصعود الاقتصادى الصينى وما يثيره من فرص ومخاطر، فبينما تقدم الصين سوقاً واسعة قريبة من ماليزيا، ومن ثم تستطيع الصادرات الماليزية أن تكتسب ميزة تنافسية قد لا تكون لغيرها من البلدان المصدرة البعيدة عن السوق الصينية، وبينما يقدم هذا الصعود فرصا أمام المستثمر الماليزى للاستفادة من النشاط الكبير فى هذا السوق وما يوفره من فرص استثمار آمنة ذات عائد جذاب، فإن أحد أهم عوامل الصعود الاقتصادى الصينى انخفاض تكلفة الإنتاج للسلع الصينية، الأمر الذى يهدد الصادرات الماليزية فى أسواقها التقليدية بل وفى ماليزيا نفسها.
- ما يثيره نمو القوة العسكرية الصينية من مخاوف أقل ما فيها زيادة الموارد المخصصة للإنفاق العسكرى، الأمر الذى قد يشكل مخاطر على هدف ماليزيا الاستراتيجى فى التحول إلى بلد متقدم في ٢٠٢٠.

وقد تعاملت السياسة الخارجية الماليزية مع هذه المحددات من خلال تكثيف التعاون الإقليمى وتوسيع دائرة هذا التعاون، كتوسيع العضوية فى الآسيان، وتغطية التعاون فيه لمجالات اقتصادية وسياسية وأمنية، وإيجاد علاقات ارتباط قوية مع الصين (منطقة التجارة الحرة بين الآسيان والصين) وإبقاء الباب موارباً أو غض الطرف عن التواجد الأمريكي فى منطقة جنوب شرقى آسيا، ودعوة اليابان لتوسيع دورها الإقليمى.

وتعتبر العلاقات الماليزية الصينية والتى بدأت بشكل متواضع فى ١٩٧٤ فى أحسن حالاتها الآن، ففى عام ٢٠٠٤ أختار رئيس الوزراء الماليزى عبد الله بدوى الصين قبل زيارته للولايات المتحدة واليابان مصحوباً بوفد كبير ضم ٨٠٠ من رجال الأعمال،[٢١] وقد نما حجم التجارة بين البلدين من ١,١٨ مليار دولار في ١٩٩٠ إلى ما يقرب من ١٤ مليار دولار فى ٢٠٠٣ جاعلا الصين الشريك التجارى الرابع لماليزيا، وجاعلا ماليزيا أكبر شريك تجارى للصين من الآسيان والعالم الإسلامى.

وقد استمرت السياسة الدفاعية الماليزية تقوم على مبادئ الاستقلال والتعاون الإقليمى والمساعدة الخارجية والتوجه إلى حماية أمن البلاد فى الداخل ومصالحها الاستراتيجية فى الخارج، وبالنظر لتشارك ماليزيا حدودياً مع كل دول الآسيان تقريبا، فإن ماليزيا تنظر إلى التطورات فى جنوب شرقى آسيا بما فيها بحر الإندمن والصين الجنوبي على أنها تؤثر فى أمنها واستقرارها، وكذلك تأثيرات العولمة على أمنها القومى، وقد ظلت ماليزيا مرتبطة بالمفهوم الأوسع للأمن الشامل فى مجالاته التقليدية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو ما يجعل قضية الأمن هي قضية كل المواطنين.

وقد غدت الصين تمثل أحد مصادر السلاح لماليزيا، وهذا جزء من السياسة الخارجية الماليزية التى لجأت إلى تنويع مصادر السلاح، وكجزء من برنامج التحديث والتطوير فى الخطة الماليزية التاسعة (٢٠٠٦ – ٢٠٠٩) فإن ماليزيا تسعى لشراء صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى KS – 1A[٢٢] من الصين، والحصول على التكنولوجيا الصينية فى تصنيع الصاروخ المحمول على الكتفFN – 6 SAM، وقد عرضت الصين أن تشمل عملية تحويل تكنولوجيا تصنيع هذا الصاروخ إلى ماليزيا بشروط دفع ميسرة.

وتتشارك ماليزيا مع الصين فى الآبك، وهو منتدى التعاون الاقتصادى الإقليمى الذى تأسس في ١٩٨٩ فى إطار الاعتماد المتبادل ونمو التجارة بين الدول المطلة على الهادى، وتسهم بلدان الآبك بأكثر من نصف التجارة العالمية وثلثى الناتج المحلى الإجمالى العالمى، وقد ترأست ماليزيا الآبك فى ١٩٩٨، واستضافت الاجتماع الثالث للقادة الاقتصاديين فى الآبك فى كوالالمبور في ١٧ – ١٨ نوفمبر ١٩٩٨.[٢٣]

كما تشترك ماليزيا مع الصين في المؤتمر الاقتصادى لشرقى آسيا (EAEC) الذى يضم الآسيان واليابان والصين وكوريا[٢٤] كمنتدى تشاورى يناقش القضايا الاقتصادية المشتركة وتنسيق المواقف على الساحة الدولية ويستهدف ترقية التعاون الاقتصادى وتطوير حرية التجارة وتسريع النمو الاقتصادى والمشاركة بإيجابية فى النظام التجارى الدولى متعدد الأطراف وتحقيق الاستقرار الاقتصادى الإقليمى.

وفى الاجتماع الذى عقد فى بالى في أكتوبر ٢٠٠٣ بين الآسيان والصين واليابان، فإن ماليزيا ناقشت القضايا ذات الاهتمام المشترك، واستعرضت التطورات فى علاقات الصين مع الآسيان فى السنوات الأخيرة، حيث لاحظت نضج التعاون السياسى والأمنى ودعت إلى مزيد من التطور الإيجابى فى هذه العلاقات وتطوير علاقات شراكة فى

الاستثمار والتجارة والتعاون البحثى والحوار الثقافى والاجتماعي، وقد دعت الصين فـى هذا الاجتماع إلى إعلان شراكة اقتصادية لتحقيق السلام والرخاء فى المنطقة، ويقدم هذا الإعلان بداية مرحلة جديدة فى علاقات الجانبين، ورحبت ماليزيا بالتأييد المستمر للصين ودعت إلى أن تلعب دوراً محورياً فى منتـدى الآسـيان الإقليمـي Asian Regional Forum وتسوية المنازعات القائمة كقضية جزر اسبراتلى من خلال الحوار الـسلمى، كما أقرت ماليزيا توثيق التعاون مع الصين فى خمسة مجـالات تحتـل الأولويـة فـى الاهتمامات الإقليمية وهى المجالات السياسية، والاقتـصادية، والاجتماعيـة، والأمنيـة، والشئون الإقليمية والدولية، وبناءاً عليه يتم التشاور على مستوى قـادة الجـانبين، كمـا يستمر الحوار والتشاور على كافة المستويات لحين انضمام الصين إلى بروتوكول معاهدة جنوب شرقى آسيا خالية من السلاح النووى، وقد طالب قادة الآسـيان وبيـنهم ماليزيـا الصين بتفعيل الإعلان المشترك للتعاون فى قضايا الأمن غير التقليدية، وإنـشاء حـوار صينى آسياني أمنى لمتابعة التعاون بين البلدان المطلة على بحر الصين الجنوبى، كما تم الاتفاق على التعاون فى القضايا الإقليمية والدولية من أجل الحفاظ على استقرار الإقلـيم وسلامته مع دعم دور الأمم المتحدة فى هذا الشأن.

ولتأكيد علاقات التشابك اتفق الجانبان على كسر حاجز المائـة مليـار دولار قيمـة التعامل بين الآسيان والصين فى ٢٠٠٥ بالتعـاون فـى مجـالات أساسـية كالزراعـة والمعلومات والاتصالات وتطوير الموارد البشرية، ودعم جهد كل طـرف فـي نمـوه الاقتصادى وتطوره، وقد رحب القادة بدعم الصين للاندماج الاقتصادى للآسـيان، كمـا قررت الصين استضافة معرض صادرات الآسيان فى نانينغ في الصين في ٢٠٠٤ واتفق الجانبان على تطوير التبادل العلمى والتكنولوجى وإنشاء شبكة عقول شرق آسـيا East Asia Think Tank، ورحب الجانبان بالتوقيع على اتفاق إطارى للتعاون الاقتـصادى الشامل بين الآسيان والصين، وهو الاتفاق الذى استهدف إنشاء منطقة تجارة حـرة بـين الصين والآسيان.[٢٥]

وكانت القمة الصينية الآسيانية المنعقدة فى ٦ نوفمبر ٢٠٠١ فى بروناى قد خلصت إلى عقد اتفاق إطارى للتعاون الاقتصادى بين الآسيان والصين وإنشاء منطقة تجارة حرة خلال ١٠ سنوات مع معاملة خاصة ومرنة مع الأعضاء الجدد فى الآسيان وهم كمبوديا وجمهورية لاوس وميانمار وفيتنام،[٢٦] بهدف تقليـل الحـوادث وتعميـق الارتباطـات الاقتصادية بين الجانبين وزيادة حجم التجارة والاستثمار الإقليمى وخلق سوق كبيـر بـه

فرص هائلة تحقق اقتصاديات الحجم لقطاع الأعمال وجاذبية الإقليم للاستثمارات، مع ثقة بأن إنشاء هذه المنطقة الحرة سيحقق شراكة بين الجانبين ويوفر آلية هامة لتقوية التعاون ودعم الاستقرار الاقتصادى فى شرقى آسيا، ويعترف بالدور الحيوى والمشاركة الفعالة لقطاع الأعمال فى تنمية التجارة والاستثمار بين الأطراف.

إن ماليزيا إذاً فى سياستها الخارجية تجاه الصين اتبعت استراتيجية أقرب إلى الارتباط Strategy of Engagement مدفوعة بثلاثة عوامل:

- الاعتراف بأن الصين ستصبح قوة عظمى وأن تصرفاتها حيال جنوب شرقى آسيا ستكون محورية فى سلام واستقرار الإقليم.
- جاذبية الإمكانيات الاقتصادية الصينية الهائلة والتوسع فى العلاقات الاقتصادية بين ماليزيا وغيرها من بلدان جنوب شرقى آسيا والصين.
- أن تدخل المصالح والتفاعل بين الصين وماليزيا وغيرها من بلدان جنوب شرقى آسيا سيرفع الخطورة الصينية عن الإقليم ويشجعها لأن تكون قوة إقليمية مسئولة.

وتركز استراتيجية الارتباط على التكيف البناء مع صعود الصين فى الإقليم أساساً عن طريق شمولها فى الأنشطة والمؤسسات الإقليمية، فى المجالات السياسية (كشريك حوار الآسيان) والاقتصادية (كعضو فى منتدى التعاون الاقتصادى آسيا الباسيفيك ومجلس التعاون الاقتصادى الباسفيكى) والأمني (المشاركة فى المنتدى الإقليمى للآسيان ومجلس التعاون الأمنى لآسيا الباسيفيك).

ويعد الحفاظ على مناخ إقليمى جيد هو الأساس السياسى لاستراتيجية الارتباط، وقد تجنبت ماليزيا والآسيان الإعراب عن انتقادات عامة لسياسات الصين الأمنية[٢٧]، بينما ركزت ماليزيا والآسيان على التوافق والدبلوماسية وتجنب تحويل ما يظن أنه تهديد صينى إلى نبوءة تحقق نفسها، وفى المجال الأمنى فإن منتدى الآسيان الإقليمى ARF يحتل دوراً مركزياً فى ربط الصين، فقد استهدف دخول الصين المنتدى أن تكون داخل إطار متعدد الأطراف ويزيد إدراكها للحساسية والمصالح الإقليمية، كما سعى المنتدى أيضاً إلى الإبقاء على المصالح الأمريكية فى الإقليم، وإعطاء اليابان لأول مرة دوراً فى حوارات الأمن الإقليمى[٢٨]، إن المنتدى قد غدى شكلاً تعددياً لمناقشة قضايا آسيا الباسفيكى، وقد بدأ أول اجتماعاته فى ١٩٩٤، واتبع نهجا متدرجا وصولاً إلى التعاون الأمنى.

وفى الحقيقة فإنه فى منتصف الثمانينات فإن إدراك ماليزيا للصين قد خضع للفرص الاقتصادية التى غدت متاحة فى الصين بعد ماو، فبعد حل الصراع فى كمبوديا أخذت العلاقات الصينية الماليزية فى التوسع، وتزايد تبادل الوفود على جميع المستويات، مع نمو التجارة الثنائية والاستثمار، وفى نوفمبر ١٩٨٥ قام رئيس الوزراء الماليزى محاضير محمد بزيارة بكين لأول مرة للنهوض بالعلاقات الاقتصادية الثنائية وفى خلال هذه الزيارة توصل الجانبان إلى اتفاق حول مشروعات تجارية مشتركة، وإنشاء المجلس التجارى الماليزى الصينى، بل إن ماليزيا طلبت من الصين معاملة خاصة لرجال الأعمال الماليزيين (جزء كبير منهم من الصينيين الماليزيين) وقد نمت تجارة ماليزيا مع الصين من ٤٧٠ مليون دولار فى ١٩٨٠ إلى ٣,٧٤ مليار دولار فى ١٩٩٥.[٢٩]

إن السياسة الخارجية إذا تجاه الصين قد أخذت فى التحول ليطلق عليها سياسة "ضد الهيمنة" Counter–Domination وهى تقع فى منتصف المسافة بين الارتباط Engagement والاحتواء Containment، وقد كانت استراتيجية "الاحتواء" التى قد تعنى أن تقوم ماليزيا بدور الوكالة غير مرغوبة فى ماليزيا حتى ولو كانت قوة الآسيان العسكرية مجتمعة غير كافية للوقوف أمام جيش التحرير الصينى، وفى هذه الحالة فإن موازنة أو احتواء الصين ستعني اعتماد أكبر من الآسيان على القوة الأمريكية، ولكن ماليزيا تقيم مستوى استقلالها وعدم انحيازها وعدم قبولها لهيمنة الولايات المتحدة على الإقليم، بالإضافة إلى ذلك فطالما أن الفوضى فى الشرق الأوسط مستمرة، فإن الدول الإسلامية مثل ماليزيا وإندونسيا ستكون غير راغبة فى الانحياز للولايات المتحدة أو الغرب، وبالطبع فإن مفاهيم الآسيان للحياد ومنطقة جنوب شرقى آسيا خالية من السلاح النووى كانت مبادرات ماليزية استهدفت عدم هيمنة قوة عظمى على الإقليم.

وفى نفس الوقت فإن فجوة القوة بين ماليزيا والصين، أو حتى بين الآسيان والصين تعنى أن استراتيجية الإرتباط ستتحول إلى واحدة من مهدئات الصين، ومن ثم تبدو أهمية منتدى الآسيان الإقليمى فى تناول قضايا الأمن الإقليمى، إن استراتيجية ماليزيا ضد الهيمنة تسعى إلى جنى الأمثل من استراتيجية الإرتباط واستراتيجية الاحتواء من وجهة نظر دولة صغيرة، وتميزت بالآتى:

- أنه لا توجد قوة واحدة مسيطرة على الإقليم.
- أن بلدان الإقليم تحتفظ باستقلالها واستقلالية وصدق قرارها.
- أن بلدان الإقليم ستستمر فى بناء قوتها الفردية والجماعية.

ومن ثم، فإن التأكيد على الاعتماد الذاتى الفردى والإقليمى والدور المحدود لقوة أجنبية أخرى كالولايات المتحدة باعتبارها قوة مضادة موازنة[٣٠] يحققان الأمن الإقليمى، وعليه فإن بناء القدرات الدفاعية من شأنه دعم الردع الماليزى ضد أى مخاطر أمنية صينية، وفى نفس الوقت فإن القوى الخارجية أو ترتيبات الدفاع ستخدم فى الحد من التطلع الصينى للهيمنة الإقليمية، وفى هذا الإتجاه فإن ماليزيا وافقت على الاتفاق الأمنى الذى تم إبرامه بين اندونيسيا وأستراليا فى ١٩٩٥[٣١]، كما أنه من الملاحظ حدوث تغير واضح فى التعاون الدفاعي بين ماليزيا والولايات المتحدة رغم معارضة ماليزيا للتواجد العسكرى الأمريكى فى المنطقة، وفى أبريل ١٩٩٧ سمحت ماليزيا لحاملة طائرات أمريكية بالرسو فى أحد الموانى الماليزية، كما أخذ عدد السفن الحربية الأمريكية المارة فى المياه الماليزية فى التزايد، أخذاً فى الاعتبار رفض ماليزيا إعطاء الولايات المتحدة تسهيلات لأساطيلها بعد إغلاق القاعدة البحرية الأمريكية فى خليج سوبيك Subic Bay[٣٢]، ونضيف أن "ترتيبات الدفاع بين القوى الخمس" Five Power Defense Arrangement والتى نشأت فى ١٩٧١ وتضم سنغافورا والمملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلاندا وماليزيا هى الترتيبات الرسمية الوحيدة لماليزيا مع قوى خارجية.

وبالإضافة إلى استراتيجية ضد الهيمنة فإن السياسة الخارجية الماليزية قد التزمت بمبدأ عدم استخدام القوة الذى التزمت به كافة أعضاء الآسيان، منذ تأسيس منظمتهم فى ١٩٦٧ لكبح العداءات بين بلدان الآسيان وبعضها والوقوف ضد التهديدات الشيوعية وبغرض تخصيص الموارد للمجال الاقتصادى، وكان انطلاق هذا المبدأ من المصالحة بين ماليزيا وإندونسيا فى ١٩٦٦[٣٣]، وامتد العمل بهذا المبدأ فى مواجهة التنافس على الإقليم بين القوى الكبرى فى هذا الوقت الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى والصين، ورغم اختلاف سياسات دول الآسيان فإنها كانت حريصة على عدم إثارة أى نزاع يكون ذريعة لتدخلات القوى الكبرى المتنافسة.

وبعد انتهاء حروب الهند الصينية دخلت لاوس وفيتنام وكمبوديا فى عضوية الآسيان وامتد إليها مبدأ عدم استخدام القوة، وتبنى هذا المبدأ خارج الإقليم، كما جرت جهود عملية لحمل الصين على العمل بهذا المبدأ لتسوية المشكلات فى بحر الصين الجنوبى، ولكن إذا كانت دول الآسيان قد التزمت بهذا المبدأ فإن عدم التأكد استمر يسود مدى التزام الصين بهذا المبدأ، وقد بني عدم التأكد هذا على سجل الصين العسكري في بحر الصين الجنوبي وتحول استراتيجيتها العسكرية من الإتجاه شمالاً إلى الإتجاه جنوباً[٣٤] بعد

انسحاب الإتحاد السوفيتى من المنافسة فى منتصف الثمانينات وتراجع التهديد من الشمال، وتزايد المنافسة الاقتصادية في الجنوب، وسعي الصين لحماية شواطئها وجزرها وعمليات استكشافها وخطوط ملاحتها البحرية، ودخلت الصين في هذا الشأن في تنافس مع اليابان والولايات المتحدة، وأيضا توسع نطاق عمليات الأسطول الصيني إلى ٢٠٠ ميل بحرى من الشواطئ الصينية مما دعى إلى إدراك أن الصين تسعى إلى امتلاك قدرات بحرية، هذا في الوقت الذي مازالت غير مسيطرة على بحر الصين الجنوبى، ومن ثم فقد أدركت دول الآسيان أن هناك تهديد صيني محتمل ضد سلام واستقرار الإقليم، ولكن هذا الإدراك تفاوت من دولة إلى أخرى، وكانت ماليزيا رافضة لسيناريو هذا التهديد، ورغم اختلاف وجهات النظر بين دول الآسيان إلا أنهم لديهم وحدة الهدف حينما يواجهون بقضايا مشتركة ومركزية تتعلق بأمن الإقليم، وهنا جرى الاتفاق على أن النزاعات البحرية والإقليمية في بحر الصين الجنوبي تعتبر عنصر عدم استقرار، وذكرت ماليزيا تعليقا على النزاع حول جزر اسبراتلى أنه لا يمكن تجاهل إمكانية اندلاع مواجهات عسكرية تكون عنصر عدم استقرار فى الإقليم(٣٥)، وفى ١٩٩٢ أصدرت الآسيان إعلانا حول بحر الصين الجنوبى فى أعقاب تبنى الصين قانونا يجعل جزر اسبراتلى جزءا من الإقليم الصينى، وأكد الإعلان أن كل قضايا بحر الصين الجنوبى يمكن حلها دون اللجوء إلى القوة، وقد تكرر هذا الموقف في ١٩٩٥ بعد احتلال الصين للرصيف القاري Mischief(٣٦) كما دعت ماليزيا إلى إنشاء قواعد تحكم السلوك المشترك فى بحر الصين الجنوبى.

وقد بدت الشكوك حول إمكانية لجوء الصين إلى القوة للدفاع عن مصالحها الإقليمية والبحرية في بحر الصين الجنوبي غير مبنية على مجرد الإدراك فقط، ولكن مبنية على أحداث أيضا، من بينها الصدام البحري بين الصين وفيتنام في ١٩٨٨، والاحتلال الصيني لجزر اسبراتلي، ومن ثم أصبحت الصين في الفناء الخلفي لبحر الصين الجنوبي في وقت كانت فيتنام قد فقدت فيه الإتحاد السوفيتي وكانت دولة معزولة بدون علاقات مع الآسيان وبتاريخ حافل بالصراعات ولكن هذا الأمر هدد مبدأ عدم استعمال القوة، وعزز هذا الإتجاه احتلال الصين لرصيف Mischief ١٩٩٥ وهو القريب من الفلبين مما أدى إلى تصاعد العمليات العدائية بين الصين والفلبين هذا في وقت كانت القاعدة العسكرية الأمريكية في الفلبين قد أغلقت وكانت الفلبين في وضع ضعيف، وأقامت الصين في هذا المكان محطات للاتصالات ورادار، وهذه المؤشرات تعني احتمالية قيام الصين باستخدام

القوة لفرض هيمنتها على بحر الصين الجنوبي بغض النظر عن مبدأ عدم استخدام القوة، وقد كان ملجأ جنوب شرقي آسيا لردع الصين عن استخدام القوة هو الاعتماد على الولايات المتحدة لموازنة القوة العسكرية الصينية، وفي خلال فترة الحرب الباردة نظرت ماليزيا إلى الوجود العسكري الأمريكي في جنوب شرقي آسيا كباعث لعدم الاستقرار في المنطقة، ولكنها في التسعينيات من القرن الماضى أقرت بالدور الموازن للولايات المتحدة كشرط لتحقيق الأمن الإقليمى، ولهذا فإنه لأول مرة تطالب كل الدول في الآسيان الولايات المتحدة أن تعمل كموازن عسكرى فى الإقليم، في اجتماع وزراء خارجية الآسيان في مانيلا ١٩٩٢، وقد رحبت الولايات المتحدة بهذا القبول معلنة عن انتشار ١٠٠ ألف من قواتها في الإقليم، وقد منحت ماليزيا تسهيلات لصيانة وإصلاح السفن والطائرات والتدريبات العسكرية، ومن ثم فإن هيكلية الردع في جنوب شرقي آسيا والتي تشمل الولايات المتحدة كموازن للصين تمد بلدان جنوب شرقي آسيا بمستوى من الأمن العسكرى والطمأنينة الضرورية التى تسمح بتطوير روابط التعاون مع الصين التي قد تمثل تهديدا محتملا. وفى معرض إجابته على سؤال ما إذا كانت الآسيان تواجه تهديداً من الصعود الاقتصادى الصينى يقول محاضير محمد *إننا لا نستطيع أن نقول أنه ليس هناك تهديد، هناك تهديد ولكن الآسيان قادرة على التكامل مع الصين، وإننا لدينا عمليا نفس المنهج في التنمية الاقتصادية، فلدينا سوق كبير، نصف سوق الصين، بل إن معدل الدخل الفردى أعلى قليلا فى الآسيان عن الصين، ولدينا مهارات معينة وبعض عناصر الجذب ومن ثم، فإننا يمكننا المنافسة*".[٣٧]

وعليه، فإن القيادة الماليزية إذا كانت تدرك الصين كتهديد، فإن الصين أيضا في رؤياها سوق كبير. وتشكل منطقة التجارة الحرة بين الآسيان والصين أكبر منطقة تجارة حرة في العالم بسوق يبلغ عدد سكانه ١,٧ مليار نسمة وناتج محلي إجمالي يبلغ ٢ تريليون دولار[٣٨] ويتوقع خبراء الآسيان أن تزيد صادرات الآسيان إلى الصين بنسبة ٤٨% وصادرات الصين إلى الآسيان بنسبة ٥٥%، وأن الناتج المحلي الإجمالي للآسيان سيزيد بنحو ٠,٩%، بينما سيزيد الناتج المحلى للصين بـ٠,٣%، كما تفيد منطقة التجارة الحرة الصينية الآسيان بصورة مباشرة والمتمثلة المقاطعة الصينية يونان التي ستدعم علاقتها مع الآسيان بروابط سكك حديدية وشبكة اتصالات لاسلكية، ومشروعات، وشبكات تجارة، ومشروعات تنموية مشتركة يرعاها البنك الآسيوى للتنمية بما في ذلك إنشاء قناة ملاحية.

ومن الجدير بالذكر أن نصيب الصين من التجارة الدولية قد تنامى خلال التسعينيات من القرن الماضي ليبلغ نحو ٤%، وزادت صادراتها إلى أكثر من ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع بدوره بنحو ٥٠% خلال هذه الفترة، وقد أدى الصعود الاقتصادي الصيني ومن وراءه انخفاض تكلفة العمالة إلى جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الذى ارتفع من ٤ مليار دولار في ١٩٩١ إلى ٤٤ مليار دولار في ١٩٩٧، وأخذت الصين تحل محل جنوب شرقي آسيا كمقصد رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا منذ ١٩٩٣، ولم تتأثر كثيرا بالأزمة المالية الآسيوية في ١٩٩٧، والآن نجد أن ٨٠% من الاستثمارات المتدفقة على آسيا تذهب إلى الصين، وقبل أزمة ١٩٩٧ كانت الآسيان تستقبل نحو ٧٠% من الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن المعدل انعكس بعد الأزمة حتى بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين ٥٣,٥ مليار دولار في ٢٠٠٣، وأدى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب شرقي آسيا إلى قلق بلدان هذه المنطقة ومنها ماليزيا، ووفقا لليونكتاد كان هناك تراجع في نصيب ماليزيا من الاستثمار الأجنبي المباشر في العشر سنوات الأخيرة (٣٩) بينما تعتمد ماليزيا على هذه الاستثمارات فى نمو صادراتها، ولكن يقابل هذا أن الصعود الاقتصادى الصينى قد جعل من الصين محرك النمو ليس فقط في جنوب شرقى آسيا ولكن على المستوى العالمى، وهى بهذا تقدم العديد من الفرص أمام التجارة والاستثمارات الماليزية، تتابع الدبلوماسية الماليزية الإستفادة منها.

ولقد سعت ماليزيا لزيادة نسبة المكون التكنولوجى فى منتجاتها حتى تستطيع أن تحافظ على أسواقها، ولمواجهة هذا الموقف فإن السياسة الخارجية الماليزية تذهب إلى فتح المجالات أمام المستثمر الماليزى في الصين، وأمام الصين للاستثمار في ماليزيا، خاصة بعد قصور اللحاق في السلع التي تكتسب تنافسيتها من كونها تعتمد على عمالة رخيصة، هذا القلق بشأن التحول في توجه الاستثمار الأجنبي المباشر قد دفع السياسة الخارجية الماليزية في اتجاه تحقيق الاندماج بين مجموعة الآسيان حتى تكون كتلة منافسة للصين، فضلاً عن زيادة التجارة البينية لتعويض الانخفاض في الصادرات إلى الأسواق التقليدية: الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، والتي تأثرت صادرات ماليزيا لهما بسبب المنافسة الصينية والتباطؤ الاقتصادي في هذه الأسواق. وعليه فإن التعاون الاقتصادي الإقليمي سواء بين الآسيان، أو الآسيان والصين أو الآسيان + ٣ يمكن أن يشكل تعويضا عن هذا الانخفاض. ومن الجدير بالذكر أن حجم التجارة بين الآسيان ودول شمال شرقي

آسيا قد زاد بشكل ملحوظ في التسعينيات من القرن الماضى محققا نمو بنسبة ٢٧,٥% برغم الأزمة المالية في ١٩٩٧.(٤٠)

وقد أدى الصعود الاقتصادى الصيني أيضا إلى تقليل مخاوف بلدان جنوب شرقي آسيا ومنها ماليزيا من الصين بشكل ملحوظ، ففي نوفمبر ٢٠٠٤ فإن قمة الصين الآسيان أسست العلاقات الاقتصادية التي عبر عنها الاتفاق الإطاري للتعاون الاقتصادي في ٢٠٠٢، والذى استهدف إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول ٢٠١٠، وتواكبت تقوية العلاقات الاقتصادية مع الشراكة الاستراتيجية بين الصين والآسيان في السلام والأمن والتي اتفق عليها في أكتوبر ٢٠٠٣ وتم تفعيلها لاحقا في خطة عمل فى نوفمبر ٢٠٠٤، وقد غدت الصين أكثر حماسا فى التعاون الإقليمى كما ظهر في فعاليات المنتدى الإقليمى للآسيان ARF فى طرح الصين إنشاء مؤتمر السياسة الأمنية لهذا المنتدى (٤١)، ودفعاً للآسيان للتكامل مع الصين، فقد حرصت الأخيرة على ألا يكون زيادة نصيبها في التجارة الدولية على حساب نصيب جنوب شرقي آسيا بصفة عامة. (٤٢) مع ملاحظة أن توسع نصيب الصين فى الصادرات العالمية كان بمعدل أكبر من توسع الآسيان (نصيب الصين من الصادرات العالمية ارتفع من ١,٥% في ١٩٩٠ إلى ٥,٨% في ٢٠٠٣ وارتفع نصيب ماليزيا من ١% إلى ١,٤% في هذه الفترة) (٤٣)، وبينما زاد نصيب الصين في السوق الأمريكي من ٣% في ١٩٩٠ إلى ١٢% في ٢٠٠٣، فإن نصيب الآسيان فى هذه السوق قد تراجع من ٩% فى ١٩٩٥ إلى ٦% فى ٢٠٠٣.(٤٤)

ولكن الصعود الاقتصادى الصينى قد ترتب عليه زيادة واردات الصين من جنوب شرقي آسيا، بل إن ميزان تجارتها مع الآسيان استمر يحقق عجزا لصالح الآسيان (زادت صادرات ماليزيا إلى الصين من أكتوبر ١٩٩٦ إلى أكتوبر ٢٠٠٤ بنسبة ٣٠٠%) وقد حقق هذا حالة من التشابك الصناعي بين الصين وبلدان جنوب شرقى آسيا، حيث تأخذ الصين المكونات من بلدان جنوب شرقي آسيا وتقوم بتجميعها وتجهيزها وتصديرها إلى السوق الأمريكي، ويعكس هذا سياسة الكل رابح Win-Win game التي انتهجتها ماليزيا في علاقاتها الخارجية مع الصين، وفي تجارة الخدمات بينما تصاعد نصيب الصين في التجارة الدولية للخدمات فإننا نجد أيضا تصاعدا في نصيب ماليزيا، ولكن بينما استحوذت الصين على ٣١,١% من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ٢٠٠٣ تراجع نصيب ماليزيا من ٤,٩% متوسط ١٩٩٢ / ١٩٩٧ (كان ٢٧,٧% للصين في هذه الفترة) إلى ١,٤% في ٢٠٠٣، ولهذا فإن السياسة الخارجية الماليزية تسعى إلى

المساهمة في تحسين صورة ماليزيا حتى ارتفعت مرتبة ماليزيا في مؤشر الثقة في الاستثمار الأجنبي المباشر من ٢٣ في ٢٠٠٣ إلى ١٥ في ٢٠٠٤ (احتلت الصين المرتبة الأولى في هذا المؤشر فى هاتين السنتين).(٤٥)

(٥)
اليابان فى السياسة الخارجية الماليزية والتوجه شرقاً

تعتبر سياسة "التوجه شرقا" Looking East Policy بمثابة عنوان السياسة الخارجية الماليزية تجاه اليابان، والذى حكم هذه السياسة منذ ١٩٨١ عند تولي محاضير محمد مقاليد الحكم في ماليزيا، وهو يعني أن تهتدى ماليزيا بنموذج النمو الذي اتبعته اليابان، وأن تسعى الدبلوماسية الماليزية إلى جذب الاستثمارات اليابانية إلى ماليزيا، وخلق قناعة لدى صانع القرار الياباني بأن ماليزيا هي قطاع الإنتاج للتصدير الذي يمكن اعتماد اليابان عليه، وقد وعت اليابان هذا التوجه، ويقول محاضير محمد: *"أن اليابان قد استثمرت فى بناء الاقتصاد الماليزى حينما كانت ماليزيا لا تزال فقيرة وكانت طموحاتها للتقدم بعيدة عن التحقيق، وقد ساعدت هذه الاستثمارات اليابانية في رفع مستوى معيشة الماليزيين، وهذا الدعم اليابانى يختلف كلية عن الاستثمارات الغربية في المضاربة على العملة التي جاءت إلى ماليزيا بعد أن تجاوز الاقتصاد الماليزى مرحلة الإقلاع نحو التقدم ليس للمساعدة فى بناء الأمة الماليزية ولكن فى جنى ثمار تقدمها".*(٤٦)

وقد كانت مصلحة اليابان أيضا أن تستثمر في ماليزيا حيث غدت ماليزيا قاعدة خارجية لها للإنتاج والصادرات، وحيث تتنافس الشركات اليابانية في السوق العالمي لبيع السلع التي تم إنتاجها في ماليزيا، فعلى سبيل المثال، فإن شركة ماتشو سيتا العملاقة في الصناعات الكهربائية والالكترونية تصدر لنحو ٧٨ بلدا من ماليزيا(٤٧)، وإذا كان هذا الوضع قد استمر حتى أواخر التسعينيات حين وقعت الأزمة وانفجرت الفقاعة في شرقي آسيا والتي أصابت الاقتصاد اليابانى وأدخلته في حالة ركود عميق، فإن ماليزيا مازالت تتطلع إلى اليابان بحكم ما لدى اليابان من أكبر رصيد احتياطي للعملات الأجنبية وما تملكه من مهارات فنية وإدارية وأخلاقيات عمل تقوم على العمل الشاق وزيادة الإنتاجية وتحسين التنافسية كما أن باليابان أعلى مستوى للادخار في العالم ولهذا فلا يوجد لدى اليابان سبب حتى لا تعود إلى بناء نفسها وتستمر قاطرة النمو الإقليمى وهو أمر تحتاج إليه ماليزيا بشدة.

إن سياسة "التطلع شرقا" التى تبعتها ماليزيا ومازالت تتبعها إلى الآن قد ساعدت في تغيير كثير من جوانب الاقتصاد الماليزى، حيث تمكنت من سرعة استيعاب فنون الإدارة والتكنولوجيا اليابانية، وحيث جرت محاكاة النموذج الياباني الذي قام على اليابان شركة في جعل ماليزيا شركة Malaysia Incorporated والتي تدخلت في مفاهيم ثقافة الأعمال وجعلت من الماليزى يتقبل العمل الشاق ويسعى إلى زيادة الإنتاجية ويقدرها وكذلك النتائج الاقتصادية المترتبة على النظام Discipline والإخلاص في العمل Dedication، وما جعل اليابان مفضلة في السياسة الخارجية الماليزية أيضا أن اليابان لم تسعى إلى التدخل في الشئون الداخلية الماليزية أو في السياسات الاقتصادية الماليزية.

وقد حددت ماليزيا العوامل التي اعتقدت أنها وراء نجاح النموذج الياباني (الوطنية، النظام وأخلاقيات العمل، نظام الإدارة عالى الكفاءة، والتعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص) ومن ثم، فهى قد دعت لتبنى هذه الممارسات وزرع هذه الثقافات لدى الماليزيين، وقد أمكن لماليزيا أن تحقق نجاحا فى هذا الصدد فاق كثيراً من البلدان النامية، وقد جرى معظم هذا التقدم في العقدين الماضيين بسبب سياسة "التطلع شرقا"، فقد أصبحت ماليزيا تحتل المركز الـ١٨ في التجارة العالمية، ولكن هذا قد جعل من ماليزيا أكثر اعتمادا على التجارة الخارجية، حيث غدت هذه التجارة تمثل مرتين ناتجها المحلى الإجمالي (تبلغ هذه النسبة في اليابان أقل من ٣٠%) (٤٨) ومثل اليابان فإن ماليزيا ترى أن التجارة تقود التقدم، ولكن ماليزيا أكثر انفتاحا من اليابان، فالسلع تدخل ماليزيا بحرية برغم بعض القيود الموجودة لحماية الصناعة الماليزية.

وإذا كانت الضغوط الغربية قد سارت فى اتجاه التحرير الاقتصادى بما فيه تحرير العملات، فقد قاد هذا الأخير إلى المضاربة على العملة كسلعة حتى تنخفض أسعارها ومن ثم أسعار الأصول المقومة بها، وهذه المضاربات هي التي أخرت ماليزيا وغيرها، وترى ماليزيا أنها كبلد صغير لا يمكنها تحمل النتائج الفادحة لهذه العمليات التي تؤدى في أسابيع قليلة إلى القضاء على ما أنجزته فى عقود ومن ثم تدفع بها إلى المؤسسات الدولية التى تفرض صيغة معَينة للتدخل من وراءها الضغوط السياسية والنفوذ السياسى وتستمر البلد مدينة وإن تغير الدائنين كما تظل خاضعة لسيطرة المؤسسات الدولية التى تقع بدورها تحت سيطرة البلدان الغربية المتقدمة، وهو ما يعنى فى نظر ماليزيا الاستعمار وليس شيئا آخر، ولهذا فإن ماليزيا رفضت وصفة صندوق النقد الدولي للإصلاح واعتمدت على ذاتها وعلى سياسة التوجه شرقا، وإذا كانت اليابان تعاني أوقات

عصيبة منذ أكثر من عقد فإن البلدان التى تتطلع شرقا ومنها ماليزيا أصبحت فى حيرة بعد أن طال الأمد باليابان فى الأزمة، ولكن ماليزيا ترى أنه لا أحد يجادل فيما حققته اليابان من إنجاز بعد الحرب العالمية الثانية فى سياسة محورها أن تنتج سلعا عالية الجودة بمعايير عالمية تقبلها الأسواق العالمية ولهذا الإنتاج تواجد في اليابان الشركات الضخمة (الزابتسو) وحين تتفتت هذه الشركات تخرج منها زابتسو جديدة، فقد نمت ماتسو شيتا وتوشيبا وميتسوى وميتسوبيتشي وخرجت منها شركات جديدة، وكما أن هناك علاقات وثيقة بين الحكومة والشركات فى اليابان فإن ماليزيا تحاكي النموذج اليابانى وترى أن من مهام الحكومة أن تساعد القطاع الخاص فى التغلب على الصعوبات البيروقراطية، وإذا كانت ثقافة الأعمال اليابانية قد جرت على نظام العمل مدى الحياة وهذا ما أراح الحكومة من تحمل عبأ البطالة، وأنه من يستغنى عنه فى اليابان يشعر بالعار ولا يعود ثانية إلى أسرته فإنه لا ينبغى للأزمة أن تنال من هذه الثقافة، وترى ماليزيا أن خير مساعد من خروج اليابان من أزمتها هو التعاون الإقليمى، وأن اليابان يجب أن تعود إلى دور القائد الإقليمى حيث لديها الثروة والتكنولوجيا والخبرة اللازمة.(٤٩)

وتمثل الدبلوماسية الاقتصادية الآلية الرئيسية للسياسة الخارجية الماليزية تجاه اليابان، وهى الدبلوماسية التي توجت فى ٢٥ مايو ٢٠٠٥ بالاتفاق على المبادئ حول العناصر الرئيسية لاتفاقية المشاركة الاقتصادية الاستراتيجية الماليزية اليابانية الذى أعلن عنه فى البيان المشترك بين رئيس الوزراء الماليزى عبد الله بدوى ونظيره اليابانى جونشيرو كويزومى The Japan – Malaysia Economic Partnership Agreement (JMEPA)(٥٠)، ويشكل هذا الاتفاق بداية عهد جديد بتقوية العلاقات الاقتصادية من خلال التعاون والتحرير وتسهيل التجارة بين البلدين، وتغطى الاتفاقية طيفا واسعاً من الأنشطة الاقتصادية وأطرها تشمل الملكية الفكرية وسياسة المنافسة وتطوير بيئة الأعمال والتعامل الثنائى فى المجالات الزراعية والغابات والسلع والتعليم وتطوير الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والسياحة والبيئة.

وفى مجال السلع الصناعية اتفق الجانبان على تخفيض أو إزالة التعريفة الجمركية كلية على المنتجات الصناعية، وفى مجال صناعة السيارات يتم التعهد بتطوير التنافسية فى السيارات ومكوناتها وقطع غيارها في ماليزيا لمزيد من اكتساب الأسواق.

وفى مجال الزراعة والغابات والأسماك فإن الجانبان سيزيلان أو يخفضا بشكل كامل التعريفة الجمركية على منتجات هذا القطاع، ويتبادل الجانبان المعلومات، ويتعاونا من أجل تسهيل التجارة بتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية لتفعيل الاتفاقية.

وفى مجال الخدمات فإن الجانبان التزما بتحرير عروض التجارة في الخدمات، وعلى أن تنشأ آلية متابعة لتحسين التزام كل طرف بما تم الاتفاق عليه، ويلتزم كلا الطرفين الشفافية في القوانين والتنظيمات والإجراءات ذات الصلة التي تؤثر على تجارة الخدمات، وقدم الاتفاق إطارا لتوسيع وتسهيل الاستثمار الخارجى بين البلدين من خلال الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية، والالتزام بحماية الاستثمار والمستثمرين، كما يتواصل الجانبان فى التعاون الثنائى من أجل تقوية المشاركة الاقتصادية، وأكد الجانبان على الأهمية المتزايدة لحماية حقوق الملكية الفكرية لارتباطها بنمو التجارة والاستثمار، ويكفل كلا الجانبان هذه الحماية للآخر، كما يسعى كلا الجانبان إلى اتخاذ إجراءات مكافحة الأنشطة المضادة للمنافسة، ويتواصل التعاون فى مجال المقاييس والمواصفات والإجراءات الصحية المرتبطة بالإنسان والحيوان والنبات، كما اتفق الطرفان على إنشاء آلية لتحسين بيئة الأعمال بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الأخرى ذات العلاقة.

وقد كانت هذه الشراكة الاستراتيجية (مع الآسيان) هي مبادرة أطلقها رئيس الوزراء اليابانى جونشيرو كويزومى خلال زيارته لخمس من دول الآسيان في ٢٠٠٢ بما فيهم ماليزيا، وأعطى محاضير محمد دعمه الكامل لهذه المبادرة.[٥١] وفى منتدى اليابان الآسيان الذي عقد فى يانجون في أبريل ٢٠٠٢ على مستوى ممثلى نواب الوزراء فى اليابان والآسيان جرت مناقشة طرق متابعة مبادرة الشراكة الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة بين الآسيان واليابان، وتقرر استكشاف هذه الشراكة في أطر ثنائية بالإضافة إلى دراسة الأطر والمناطق الممكنة للشراكة الاستراتيجية بين اليابان والآسيان ككل، وفي قمة اليابان الآسيان التى عقدت في بنوم بدا في كمبوديا في نوفمبر ٢٠٠٢ فإن قادة اليابان وبلدان الآسيان أكدوا منهاجية التوصل إلى إطار لاتفاقية الشراكة الاقتصادية بين اليابان والآسيان ككل، ويمكن لكل عضو في الآسيان أن يبدأ مع اليابان العمل للتوصل إلى شراكة اقتصادية ثنائية، وقد كانت المبادرة المقترحة بين اليابان وماليزيا من قبل محاضير محمد حينما تقابل مع نظيره اليابانى فى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢، حيث رحب بذلك الجانب اليابانى وأكد الحاجة لبدأ المشاورات بين الحكومتين، وأعقب هذا اجتماع وزاري

بين وزارات التجارة بين البلدين في فبراير ٢٠٠٣، حيث تقرر بدأ مشاورات رسمية بغرض التوصل إلى اتفاق قد يشمل عناصر اتفاقية تجارة حرة، وأنشأ الجانبان مجموعة عمل تحددت لها بنود مرجعية تم الاتفاق عليها ثم اتفق لاحقا على مجموعة دراسة مشتركة بين الحكومتين ورجال الأعمال والنخبة الأكاديمية وتوالى عقد هذه الاجتماعات إلى أن تم الاتفاق الذى أشرنا إليه.

ومن المعلوم أن ماليزيا واليابان قد كونتا بالفعل من خلال علاقاتهما القوية هذه الشراكة، فسياسة التوجه شرقا التي سارت عليها ماليزيا، والاستثمار المباشر من قبل الشركات اليابانية فى ماليزيا قد خلقا هذه الشراكة، ويمثل تراكم الاستثمار وعمليات تحويل التكنولوجيا من الشركات اليابانية إلى ماليزيا قاعدة مشجعة لمزيد من التعاون بين البلدين، حيث تعد ماليزيا أحد أهم الشركاء الاقتصاديين لليابان والعكس صحيح، وقد استمرت هذه العلاقة المتنامية قوية وصلبة ومستقرة، وأكد من قوتها العلاقات الشخصية القوية بين قادة البلدين على المستويين العام والخاص، حيث توجهت ماليزيا إلى اليابان متحررة من العقد التى كثيراً ما حكمت علاقة اليابان بشرق وجنوب شرقى آسيا، متطلعة إلى محاكاة اليابان وجرها كي تشارك فى صناعة تقدم ماليزيا وتحولها من دولة نامية إلى دولة صناعية ثم إلى إحدى دول العالم المتقدم، فقد توسعت التجارة الثنائية بين البلدين خلال العقود الماضية، وفى ٢٠٠٢ كانت اليابان ثالث أكبر مقصد للصادرات الماليزية (١٠,٤ مليار دولار تمثل ١١,٢% من إجمالى الصادرات الماليزية).[٥٢] والمصدر الأكبر لواردات ماليزيا (١٤,٢ مليار دولار تمثل ١٧,٨% من إجمالى الواردات الماليزية) وبالنسبة لليابان تمثل ماليزيا عاشر أكبر شريك لليابان فى الصادرات (١,٣٨ تريليون ين يابانى تمثل ٢,٦% من إجمالي صادرات اليابان) وعاشر أكبر شريك لواردات اليابان (١,٤ تريليون ين تمثل ٣,٣% من إجمالي واردات اليابان) وهو ما يعنى مدى ثقل أهمية هذه الشراكة بالنسبة لماليزيا أكثر مما هى لليابان، وفى ٢٠٠٢ فإن نحو ٨٦,٦% من الصادرات الماليزية لليابان كانت سلع صناعية والباقى سلع زراعية ومنتجات غابات ومصايد، وتقريباً كل صادرات اليابان لماليزيا سلع صناعية[٥٣]، وبالنسبة لماليزيا فإنه فى الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٠٣ كانت اليابان هى المستثمر الأكبر الثانى بمقياس عدد المستثمرين والاستثمارات الموافق عليها، فطبقاً للمصادر الماليزية بلغ عدد المستثمرون ٩٢ يمثلون ١٢% من إجمالي المستثمرين، وبلغت الاستثمارات الموافق عليها ٣٩٣ مليون دولار تمثل ١٣% من إجمالى هذه الاستثمارات.

وطبقاً للمصادر اليابانية فإن عدد الشركات التي يشارك اليابانيون فى رأس مالها فى ماليزيا يبلغ ١٣٣٧ شركة منها ٥٤٥ شركة أعضاء فى غرفة التجارة والصناعة اليابانية، وتشغل هذه الشركات نحو ٢٢٠ ألف يمثلون نحو ١٠% من إجمالى قوة العمل في القطاع الصناعى فى ماليزيا.

وتعتبر اتفاقية الشراكة أداة مناسبة وفعالة لتنمية تنافسية كلا البلدين، ويتوقع الخبراء أن تحقق هذه الشراكة الاستراتيجية من الفوائد ما يلى:

- أن الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى لليابان يزيد بنسبة ٠,٨% (٣٤٠٤ مليون دولار) يقابل هذا زيادة الناتج المحلى الإجمالى لماليزيا بنسبة ٥,٧% (٥٣٧٩ مليون دولار) ومن ثم تبدو المنفعة الأكبر لماليزيا.
- أن التغير فى حجم التجارة سيكون ٠,٢٩% فى الصادرات و٠,٦٠% في الواردات اليابانية و٥,٣١% فى الصادرات و٥,٢٤% فى الواردات الماليزية.[٥٤]

ورغم ما دعى إليه محاضير محمد أن اليابان ينبغى أن تلعب دوراً عسكرياً فى إقليم جنوب شرقى آسيا لملأ فراغ القوة بعد انسحاب الولايات المتحدة، وتصبح من ثم قوة موازنة للقوة الصينية الصاعدة،[٥٥] فقد كانت البرجماتية هى الطابع الذى غلب على سياسة ماليزيا الخارجية تجاه اليابان، تلك السياسة التى انتهجت نهج الدبلوماسية الاقتصادية، وفى مستهل التسعينيات من القرن الماضى كانت اليابان هى المصدر الأول لماليزيا (٢٦,١%) وثالث أكبر مستورد منها (١٥,٩%).[٥٦] كما كانت ماليزيا تحتل المرتبة العاشرة فى ترتيب الدول المستقبلة للاستثمارات اليابانية فى هذه الفترة (٨٠٠ مليون دولار فى ١٩٩٣).

وقد فصلت الدبلوماسية الماليزية بين الجانب البرجماتي الذى ركز على البعد الاقتصادى وبين اعتبارات الماضى التى قد تكون معوقة فى دفع عجلة العلاقات الاقتصادية، ففى أغسطس ١٩٩٤ صرح محاضير محمد لنظيره الياباني أن اليابان ينبغى أن تكف عن دبلوماسية الاعتذار وأن تلعب دوراً قيادياً لتحقيق السلام والرخاء فى آسيا،[٥٧] وقد كان محاضير محمد من بين قادة جنوب شرقى آسيا الذين سعوا إلى تعاون اليابان لتنمية اقتصاد بلادهم من خلال المساعدات المالية والتكنولوجية والاستثمار المباشر، وسعى محاضير إلى إنشاء منتدى شرق آسيان اقتصادى EAEC كبديل عن الآبك.

وقد كان توجه الاستثمارات اليابانية إلى الصين، وما تركته الأزمة الاقتصادية التى مرت بها ماليزيا من تراجع فى الاستثمارات اليابانية فى ماليزيا خاصة فى قطاع الالكترونيات الاستهلاكية، حتى أن نحو ١٠٠ شركة يابانية قد تركت ماليزيا فى الـ٦ سنوات الماضية فقط[٥٨] مصدراً لتخوفات على وضع ماليزيا باعتبارها مقصداً مفضلاً للاستثمارات اليابانية، حيث كانت ماليزيا فى عهد محاضير محمد تعطى معاملة تفضيلية لرجال الأعمال الأجانب، وقد استجاب رجال الصناعة الإلكترونية اليابانيين. بتحويل ماليزيا إلى أن تكون مركز إنتاجهم فى الآسيان، وتم تشييد مصانع يابانية فى ماليزيا لصناعة العديد من المنتجات النهائية وأجزاؤها وقطع غيارها، وعلى سبيل المثال فإن شركات مجموعة ماتسوشيتا الصناعية الكهربائية استمرت تنتج في ماليزيا كل شئ من الأجهزة السمعية البصرية إلى أجهزة التكييف، وكانت هذه الشركات وحدها مسئولة عن ٤% من الناتج المحلى الإجمالى لماليزيا، ولكن منذ ٢٠٠٣ فإن الشركة الأم فى متشوسيتا أنهت شراكتها مع الشركة المحلية لصناعة السيارة بروتون، ليحل محلها فى هذا الشأن شركة فولكس فاجن الألمانية، وأخذت استثمارات شركات الالكترونيات اليابانية فى المصانع والأجهزة فى التناقص، وفى عام ٢٠٠٢ هبطت الاستثمارات اليابانية فى ماليزيا بنسبة ٨٠% عن مستواها فى ٢٠٠١[٥٩] ولما كان الاستثمار اليابانى محورى لماليزيا، فإن هذا يعطى ضوءاً أحمر عن حالة الاقتصاد والتنافسية الماليزية، وبرغم هذا فإن وزارة التجارة الخارجية والصناعة فى ماليزيا استمرت ترى فى الشركات اليابانية حضوراً قوياً فى الصناعات الماليزية مثل شركات إينوشو وسوى موتو وماتسوشيتا وماروبيني، والحقيقة أنه فى الفترة من ١٩٩٩ – ٢٠٠٣ كان ترتيب اليابان الترتيب الثالث بين كبار المستثمرين فى ماليزيا بعد الولايات المتحدة وألمانيا بمشروعات موافق عليها بلغت ٦١٨ مشروع باستثمارات ٢,٤ مليار دولار، وبلغ عدد الشركات اليابانية العاملة فى ماليزيا ١٣٢٢ شركة منها ٧٣٦ شركة فى قطاع الصناعة، و٥٨٦ شركة فى القطاعات غير الصناعية،[٦٠] ولكن طبقاً لمسح أجراه بنك اليابان للتعاون الدولى فإن نسبة الشركات اليابانية في ماليزيا التي تخطط للتوسع وتقوية أعمالها قد تناقص، بينما زادت نسبة الشركات التى تخطط للخروج، وإن عدد الشركات اليابانية قد تناقص بنسبة ٦,٥% عن أعلى مستوى بلغه وكان فى ١٩٩٨ (١٤٣٣ شركة).

ومن الجدير بالذكر أنه فى مقابل ما شوهد من تراجع فى الاستثمارات اليابانية تصاعد تواجد الشركات الغربية فى ماليزيا التى تنظر إليها كقاعدة إقليمية لتسويق

منتجاتها والتطوير التكنولوجي، وقد أخذت الشركات اليابانية تستعيد مجدداً اهتمامها بماليزيا فى ضوء هذا التواجد المنافس.

(٦)
السياسة الخارجية الماليزية تجاه الهند

تلتقى السياسة الخارجية الماليزية فى التوجه شرقاً مع السياسة الخارجية الهندية، مع تركيز الهند على بلدان الآسيان، وفى زيارته لماليزيا فى مايو ٢٠٠١ [٦١] أكد رئيس الوزراء الهندى آتال بيهارى فاجباى أن العلاقات الهندية الماليزية ليست فقط تاريخية وحضارية لكنها تتسم بمحتوى سياسى واقتصادي قوى، وأن البلدان لديهما اهتمام مشترك بشأن الإقليم والعالم، وقد كانت زيارته لماليزيا لتنشيط العلاقات بين البلدين بعد أن كانت قد شهدت نوعاً من الركود رغم زيارات وفود عديدة في مجالات الدفاع والاقتصاد.

وما يؤدى إلى إعادة بعث النشاط فى العلاقات الماليزية الهندية، موقف الهند من وجهة النظر الماليزية بجعل منطقة جنوب شرقى آسيا خالية من السلاح النووى، وتحول هذا الموقف الهندى من التزام واقعى إلى التزام قانونى خاصة وأن أمن الهند وأمن جنوب شرقى آسيا متداخلان، وثنى فاجباى على وجهة النظر الماليزية بأن عالم متعدد الأقطاب يقدم أفضل ضمان للأمن لكافة الدول، وإذا كانت الهند قد ظلت دوماً منذ استقلالها مع نزع السلاح النووى، إلا أنها وجدت نوعاً من التمييز فى تطبيق معاهدة عدم الانتشار النووى جعل التسلح النووى حكراً على قلة، وقد وجدت الهند لاعتبارات البيئة الأمنية أن يكون لها الحد الأدنى من الردع النووى مع الالتزام بسياسة عدم بدء استخدام السلاح النووى، والتزام بعدم استخدام السلاح النووى ضد دولة غير نووية، وعدم تصدير إمكانات التسلح النووى أو وسائل إطلاق، إلا أن الهند استمرت فى مساندتها لتشكيل عالم آمن خالى من المواجهة وفى هذا يتداخل الحوار مع الآسيان ومع ماليزيا.

ودفعاً لمسيرة العلاقات الهندية الماليزية فإن ماليزيا تتخذ من قضية كشمير وجهة النظر الهندية، أن قضية كشمير ينبغى أن تحل سلمياً وثنائياً، وقد كانت ماليزيا قبل ذلك مع اتجاه محادثات ثلاثية حول قضية كشمير، كما أن ماليزيا تقدر حقيقة أن كشمير بالنسبة للهند هى قضية اندماج قومى، وأنها ضد كل أشكال الإرهاب بما فيه الإرهاب الدينى وإرهاب الدولة، وتستنكر هذه الأشكال بقوة [٦٢] وقد أعلن فاجباى بمناسبة زيارته لماليزيا أن الهند قد اتخذت خطوات لتحسين علاقاتها مع باكستان ومن بينها وقف إطلاق النار حتى من جانب واحد.

وإذا كان الاقتصاد يمثل قلب السياسة الخارجية الماليزية ومحور نشاطها، فقد أكد فاجباى فى هذه الزيارة الاستجابة للمطالب الماليزية فى إعادة النظر فى الرسوم الجمركية المرتفعة على واردات الهند من زيت النخيل الماليزى.

وترتبط الهند مع ماليزيا بعقد إنشاء خط حديدى تبلغ قيمته ١,٨ مليار دولار، وهو يعتبر من أكبر العقود التى وقعتها الهند وهو عبارة عن مشروع ازدواج لخط حديدى بطول ٣٤٠ كم ويتحمل قطارات بسرعة ٢٠٠ كم فى الساعة، وقد أعرب فاجباى عن أمله فى أن تصل الهند وماليزيا إلى اتفاق حول تسليم المجرمين، بما يمكن الهند من استعادة ومحاكمة رجل الأعمال الإيطالي أوتافيو كواتروشي، وقد تفهم فاجباى أن ما يحدث أحياناً من أفعال ضد الهنود فى ماليزيا هي حوادث فردية لا ترقى إلى أن تكون اتجاها أو ظاهرة فى ماليزيا وفى هذه الزيارة تم التوقيع على سبع اتفاقيات حكومية وأكثر من ١٥ اتفاقية بين رجال الأعمال[٦٣] مما يعبر عن التحول إلى إرساء أسس علاقات اقتصادية متينة، وفى واحدة من هذه الاتفاقيات تغدو ماليزيا أول دولة سعت لاستخدام الخبرة الهندية لإطلاق قمرها الصناعى الأول، وعلى المستوى الحكومي كان توقيع إنشاء الخط الحديدى هو الأبرز، وبينما تعتبر هذه النقلة الجديدة ترجمة لسياسة "التوجه شرقاً" التي أرساها على الجانب الهندى رئيس وزرائها السابق نارار شيما راو، فقد كان إخفاق الجانبين فى التوصل إلى اتفاق حول تسليم المجرمين فضلاً عن تردد ماليزيا فى الاستجابة للطلب الهندى بعقد قمة مع الآسيان، بينما كانت عوامل استياء الجانب الماليزى تكمن فى الرسوم الجمركية العالية على واردات الهند من زيت النخيل الماليزى، وكانت زيارة فاجباي هذه هى الأولى على مستوى رئيس الوزراء منذ خمس سنوات فقد كانت الزيارة السابقة هى التى قام بها ناراشيما راو في ١٩٩٦، ومن بين الاتفاقات الهامة التي توصل إليها الجانبان عقد مشاورات منتظمة لاتخاذ موقف مشترك فى قضايا منظمة التجارة العالمية وتنفيذ كل ما كانت قد انتهت إليه جولة أوروجواى، كما أبرم الجانبان اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي.

وفى منتدى رجال أعمال البلدين الذى عقد فى مايو ٢٠٠١ وحضره من الجانب الهندى ٦٥ وفداً، ومن الجانب الماليزى ٧٠٠ من رجال الأعمال، تبنى الجانب الهندى هدف مضاعفة حجم التجارة بين البلدين فى خلال ثلاث سنوات عن مستواها الذى كان ٢,٥ مليار دولار، وأعلن فاجباى عن خط ائتمان بقيمة ٥٠ مليون دولار لتشجيع الصادرات الهندية إلى ماليزيا، كما سمحت ماليزيا لأول مرة بأن يكون لبنك حكومي

هندى تواجد فى ماليزيا، ودعى رئيس الوزراء الهندى الشركات الماليزية للمشاركة بنشاط فى خطة تطوير البنية الأساسية فى الهند، ومن الجدير بالذكر أنه فى ذلك الوقت كانت الشركات الماليزية مشاركة فى ١٣ مشروعاً لإنشاء الطرق وتطوير بعض الموانى كما كانت ١٤ شركة هندية تنشط فى مشروع ماليزيا الجسر الفائق متعدد الوسائط MSC، وأن الشركات الهندية فى مجال السوفت وير ستشارك بشكل أعمق فى المرحلة الثانية لهذا المشروع.

وهناك ثلاثة مجالات للدفع بعلاقات ماليزيا والهند قدماً وهى:

- دخول الهند كشريك حوار كامل للآسيان (بدأت الهند شريك حوار قطاعى للآسيان في ١٩٩٢ وشريك حوار كامل فى١٩٩٦، ومن المعلوم أن (أستراليا، وكندا، والصين، والإتحاد الأوروبى، واليابان، ونيوزيلاندا، وكوريا، وروسيا والولايات المتحدة شركاء حوار أيضاً)[٦٤] سعيا وراء إنشاء منطقة تجارة حرة هندية آسيانية، وترى الهند أن ماليزيا تمسك بمفتاح هذا المجال وهذا هو محور سياسة التوجه شرقاً بالنسبة للهند كما أنه أيضاً يعنى ماليزيا.
- تبادل الخبرة بين الجانبين فى قيام الهند بتنفيذ مشروع ازدواج الخط الحديدى وقيام الشركات الماليزية بتنفيذ مشروعات الطرق والموانى فى الهند.
- دخول ماليزيا مجال الفضاء وذلك بالاستعانة بالخبرة الهندية

وللتعبير عن غلبة البعد الاقتصادى فى السياسة الخارجية الماليزية تجاه الهند نجد أنه فى خلال العقد الماضى زار أكثر من ١٩ وفد تجارى ماليزى الهند،[٦٥] ومعظمها للتفاوض حول أسعار زيت النحيل حيث تعتبر الهند المشتري الأكبر لزيت النخيل الماليزى، هذا بالإضافة إلى عقود إنشاء الطرق أو تخفيض الجمارك على واردات الهند من ماليزيا، وعلى الرغم من أن ماليزيا لم تكن قبل ذلك تبحث مسالة جذب استثمارات هندية إليها، فإن الوفد الماليزى الذى زار الهند فى سبتمبر ٢٠٠٤ استهدف مباشرة نحو اجتذاب الاستثمارات الهندية إلى ماليزيا.

وبرغم مؤازرة الهند لماليزيا فى مجموعة عدم الانحياز التى تضم ١١٥ دولة كلها دول نامية، وخطاب ماليزيا بأنها دعمت موقف الهند فى رابطة جنوب شرقى آسيا كى تحصل على وضع مراقب، ومنح الهند لمحاضير محمد جائزة جواهر لانهرو، إلا أن هذا لم يدفع بالعلاقات قدماً، وقد استشعرت المنظمات الصناعية الهندية أن رغبة ماليزيا لأخذ العلاقات الثنائية لمستوى الاستثمار قد تأثرت كثيراً بعلاقات الهند القوية مع سنغافوره،

مع تنامى قوة الاقتصاد الهندى ووجود مناخ من نقص الثقة بين رجال الصناعة فى الهند للاستثمار فى ماليزيا عززه قلة الاستثمارات من جنوب شرقى آسيا فى ماليزيا برغم قوة العلاقات التجارية، وربما كان هذا هو السبب الذى جعل الوفد الماليزى يتجه إلى جنوب الهند ويستخدم ورقة العرقية التاميلية لدعوة المستثمرين هناك حيث تكنولوجيا المعلومات والصناعات الهندسية والصناعات المتصلة بالسيارات قد أثبتت جودة عالية مع الأخذ فى الاعتبار المكون الهندى فى تركيب سكان ماليزيا.

وقد طلب الوفد الماليزى من الجانب الهندى الاستثمار المباشر أو من خلال مشروعات مشتركة فى قطاعات مثل مكونات الآلات وآلات من البلاستيك والروبوت ومعدات أتمتة الصناعة معبراً عن أن ماليزيا هى بوابة لأسواق كبيرة، حيث يمكن للهند النفاذ إلى سوق من ٥٠٠ مليون نسمة هم سكان دول الآسيان العشرة.

وبرغم أن الاستثمارات الهندية الخاصة قد بدأت فى ١٩٦٨ بشركة Godrej فإن تدخل الحكومة قد تزايد من خلال مشروعات مشتركة مع ماليزيا فى السبعينيات والثمانينات فى تكرير زيت النخيل ومحطات القوى وتطوير الخطوط الحديدية والإنشاءات المدنية والمشروع المشترك بنسبة ٥٠% لكلاهما بين شركة النفط الهندية الحكومية وبتروناس، ولكن العلاقات التجارية بين البلدين بلغت أدنى مستوى لها فى ٢٠٠٣ حينما أوقف رئيس الوزراء عبد الله بدوى عقد بـ ١٢١ مليون دولار لشركة Ircon الهندية بعد سنتين من أعمال بناء وازدواج الطريق الحديدى السريع فى شمال ماليزيا بالقرب من الحدود مع تايلاند وكجزء من خط سكة حديد عبر آسيا، وقد أدى هذا إلى إحجام المستثمرين الهنود عن الاستثمار فى ماليزيا، وأشارت وزارة الصناعة الهندية أنه فى العقد الماضى حينما احتاجت الهند إلى الاستثمار الأجنبى فإنه فقط ٥ من ١٣٥ مشروع مشترك متفق عليه قد جرى تنفيذها بما يمثل ٠,٨٠% من إجمالى المشروعات الموافق عليها بين ١٩٩١ – ٢٠٠٠ وأقل من ١% من رأس المال ومعظمها فى قطاعات الوقود وتوليد الكهرباء وتكرير الزيت والاتصالات.

وفى مايو ٢٠٠٠ وقعت كل من بتروناس وشركة النفط الهندية اتفاقاً لاستيراد ١,٥ مليون طن من النفط الخام الماليزى بـ ٣٠٠ مليون دولار، ولكن العملية لم تتم بسبب صعوبات من الجانب الماليزى، وفى نفس الوقت كانت توجد شركتان هنديتان كبيرتان قطاع خاص راغبة فى مشروعات مشتركة فى النفط والغاز فى المياه الماليزية، ولكنهم لم يكونوا متأكدين من مدى الحرية التى ستكون لهم، ويشار إلى أن كلفة الاستثمار فى

ماليزيا قد تصل إلى ٣٠% لأن الشريك الماليزى يكون له ٣٠% من الملكية كحد أدنى، وقد حدث هذا مع تايوان التى عانت كثيراً بسبب هذا الوضع.

ومن التطورات الحديثة فى المشروع المشترك بين منظمة أبحاث الفضاء الهندية Antrix والشركة الماليزية Max Star الخاصة التى تطور أقماراً صغيرة لشبكات الإذاعة الماليزية، فبعد تقدم أولى توقف المشروع لأن ماليزيا فضلت تكنولوجيا أخرى برغم وجود المشروع المشترك، وتؤكد الأوساط الهندية على أن الاستثمار يتعلق بالحقائق على الأرض أكثر من تعلقه بالخطاب اللفظى، فسنغافورة قد تعهدت باستثمار ٣ مليار دولار فى الهند خلال السنوات الخمس القادمة وتتحرك تايلاند نحو الإتجاه ذاته، والصناعات الهندية ترغب فى الاستثمار فى سنغافورة وتايلاند وإندونسيا والصين، ولكنها لا ترغب فى الاستثمار فى ماليزيا برغم وجود بنية أساسية أفضل من دول الآسيان الأخرى باستثناء سنغافوره.

وقد بلغ حجم التجارة الهندية الماليزية ٢,٤٩ مليار دولار فى ٢٠٠٠ منها ٢,٠٥ مليار صادرات ماليزيا للهند، وهذا الرقم قد هبط بعد ذلك لوجود منافسة لزيت النخيل الماليزى الذي يشكل النسبة الأكبر من صادرات ماليزيا للهند بالإضافة إلى النفط الخام والغاز الطبيعى.

ومن ناحية أخرى، فإن الهند إذا كانت راغبة فى الدخول الآسيان كشريك تجاري رئيسى، وتحقق هدفها المتمثل فى وصول حجم تجارتها مع الآسيان إلى ٣٠ مليار دولار في ٢٠٠٧ بدلا من الـ ١٠ مليار دولار الحالية، فإنه يتعين أن تحسن من سياسة استثمارها فى الإقليم، وتتوقع الهند أن تتحسن علاقاتها مع ماليزيا بعد محاضير محمد الذى كان واقعاً تحت ضغط أصوله الهندية فى موازنة العلاقات مع الهند وعدم إعطائها وضع خاص، وبالرغم من هذا فإن قوات الطيران الماليزية كان يجرى تدريبها على طائرات الميج فى الهند وامتد التعاون فى الأغراض الدفاعية بالإضافة إلى التدريب ليشمل توفير المعدات العسكرية وقطع غيارها من الهند.

وفى أثناء زيارته للهند فى ديسمبر ٢٠٠٤ عرض رئيس الوزراء الماليزى عبد الله بدوى مشروع اتفاق تجارة حرة مع الهند لتوسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين خاصة فى مجالات اقتصاد المعرفة، معبراً عن رغبة ماليزيا فى النهوض بعلاقاتها مع الهند، وعن رغبة رجال الأعمال الماليزيين للاستثمار فى الهند خاصة فى مشروعات البنية الأساسية وفى مقابل هذا رغبة رجال الأعمال الهنود فى زيادة تواجدهم فى ماليزيا حيث

تبلغ استثماراتهم الحالية ٥٠٠ مليون دولار في البتروكيماويات ومنتجات النسيج وصناعات الأغذية والمنتجات الكيماوية والمطاط، وبشكل مشابه فإن الشركات الماليزية تستثمر في الهند ولكن هذه الاستثمارات تبدو ضئيلة إذا ما قورنت بالفرص الموجودة حيث توجد إمكانات هائلة لكلا الجانبين في الاستثمار لدى الآخر، وقد صحب عبد الله بدوى في هذه الزيارة وفد كبير من رجال الأعمال حيث تم التوقيع على اتفاقات عديدة مع نظرائهم الهنود، ولم يخف بدوى إعجابه بما تحقق في الهند من تحديث، وما يوجد فيها من طموح، حيث حقق الاقتصاد الهندى معدل نمو سنوى ٥,٩% في الـ ٢٤ سنة الأخيرة، وقد تنامت العلاقات التجارية بين البلدين من ٤٦٧ مليون دولار في ١٩٩٤ إلى ٣,٢ مليار دولار في ٢٠٠٣ حيث تعد ماليزيا هي الشريك التجارى الأكبر للهند في الإقليم وقد توقع بدوى أن يصل حجم التبادل التجارى بين البلدين إلى ٤,٥ مليار دولار في ٢٠٠٤، ولكن بينما تبلغ واردات الهند من ماليزيا نحو ٣,٤ من إجمالي وارداتها فإن واردات ماليزيا من الهند تبلغ ٠,٨% من إجمالي وارداتها، مما يعكس إمكانات تطوير علاقات التجارة بين البلدين، ودعى بدوى الهند إلى أن تنظر لبلاده كبوابة للآسيان خاصة من خلال مركز التمويل الخارجي(٦٦) Lauban International offshore Financial Center حيث يقدم هذا المركز مجالاً متسعاً من الخدمات المصرفية والتمويلية، ومازال وجود الشركات الهندية فيه قاصراً (٦ شركات من بين ٢٤٧٤ شركة من بلدان مختلفة) كما دعى عبد الله بدوى إلى التعاون الفنى في مجالات الإنتاج المختلفة.

وإذا كانت زيارة عبد الله بدوى للهند في ديسمبر ٢٠٠٤ قد أعطت قوة دفع للعلاقات الهندية الماليزية، فإن ماليزيا كانت قد أوفدت في مايو ٢٠٠٣ مبعوثاً خاصاً لمحاضير محمد هو وزير الأشغال في أعقاب ما تعرضت له مجموعة تكنولوجيا المعلومات الهندية من مضايقات في ماليزيا في مارس ٢٠٠٣، وإذا كان يبدو لأول وهلة أن هذه الزيارة هي للاعتذار فإن غرضها الأساسي هو وضع العلاقات الماليزية الهندية في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية في مسارها الطبيعي كعلاقات متميزة مع ما هو معروف عن هذا الوزير أصوله الهندية، وقد كان من أهداف هذا الوفد بحث رسوم الهند الجمركية العالية على وارداتها من زيت النخيل الماليزى، وتأمين عقود إنشاءات الطرق وتحسين صورة ماليزيا وتحسين قدرة ماليزيا في صعودها في مجال تكنولوجيا المعلومات بالمساعدة الهندية، وكان الوزير قد عاد إلي ماليزيا بكثير من الشكاوى وقليل من الوعود، وقد تركزت الشكاوى حول ما يعانى منه رجال الأعمال الهنود في ماليزيا فيما يتعلق بموافاة

الجانب الماليزى بالتزاماته [٦٧]، حيث استمرت هذه الشكاوى فى مقابل استمرار ضغط الجانب الماليزى للحصول على مزايا مما أوجد مناخاً من نقص الثقة، وبينما خفض الجانب الهندى من الرسوم الجمركية على زيت النخيل الماليزى فى أعقاب الاتفاق بين محاضير محمد و فجباى فى ٢٠٠١ إلا أن حجم التجارة بين البلدين والذى بلغ ٢,٤ مليار دولار فى ٢٠٠٢ هو رقم صغير إذا قورن بحجم تجارة أى منهما مع الولايات المتحدة أو اليابان، ومع أن علاقات التجارة بين البلدين ترجع إلى أوائل الثمانينات حينما ساعدت الهند ماليزيا فى تشييد البنية الأساسية فى قطاع القوى والسكك الحديدية وفى خدمة وتوفير قطع الغيار للمعدات العسكرية، وفى قطاع تكنولوجيا المعلومات خاصة فى مشروع ماليزيا MSC فإن الاستثمارات الهندية هى الأكبر حتى مقارنة بالولايات المتحدة.[٦٨]

ولكن المخاطر التى يستشعرها الجانب الهندى هى فى عقد الخطوط الحديدية فى شمال ماليزيا وحجم التجارة الذى ينمو بقوة، وقد عانت التجارة بين البلدين بسبب أحوال ماليزيا الاقتصادية فى أعقاب الأزمة المالية ١٩٩٧ - ١٩٩٨ إلا أن هذه التجارة عاودت ارتفاعها بعد ذلك فزادت الصادرات الهندية لماليزيا من ٧٢٥ مليون دولار فى ٢٠٠٠ إلى ٧٢٧ مليون دولار فى ٢٠٠١ ثم انخفضت إلى ٦٤٣ مليون دولار في ٢٠٠٢، بينما قفزت صادرات ماليزيا للهند من ١٥٧٧ مليون دولار فى ٢٠٠١ إلى ١٧٦١ مليون دولار فى ٢٠٠٢.

ويرجع مصدر قلق الجانب الهندى إلى التغيير المستمر فى المواصفات والشروط المرجعية المرتبطة بتنفيذ أعمال خطوط حديدية، [٦٩] فعلى سبيل المثال تم تخفيض العقد بـ٣٠% حينما أصرت ماليزيا على أن ٣٠% ينبغى أن تقوم بها الشركات المحلية، وهذا ما أخر وزاد فى تكلفة أعمال شركة إنشاء الخطوط الحديدية الهندية IRC، وقد طلبت من شركة Ircon وهى شركة تابعة لوزارة الخطوط الحديدية الهندية تخفيض العقد ثانية لمصلحة مقاولين محليين، مما عزز مخاوف الجانب الهندى من أن البيروقراطية الماليزية غير راغبة فى زيادة سرعة القطار وهذا يعنى إعادة النظر فى التكلفة مرة أخرى.

وقد أتمت ماليزيا مشروع إنشاء طرق فى الهند بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، هذا بالإضافة إلى وجود مشروع آخر بقيمة ٢,٦ مليار دولار فى خطوط الأنابيب، بالإضافة إلى السماح للخطوط الماليزية لمد خدماتها إلى بومباى ودلهى وحيدر أباد وبنجالور بالإضافة إلى فتح خطوط جديدة فى كلكتا وكوشن، وتحتاج العلاقات الهندية الماليزية إلى

مزيد من قوة الدفع من جانب قادة البلدين لتنمية الثقة فى فترة تحتاج فيها ماليزيا إلى الخبرة الهندية فى تكنولوجيا المعلومات لتنفيذ مشروعها الرئيسى MSC خاصة مع تحول ماليزيا فى أعمال صيانة طائرتها الحربية إلى روسيا بدلاً من الهند والتحول فى مشروعات إنشاء محطات القوى إلى الجانب اليابانى بدلاً من الهند.

الخاتمة

وفى ختام هذا الفصل نجد أن من الضرورى التأكيد على عدد من النقاط الرئيسية والتى يمكن إيجازها فيما يلى:

١- انتهجت السياسة الخارجية الماليزية تجاه القوى الكبرى منهجاً تعاونياً، وعملت على تجنب الدخول فى أى مسالك صراعية تحيد بها عن الهدف الاستراتيجي الذى تسعى ماليزيا وراءه وهو التحول إلى دولة متقدمة بحلول عام ٢٠٢٠، ومن ثم كان التعايش السلمى وتنحية العقد التاريخية واحتواء المخاطر واحترام وحدة الأراضى وسيادة كل دولة على أراضيها وعدم التدخل فى شئون الآخرين الداخلية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية هى المبادئ التي هيمنت على هذه السياسة.

٢- اتسمت السياسة الخارجية الماليزية تجاه الولايات المتحدة بالفصل بين ما هو سياسى وما هو اقتصادى، وبرغم الانتقادات الشديدة التى وجهتها الإدارة الماليزية للسياسة الأمريكية خاصة فيما يتعلق بقضايا العولمة والإرهاب والشرق الأوسط إلا أن هذا لم يمنع من أن تكون الولايات المتحدة على قمة الشركاء التجاريين لماليزيا وعلى رأس قائمة أكبر المستثمرين فيها.

٣- أما الإتحاد الأوروبى فهو يمثل شريك تجارى واستثمارى رئيسى لماليزيا، وليس أدل على ذلك من أن الاستثمارات الأوروبية فى ماليزيا هى التى عوضت انخفاض الاستثمارات اليابانية فى فترة الركود والأزمة المالية فى ماليزيا، وكما كانت الدبلوماسية الاقتصادية، والبرجماتية هى السمات الواضحة فى السياسة الخارجية الماليزية تجاه القوى الإقليمية فقد كانت أيضاً مفسرة تماما لقوة العلاقات الماليزية الأوروبية، خاصة بعد توسع الإتحاد الأوروبى ليصير سوقاً ضخمة لا يستطيع لاعب اقتصادى أن يتجاهله، كما حرصت الشركات الأوروبية أيضاً على أن تتخذ من ماليزيا قاعدة إقليمية لإنتاجها وصادراتها فى إقليم جنوب شرقى آسيا للاستفادة من التميز الماليزى فى إنتاج أشباه الموصلات فضلاً عن الموارد الطبيعية والقرب

من منطقة سوق ضخمة مما يكسب الصناعة الأوروبية ميزة تنافسية ما كانت تأخذها إذا كانت قد تغافلت عن التعاون مع ماليزيا.

٤- نظرت ماليزيا إلى الصين على أن لها فرص يمكن الاستفادة منها، ومخاطر يمكن تجنبها، أما الفرص فتتمثل فى أن الصين تعرض إمكانات عديدة لتوسيع السوق أمام صادرات ماليزيا من السلع والخدمات، وأمام المستثمر الماليزى، وأمام التنمية التكنولوجية للإنتاج الماليزى، وإذا كانت الصين قد تمكنت عبر الإنتاجية المرتفعة وانخفاض تكلفة الإنتاج من اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبالغ ضخمة، مما أثر سلباً على نصيب ماليزيا من هذه الاستثمارات، فإن ماليزيا يمكن أيضا أن تستفيد من هذا التوجه العالمى نحو الصين بزيادة واردات الصين منها، وبزيادة التشابك الصناعى بين البلدين، ولهذا كانت ماليزيا وراء إبرام اتفاق التجارة الحرة بين الصين والآسيان.

٥- مثل "التوجه شرقا" عنوان السياسة الخارجية الماليزية تجاه اليابان، إما بمعنى محاكاة النموذج اليابانى فى التنمية، أو بمعنى جذب المستثمر اليابانى للعمل في ماليزيا، بمنظور أنه يمكن أن يكون هناك نهجاً آسيويا فى التنمية يختلف عن النهج الغربى، وقد عملت ماليزيا فى فترة محاضير محمد على إثراء هذا النهج وإكسابه بعداً نظرياً، وصياغة نموذج تسعى مناطق العالم الأخرى النامية إلى محاكاته، بل إن ماليزيا كانت محرض دائم لليابان كي تلعب دور الموازن للصين إقليمياً، وعلى أن تكون منطقة شرق آسيا باليابان ليست فى حاجة إلى مظلة أمنية أمريكية أو دور أمريكى ينال من استقلالية القرار الآسيوى، وإن كانت الأزمة المالية التى تعرضت لها اليابان قد أثرت على تدفق الاستثمارات اليابانية إلى ماليزيا، فقد استمرت ماليزيا فى الحرص على بقاء وريادة الدور اليابانى فى شرق وجنوب شرقى آسيا.

٦- وقد أدى اتفاق كل من الهند وماليزيا على مبدأ التوجه شرقاً إلى إرساء أسس قيام علاقات قوية بين الجانبين، ساهم فى ترسيخها كما هو الحال مع الصين الوجود الهندى فى النسيج القومى الماليزى (والوجود الصينى فى هذا النسيج) وإذا كانت العلاقات بين الجانبين قد شابها أحياناً بعض الفتور إلا أنها كانت تستعيد بسرعة عافيتها وقوة دفعها، وليس أدل على ذلك من تعاون الجانبين فى مشروعات البنية الأساسية الكبرى، وكون الهند أكبر مستورد لزيت النخيل الماليزى.

الهوامش

(١) http://domino.kln.gov

(٢) http://en.wikipedia.o0rg/wiki/foreign_relations_of_malaysia

(٣) http://www.brook.edu/fp/research/project/Islam/Malaysia

(٤) Patricia A Martinez , Malaysia in 2004 , Abdallh Badawy defines his leadership , in "Southeast Asia Affairs 2005" (Singapore: Institute of Southeast Asian studies , 2005) , P.204 .

(٥) Ibid.

(٦) Tim Huxley, "Southeast Asia In 2004", in southeast Asian Affairs, (Singapore: Institute of Southeast Asian studies , 2005) , P12

(٧) Ibid

(٨) http : // www.fpif.org

(٩) www.usembassymalaysia.org

(١٠) IMF, Direction of Trade Statistics year book 2002, p 314

(١١) www.usembassymalaysia.org

(١٢) The National (Bangkok) FBIS-EAS-95-047, 9.

(١٣) http://europa.eu.int/comm/external

(١٤) Ibid

(١٥) The daily star, May 26, 2005

(١٦) http://www.deltha.cec.eu.int/eu/news_2003/malaysia

(١٧) http://domino.kln.gov

(١٨) http://europa.eu.int/comm/relations/Asian/intro

(١٩) Ibid

(٢٠) Ibid

(٢١) Elina Noor , Malaysia , Asia Pacific Security Outlook 2005 , Aug 2005 as http://www.brook.edu

(٢٢) Ibid
(٢٣) http://domino.kln.gov
(٢٤) Ibid
(٢٥) http://www.aseansec.org
(٢٦) Ibid
(٢٧) http://www.gwn.edu
(٢٨) Ibid
(٢٩) Ibid
(٣٠) Ibid
(٣١) Ibid
(٣٢) Ibid
(٣٣) http://www.isanet.org
(٣٤) Ibid
(٣٥) Ibid
(٣٦) Ibid
(٣٧) Bernard Krisher and Ryan Patterson, "Interview with Mahatir Mohamed", in A vision for A new Asia, Belanduk, Selangor,2003,P.28.
(٣٨) Richard Sine, "China Economic Emersions and Asean's Position", in Ibid., p.135.
(٣٩) Ibid
(٤٠) Denis Hevy, southeast Asian Economies in Southeast Asian affairs 2005, op-cit, P.49.
(٤١) Ibid, P.134.
(٤٢) Tim Huxley, "Southeast Asia in 2004", in Ibid., P.16
(٤٣) Manu bhaskaran, The economic Impact of China and India on Southeast Asia, in Ibid P.63
(٤٤) Ibid P.64.

Ibid (٤٥)

Ibid., P.71. (٤٦)

Mahatir Mohamed, "A New Deal For Asia", Pelanduk Publications, Selangor, Malaysia, 1999, P.90 (٤٧)

Ibid (٤٨)

http://www.mofa.go.jp/region/asia_paci/malaysia (٤٩)

Ibid (٥٠)

Ibid (٥١)

"Japan Malaysia Economic Partnership", Joint Study Group Report, Dec 2003 (٥٢)

Ibid (٥٣)

Ibid (٥٤)

Ibid (٥٥)

http://mce/pacificu.edu/aspac/home/papers/scholars/itoh/itoh1.php3 (٥٦)

Ibid (٥٧)

Ibid (٥٨)

http://www.atimes.com (٥٩)

Ibid (٦٠)

Ibid (٦١)

Tribune, 17 May 2001 (٦٢)

Ibid (٦٣)

News New's May 21, 2001. (٦٤)

http://meaindia/nic.in/onmouse/Asian1.htm (٦٥)

South Asia , Sep 9 2004 (٦٦)

http://www.irna.in/index2.php (٦٧)

Asia times, June 5, 2003 (٦٨)

Ibid (٦٩)

الفصل الخامس

ماليزيا وتعاون الجنوب الجنوب

أ.د. جابر عوض

مقدمة

على الرغم من أن ماليزيا لم تشترك في المؤتمر الأفروآسيوى الأول الذى انعقد فى باندونج بإندونيسيا عام ١٩٥٥ إذ لم تكن قد حصلت على استقلالها بعد، إلا أنها تعد من الدول التى لعبت دوراً رائداً فى تجسيد فكرة التضامن بين دول الجنوب النامية فى مواجهة بلدان الشمال.

فى واقع الأمر، إن الدور النشط الذى لعبته ماليزيا -وما تزال- فى تعميق التعاون مع وبين دول الجنوب وتبنى قضاياه والدفاع عنه كجزء من سياستها الخارجية، وما قدمته من مقترحات وآليات لدعم وتقوية التعاون بين دول الجنوب يجعل من الأهمية بمكان تخصيص ورقة مستقلة للوقوف على السياسة الخارجية الماليزية تجاه دول الجنوب فى محاولة للتعرف على الأسباب التى حدت بماليزيا أن يكون لها سياسة خارجية متميزة تجاه هذه البلدان، والمظاهر التى عبرت عنها هذه السياسة، وما تمخض عنها من نتائج.

إن المتتبع لتطور السياسة الخارجية الماليزية يستطيع أن يلحظ فى سهولة شديدة أن هناك اهتماماً ماليزياً متزايداً بقضايا الجنوب إلى الحد الذى جعل منها محوراً مهماً من محاور سياستها الخارجية. عبر هذا الاهتمام بقضايا الجنوب وتطوير التعاون بين دوله عن نفسه فى الكثير من المحافل الدولية منذ أن انضمت ماليزيا إلى حركة عدم الانحياز فى عام ١٩٧٠. غير أن هذا الاهتمام بات واضحاً مع اعتلاء د. محاضير محمد رئاسة الوزراء فى عام ١٩٨١، والذى كثيراً ما وصف بأنه المتحدث الرسمى باسم الجنوب لما أبداه من مواقف صلبة فى الدفاع عنه فى مواجهة بلدان الشمال المتقدم. أضف إلى ذلك الكثير من المقترحات التى تقدمت بها ماليزيا فى العديد من المؤتمرات الدولية بغية زيادة التعاون بين دول الجنوب. غير أن الجانب المهم فى كل ذلك، أن الكثير من هذه المقترحات أمكن تجسيدها على أرض الواقع فى شكل آليات لعبت دوراً مؤثراً فى دعم وتقوية العلاقات بين دول الجنوب وبعضها البعض.

إن مشكلة الجنوب الرئيسية -من وجهة نظر محاضير محمد- هى أن الجنوب رغم امتلاكه للقوى البشرية والثقافة والموارد الطبيعية وغيرها من مقومات التقدم، فما زال ينظر إلى دول الشمال بإعجاب دون أن يحاول أن يحذو حذوها. وعليه، فإن محاضير محمد يرى أن الخطوة الأولى على طريق تنمية الجنوب تتحقق فقط حين تبدأ هذه الدول فى الفهم المتبادل لاحتياجات كل منها بما يؤدى إلى التعاون وتنسيق الجهود من أجل التنمية الاقتصادية. وفى هذا الصدد يقول محاضير محمد:

" إن الحوار بين الشمال والجنوب ليس هو الأمل فى تنمية الدول النامية، فالدول المتقدمة لن تتخلى عن مركزها كأرستقراط للنظام الاقتصادى العالمى، ولن نستطيع أن نحصل على تنازل واحد منها فكفى خديعة لأنفسنا. إن المخرج الوحيد من مشكلة عدم المساواة الاقتصادية مع الدول المتقدمة هو أن نبنى أنفسنا بأنفسنا. إن كنا فقراء فسنقتصد ونبذل الغالي والنفيس حتى لا تزيد حاجتنا عن مواردنا. وإن كنا ضعفاء فهلم بنا نتحد ونكون يداً واحدة. وإن كانت تنقصنا المهارات فحي على اكتسابها. سوف تكون العملية التنموية بطيئة وشاقة ولكنها سوف تؤتى ثمارها."(١)

كل هذا يثير مجموعة من التساؤلات من قبيل، ما هى العوامل والأسباب وراء هذا الاهتمام المتزايد من قبل السياسة الخارجية الماليزية بقضايا الجنوب وتطوير التعاون بين بلدانه؟ وما هى أبرز مظاهر هذا الاهتمام؟ وما هى المقترحات التى قدمتها ماليزيا فى هذا الخصوص؟ هل تمخضت عن هذه المقترحات أية آليات على أرض الواقع؟ وإلى أى حد نجحت فى تطوير العلاقات التعاونية بين بلدان الجنوب؟

وعلى هذا الأساس ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء رئيسية: يتناول أولها، العوامل والأسباب وراء تزايد اهتمام السياسة الخارجية الماليزية بقضايا الجنوب. ويتعرض الثانى لأبرز مظاهر هذا الاهتمام متمثلة فى مجموعة المقترحات التى قدمتها ماليزيا فى سبيل تطوير علاقات بلدان الجنوب مع بعضها البعض بما يخدم مصالح هذه البلدان ويخدم فى ذات الوقت المصالح الماليزية. أما الجزء الثالث، فيتناول بالدراسة والتحليل انعكاسات هذه المقترحات وما تمخضت عنه فعلياً من آليات لعبت دوراً فى تطوير التعاون بينها وبين دول الجنوب.

(١)
السياسة الخارجية الماليزية وتزايد الاهتمام بقضايا الجنوب

تعد ماليزيا واحدة من أكثر الدول اهتماماً بدول الجنوب بالنظر إلى نشاطها فى المؤتمرات الدولية ذات الصلة بقضاياه وسعيها المتواصل إلى مزيد من التعاون فيما بينها. لاسيما مع اعتلاء محاضير محمد سدة الحكم فى البلاد فى مطلع الثمانينات من القرن العشرين. بيد أن هذا الاهتمام قد تزايدت وتيرته فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة

وتحول بنية النظام الدولى إلى القطبية الأحادية بما يمكن معه القول بأن قضايا الجنوب قد أضحت تشكل أحد محاور الاهتمام البارزة فى السياسة الخارجية الماليزية.

فى حقيقة الأمر، إن تحول السياسة الخارجية الماليزية نحو مزيد من الاهتمام بقضايا الجنوب له ما يبرره. فثمة مجموعة من العوامل ساهمت بشكل كبير فى تحول السياسية الخارجية الماليزية لتكن أكثر اهتماماً بقضايا الجنوب. تتمثل أول هذه العوامل فى انتهاء الحرب الباردة وما تركته من آثار على النظام الدولى عموماً والسياسة الخارجية الماليزية على وجه الخصوص. أما العامل الثانى فيرجع إلى ما حققته ماليزيا مؤخراً من نمو اقتصادى متسارع. أما ثالث هذه العوامل فيتمثل فى رؤية محاضير محمد ودوره فى التقارب بين ماليزيا ودول الجنوب. وسوف نتعرض لهذه العوامل بشيء من التفصيل.

أدى انتهاء الحرب الباردة إلى توارى الصراع الأيديولوجى بين الشرق والغرب الذى ساد العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، وتنامى الاهتمام بالفجوة المتزايدة بين الشمال والجنوب، كما تحول التركيز فى العلاقات الدولية صوب المجال الجيواقتصادى بدلاً من المجال الجيوبوليتيكى. بعبارة أخرى، حل الاقتصاد محل السياسة بدرجة أو بأخرى فى سلم اهتمامات الدول. وهو ما انعكس على السياسية الخارجية الماليزية.

لقد جاء نظام القطبية الأحادية الذى ساد مرحلة ما بعد الحرب الباردة بتغيرات ليست فى صالح دول الجنوب ومن بينها ماليزيا بطبيعة الحال، فمن الملاحظ تزايد الضغوط التى تمارسها دول الشمال المتقدم على دول الجنوب النامية مع تقلص قدرة الأخيرة على الحركة لاسيما فى ظل القيود التجارية التى فرضتها دول الشمال على التجارة الدولية من قبيل حقوق الملكية الفكرية والمعايير المزدوجة فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية، فضلاً عن التجمعات الاقتصادية. بعبارة أخرى لم يؤد انتهاء الحرب الباردة وتحول بنية النظام العالمى للقطبية الأحادية إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية لدول الجنوب بقدر ما خلق فى مواجهتها مزيداً من التحديات، وأحبط آمالها فى التنمية الاقتصادية فى ظل وجود السياسات الاقتصادية الحمائية التى تتبعها دول الشمال كسياسيات الدعم ومكافحة الإغراق. وهى تلك السياسات التى حرمت بلدان الجنوب النامية من إمكانية الدخول العادل إلى أسواق الشمال والاستفادة من الاتجار فى السلع التى تتمتع فيها بميزة نسبية. كما أثرت سلباً على تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية على دول الجنوب.[٢]

أضف إلى ذلك أن العدد الكبير للدول النامية كأعضاء فى المنظمات الدولية لاسيما الأمم المتحدة، وما يمكن أن تقدمه هذه الدول لماليزيا من دعم فى تلك المنظمات الدولية،

شكل دافعاً لمزيد من التقارب الماليزى مع دول الجنوب. فقد وصل عدد الدول النامية فى الأمم المتحدة إلى ١٣٥ دولة بما يمثل ٧٢% من جملة أعضاء هذه المنظمة الدولية. ولو أضفنا عضوية هذه الدول فى عدد من التجمعات المرتبطة بالدول النامية مثل حركة عدم الانحياز ومجموعة الـــ٧٧، فإن ذلك من الممكن أن يخدم المصالح الماليزية التى تبتغيها من وراء سياستها الخارجية، خاصة مع تحسن العلاقات الماليزية بهذه الدول من خـــلال اجتماعات منظمة دول عدم الانحياز ومجموعة الــ ٧٧.[٣]

وقد أدركت ماليزيا مبكراً أهمية أن تقوى علاقاتها مع الدول النامية إبان مواجهتهـــا المسلحة مع إندونيسيا بسبب الخلافات الحدودية بينهما فى الفترة من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٦، فلم تكن ماليزيا مشاركة فى المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز المنعقد فى مدينة باندونج الاندونيسية، والذى لعبت إندونيسيا فيه دوراً بارزاً، إذ لم تكن ماليزيا قد اســتقلت بعد. كما لم تستطع ماليزيا الحصول على مقعد فى مؤتمر التضامن الافروآســيوى، فـــى الوقت الذى كانت فيه إندونيسيا تتمتع بعلاقات طيبة مع الدول حديثة العهــد بالاســتقلال وهو ما أعطاها دعماً كبيراً فى مواجهة ماليزيا.

وفى منتصف ثمانينات القرن العشرين التى توصف بفترة الركود العــالمى، بـــدأت أسعار السلع ذات الميزة النسبية لماليزيا كالمطاط وزيت النخيل والقصدير فى الانخفاض بشكل حاد مما أدى إلى انخفاض إيرادات الحكومة مخلفاً آثاراً ســلبية علـــى الاقتـــصاد الماليزى،[٤] وهو ما دفع وزير الزراعة الماليزى فى المؤتمر الأفروآسيوى للتسويق The Afro-Asian Marketing Convention الذى انعقد فى نيودلهى بالهند عـــام ١٩٨٣ إلى انتقاد العلاقة غير العادلة بين الشمال والجنوب مشيراً إلى أن الركود الاقتصادى قــد دفع ماليزيا للبحث عن مخرج من هذه الأزمة لها ولغيرها من دول الجنوب النامية. رأت ماليزيا فى التعاون بين دول الجنوب مخرجاً مناسباً من أزمة الركود تلــك. وهـــو مـــا أوضحه محاضير محمد فى اجتماع دول حركة عدم الانحياز المنعقد فى نيــودلهى عـــام ١٩٨٣ حين طالب الدول النامية بمزيد من التعاون فيما بينها وهكـــذا يمكـــن القـــول أن الركود العالمى بانعكاساته السلبية على الاقتصاد الماليزى قد مثل نقطـــة دفـــع إضـــافية للتقارب بين ماليزيا ودول الجنوب.[٥]

فتحت تأثير هذه العوامل مجتمعة، والمتمثلة فى تزايد الضغوط التـــى مارســـتها دول الشمال المتقدم على بلدان الجنوب النامية وتزايد عدد وأهمية هذه الأخيرة فى المنظمـــات الدولية، والركود الاقتصادى العالمى وما ارتبط به من تدنى أسعار الصادرات الماليزيـــة

التقليدية، أعادت ماليزيا النظر فى سياستها الخارجية. وفى هذا السياق جاء هدف خلق شركاء جدد وإيجاد أسواق جديدة وخلق فرص للاستثمار فى دول الجنوب على قمة أولويات السياسة الخارجية الماليزية. وقد صرح وزير الخارجية الماليزى تونكو أحمد رضاء الدين فى ٦ فبراير عام ١٩٨٥ أن أحد أهداف السياسة الخارجية الماليزية هو تعزيز تعاون الجنوب- الجنوب بهدف زيادة الأنشطة الاقتصادية الدولية ككل والحد من الاعتماد على دول الشمال.(٦)

وفى سبيل تحقيق أهداف السياسة الخارجية الماليزية فى إيجاد شركاء جدد واختراق أسواق دول الجنوب وزيادة الاستثمارات الماليزية فيها، رأت ماليزيا ضرورة أن تقوى علاقاتها مع هذه الدول. وكخطوة أولى فى هذا المضمار حرصت القيادة الماليزية على كسب ثقة البلدان النامية من خلال الاشتراك فى مناقشة القضايا ذات الصلة بالجنوب فى المحافل الدولية مثل حقوق الإنسان والبيئة وحرية التجارة وإصلاح الأمم المتحدة وغيرها. وقد عبر عن هذا وزير الخارجية الماليزى عبد الله احمد بدوى عام ١٩٩١ بقوله:

> "إن دولة صغيرة كماليزيا تحتاج إلى زيادة مصداقيتها فى الخارج وأن ينظر إليها باعتبارها من المهتمين بالشئون الدولية ولاسيما بقضايا الجنوب".(٧)

ولما كانت المصالح القومية للدولة هى التى تحدد وترسم طبيعة تعاونها مع غيرها من الدول. ولما كانت أهداف ماليزيا الوطنية كدولة نامية صغيرة تتمثل فى الحفاظ على استقلالها وسيادتها ووحدتها الإقليمية وتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية. فإنه يمكن النظر فى هذا السياق إلى التعاون الماليزى مع دول الجنوب باعتباره وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية الماليزية. ومن هنا يمكن اعتبار محاولات ماليزيا لتحسين علاقتها الاقتصادية مع دول الجنوب وتقليل اعتمادها على دول الشمال، تهدف فى المقام الأول إلى فتح أسواق جديدة وخلق فرص للاستثمار بما يمكنها فى النهاية من تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية فى الداخل.

بعبارة أخرى، فإن ما حققته ماليزيا من نمو اقتصادى متسارع دفعها إلى مزيد من الاهتمام بقضايا الجنوب. ليس ذلك فحسب، بل أن التقدم الاقتصادى الذى حققته ماليزيا أعطاها الثقة لتتحدث باسم الجنوب وتدافع عن قضاياه فى مواجهة الشمال. فالفجوة الاقتصادية القائمة بين الشمال والجنوب والمتزايدة فى ظل النظام العالمى الجديد أفرزت

آثاراً سياسية سلبية على دول الجنوب فضلاً عن الآثار الاقتصادية السلبية. وعلى الرغم من أن القانون الدولى والعلاقات الدولية لا يعطيا لأية دولة أن تتدخل فى الشئون الداخلية لدولة أخرى، إلا أن النظام الدولى يشهد الآن تدخلاً متزايداً من جانب الطرف الأقوى فى المعادلة (الشمال) على الممارسات الداخلية لدول الجنوب لاسيما فيما يتعلق بنظم الحكم وحقوق الإنسان والبيئة وما شاكل ذلك، بما يعنيه من تدخل فى الشئون الداخلية لهذه الدول. ومن هذا المنطلق آمنت ماليزيا بأهمية سد الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب وأن تقلل من اعتمادها على الشمال من خلال التنمية الاقتصادية وطالبت دول الجنوب أن تحذو حذوها وأن يصبح هذا الهدف من بين أهدافها.[٨]

لقد أدى تطبيق ماليزيا لسياستها الاقتصادية الجديدة (NEP) New Economic Policyفى أوائل سبعينيات القرن العشرين إلى إحداث تحول فى اقتصاد البلاد الذى كان يقوم على التصدير لسلعتين أوليتين هما القصدير والمطاط إلى اقتصاد قائم على التصنيع فى المقام الأول. فلم يأت عام ١٩٩٧ حتى كانت ٨٠% من الصادرات الماليزية تتكون من مواد مصنعة. وقد حققت ماليزيا نمواً اقتصادياً بمعدل ٨% سنوياً. كما تزايد نصيبها فى التجارة الدولية حتى باتت تحتل المرتبة الثالثة عشر بين أكثر الدول تجارة فى العالم.[٩]

ومما ساعد على تسارع التنمية الاقتصادية فى ماليزيا أيضاً، نجاح وفاعلية سياسة الاندماج والخصخصةThe Malaysian Incorporated and Privatization Policy التى هدفت إلى تنسيق التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص. وقد انعكس هذا على علاقات ماليزيا الخارجية وساعدها على المشاركة فى التنمية الاقتصادية لآسيا وجزر جنوب الباسيفيك وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

إن التوغل الماليزى فى الاقتصاد العالمى وأنشطته كان وثيق الصلة بظهور ماليزيا كدولة صناعية جديدة Newly Industrialized Country وكواحدة من النمور الآسيوية الجديدة. فضلاً عن أن النمو الاقتصادى الذى استطاعت ماليزيا أن تحققه قد أفضى إلى تقوية مركزها فى المؤتمرات الدولية، وهو ما دفعها إلى مناقشة قضايا مهمة باسم الجنوب من قبيل إعادة هيكلة النظام الاقتصادى العالمى، وتلوث البيئة وغيرها.

وهكذا مثلت القوة الاقتصادية لماليزيا دافعاً مهماً لاهتمامها بقضايا الجنوب. فمن المفكرين من يذهب إلى أن التعاون الدولى لاسيما فى المجال الاقتصادى يحتاج إلى دولة قائدة وهو ما يعرف بنظرية الاستقرار المهيمن Theory of Hegemonic Stability.

وترى هذه النظرية أن قائداً قوياً ونشطاً يعد عاملاً حاسماً لتحقيق التعاون الدولي. ففي دراسة أجراها Karl Sauvant على مجموعة الـ٧٧ توصل فيها إلى أنه رغم وجود عدد من الدول النامية كالجزائر، ومصر، والهند، والبرازيل والأرجنتين ممن يلعبون دوراً مؤثراً في قضايا الجنوب المهمة، إلا أن أياً منها لم تنجح في بسط نفوذها وقيادتها على بقية دول المجموعة.(١٠)

إن فشل الدول المشار إليها في لعب دور الدولة القائد في مجموعة ال٧٧ يعود إلى حد كبير إلى المعونات التي تحصل عليها هذه الدول من بلدان الشمال. فمن المنطقي أن تؤثر مثل هذه المعونات بشكل كبير على سياستها الخارجية بل وقد تمنعها من اتخاذ مواقف مستقلة تخدم مصالحها أو مصالح الجنوب بشكل عام. ووفق نظرية الاستقرار المهيمن يذهب Calvert إلى أن الدولة التي تصلح لقيادة التعاون الدولي ينبغي أن يكون لها دور محوري على الصعيد الإقليمي والدولي، وأن تتمتع بالقوة الاقتصادية. ولعل هذه الشروط تتوافر في ماليزيا من نواح عديدة. فماليزيا تلعب دوراً مؤثراً في كل من الآسيان(ASEAN) والمنتدى الاقتصادي لدول شرق آسيا East Asia Economic Caucus (EAEC) لما حققته من تنمية اقتصادية وما تتمتع به من استقرار سياسي، الأمر الذي جعل رئيس وزرائها محاضير محمد ينجح في أن يلعب دوراً محورياً على المستويين الإقليمي والدولي فيما يتعلق بقضايا الجنوب.(١١)

وبهذا تكون ماليزيا ورئيس وزرائها محاضير محمد قد عوضا غياب الدولة القائد لتعاون الجنوب – الجنوب من خلال التحدث باسم الجنوب والدفاع عن قضاياه والتعبير عن مطالبه وهو ما يقودنا إلى العامل الأخير والحاسم من بين العوامل الدافعة نحو تزايد الاهتمام بقضايا الجنوب في السياسة الخارجية الماليزية.

يتمثل هذا العامل في المتغير القيادي ودور محاضير محمد في هذا السياق. ويعد هذا المتغير – وبحق – أهم العوامل في تحقيق التعاون الماليزي مع دول الجنوب. فمنذ أن وصل محاضير محمد إلى سدة الحكم في أوائل الثمانينات وهو يسعى لجعل تعاون الجنوب– الجنوب محوراً مهماً من محاور السياسة الخارجية الماليزية. وحيث أعطى الدستور الماليزي لرئيس الوزراء حرية صنع السياسة الخارجية، فقد أحسن محاضير محمد استغلال هذه الفرصة لتحسين علاقات بلاده مع دول الجنوب. فقد كان محاضير محمد حريصاً على حضور كافة المؤتمرات ذات الصلة بدول الجنوب، فضلاً عن قيامه بزيارة العديد من دول الجنوب بهدف تقوية العلاقات الماليزية معها، نذكر منها على

سبيل المثال فيجى، وسيرلانكا، ودول الخليج، وعدد من الدول العربية، وبنجلاديش، وجزر المالديف.

لقد لعب محاضير محمد دوراً بارزاً فى التعبير عن مصالح الجنوب والدفاع عن قضاياه على كافة المستويات الإقليمية والدولية حتى أطلق عليه المتحدث الرسمي باسم الجنوب Spokesman of The South وفى معرض وصفه بهذا يقول:

" لا ادعى أنى المتحدث الرسمى عن أحد، إلا عن ماليزيا بشكل شرعى. ولكن ما يحدث هو أن كثيراً مما أعبر عنه أو أطالب به يتفق مع رؤى ورغبات عدد كبير من دول الجنوب. ولقد قالوا لى طالما تمنينا أن نقول هذا إلا أنهم فى هذا الصدد يقفون مكتوفى الأيدى أمام التهديد بقطع المعونات. ولكن من حسن حظنا أن لدينا اقتصاداً قوياً لا يخضع لمثل هذا التهديد."[١٢]

كان تعاون الجنوب – الجنوب فى الواقع جزءاً من توجهات محاضير محمد وأيدلوجيته، إذ أن اهتمامه بالتعاون مع دول الجنوب يسبق وصوله إلى منصب رئيس الوزراء بكثير. فمنذ عام ١٩٦٠ برز محاضير محمد كعضو برلمانى رافض لتبعية ماليزيا للغرب وللعلاقات الماليزية البريطانية لاسيما فى مجال الدفاع فى عهد تونكو عبد الرحمن. وقد مارس ضغوطاً على الحكومة الماليزية فى ذلك الوقت سواء فى البرلمان أو فى إطار منظمة الأمنو لتوسيع علاقات ماليزيا مع دول عدم الانحياز بل وجميع الدول بغض النظر عن أيدلوجيتها.[١٣]

وقد رأى محاضير محمد أن تعاون الجنوب– الجنوب سينجح بسبب توافر مصادره الرئيسية من الخبرة المشتركة التى تشكل فى رأيه حجر الأساس للفهم المتبادل والتعاون بين الأطراف. أضف إلى ذلك توافر القوى البشرية لدى دول الجنوب بشرط أن تعمل هذه الأخيرة على وقف نزيف العقول التى تمارسه عليها دول الشمال، خاصة وأن هذه العقول وتلك الطاقات البشرية تتمتع بإمكانيات كبيرة فى تحقيق التنمية الاقتصادية.[١٤]

وفى ظل رغبة دول الجنوب فى الاعتماد على نفسها وتنمية اقتصادتها وفشل التعاون بين الشمال والجنوب، فضلاً عن الثقة بين دول الجنوب التى أخذت فى التزايد فى الآونة الأخيرة، تظهر الحاجة إلى التنسيق بين دول الجنوب وتعميق التعاون فيما بينهم. بعبارة أخرى، ينبغى أن تسعى دول الجنوب – فى ظل هذه الظروف – إلى الاتحاد والتضامن. فمما لاشك فيه أن الفرقة القائمة بين بلدان الجنوب تعد واحدة من المشكلات التى تواجه

هذه الدول على الرغم من وحدة مصالحها. إن وجود بعض الخلافات بين دول الجنوب أمراً لا مفر منه ولا خلاف عليه، بيد أن ما ينبغي عمله هو أن تركز دول الجنوب على أوجه الشبه والمصالح المشتركة فيما بينها، وأن تنحى هذه الخلافات جانباً قدر الإمكان.(١٥) غير أن تحقيق التعاون بين دول تتباين في ثقافتها ولغاتها وأديانها لن يتم بسهولة. لهذا يذهب محاضير محمد إلى أن التعاون بين دول الجنوب ينبغي أن يتم بصورة تدريجية، بحيث يبدأ من علاقات ثنائية فمتعددة الأطراف حتى يصل التعاون والتنسيق بين دول الجنوب إلى ذروته. باختصار يذهب محاضير محمد إلى أن التعاون بين دولتين أو أكثر من دول الجنوب، سيقوى على الأقل موقفها الدولى، كما أن التفرق يجعلها "لعبة" فى أيدى دول الشمال.(١٦)

وفى هذا السياق طالب محاضير محمد دول الجنوب لاسيما فى آسيا وأفريقيا إلى تكثيف التعاون فيما بينها كدول نامية، بدلاً من التركيز فى علاقاتها الاقتصادية على دول الشمال خاصة فى مجال التجارة الدولية. ففكرة أن التعاون مع دول الشمال أكثر جدوى لم تعد مقبولة من وجهة نظر محاضير محمد، لأن زيادة التعاون مع دول الجنوب لن يؤدى فقط إلى زيادة التجارة البينية وما يتبعها من مكاسب اقتصادية، بل سوف يؤدى دون شك إلى تحقيق مزيداً من الاستقلالية لهذه الدول.(١٧) فقد بذلت الكثير من الدول الغالى والنفيس لتحقيق استقلالها السياسى متجاهلة ما هى فيه من التبعية والاستعمار الاقتصادى، اللذان يمنعاها من السيطرة على اقتصاداتها فى مجالات عديدة مثل النقل ومستوى الأسعار، والتأمين، والتسويق على سبيل المثال.(١٨) وتلك التبعية والاستعمار الاقتصادى لا يقلان خطورة عن الاستعمار السياسى الذى حاربته لزمن طويل.

لقد انتقد محاضير محمد النظام الاقتصادى غير العادل الذى فرضته دول الشمال على دول الجنوب، فقد واجهت هذه الأخيرة – غير مره – حالات من عدم الاستقرار السياسى، وإن كانت حكوماتها قد فشلت فى احتواء هذه الحالات أو الإرتقاء بالتنمية الاقتصادية فى الداخل، فإن هذا يعود – فى جزء كبير منه – إلى جور النظام الاقتصادى العالمى وفشل التعاون بين الشمال والجنوب. ويتساءل محاضير محمد إذا كانت دول الشمال تطالب دائماً بأن تدار الأسواق وفق قانون العرض والطلب، فلماذا تطبق هذه الدول سياسات حمائية فى مواجهة السلع ذات الميزة النسبية لدول الجنوب؟ وكيف لدول الجنوب أن تنمو وتنافس فى ظل هذه السياسات إذا كانت المساعدات التى تحصل عليها من دول الشمال مشروطة بالاستخدام فى مجالات معينة؟ ناهيك عن أن الأوضاع

الاقتصادية لدول الجنوب تؤكد فشل التعاون بين الشمال والجنوب فى الارتقاء باقتصادات الأخيرة، على الرغم من أن تنمية الجنوب تعنى فى الواقع شمالاً أكثر رفاهة إذ ما تـزال دول الجنوب هي أسواق الشمال للسلع والقروض.[١٩]

وانطلاقاً من إدراك محاضير محمد لطبيعة النظام الاقتصادى العالمى وفشل الحـوار الشمالي- الجنوبى، فقد قدم بمجرد توليه رئاسة الوزراء فى ماليزيا عدداً من المقترحات تهدف فى مجملها إلى زيادة التعاون بين دول الجنوب.

كذلك فقد تضمنت "رؤية ٢٠٢٠" التى طرحها فى مطلع التسعينيات ما يشجع ماليزيا على مزيد من التعاون مع دول الجنوب. إذ كان الهدف الرئيس لهذه الرؤية هـو جعـل ماليزيا واحدة من كبريات الدول الصناعية خلال ثلاثين عاماً تبدأ مـن عـام ١٩٩١. إن تحقيق هذا الهدف يتطلب بالضرورة أن تقلل ماليزيا من اعتمادها على الغرب، وأن تفتح أسواقاً جديدة فى دول الجنوب أمام رؤوس أموالها واستثماراتها وبضائعها فـضلاً عـن تنويع وزيادة تعاونها مع دول الجنوب بغية زيادة تجارتها الخارجية. هذه الرؤية - يقينـاً - هى التى أوصلت الاستثمارات الماليزية إلى دول أمريكا اللاتينية، وأفريقيـا، وآسـيا الوسطى، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وجنوب الباسيفيك، ودول الهند الصينية علـى نحو ما سوف نرى لاحقاً.

كما اقترح محاضير محمد سياسة فكر فى الجنوب Think South، والتى تهدف إلى زيادة العلاقات الاقتصادية بين دول الجنوب من خلال التعاون فـى مختلـف المجـالات كالاستثمار والتجارة والتعليم بحيث تحل دول الجنوب محل دول الشمال كشريك اقتصادى وتجارى لبعضها البعض. ويمكن اعتبار هذه السياسة الجديدة امتداداً لسياسة الاتجاه شرقاً Look East Policy التى طرحها محاضير محمد فى عام ١٩٨٢، والتى تتـضمن أن يقتبس الماليزيون أسس التقدم الاقتصادى من كوريا واليابان. وقد أكد محاضير محمد أن سياسة الاتجاه شرقاً لا تعنى قطع العلاقات الاقتصادية مع الشركاء الاقتصاديين الحاليين، وإنما الهدف منها موازنة اعتماد ماليزيا على الغرب، ومن ثم مساعدتها على التعلم مـن الشرق والغرب على حد سواء.[٢٠]

ولما كانت سياسة الاتجاه شرقاً قد ساعدت على التقارب بين ماليزيا وعدد مـن دول الجنوب المجاورة كفيتنام وتايوان وكوريا الجنوبية، فقد طالبت ماليزيا دول الجنوب أيضاً بتطبيق هذه السياسة. دعا ذلك محاضير محمد إلى التساؤل: إذا كانت ماليزيـا بتطبيقهـا سياسة النظر شرقاً قد استفادت من اليابان وكوريا الجنوبية، فلماذا لا تطبق دول الجنوب

جميعاً هذه السياسة وتتعلم أسس التنمية الاقتصادية من ماليزيا؟[٢١] غير أن محاضير محمد يدرك فى ذات الوقت أن التعاون بين دول الجنوب لن يتم بين عشية وضحاها كما سبقت الإشارة، بل هو طريق طويل يحتاج إلى جهد كبير. تأتى أولى خطوات هذا التعاون فى رأى محاضير محمد حينما تبدأ دول الجنوب فى الاستماع والفهم المتبادل بما يفضى إلى قواعد وأطر لتقوية هذا التعاون.[٢٢]

خلاصة القول، إن انعكاسات مرحلة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الماليزية، وما حققته ماليزيا من نمو اقتصادى متسارع، فضلاً عن رؤية محاضير محمد لتعاون الجنوب-الجنوب والدور الذى لعبه فى التقارب بين دول الجنوب، وكلها عوامل أدت معاً إلى تزايد اهتمام ماليزيا بقضايا الجنوب. فما هى مظاهر هذا الاهتمام وما الذى قدمته ماليزيا لزيادة هذا التعاون من اقتراحات وآليات؟ الإجابة على هذا التساؤل تنقلنا إلى الجزء الثانى من الدراسة.

(٢)
المقترحات الماليزية لتطوير علاقات الجنوب

مما لاشك فيه أن تولى محاضير محمد لرئاسة الوزراء فى ماليزيا مثل نقطة فاصلة فى علاقات ماليزيا مع دول الجنوب، إذ أصبحت ماليزيا فى ظل قيادته من أكثر الدول إيماناً بأهمية تعاون الجنوب – الجنوب وسعياً نحو زيادة هذا التعاون. وقد تجلت أهدافها فى هذا السياق فى التخفيف التدريجى لاعتماد الجنوب على الشمال وتعديل العلاقات غير المتكافئة بين الجانبين، ومن ثم العمل على تقوية اقتصادات دول الجنوب بما يدعم استقلالها اقتصادياً عن دول الشمال.

ظهر الاهتمام الماليزى بقضايا ودول الجنوب فى حرص القيادات الماليزية على حضور المؤتمرات الدولية ذات الصلة بدول الجنوب، وكذلك فى المقترحات والآليات التى قدمتها ماليزيا لتعميق هذا التعاون.

فتحت قيادة محاضير محمد، استضافت ماليزيا مؤتمر الجنوب – الجنوب الثانى الذى نظمته مؤسسة العالم الثالث The Third World Foundation ومعهد الدراسات الاستراتيجية والدولية بماليزيا (ISIS) The Institute of Strategic And International Studies عام ١٩٨٦. وهو المؤتمر الذى حضره عدد كبير من قادة ومفكرى دول الجنوب. وقد انتهى هذا المؤتمر بالموافقة على الاقتراح الماليزى بإنشاء لجنة الجنوب. ووقع الاختيار على ماليزيا لتكن مقراً لهذا المؤتمر لسببين:[٢٣]

- الاهتمام الصادق والجاد لمحاضير محمد بالقضايا والمشكلات المتعلقة بدول الجنوب فضلاً عن سياساته ومقترحاته العملية للتعامل مع هذه القضايا وحل هذه المشكلات.
- إبراز أهمية التجانس العرقي لمجتمع متعدد الأعراق في الاستقرار السياسي، باعتبار أن ماليزيا تعد نموذجاً للدولة التي نجحت في التغلب على هذه المشكلة، وتعد مشكلة التعدد العرقي من المشكلات الشائعة في جل إن لم يكن في كل دول الجنوب.

كما استضافت ماليزيا المؤتمر الثاني للجنة الجنوب في عام ١٩٨٧، بالإضافة إلى الاجتماع الأول لرؤساء دول وحكومات مجموعة الـ١٥ والقمتين الأولى والسادسة لمجموعة الـ١٥ في عامي ١٩٩٠، و١٩٩٧ على الترتيب، فضلاً عن المؤتمر السادس لوزراء إعلام دول حركة عدم الانحياز عام ٢٠٠٥ تحت شعار ترقية التعاون في مجالات الإعلام، ووسائل الاتصالات. وقد ركز هذا المؤتمر الأخير على ما يلي:[٢٤]

- ضرورة تعزيز التعاون بين دول الجنوب بشكل عام في مجالات الإعلام، ووسائل الاتصالات، والبنية التحتية، وتبادل الخبرات في المجالات سالفة الذكر.
- الدعوة إلى إنشاء نظام معلوماتي جديد يتمتع بالحيادية ويكفل حرية وصول دول الجنوب إلى المعلومات التي تحتاجها، وبالتالي إلى فرص أكبر للتنمية.
- الاعتماد على الذات والتركيز على التعاون بين دول الجنوب.

بالإضافة إلى مشاركتها في افتتاح منتدى الحوار لدول أفريقيا الجنوبية Southern Africa International Dialogue في بتسوانا عام ١٩٩٧. جدير بالذكر أن هذا المنتدى قد أنشيء على غرار منتدى حوار لانجكاوى (LID) Langkawi International Dialogue الذي أسسته ماليزيا، وقد تبنى نفس استراتيجيته في التعامل مع المشكلات من دراسة المشكلة وتبادل الخبرات بشأنها بين الدول الأعضاء.[٢٥]

شاركت ماليزيا كذلك في مؤتمر التجارة والاستثمار للتنمية في أفريقيا Trade And Investment Conference on African Development (TICAD) وطالبت الدول الحضور بتكثيف التعاون الأفريقي- الآسيوى من خلال إزالة الحواجز الجمركية واستخدام عملاتهم في التعامل التجاري بدلا من الدولار، والتضامن على المستوى الدولي.[٢٦]

ولقد ساهمت ماليزيا أيضاً بشكل نشط فى إنشاء المركز الآسيوى – الأفريقى لتنمية الاستثمار والتكنولوجيا Asian- African Investment And Technology Promotion Centre (AAITPC) ومقره كوالالمبور وتتلخص أهم أهدافه فيما يلى :

- الرقى بالسياسات التصنيعية للدول الأفريقية.
- تقديم الخبرات الآسيوية للدول الأفريقية بقصد تحسين استغلالها لمعونات الدول المانحة.

وقد ارتبط نشاط هذا المركز بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).[٢٧]

تكللت جهود ماليزيا فى المؤتمرات الدولية المتعلقة بدول الجنوب بعدد من المقترحات والآليات لتنسيق وزيادة التعاون بين دول الجنوب. تمثل ذلك فى لجنة الجنوب، ومجموعة الـ١٥، وسكرتارية الجنوب، والآلية الثنائية لتسوية المدفوعات، ومركز الجنوب للاستثمار والتجارة والتكنولوجيا وتبادل المعلومات، ومراكز الجودة التعليمية لمجموعة الـ١٥. وسوف نتناول هذه المقترحات بشىء من التفصيل فيما يلى:

لجنة الجنوب:

انطلاقاً من إيمان محاضير محمد بضرورة أن تتمتع كل الدول بالتنمية على قدم المساواة، واعتقاداً منه بضرورة حماية مصالح الأغلبية المضطهدة من الدول النامية التى تتلاعب بمصيرها الدول الغنية، سعى محاضير محمد إلى تأسيس لجنة الجنوب. ففى مؤتمر الجنوب– الجنوب الثانى، تقدم محاضير محمد باقتراح إنشاء لجنة الجنوب. تتمتع تلك اللجنة بالاستقلالية الكاملة فى مباشرة أعمالها، وتقدم تقاريرها إلى مجموعة الـ٧٧. وكان الهدف من إنشاءها:[٢٨]

- تسهيل وتيسير التعاون بين دول الجنوب.
- تحليل مشكلات ما يزيد عن ١٢٠ دولة من دول الجنوب وتقديم ما تراه من حلول لهذه المشكلات.
- التنسيق بين المنظمات القائمة المعنية بشئون الجنوب لتحقيق معدلات أكبر من التعاون.
- رفع وعى دول الجنوب بالظروف والتحديات التى تواجهها.
- السعى نحو إنشاء سكرتارية الجنوب.

أما عن آلية عمل اللجنة، فقد تبنت اللجنة فى مؤتمر لجنة الجنوب الثانى الذى انعقد فى كوالالمبور عام ١٩٨٨مرجعية تقوم على أربعة أسس هى:(٢٩)

١- تحليل ودراسة التنمية داخل اقتصادات دول الجنوب: وقد اتبعت اللجنة تحليلاً نقدياً لاقتصادات الجنوب فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بقصد التعلم من خبرات التنمية السابقة وعمل خطة عملية وفعالة للتنمية فى المستقبل.

•- تحليل البيئة العالمية: وتركز اللجنة هنا على تحليل النظام الدولى وبيئته التى تغيرت بسبب التحولات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية فى الشمال وكيف أثرت على الاقتصاد والتنمية فى دول الجنوب.

•- تعاون الجنوب- الجنوب فى إطار الاعتماد على النفس: وقد سلطت الضوء على دور التعاون بين دول الجنوب فى زيادة هامش الاختيار بين استراتيجيات التنمية المختلفة.

•- العلاقات بين الشمال والجنوب وأهمية أن تعيد دول الجنوب النظر فى هذه العلاقة من حيث أسسها الثقافية واستراتيجياتها والمؤسسات والهياكل المنوط بها التعامل مع دول الشمال.

ولتحقيق أهداف اللجنة أرسل محاضير محمد خطابات شخصية لرؤساء ١٢٧ دولة بغية كسب تأييدهم وتعاونهم لوضع استراتيجية لتنمية اقتصادات الجنوب. تبرعت الحكومة الماليزية للجنة الجنوب بما يعادل ٤٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى، كما تبرع القطاع الخاص الماليزى بما يعادل، ٣٧٦,٩٠٠ دولار أمريكى.(٣٠)

صدر أول تقرير عن لجنة الجنوب عام ١٩٩٠، وقد انتقد النظام الاقتصادى العالمى غير العادل مؤكداً على أهمية سعى دول الجنوب لبناء نظام اقتصادى جديد لا تنقسم الدول فيه إلى شمال وجنوب. كما أكد هذا التقرير على أن طريق التنمية الذى يجب أن تقطعه دول الجنوب ليس سهلاً، لكنه يحتاج إلى الصبر والكثير من الجهد.(٣١)

مجموعة الـ١٥ The Group of 15 Summit (G15)

تأسست مجموعة الـ١٥ بناء على اقتراح من محاضير محمد عام ١٩٨٩ كجزء من جهود ماليزيا لتقوية التعاون بين دول الجنوب. تكونت هذه المجموعة من خمس عشرة دولة من مختلف قارات العالم الثالث فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وكان الهدف من إنشائها:(٣٢)

- وضع المعايير والإجراءات اللازمة لتسهيل وتفعيل التعاون بين دول الجنوب.

- تقديم المشورة الفعالة لدول الجنوب خاصة فى مجال السياسات الاقتصادية الكلية.

وقد استضافت ماليزيا قمتها الأولى عام ١٩٩٠، كما ترأست أولى سكرتاريتها العامة. ومما يذكر أن لقاءات مجموعة الـ١٥ قد تمخضت عن نتيجتين على قدر كبير من الأهمية فى دعم العلاقات بين دول الجنوب وهما:(٣٣)

- أهمية تعميق وتقوية العلاقات الشخصية فيما بين قادة وزعماء الدول النامية من خلال اللقاءات السنوية للمجموعة.
- التأكيد على أهمية أن تعقد اجتماعات المجموعة بشكل تناوبى بين الدول الأعضاء، وهذا يعنى أن يزور قادة وزعماء الدول الأعضاء مختلف دول المجموعة مما يزيد الفهم المتبادل ويقوى التعاون فيما بينهم.

سكرتارية الجنوب:

فى القمة الأولى لمجموعة الـ١٥ التى انعقدت فى كوالالمبور ١٩٩٠، قدم محاضير محمد اقتراحاً بإنشاء سكرتارية الجنوب كأداة لتنسيق التعاون بين دول الجنوب وحل مشكلاته الاقتصادية، موضحاً أن الشمال استطاع أن يحقق التقدم الاقتصادى لأنه منظم ولديه من المؤسسات ما يعينه على ذلك.(٢٤)

الآلية الثنائية لتسوية المدفوعات:(BPA) Bilateral Payment Arrangement

قدمت الحكومة الماليزية فى الاجتماع الأول لمجموعة الـ١٥ الذى انعقد فى كوالالمبور عام١٩٩٠ اقتراحاً بإنشاء الآلية الثنائية لتسوية المدفوعات، وقد عبر رؤساء الحكومات المجتمعة عن تأييدهم لهذا الاقتراح، وقد أنيط بماليزيا مهمة تنفيذ المشروع، ومن ثم أصدرت الحكومة أمراً للبنك المركزى الماليزى بالبدء فى تنفيذه.

كان الهدف من إنشاء الآلية الثنائية لتسوية المدفوعات هو تسهيل التبادل التجاري بين بلدان الجنوب. وتتلخص فكرة عمل هذه الآلية فى إزالة العقبات المتعلقة بالتبادل التجارى المتمثلة فى العملة الصعبة، من خلال التعاون والتنسيق بين البنكين المركزيين فى كل من الدولتين المعنيتين. بحيث يضمن البنكان تعاملات المستوردين والمصدرين، وبهذا تنتفى الحاجة إلى العملة الصعبة اللهم إلا لتسوية الفرق فى الميزان التجارى بين البلدين فقط.

وتنفيذاً لأوامر الحكومة الماليزية، بدأ البنك المركزى الماليزى فى تطبيق الآلية الثنائية لتسوية المدفوعات وفقاً للنموذج الذى طبقته ماليزيا مع إيران فى أوائل عام ١٩٨٨، وفيه كان البنك المركزى فى كل من ماليزيا وإيران يضمن تعاملات مستورديهم

ومصدريهم، ويتم تسوية الفارق فى الميزان التجارى فقط بالدولار الأمريكى. كما طبق البنك المركزى الماليزى أيضاً نظاماً لترتيب مدفوعات ائتمان زيت النخيل Palm oil Credit And Payment Arrangement (POCPA) بقصد زيادة صادرات ماليزيا من زيت النخيل لدول الجنوب وخاصة الدول الراغبة فى استيراد ٢٠٠,٠٠٠ طن سنويا أو يزيد من زيت النخيل. ووفق هذا النموذج تستطيع هذه الدول أن تستورد زيت النخيل مع الدفع المؤجل على سنتين.[٣٥]

مركز الجنوب للاستثمار والتجارة والتكنولوجيا وتبادل المعلومات(SITTDEC) South Investment Trade And Technology And Data Exchange Centre

مثل نقص المعلومات الذى تعانى منه دول الجنوب لاسيما فى مجالات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا واحدة من أهم عقبات التنمية لدول الجنوب، وسعياً للقضاء على هذه المشكلة اقترحت ماليزيا تأسيس شبكة المعلومات التجارية ومركز الجنوب للاستثمار وتبادل المعلومات في مؤتمر القمة الأول لمجموعة الـ١٥ الذى انعقد فى كوالالمبور ١٩٩٠.[٣٦] وقد تمت الموافقة على هذا الاقتراح فى القمة الثانية لمجموعة الـ١٥ التى انعقدت فى فنزويلا عام ١٩٩١، واسند إلى ماليزيا مهمة دراسة وتنفيذ المشروع الذى عرف فيما بعد باسم مركز الجنوب للاستثمار والتجارة والتكنولوجيا وتبادل المعلومات (SITTDEC). وقد اختيرت ماليزيا لتكون مقراً له.[٣٧]

بدأ العمل فى تأسيس هذا المشروع عام ١٩٩٢ بمنحة ماليزية قدرها ٤ مليون دولار أمريكى وكان الهدف من إنشائه:

- رعاية وتنمية الاستثمار والتجارة وتدفق المعلومات بين دول الجنوب. بعبارة أخرى العمل على تكثيف التعاون فى مجالات الاستثمار والتجارة ومساعدة دول الجنوب على امتلاك التكنولوجيا الحديثة.
- تكوين آلية لتبادل المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا وفرص الاستثمار والتجارة بين دول الجنوب وبقية دول العالم.
- تعزيز التعاون بين دول الجنوب فى المجالات سالفة الذكر.

ومن الجدير بالذكر أنه فى إطار هذا المركز تم إنشاء شبكة كمبيوتر عالمية تربط بين الدول الأعضاء فى قطاعات عديدة منها غرف التجارة والصناعة والمؤسسات التجارية والصناعية فضلاً عن المجال الصحفى والتكنولوجى. فى البداية تم ربط كل من

ماليزيا وإندونيسيا والهند فى شبكة، وكل من مصر والأرجنتين والايكوادور ونيجيريا والسنغال فى شبكة أخرى. أعقب ذلك الربط بينهما تحت إشراف SITTDEC. تركت عضوية المركز مفتوحة أمام دول الجنوب. وبحلول عام ١٩٩٧ كانت ست عشرة دولة قد وقعت على الميثاق المنشأ ليصبحوا جميعا أعضاء فى المركز. وهذه الدول هى مصر، وكوبا، والايكوادور، وشيلى، وجامايكا – الهند – إندونيسيا – إيران –ماليزيا – نيجيريا – السنغال – تونس– فنزويلا – زيمبابوى.(٣٨)

مراكز الجودة التعليمية لمجموعة الـ ١٥ The G15 Centers of Educational Excellence

إذا كان مؤتمر الجنوب – الجنوب الثانى قد ركز على القضايا الاقتصادية فيما بين دول الجنوب، فإن ماليزيا ترى أن تعاونا فى مجالات أخرى لابد أن يتم لتأكيد نجاح التعاون فى المجال الاقتصادى. ويعد المجال الثقافى والتعليمى من أبرز المجالات المقترحة فى هذا الشأن باعتبار أنه يؤدى إلى مزيد من الفهم المتبادل المفضى إلى تعاون اقتصادى أكبر بين دول الجنوب.(٣٩)

تم تأسيس مراكز الجودة التعليمية لمجموعة الـ١٥ بناء على توصيات تقرير لجنة الجنوب خلال القمة الثالثة لاجتماع دول مجموعة الـ١٥ فى السنغال عام ١٩٩٢. وفى الاجتماع الخامس عشر للممثلين الشخصيين لرؤساء دول وحكومات مجموعة الـ١٥ الذى انعقد فى نيودلهى عام ١٩٩٣ تقرر أن تتولى ماليزيا مسؤلية تنفيذ ونشر هذا الاقتراح استناداً لآراء ومداخلات مجموعة الـ١٥.(٤٠)

وتقوم مراكز الجودة التعليمية على أساسين هما:

- أن الارتقاء باقتصادات دول الجنوب لا يتم بمعزل عن الجوانب الثقافية والعلمية. وفى هذا الصدد ينبغى أن تعمق دول الجنوب من الفهم المتبادل وأن تتقرب أكثر إلى بعضها من خلال دراسة تاريخ وثقافات غيرها من دول الجنوب.
- إن من شأن هذه المراكز أن تخفض من نفقات دول الجنوب المخصصة للدارسين من أبنائها فى دول الشمال.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تقدم محاضير محمد باقتراح لإنشاء جامعة دولية لدول الجنوب تضم مختلف التخصصات لتمثل آلية جديدة من آليات التعاون بين دول الجنوب.(٤١)

التعاون بين دول الجنوب فى إطار الشراكة الذكية Smart Partnership

خلال تأسيس منتدى حوار لانجكاوى (LID) عام ١٩٩٥، أعلن محاضير محمد عن سياسة ماليزيا المستقبلية فى التعاون مع دول الجنوب، ألا وهى التعاون فى إطار الشراكة الذكية. وقد طالب دول الجنوب بأن تتبنى هذه السياسة على المستوى الداخلى بين القطاع الخاص والحكومة، وعلى المستوى الخارجي مع غيرها من دول الجنوب. فهذا من شانه أن يوحد بين صفوف الدول النامية فى مواجهة قرارات ومقترحات دول الشمال التى لا تتفق مع المصالح الاقتصادية لدول الجنوب.(٤٢)

ويقصد بالشراكة الذكية المنافسة بين الدول ليس فى إطار الصراع بل فى إطار التعاون. كما تعنى أيضاً العمل المشترك بغرض تحقيق مكاسب لجميع الأطراف وهو ما يعرف بالتعاون الذى يحقق المكسب لجميع الأطراف Win-Win Co-operation.(٤٣)

طالما أن التعاون فى إطار الشراكة الذكية قد اقترح أساساً لمساعدة الدول الفقيرة فإن محاضير محمد يذهب إلى ضرورة التمييز بين الدول المشاركة فى إطارها. فالتمييز بين الدول وفقاً للموراد الاقتصادية (دول غنية / دول فقيرة) يقتضى أن يميز بينهم فى المعاملة، بحيث تمنح الدول الفقيرة معاملة اقتصادية أكثر تساهلاً، ويكون ذلك من خلال تطبيق نظام المعاملة التفضيلية Generalized System of Preferences (GSP) لمدة محددة تتمكن خلالها الدول الفقيرة من تحقيق قدر من التنمية وهو ما يخلق منهم شركاء اقتصاديين أكبر أسواقاً وأكثر فائدة للدول الغنية. غير أن محاضير محمد قد نبه دول الجنوب فى ذات الوقت إلى حقيقة أن الشراكة الذكية لا يمكنها وحدها تحقيق المعجزة وتحويل الدول الفقيرة إلى مصاف الدول الغنية وحل كل ما يواجهها من مشكلات. فهى لا تعدو أن تكون عنصراً واحداً فى منظومة متكاملة يؤثر بعضها على بعض بغية تحقيق التنمية الاقتصادية.(٤٤)

وانطلاقاً من أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كدعامة لاقتصاد قوى، طالبت الحكومة الماليزية دول الجنوب ببذل المزيد من الجهد لجذب الاستثمارات الأجنبية. ففى منتدى الحوار الدولى لدول أفريقيا الجنوبية ألقت ماليزيا الضوء على أهمية الاستثمارات الأجنبية فى تنمية الاقتصاد الداخلى وتبادلت خبراتها فى هذا المجال مع دول الجنوب.(٤٥)

يذهب محاضير محمد إلى أن انخفاض الاستثمارات الأجنبية فى دول الجنوب يعود – فى جزء كبير منه – إلى عدم ثقة المستثمرين الأجانب فى المناخ الاستثمارى فى دول الجنوب بسبب عدم الاستقرار السياسى. فالحكومات الجديدة لا تعترف بقرارات

الحكومات السابقة التى تتعلق بالمستثمرين الأجانب، الأمر الذى يؤثر سلباً على تدفق هذه الاستثمارات على بلدان الجنوب.

ولعلاج هذه المشكلة، فقد قدم محاضير محمد لدول الجنوب مقترحات تتمثل فى ضرورة ألا تتجاهل الحكومات الجديدة التزامات الحكومة السابقة ذات الصلة بالمستثمرين الأجانب، وإن كان ثمة تغييرات لامناص من حدوثها فينبغى أن تطبق هذه القرارات على المستثمرين الجدد دون المستثمرين القدامى.(٤٦)

دفع ذلك ماليزيا إلى مطالبة الأمم المتحدة فى الجلسة ٣٩ للجمعية العامة بإعادة هيكلة المؤسسات المالية الدولية والنظام الاقتصادى العالمى ككل بحيث تصبح التجارة الدولية أكثر حرية. وأن تتوقف الأمم المتحدة عن لعب دور المنظم لدول الجنوب على أساس النموذج الغربى للتنمية كنموذج واحد يصلح للجميع One Size Fits All. (٤٧) ذلك النموذج الذى ترى ماليزيا أنه لا يضمن حرية دخول دول الجنوب إلى أسواق الشمال بنفس الدرجة التى يسمح فيها لدول الشمال بدخول أسواق دول الجنوب. وهو الأمر الذى حدا بماليزيا إلى تبنى الإعلان الجماعى للاعتماد على النفس Declaration of Collective Self-reliance فى فترة مبكرة وذلك فى قمة دول عدم الانحياز التى انعقدت فى نيودلهى عام ١٩٨٣. وبموجب هذا الإعلان الذى اقترحته ماليزيا ألزمت دول الجنوب أنفسها بتقوية العلاقات فيما بينها. بالإضافة إلى إعلان ماليزيا عن برنامجها للعمل الشامل Comprehensive Action Program وكان الهدف منه:(٤٨)

- تحقيق مكاسب ملموسة لدول الجنوب من خلال تعاونهم فى مختلف القطاعات.
- إنشاء نظاماً عاماً للمعاملات التجارية التفضيلية (GSP) يؤدى إلى التخفيف التدريجى للقيود التجارية بين دول الجنوب مما يسهل التبادل التجارى بينهم.

أخيراً، وليس آخراً طرحت ماليزيا فى الاجتماع الوزارى الآسيوى الأفريقى الذى انعقد فى جاكرتا عام ٢٠٠٥ مبادرة جديدة فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى (OIC)، ألا وهى برنامج بناء القدرات Capacity Building Program. وتتلخص أهداف البرنامج فى القضاء على الفقر فى دول الجنوب من خلال خلق فرصا اقتصادية للتنمية.(٤٩)

واستكمالاً لدورها النشط فى زيادة التعاون بين دول الجنوب فى مختلف المجالات، اقترحت ماليزيا فى المؤتمر السادس لوزراء إعلام دول عدم الانحياز المنعقد فى كوالالمبور عام ٢٠٠٥ إنشاء شبكة أنباء دول عدم الانحياز (NNN) -Non

Alignment News Network لتقريب وجهات النظر بين دول الجنوب ولزيادة الفهم المتبادل فيما بينهما. ولم تكتف ماليزيا باستضافة المؤتمر، بل أعلنت كذلك عن استعدادها لاستضافة الشبكة وتحمل تكاليفها الأولية.(٥٠)

صفوة القول، إن طرح ماليزيا للمقترحات سالفة الذكر لهو دليل واضح على الاهتمام الماليزى الصادق بدول الجنوب وقضاياه، ورغبتها فى النهوض باقتصاداته من خلال التعاون فيما بين دوله. فإلى أى مدى انعكست هذه الآليات والمقترحات على الاقتصاد الماليزى واقتصادات بلدان الجنوب؟ وكيف ألقت هذه الآليات بظلالها على التعاون بين دول الجنوب؟ الإجابة على هذين التساؤلين تنقلنا إلى الجزء الثالث من الدراسة.

(٣)
ماليزيا وتطوير علاقات الجنوب- الجنوب: الآليات والانعكاسات

إن الدور النشط الذى لعبته ماليزيا فى المؤتمرات الدولية وما تبعه من مقترحات وآليات قد انعكس ايجابياً إلى حد كبير على علاقتها بدول الجنوب فى شكل زيادة الاستثمارات والتجارة البينية، فضلاً عن تقوية العلاقات الودية مع هذه الدول. ويتناول هذا الجزء من الدراسة ما حققته المقترحات والآليات الماليزية فى إطار التعاون بينها وبين دول الجنوب، وكيف انعكست هذه الآليات والمقترحات على طبيعة التعاون ومجالاته.

مثل البرنامج الماليزى للتعاون الفنى The Malaysia Technical Co-operation program (MTCP) أحد الآليات الفعالة التى أطلقتها ماليزيا لتقوية التعاون بينها وبين دول الجنوب. ففى عام ١٩٨٠ أعلنت ماليزيا عن إنشاء البرنامج الماليزى للتعاون الفنى كاستجابة لقرارات رؤساء دول وحكومات الكومنولث فى اجتماع آسيا والباسيفيك الذى انعقد فى سيدنى عام ١٩٧٨. أنشئ هذا البرنامج فى قطاع المساعدات الخارجية فى وحدة التخطيط المركزى التابعة لمجلس الوزراء (EPU) Economic Planning Unit. وتعد هذه الوحدة هى المسئول الأول عن صياغة سياسات الحكومة وبرامجها الاستراتيجية للتنمية على المدى القصير والطويل. وقد هدفت الحكومة الماليزية من وراء هذا المشروع إلى:(٥١)

- الارتقاء بالموارد البشرية لدول الجنوب كلبنة فى بناء التنمية الاقتصادية. وقد ركز البرنامج على مجالات عديدة منها تخطيط المشروعات، والإدارة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والدبلوماسية.

- نقل المعرفة والخبرة الماليزية لدول الجنوب في مختلف المجالات من خلال الدورات التدريبية التي تقدمها ماليزيا في إطار هذا البرنامج.
- تقوية العلاقات الماليزية مع دول الجنوب بما يفضي إلى مزيد من التعاون، انطلاقاً من مبدأ الاعتماد على النفس.

وفي إطار هذا البرنامج، قدمت ما يزيد عن ٢٥ مؤسسة ماليزية أكثر من ٥٠ دورة تدريبية استفادت منها ١٣٣ دولة من دول الجنوب.(٥٢) وقد بلغ عدد المشتركين في هذا البرنامج من دول جنوب الباسيفيك ما يقرب من ١٥% من جملة عدد المشاركين.(٥٣) كما أعلن وزير الخارجية الماليزي – في ذلك الوقت – عبد الله احمد بدوى في افتتاح دورات البرنامج عام ١٩٩٦، أنه في الفترة ما بين ١٩٨٦، ١٩٩٥ حضر ٢٣٩٤ مشارك أجنبي دورات تدريبية قصيرة في مختلف المجالات، في حين حضر ٤٩٩ مشارك أجنبي الدورات التدريبية الأكاديمية الطويلة. وبحلول عام ٢٠٠٥ وصل اجمالي عدد الحاضرين نحو ٨٠٠٠ مشارك أجنبي جاءوا من ١٣٣ دولة من دول الجنوب ليحضروا هذه الدورات في خمس جامعات ماليزية بالإضافة إلى معهد البحث الطبي في ماليزيا.(٥٤)

كما قدمت ماليزيا دعماً مادياً للبرنامج وصل إلى ٤٠ مليون دولار أمريكي فضلاً عن ما يقرب من ٢٧ مليون دولار في الخطة الخمسية السابقة عليها.(٥٥) ثم قررت زيادة مدى ونطاق البرنامج الماليزي للتعاون الفني ليشمل المعونات المادية، وفي بعض الحالات إقامة مشروعات اقتصادية ذات أهداف اجتماعية. وفي هذا السياق قدمت ماليزيا معونات اقتصادية لكل من منظمة التحرير الفلسطينية (PLO)، والتجمع القومي الأفريقي(African National Congress (ANC وحكومة جمهورية كمبوديا، وبنجلاديش، وجزر المالديف، ومالي.(٥٦)

صورة أخرى من صور المساعدات الماليزية لدول الجنوب، تمثلت في إيفاد الخبراء الماليزيين لدول الجنوب للاستفادة من خبراتهم في مختلف المجالات. فعلى سبيل المثال رشح د. جعفر أحمد المستشار السابق للبنك المركزي الماليزي كمحافظ للبنك القومي في ناميبيا، كما رشح داتو د. زكريا ياتم القاضي في محكمة الاستئناف بماليزيا كعضو في لجنة مراقبة الدستور في فيجي.(٥٧) ويشير الجدول التالي إلى عدد المشاركين في البرنامج الماليزي للتعاون الفني حسب الإقليم الجغرافي الذي ينتمون إليه.

جدول رقم (١)

جدول يوضح عدد المشاركين فى البرنامج الماليزى للتعاون الفنى حسب الأقاليم الجغرافية المختلفة

الإقليم	عدد المشاركين
جنوب شرق آسيا	٣٨٨
جنوب آسيا	٢٢٤
الشرق الأوسط	١٢٦
جنوب الباسيفيك	١٨٢
أوربا	١٦
أفريقيا	٢١٨
أمريكا الجنوبية	٣
دول البحر الكاريبي	٤

المصدر:

Ahmed Faiz Abdul-Hamid, Malaysia And South–South Co-operation During Mahathir's Era: Determining Factors And Implications, (Malaysia: Pelanduk Publications, 2005), pp.63, 64

جدير بالذكر أن ماليزيا حرصت فى تطبيقها لبرنامج التعاون الفنى أن يكون هناك نوعاً من التنسيق مع المنظمات الأخرى ذات الصلة ومنها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، واللجنة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا والباسيفيك Economic, Social Commission for Africa And Pacific (ESCAP).(٥٨)

أما فيما يتعلق بالآلية الثنائية لتسوية المدفوعات (BPA) فقد ساهمت – وفقاً لتقارير البنك المركزى الماليزى – فى زيادة حجم التبادل التجارى بين ماليزيا والدول المشاركة فى هذه الآلية، والتى أدت إلى زيادة العلاقات التجارية الماليزية مع دول الجنوب إلى حد كبير حتى وصلت إلى ١٨,٤٤ بليون دولار أمريكى ، ٤٠% منها مع دول الجنوب من غير دول الآسيان. وبحلول عام ١٩٨٩ زاد عدد الشركاء التجاريين الماليزيين حتى احتلت ماليزيا المرتبة رقم ١٣ بين أكبر الدول تجارة فى العالم.(٥٩) ويبين الجدول رقم (٢) الدول التى اشتركت مع ماليزيا فى الآلية الثنائية لتسوية المدفوعات وكيف أثرت هذه الآلية على حجم التجارة البينية بين الطرفين.

وبحلول عام ١٩٩٤ كانت ماليزيا قد وقعت عدداً آخر من هذه الاتفاقيات مع ١٩ دولة من دول الجنوب هى فنزويلا، ورومانيا، وزيمبابوى، وتونس، وبتسوانا، وفيجى، والعراق، والارجنتين، وجزر سيشل، ونيجيريا.(٦٠)

تبنت ماليزيا أيضا سياسة الجار الأكثر رفاهة Prosper -Thy- Neighbour والتى يقصد بها أنه فى أى تجمع من الدول متى كانت هناك دولة غنية بين هذا التجمع فإنه يتعين عليها أن تقدم مساعدات اقتصادية لغيرها من الدول الفقيرة فى هذا التجمع. وقد سعت ماليزيا فى إطار هذه السياسة إلى تقديم مساعدات اقتصادية إلى دول الجوار الفقيرة مع حث الدول فى الأقاليم الأخرى على أن تحذو حذوها فى هذا الشأن. ويرى محاضير محمد أن تطبيق هذه السياسة سوف يؤدى دون شك إلى:(٦١)

- تعميق وتقوية العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول وتحقيق مكاسب اقتصادية متبادلة.
- نمو وتقدم اقتصادات الدول الأقل نمواً، فالجار الغنى – وفقاً لهذه السياسة – أكثر نفعاً وأقل خطراً على الأمن القومى.

وهكذا طالب محاضير محمد بأن يمتد تطبيق هذه السياسة فيما وراء الحدود الإقليمية لدول جنوب شرق آسيا. فالدول جميعا فى عصر العولمة أصبحت جيراناً حسب رؤيته.

لقد استفادت ماليزيا كثيراً من علاقاتها بدول الجنوب لاسيما فى إطار تطبيقها لسياسة الاندماج والخصخصة التى أعلن عنها محاضير محمد عام ١٩٨٣. وقد وضعت تلك السياسة للحد من التدخل الحكومى فى الأنشطة الاقتصادية بما يؤدى إلى مزيد من الاهتمام بالمسؤوليات الإدارية وزيادة دور القطاع الخاص فى عملية التنمية. وعلى الرغم من أنه كان ينظر إلى هذه السياسة – فى بداية ثمانينات القرن العشرين– باعتبارها غير ذات صله بعلاقات ماليزيا الخارجية، إلا أنه بحلول التسعينيات أصبحت العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص من أكثر الميكانيزمات فاعلية فيما يتعلق بالتعاون الماليزى مع دول الجنوب.(٦٢) ولقد لعب القطاع الخاص دوراً فعالاً فى تقوية علاقات ماليزيا بدول الجنوب تحت مظلة هذه السياسة. حيث مثلت ماليزيا فى علاقاتها الاقتصادية الشركات الاقتصادية الماليزية المملوكة لمجموعات عرقية مختلفة تحت إشراف جمعية الجنوب – الجنوب Malaysian South-South Association (MSSA). إذ اتفقت هذه الشركات على الاستثمار فى دول الجنوب يدفعها إلى ذلك دافع وطنى وإحساس بالواجب تجاه ماليزيا فى إطار ما أطلق علية ماليزيا الموحدة Malaysia Incorporated. ومن

هذا المنطلق، عملت هذه الشركات على زيادة التعاون الماليزى مع دول الجنوب بالتنسيق مع الحكومة الماليزية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار فى بلدهم.(٦٣)

جدول رقم (٢)

جدول يوضح الدول التى اشتركت مع ماليزيا فى الآلية وكيف انعكست على حجم التبادل التجارى بينهما

البلد	حجم التجارة البينية مع ماليزيا بالمليون دولار	
	١٩٨٧	١٩٩٣
إيران	١٨,٤	١٢٧,١
المكسيك	١٥	١٥٤,٧
شيلى	٤٨,٤	١٠٩,١
بيرو	٢,٢	٣١,٤
السودان	٨,٤	١٩,٢
الجزائر	١,٥	٢٣
باكستان	١٨٧,٦	٤٠٨,٦
فيتنام	١٧,٤	٢٤١,٦
مينمار	٢١,٦	١٣٧,١

المصدر:

Ahmed Faiz Abdul-Hamid, Malaysia And South–South Co-operation During Mahathir's Era: Determining Factors And Implications, (Malaysia: Pelanduk Publications, 2005), p.100

وخلال عقد واحد من التعاون الماليزى مع دول الجنوب توسعت علاقات التعاون بين الاقتصاد الماليزى ومختلف بلدان الجنوب ليشمل قارات العالم بأسرها، ولم يعد قاصراً على الشركاء التجاريين التقليديين لماليزيا (الولايات المتحدة الأمريكية – اليابان – الاتحاد الأوربى)، بل شمل دولاً أخرى عديدة فى أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى وأفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا ودول جنوب الباسيفيك. فعلى سبيل المثال بدأت ماليزيا استثماراتها فى مجال الغابات فى كندا ونيوزلندا وبابوا. وفى مجال البناء

ومشروعات البنية التحتية فى البانيا وتترستان وجنوب أفريقيا والهند الصينية واورجواى. وفى مجال توليد الطاقة فى كازاخستان وزيمبابوى وكمبوديا. وفى مجال تطوير حقول البترول فى إيران وفيتنام. وفى ظل هذه السياسة، انخرط المستثمرون الماليزيون فى مشروعات ضخمة في تركمنستان وطاجيكستان وقيرغيزستان. وبفضل الدور الذى لعبته البعثات الدبلوماسية والتجارية الماليزية فى الخارج تحسنت علاقات ماليزيا لاسيما الاقتصادية مع كثير من دول الجنوب. نذكر من بينها بنجلاديش ومصر وإندونيسيا وإيران وتركيا ونيجيريا وباكستان، والذى قدر حجم التبادل التجارى مع هذه الأخيرة وحدها نحو ٢,٩ مليار رنجت حتى عام ٢٠٠٢.(٦٥) كما باتت الاستثمارات الماليزية محل قبول وترحيب فى مختلف بلدان العالم. ووصلت جملة هذه الاستثمارات إلى ٢,٧ بليون دولار تركز معظمها فى إطار الشركاء التجاريين الجدد فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ودول جنوب الباسيفيك.

أخذت الاستثمارات الماليزية فى الزيادة منذ عام ١٩٩٠ حتى وصلت إلى ١٢,٨ بليون دولار عام بحلول عام ١٩٩٥، الأمر الذى جعل من ماليزيا واحدة من أهم الشركاء التجاريين فى دول جنوب شرق آسيا وأفريقيا. ويوضح الجدول التالى نسبة الزيادة فى الصادرات الماليزية لدول الجنوب بين عامي ١٩٩٠، ١٩٩٥.

جدول رقم (٣)

جدول يوضح نسبة الزيادة فى الصادرات الماليزية لدول الجنوب فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥

التجمع/المنطقة الجغرافية	نسبة الزيادة في الصادرات الماليزية
دول الكومنولث	%٦١,٥
دول الهند الصينية	%٦١,٤
دول جنوب آسيا	%٢٤,٥
دول غرب آسيا	%٢٨,٩
دول أفريقيا	%٤٨,٥
أمريكا اللاتينية	%١٨

المصدر:
Ahmed Faiz Abdul-Hamid, Malaysia And South-South Co-operation During Mahathir's Era: Determining Factors And Implications, Malaysia:Pelanduk Publications, 2005), p109

كما ظهرت ماليزيا كواحدة من أكبر المستثمرين فى بابوا وغينيا الجديدة وفيجى وجزر السلمون وقد بلغ حجم استثماراتها هناك حوالى ١,٥ بليون رنجت، و٣٤ مليون رنجت، و٣٠ مليون رنجت على الترتيب.[٦٦]

ومع زيادة معدلات الاستثمار والتجارة الماليزية فى دول الجنوب، كان من المنطقى أن تعقد ماليزيا اتفاقيات لحماية استثماراتها وتجارتها مع هذه الدول من ناحية ولتقوى علاقاتها أكثر بهذه الدول من ناحية أخرى. فعقدت ماليزيا فى الفترة ما بين ١٩٨٦-١٩٩٥ ما يقرب من ٢٢ اتفاقية لحماية الاستثمار، و١٤ اتفاقية للازدواج الضريبى، و٢١ اتفاقية لتسوية المدفوعات، و١٩ اتفاقية لحماية التجارة. جدير بالإشارة أن ٤٧% من هذه الاتفاقيات عقدتها ماليزيا مع دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا ومنطقة آسيا الوسطى وهم بطبيعة الحال من الشركاء التجاريين الجدد.[٦٧] ويوضح الجدول رقم (٤) الاتفاقيات التجارية التى وقعتها ماليزيا لحماية التجارة والاستثمار ويظهر من بيانات الجدول جنوح ماليزيا للتعاون مع دول الجنوب مقارنة بدول الشمال.

أضف إلى ذلك الاتفاق الذى وقعته ماليزيا مع باكستان فى كوالالمبور عام ٢٠٠٥ والذى عرف ببرنامج الحصاد المبكر، يقضى هذا الاتفاق بإلغاء التعريفة الجمركية المقررة على ما يقرب من ٢٣٩ منتجا من المنتجات الزراعية والمنسوجات وغيرها. ويعد هذا الاتفاق خطوة ايجابية لإنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين. وينتهى العمل بهذا الاتفاق فور بدء العمل فى منطقة التجارة الحرة.

كما ساهم مركز الجنوب للاستثمار والتجارة والتكنولوجيا وتبادل المعلومات بدوره فى زيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء فى الفترة من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٦. فقد زاد حجم التبادل التجارى بين ماليزيا والأرجنتين بنسبة ٢١٦% ومع البرازيل بنسبة ١٠١% ومع شيلى بنسبة ٦٨% ومع كوبا بنسبة ١١% ومع مصر بنسبة ٦١٥% ومع الهند بنسبة ١٤٥% ومع بيرو بنسبة ١٥٠% ومع السنغال بنسبة ٩٧% ومع تونس بنسبة ٥١٦% ومع فنزويلا بنسبة ٨٢% ومع زيمبابوى بنسبة ١٢٥%.[٦٨]

أما مراكز الجودة التعليمية لمجموعة الـ١٥ التى اقترحتها ماليزيا أيضاً فقد اضطلعت بدور نشط فى المجال الثقافى والتعليمى. وفى هذا السياق قبلت ماليزيا منذ عام ١٩٩٥ ما يقرب من ١٦٢٤ طالبا للدراسة فى جامعاتها وكانت الغالبية العظمى منهم

ينتمون إلى مناطق آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. كما أعطى لهؤلاء الطلاب الحق في الالتحاق بمراحل التعليم ما بعد الجامعى بالإضافة إلى توسع دورات هذه المراكز لتشمل الهندسة والطب والتأهيل الفنى والمهارات الإدارية.(٦٩)

جدول رقم (٤)

جدول يشير إلى اتفاقات التجارة الماليزية حسب الإقليم قبل وبعد عام ١٩٨٦ حتى عام ٢٠٠٥

الإقليم	عدد اتفاقيات التجارة الماليزية	
	قبل عام ١٩٨٦	بعد عام ١٩٨٦
أفريقيا	–	٤
آسيا الوسطى	–	١
شرق آسيا	٣	١
أوربا	٧	٣
أمريكا اللاتينية	–	٤
الشرق الأوسط	٥	٢
جنوب آسيا	١	١
جنوب شرق آسيا	١	١
جنوب الباسيفيك	٢	٢
الاجمالى	١٩	١٩

المصدر:

Ahmed Faiz Abdul-Hamid, Malaysia And South–South Co-operation During Mahathir's Era: Determining Factors And Implications, (Malaysia Pelanduk Publications), 2005, p.53

الخاتمة

إن انعكاسات مرحلة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الماليزية وما حققته ماليزيا من نمو اقتصادى متسارع، فضلاً عن قناعة محاضير محمد بضرورة تعاون بلدان الجنوب، والدور الذى لعبته فى التقريب بين هذه البلدان. كلها عوامل أدت

إلى تزايد اهتمام ماليزيا بقضايا الجنوب – الجنوب. فإذا كانت السياسة الخارجية الماليزية قد شهدت نقلة نوعية بفضل وصول محاضير محمد إلى السلطة فى عام ١٩٨١ حيث سيطر التوجه الاقتصادى على هذه السياسة أكثر من أى وقت مضى، إلا أن هذه النقلة النوعية قد تواكبت معها نقلة نوعية أخرى مرتبطة بها ومتداخلة معها، ألا وهى تزايد الاهتمام بقضايا الجنوب.

لقد لعبت قناعات محاضير محمد ورؤيته في واقع الأمر الدور الحاسم فى ذلك الاهتمام المتزايد بقضايا الجنوب فى السياسة الخارجية الماليزية. كان الهدف الرئيس من وراء ذلك هو محاولة ماليزيا خلق شركاء جدد وإيجاد أسواق جديدة وخلق فرص للاستثمار في دول الجنوب بما يحقق أهداف ماليزيا فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى الداخل من ناحية، وبما يعزز تعاون بلدان الجنوب مع بعضها البعض بهدف الحد من الاعتماد على دول الشمال من ناحية أخرى.

دعم ذلك ما حققته ماليزيا من نمو اقتصادى متسارع وتحول اقتصاد البلاد من اقتصاد قائم على التصدير للسلع الأولية إلى اقتصاد قائم على التصنيع فى المقام الأول، والذى جعل منها واحدة من الدول الصناعية الجديدة، الأمر الذى ساعد على تقوية مركزها فى المؤتمرات الدولية وزاد من استقلاليتها فى مواجهة البلدان المتقدمة مقارنة بمثيلاتها من البلدان النامية التى تعتمد إلى حد كبير على المساعدات الأجنبية بما يحد من حرية حركتها ويضعف من استقلالية قراراتها. لقد حرصت القيادة الماليزية على كسب ثقة البلدان النامية من خلال المشاركة الفعالة والنشطة فى كافة المؤتمرات والمحافل الدولية ذات الصلة ببلدان الجنوب، ومناقشة مختلف قضاياه وعلى رأسها المطالبة بإعادة هيكلة النظام الاقتصادى العالمى على أسس أكثر عدالة، وكذلك حرية التجارة، والمحافظة على البيئة، وإصلاح الأمم المتحدة وغيرها.

لم تكن ماليزيا فقط الحاضر فى كل المؤتمرات المتعلقة ببلدان الجنوب، بل يمكن القول أنها كانت دون أدنى مبالغة الحاضر النشط الذى ما فتأ أن يقدم الاقتراح تلو الأخر بغية تحقيق التعاون المنشود بين بلدان الجنوب، مثل الاقتراح بإنشاء لجنة الجنوب ومجموعة الـ١٥ وسكرتارية الجنوب وغيرها، وكلها تجسدت على أرض الواقع العملى. ولم يقف الأمر بماليزيا عند هذا الحد، بل اقترحت الكثير من الآليات لتفعيل التعاون لعل أبرزها الآلية الثنائية لتسوية المدفوعات، والتى كان لها الدور البارز فى تضاعف حجم

التبادل التجارى بين ماليزيا والكثير من بلدان الجنوب التى استفادت هى الأخـــرى مـــن تطبيقها بما أثر ايجابياً على حجم تجارتها البينية. كما أضحت الاستثمارات الماليزية محل ترحيب فى الكثير من هذه البلدان والتى بلغت جملتها ١٢,٨ بليون دولار فى عام ١٩٩٥.

الهوامش

(١) Hamidin Abd – Hamid, Malaysia–Africa Relations: Searching For Common Goals, (Selengor: Rhythm publishing2005), p.57

(٢) Ahmed Faiz Abdul-Hamid, Malaysia And South–South Co-operation During Mahathir's Era: Determining Factors And Implications, (Malaysia: Pelanduk Publications, 2005), pp.61, 62.

(٣) Ibid, p.113

(٤) Ibid, p.113

(٥) pp.51, 5

(٦) Ahmed Faiz Abdul-Hamid, Op.Cit., p.106

(٧) Ibid, p.108

(٨) Hamidin Abd – Hamid, Op.Cit, p.104

(٩) Ahmed Faiz Abdul-Hamid, Op.Cit., p.110

(١٠) Ibid, P.119

(١١) Ibid, p.120

(١٢) Ibid, pp.118, 119

(١٣) Ibid, pp.85, 86

(١٤) Hamidin Abd – Hamid, Op.Cit.,pp. 66,117

(١٥) Ibid, p.86, 69

(١٦) Dr. Mahathir Mohammad, Encyclopedia of Dr. Mahathir Bin Mohammad Prime Minister of Malaysia, Translated by: Abd El-Rahman El-shiekh and Others, volume 4, (Cairo: Dar Al-kitab Al-Masri, 2004), pp.99-10.

(١٧) Hamidin Abd – Hamid, Op.Cit., p.56

(١٨) Dr. Mahathir Mohammad, Op.Cit., p.97

(١٩) Hamidin Abd – Hamid, Op.Cit , p.67

(٢٠) Ahmed Faiz Abdul-Hamid, Op.Cit., p.87

ولمزيد من التفاصيل أنظر:

Jomo K.S, My Way, Mahathir's Economic Legacy, (Selengor: Vinlin Press,2003),pp.40-45.

(٢١) Ngtieh Chuanc (Ed.), Mahathir Mohammad: A visionary & His Vision of Malaysia's Economy, (Selengor: Pelanduk Publications, 2002), pp.51- 52

(٢٢) Hamidin Abd – Hamid, Op.Cit., p.69

(٢٣) Ahmed Faiz Abdul-Hamid, Op.Cit., p.89

(٢٤) www.bernama .com

(٢٥) Hamidin Abd – Hamid, Op.Cit., p.130

(٢٦) Ngtieh Chuanc (ed.), Op.Cit., p.94

(٢٧) Hamidin Abd – Hamid, Op.Cit., p.117

(٢٨) Ahmed Faiz Abdul-Hamid, Op.Cit., pp.89-92,121

(٢٩) Ibid, pp.92, 93

(٣٠) Ibid, p.91

(٣١) Hamidin Abd – Hamid, Op.Cit., pp.73,74

(٣٢) Hashim Makaruddin(ed.), Regional Co-operation and The Digital Economy: Selected Speeches By Dr. Mahathir Mohammad, Prime Minister of Malaysia, (Malaysia: Pelanduk Publications,2000),p.52.

(٣٣) R.S. Mile and Diank Mauzy, Malaysian Politics under Mahathir, (London: MPG books LTD, Cornwall, 1999), p.134.

(٣٤) Ahmed Faiz Abdul-Hamid, Op.Cit., p.96

(٣٥) Ngtieh Chuanc (ed.), Op.Cit., pp.49,146

ولمزيد من التفاصيل حول هذه الآلية انظر:

Ahmed Faiz Abdul-Hamid, Op.Cit.pp,99-101

(٣٦) Hamidin Abd – Hamid, Op.Cit., p.111

(٣٧) Ibid,

(٣٨) Ahmed Faiz Abdul-Hamid, Op.Cit.pp.97, 98

(٣٩) Ibid, pp.92, 93

(٤٠) Ibid, p.102

(٤١) Dr. Mahathir Mohammad, Op.Cit., p.100

(٤٢) Hamidin Abd – Hamid, Op.Cit., pp.85,124,135

(٤٣) Romon V.Navaratnam, Malaysia' Socio Economic Challenges: Debating public policy issues, (Selengor: Pelanduk Publications), 2003, p.135.

وانظر أيضا:

Ngtieh Chuanc (ed.), Op.Cit. , p49

(٤٤) Hamidin Abd – Hamid, Op.Cit., pp.36,133

(٤٥) Ibid, p.143

(٤٦) Ibid, p.144

(٤٧) Hashim Makaruddin(ed.), Op.Cit.,pp.102,177,178.

(٤٨) Dr. Mahathir Mohammad, Op.Cit., p.102

(٤٩) Sayed Hamid Al-Bar, Selected Foreign Policy Speeches, (Kuala Lumpur: Institute of Diplomacy and Foreign Policy (IDFR), Ministry of Foreign Affairs, 2005), p.304.

(٥٠) www.bernama.com

(٥١) www.un.int

(٥٢) Sayed Hamid Al-Bar, Op.Cit., p.323

(٥٣) Ahmed Faiz Abdul-Hamid, Op.Cit., p.183

(٥٤) Sayed hamid Al-Bar, Op.Cit., p.323

(٥٥) Ahmed Faiz Abdul-Hamid, Op.Cit., p.75

(٥٦) Mohammed Azhari Karim, Liewellynd. Howell and Grace Okuda, Malaysia Foreign Policy: Issues And Prespectives, (Kuala

Lumpur: National Institute of Public Administration,1990),p.7

(٥٧) Ahmed Faiz Abdul-Hamid, Op.Cit., pp.66,67.

(٥٨) Sayed Hamid Al-Bar, Op.Cit., p.324

(٥٩) Jomo k.S (Editor), Ugly Malaysians? South-South investment Abused, (Durban: Institute for Black Research, 2002), p.17

(٦٠) Ahmed Faiz Abdul-Hamid, Op.Cit., p.101

(٦١) Hashim Makaruddin(Editor), Op.Cit.,p.49

(٦٢) Ahmed Faiz Abdul-Hamid, Op.Cit., pp.87,88

(٦٣) Jomo K.S, My Way: Mahathir's Economic Legacy, Op.Cit. , p.46.

(٦٤) Ahmed Faiz Abdul-Hamid, Op.Cit., p.48

(٦٥) www.al-vefagh.com

(٦٦) Sayed Hamid Al-Bar, Op.Cit., p.335

(٦٧) Ahmed Faiz Abdul-Hamid, Op.Cit., p.51

(٦٨) Ibid, p.99

(٦٩) Ibid, pp.102, 103

الفصل السادس

السياسة الخارجية الماليزية تجاه المنطقة العربية

أ.د. ماجدة على صالح

مقدمة

تعد الدائرة العربية أحد الدوائر الأساسية التى تتحرك فى إطارها السياسة الخارجية الماليزية، وهو ما ينعكس بصورة جلية من خلال العلاقات المتعددة الأبعاد التى تربط ماليزيا بدول المنطقة فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وهو ما يعود إلى مواريث تاريخية وحقائق ثقافية مشتركة أفرزت مصالح ونماذج عده للتعاون بين الجانبين الآسيوى والعربى.

ومن هذا المنطلق يهدف هذا الفصل إلى تناول سياسة ماليزيا الخارجية تجاه قضايا المنطقة العربية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة وذلك فى عهدى رئيسى الوزراء محاضير محمد (١٩٨١-٢٠٠٣)، وعبد الله بدوى (٢٠٠٣-الآن) - على التوالى، وذلك من خلال أربعة أقسام رئيسة القسم الأول يشير لأهم توجهات السياسة الخارجية الماليزية فى المنطقة العربية، والأقسام من الثانى إلى الرابع تتناول على التوالى أبعاد تحرك السياسة الخارجية الماليزية فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وذلك من خلال تساؤل أساسى مؤداه: ما هى أبعاد ودوائر تحرك السياسة الخارجية الماليزية فى المنطقة العربية؟

ويتركز المقترب الذى تتبعه الدراسة فى هذا الفصل فى محاولة الوقوف على أهم القضايا المفتاحية التى توليها السياسة الخارجية الماليزية أهمية فى هذه المجالات الثلاث مع توضيح الموقف العربى من هذه القضايا بصفة عامة.

(١)
أهم توجهات السياسة الخارجية الماليزية فى المنطقة العربية

تتميز السياسة الخارجية الماليزية تجاه المنطقة العربية بعدد من المحددات الأساسية التى تتميز فى بعض مفرداتها عن سياستها تجاه مناطق أخرى من العالم، ويعد من أهم هذه التوجهات

أولاً: تبنى سياسة خارجية تقوم على الاعتدال والتوازن وتتسم بعدم التدخل والواقعية وتسعى لتحقيق السلام وتتميز بالتكامل حيث يكمل فيها الجانب السياسى الجانبين الثقافى والاقتصادى.

ثانياً: الدور الكبير الذى يشغله البعد الإسلامى فى هذه السياسة الخارجية حيث يعد الإسلام المعتدل إطار مرجعى عام يمارس أثراً إيجابياً فى تفعيل العلاقة بين الطرفين الماليزى والعربى بالشكل الذى يؤدى لتقارب الرؤى وتطابق المواقف فى كثير من

القضايا ذات الاهتمام المشترك كما سيتضح من خلال الدراسة، وهى الناحية التى اكتسبت قوة دافعة هائلة خلال عهد رئيس الوزراء السابق محاضير محمد والتى لازالت مستمرة فى عهد رئيس الوزراء الحالى عبد الله بدوى وخاصة من خلال البرنامج الشامل الذى تبناه منذ عام ٢٠٠٣ وعرف "بالإسلام الحضارى" وهو برنامج يحمل أهدافاً عده فى المجال الداخلى والخارجى ويتجه كهدف عام له ومن خلال مراحل متدرجة إلى إرساء فهم صحيح للدين الإسلامى بالداخل، والسعى كهدف أعلى إلى توحيد الدول الإسلامية فى الخارج من خلال توطيد التعاون الفعلى بينها فى كافة المجالات خاصة المجال الاقتصادى.[١]

ثالثاً: الترابط الواضح بين السياستين الداخلية والخارجية من خلال تزاوج محدد بين اعتبارين أساسيين:[٢]

الاعتبار الأول: ما تشتمل عليه السياسة الداخلية من محددات عده تتصل بالتجانس العرقى والقومى والدور المحورى للدين الإسلامى فضلا عن الاعتبارات الاقتصادية والأمنية.

الاعتبار الثانى: ما تشتمل عليه السياسة الخارجية من بواعث أساسية يتمثل أهمها فى الدور الشامل والمتنوع الذى رغبت ماليزيا القيام به فى المجال الخارجى خاصة خلال فترة محاضير محمد وهو ما يعود لأسباب عده يتصل بعضها بالعمل من أجل الحفاظ على الأمن والسلام فى هذا الجزء المشتعل من العالم، ويرجع بعضها الآخر لمواجهة ما فرضته البيئة الدولية من تحديات متزايدة باتت تهدد دول العالم النامى بصفة عامة والعالم الإسلامى بصفة خاصة الذى تنتمى إليه ماليزيا وهو الأمر الذى يتصل اتصالاً وثيقاً بمفهوم وحال الأمة الإسلامية فى النسق العقيدى لمحاضير محمد، فعلى الرغم من أنه لا يقدم تعريفاً لمفهوم الأمة كما يقدمه الأكاديميين المتخصصين إلا أنه يعتبرهم يشكلون رابطة تتشارك هوية ومصالح ومصير واحد، ومع ذلك فإنهم منقسمون ويتربص بهم أعداء الإسلام بهدف إشعال الصراع بينهم لإضعافهم من خلال وسائل عده منها المعايير المزدوجة، وزعزعة الاستقرار وهى النواحى التى يتسبب فى جانب كبير منها المسلمون أنفسهم بسبب انقسامهم وإعطائهم الفرصة لأعدائهم من خلال اعتمادهم الكلى عليهم خاصة فى النواحى العلمية والتكنولوجية. حيث يرجع محاضير محمد السبب الأساسى لهذه الاعتمادية إلى عدم فهم المسلمين لدينهم على النحو الصحيح لأنه ليس مجرد دين بل هو طريقة وأسلوب حياة يدعو لتحصيل المعارف والعلوم وبالتالى السعى للمعرفة

"فالهجرة – وفقاً لما ذكره– أحد دروس الإسلام تعنى الحركة ... فالقرآن يسألنا الكفاح لمساعدة أنفسنا قبل أن يساعدنا الله".[٣]

وعليه ووفقاً لما ذكره محاضير محمد عن الأمة حالها وواقعها فقد دعا المسلمين لضرورة تخطى ما بينهم من اختلافات وتعزيز التعاون الجماعى لمواجهة ما يعترضهم من مصاعب وتحديات، وهى الناحية التى توضح الهدف الأساسى الذى يغلب على السياسة الخارجية الماليزية تجاه المنطقة العربية ويتمثل فى تقريب وجهات النظر فى المجال السياسى، والتعاون فى المجال الاقتصادى، والتفاعل والتلاقح الحضارى فى المجال الثقافى– التكنولوجى من أجل بناء ما أطلق عليه محاضر محمد "سلام تعاونى حميم".[٤] وهى النواحى الذى يغلفها الإسلام كإطار مرجعى عام، وتستند بصورة جوهرية على قيمة أساسية عليا تؤمن بها ماليزيا فى سياستها الداخلية والخارجية هى العمل المستمر لقهر الصعاب.[٥]

وعليه يمكن القول وبدرجة كبيرة من الصحة أنه وفى إطار البحث عن أهم توجهات السياسة الخارجية الماليزية تجاه المنطقة العربية أن هذا التوجه يستند إلى ثلاث مرتكزات أساسية:

المرتكز الأول: يعود إلى الروابط التاريخية والثقافية العريقة التى طالما ربطت الطرفان العربى والماليزى.

المرتكز الثانى: يرتبط بالحاضر ويعود بصورة أساسية لاهتمام ماليزيا بتعزيز الحركة المناهضة للهيمنة (مقاومة العولمة) وتوطيد التضامن العام بين دول الجنوب لتدعيم قوتهم الاقتصادية وتعزيز موقفهم التفاوضى إزاء الغرب.

المرتكز الثالث: ينطلق من الحاضر إلى المستقبل ويتمثل فى السعى الدءوب لتفعيل العلاقة بين الطرفين مع دفعها لمجالات جديدة لم نطأها من قبل وأهمها على الإطلاق الجانب التكنولوجى وذلك بناء على عدد كبير من المعطيات العربية من بينها اتساع السوق العربية، والطاقات الاستثمارية الكبيرة لعديد من الدول العربية، والقوة الاقتصادية المحتملة للعالم الإسلامى إذا تكتلت الجهود ووجدت الخطط الكفيلة بقيام عمل جماعى يأخذ فى اعتباره مصالح الأمة العربية بأكملها ويعلو عن المصالح الفردية الضيقة، هذا مع عدم إغفال القوة الروحية للعالم الإسلامى.

(٢)
البعد السياسى فى السياسة الخارجية الماليزية تجاه قضايا المنطقة العربية

يعد البعد السياسى من أبعاد السياسة الخارجية الماليزية تجاه المنطقة العربية بعداً جوهرياً وأصيلا من سياستها تجاه المنطقة تتخذ من خلاله موقفاً محدداً إزاء عدد جوهرى من قضايا المنطقة التى تعد فى جانب منها قضايا عامة ملحة لا تواجه الدول العربية بمفردها بل تواجه العالم الإسلامى بصفة خاصة، والمجتمع العالمى بصفة عامة ولعل من أهمها قضايا الإرهاب، ونزع الأسلحة النووية، وصراع الحضارات. وعليه ستتجه الدراسة فيما يلى لتناول أهم القضايا التى توليها الدبلوماسية الماليزية أهمية خاصة فى أجندتها السياسية.

أولاً: قضية الصراع العربى – الإسرائيلى

شغلت ولا تزال تشغل قضية الصراع العربى- الإسرائيلى موقعا جوهريا فى العلاقات الآسيوية- العربية بشكل عام ذلك أن لآسيا مصلحة عامة فى إنهاء هذا الصراع الذى يشكل استمراره خطرا على المصالح الآسيوية فى المنطقة وخاصة فى المجالات السياسية والاقتصادية.[٦]

وبالنظر إلى الموقف الماليزى إزاء هذه القضية يلحظ المحلل أنها تعد من القضايا الجوهرية على أجندة أعمال كافة القادة الماليزيين حيث لم يتجاهلها أيا منهم وخاصة محاضير محمد الذى نجح فى إثارتها فى عدد كبير من المؤتمرات والمنتديات الدولية منددا بإسرائيل ومن يساندها، ومطالبا بضرورة استعادة الحقوق المغتصبة، ويمكن تلخيص موقف الدبلوماسية الماليزية إزاء هذه القضية فى الاعتبارات التالية:[٧]

١- رفض الظلم والاعتداء انطلاقا من أن أى مسلك أو قرار تتخذه دولة ضد أخرى يجب أن يستند للمبادئ والقوانين الدولية.

٢- رفض الحرب كوسيلة أساسية لحل المشكلات بين الدول لعدم جداوها أو واقعيتها مع التأكيد على ضرورة أن يعمل العالم الإسلامى على تنفيذ الآية الكريمة "واعدوا لهم ما استطعتم من قوة" ليس من منطلق العدوان وإنما من منطلق الدفاع وردع العدو، وهو ما لا يتعارض مع التسامح والحوار.

٣- ضرورة البحث عن وسائل سلمية لفض النزاع تعتمد بصورة جوهرية على خلق وسائل وظروف أخرى وجديدة تجعل الضغط على إسرائيل ممكنا من أجل إيجاد حل

شامل للقضية يتمثل بصورة جوهرية فى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وحق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره، مع عدم تقديم أية تنازلات فى وضع مدينة القدس.

٤- تأييد المبادرات التى تسعى لإيجاد عملية سلام جادة تقود لحل شامل لقضايا النزاع مع التنديد بإرباك الولايات المتحدة لخريطة الطريق، ومطالبة إسرائيل بتدمير الجدار العازل.

٥- رفض سياسة بناء المستوطنات الإسرائيلية باعتبارها عملا عدائيا يمثل عقبة أمام المجهودات التى تبذل لإيجاد حل عادل للقضية.

٦- التنديد بسياسة الكيل بمكيالين التى يعامل بها الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية الفلسطينيين، وعليه طالبت الدبلوماسية الماليزية الغرب إذا كان يعتبر ما يقوم به الفلسطينيون من أعمال من أجل حماية أنفسهم أعمالا إجراميا- وهى فى الحقيقة ليست كذلك -فإنه وبنفس المعيار يجب أن يجرم ما يقوم به الإسرائيليون.

٧- الرفض القاطع لعزل حركة حماس لمجرد أنها تتبنى آراء لا يوافق عليها الكثيرون، ذلك وفقا لقناعة ماليزيا أنه أيا كان القائد الذى تعقد له زعامة قيادة الشعب الفلسطيني فلابد أن يكون إحلال السلام هدفا أساسيا يسعى لتحقيقه.

٨-عدم الموافقة على خطة ايهود أو لمرت رئيس الوزراء الإسرائيلى التى تهدف لرسم حدود إسرائيل من جانب واحد، وتعمل على تحويل معبر قلنديا فى الأراضى الفلسطينية إلى معبر دولى حدودى.

وبناء على هذه الاعتبارات السابقة نددت السياسة الخارجية الماليزية مراراً بما يحدث للشعب الفلسطيني على أرضه من ظلم وقهر يتمثل فى إنكار إسرائيل لحقه فى إقامة دولته، هذا مع استنكار دور القوى الغربية فى دعم إسرائيل بدءاً من مساندتها لإنشاء الدولة الصهيونية مرورا بعدم الضغط عليها لكى تطبق قرارات الأمم المتحدة خاصة القرارين ٢٣٨ و ١٤٢ وإنتهاء بتعقيد وعرقلة العملية التفاوضية.

وهذه بصفة عامة سلسلة الاعتبارات والمواقف التى انعكست بصورة إيجابية من خلال السلوك التصويتى لماليزيا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية، حيث تبين وجود موقف إيجابى يشير إلى تجانس تام بين الموقفين الماليزى والعربى تجاه القضايا الأساسية وما تفرع عنها من قرارات وخاصة خلال العقود الخمسة الأخيرة، حيث تعد من بين تلك القرارات التالية التى حظت بموافقة ماليزية – عربية القرارات التالية:(٨)

١- تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية.

٢- السيادة الدائمة للشعب الفلسطينى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وللسكان العرب فى الجولان السورى المحتل على مواردهم الطبيعية.

٣- تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين وعمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

٤- إدانة الممارسات الإسرائيلية التى تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطينى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

٥- إنشاء شعبه حقوق الفلسطينيين، وجامعة القدس للاجئين الفلسطينيين.

ثانياً: قضية الإرهاب

تعد قضية الإرهاب من القضايا المحورية التى اتفقت القيادات الماليزية على ضرورة التصدى لها من أجل التوصل لحل يسعى لمعالجة المشكلة من جذورها انطلاقا من أن استخدام القوة فى مواجهتها لن يؤدى – كما أشار عبد الله بدوى- إلا لنشر الإرهاب فى العالم إذ سيزعزع الاستقرار ويمحو القوانين الدولية التى يجب أن يخضع لها الجميع.

تتبنى ماليزيا فى سياستها الخارجية موقفا أساسيا من الإرهاب يتوافق بصورة تكاد تكون كاملة مع الموقف العربى منه، فقد اعتبرته الدبلوماسية الماليزية ظاهرة عالمية قاطعا المقولات الغربية وخاصة الأمريكية التى شنت خاصة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ حربا دولية ضد الإرهاب حرصت أن تحشد لها كافة الدول من واقع مقولة الرئيس بوش الشهيرة "على كل أمة أن تتخذ قرارها الآن، أما أنكم معنا أو مع الإرهابيين. فمن اليوم كل أمة تواصل إيواء الإرهاب ستعتبر من قبل الولايات المتحدة نظاماً معادياً".[٩] أو بعبارة أخرى من ليس مع الولايات المتحدة فهو ضدها.

من نواحى عدة أبرزها الناحيتين التاليتين:

الناحية الأولى: الرفض الكامل للربط بين الإسلام والإرهاب حيث أشار محاضير محمد فى هذا الصدد "يجب اسقاط المواجهات السخيفة الموروثة منذ الحملات الصليبية ومنها ربط الإسلام بالإرهاب، فالمسيحيون واليهود والبوذيون قد دمروا وفجروا مبان كثيرة أكثر مما دمر المسلمون وقتلوا أناسا أكثر مما قتل المسلمون".[١٠]

الناحية الثانية: ضرورة التمييز بين الإرهاب والمقاومة الوطنية باعتبارها جهاد مشروع وخاصة لمن أجبرتهم الأوضاع على هذا حيث لم يجدوا طريقا آخر للحصول على حقوقهم.[١١]

وبناء على هاتين الناحيتين اتجهت الدبلوماسية الماليزية للتنديد بعدم الاتساق في السياسة الأمريكية ما بين حشدها كافة الطاقات ضد الإرهاب ودعمها وتأييدها الكامل للحكومة الإسرائيلية في أعمالها ضد الفلسطينيين التي تعدها ماليزيا من الأعمال الإرهابية ودعت الولايات المتحدة والدول الغربية لضرورة الاتفاق على تعريف محدد للإرهاب يحظى بمرجعية واتفاق الأطراف الدولية تطرح وفقا له رؤية لمعالجة الظاهرة.(١٢)

وبذلك يتلاقى الموقف العربي مع الموقف الماليزي من واقع إعلان الطرفين عن رفض الإرهاب الذي تراق فيه الدماء خارج ميدان القتال بدون هدف أو قضية وبالتالي رفض مسألة التفجيرات الانتحارية في سبتمبر ٢٠٠١ باعتبارها – كما أشار محاضير محمد تفجيرات خاطئة حتى وأن كانت لأسباب سياسية ولا يعد من مات من جرائها شهيدا بأي حال من الأحوال.(١٣) من هنا جاءت المطالبات العربية والماليزي بضرورة تعاون دولي لوضع آليات محددة من قبل كافة الدول لمكافحة الظاهرة لا تقوم على الأسلوب الأمني فقط بل ترتكز وهذا هو المهم على معالجة أسبابها المختلفة.

ثالثاً: اجتياح العراق

تعد قضية اجتياح قوى التحالف الغربي للعراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من القضايا العربية الساخنة التي نددت بها السياسة الخارجية الماليزية، وهو الموقف التي تعود بداياته منذ تهديد الرئيس الأمريكي بوش باجتياح العراق، فقد أعلنت الدبلوماسية الماليزية من منطلق رفضها العام للإرهاب والاعتداءات الدولية عن ضرورة احترام استقلال العراق وسيادته ووحدته الوطنية، مطالبة بضرورة تبني القرار رقم ١٥٤٦ لإعادة الأمور في العراق إلى نصابها من خلال الرسائل العديدة التي بعثها محاضير محمد إلى نظرائه ممن ينتمون لدول العضوية الدائمة في مجلس الأمن وذلك في إطار التأكيدات الماليزية المستمرة على حق العراقيين أن يختاروا بحرية نظامهم السياسي المستقبلي وأن يكون لهم مطلق السيطرة على مواردهم الوطنية مع التركيز على دور الأمم المتحدة كهيئة وحيدة قادرة على تمثيل المجتمع الدولي في لعب دور مركزي لإقامة السلام والأمن والاستقرار وسيادة الشرعية في العراق، مع الأمل أن تضع الحكومة المستقبلية في العراق أهمية وحدة شعبها كأولوية، مع الحاجة لإقامة حوار بين طوائف الشعب لتخطي الانقسامات وبناء الديمقراطية.(١٤) وانتهزت ماليزيا كونها رئيس لحركة دول وحكومات عدم الانحياز لكي تمارس ضغطا سياسيا على قوى التحالف الغربي لإعاقة خططهم، حيث اقترحت في هذا الصدد استخدام سلاح البترول للضغط على كل

من الولايات المتحدة وبريطانيا لمواجهة هذا الاجتياح الذى اعتبرته جزءاً من المشروع الغربى ضد الإسلام والمسلمين. وعليه فقد رفضت الدبلوماسية الماليزية اجتياح العراق مثلما رفضته الدبلوماسية العربية وإن وجدت فى هذا الموقف العربى بعض الاختلافات فى الاستراتيجيات المتبعة للتعامل مع هذا الاجتياح. فقد كان الموقف (الرفض) الماليزى أكثر عمقا على سبيل المثال من مواقف عدد من الدول العربية التى نسقت مع دول الاحتلال فى إطار هذه الحرب من ذلك الكويت.

كما أنه ومن ناحية أخرى فقد اختلف الموقف المصرى عن الموقف الماليزى من ناحية فسرها المحللون باختلاف موقع الدولتين من الأزمة، فمصر تدخل مباشرة فى الأزمة باعتبارها دولة عربية وشرق أوسطية ولها مصالح اقتصادية وعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالى ليست لديها استعداد لفتح معركة فى جبهة أخرى- على الأقل فى الوقت الحالى- غير الجبهة الإسرائيلية وعليه فعلى الرغم من عدم تأييد مصر للاجتياح إلا أنها رفعت مبدأ مصر أولاً.(١٥)

رابعاً: نزع أسلحة الدمار الشامل

فى إطار عمل الدبلوماسية الماليزية من جانبها على تحقيق الأمن والاستقرار كقضية وهدف جوهرى ترى أنه لابد أن يسعى العالم لتحقيقه، اتجهت للتنديد بأسلحة الدمار الشامل ومطالبة الدول المنتجة لها بضرورة الاتفاق على جدول زمنى لنزع السلاح النووى لأسباب عده أبرزها أن هذه الدول إذا كانت تهدد غيرها بهذه الأسلحة فانها ليست فى مأمن من أخطارها التدميرية التى يمكن أن تعرضها مع الجميع للخطر، حيث ليس هناك ثمة ما يؤكد أن الدول المالكة لها لن تستعملها لغير الردع، هذا علاوة على الخطورة المتمثلة فيمن يحدد ويقرر الحاجة إلى الردع، وعليه فقد طالبت الدبلوماسية الماليزية الأمم المتحدة ومن واقع قيامها بدور المفتش فى العراق على الأسلحة النووية، أن تمد نطاق هذا الدور لتحطيم كافة أسلحة الدمار النووى مع السيطرة على إنتاجها، على أن تظل أسلحة الدفاع عن النفس قاصرة على الدفاع فقط، بحيث لا تستخدم فى الهجوم إلا فى نطاق ضيق ومحدد. هذا فضلا عن ضرورة أن تشرف الأمم المتحدة على مراكز الأبحاث الخاصة بتطوير وبيع هذه الأسلحة. ومن هذا الأساس السابق ذكر محاضير محمد "أننا نحتاج إلى سلاح نكافح به الإجرام فقط. وإذا تعرضت أى أمة إلى أى ثورة مسلحة فإن على الأمم المتحدة أن تسعى لإنهاء تلك الثورة".

وعليه ومن منطلق موقف ماليزيا الرافض لامتلاك الدول للسلاح النووى فقد سعت بقدر كبير من الحماس لمواجهة هذه الناحية المدمرة من جوانب عده أبرزها.(١٦)

١- التنديد فى كافة المحافل والمؤتمرات الدولية بخطورة هذه الأسلحة النووية.

٢- دعوة الدول لإنهاء خلافاتها بالأساليب السلمية المختلفة بدلا من شن الحروب التى يمكن أن يتسع نطاقها فتستخدم القنابل والصواريخ المدمرة التى لا يستطيع أحد السيطرة على نطاقها فى حال اندلاعها. وقد نددت ماليزيا فى هذا الصدد على نحو خاص بامتلاك إسرائيل للسلاح النووى.

٣- سعت ماليزيا مع عديد من ممثلى الدول فى الأمم المتحدة إلى إنشاء سجل لمقتنيات الدول من الأسلحة من أجل تبيان الحقائق لحد بعيد، وكخطوة أولى لإعطاء الأمم المتحدة السلطة الشاملة لنزع السلاح.

٤- تنسيق الجهود مع الدول الأعضاء فى عدد من المنظمات الإقليمية والدولية لشجب الظاهرة واتخاذ قرارات تدينها، ومن هذا المنطلق دعت ماليزيا العديد من الدول الإسلامية والعربية من أجل مخاطبة الدول النووية بالإفصاح عن ترسانتها النووية مع الالتزام بتجميدها والبدء فى تصفيتها من أجل تحقيق ما يؤدى إلى سلام العالم.(١٧)

ويتلاقى هذا الموقف الذى تتخذه الدبلوماسية الماليزية من الأسلحة النووية مع موقف الدول العربية منها لاسيما اعتراضهم على القدرة النووية الإسرائيلية، وذلك فى إطار الجدل المحتدم بين مصر وإسرائيل على نحو خاص حول تجديد التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإصرار إسرائيل على رفض امتلاك السلاح النووى فى منطقة الشرق الأوسط.(١٨)

ومما يجب التأكيد عليه فى هذا الصدد هو التلاقى الواضح بين الموقفين الماليزى والمصرى فى سياستهما الخارجية إزاء هذه القضية موضع الدراسة، وهو ما يتضح من خلال مبادرة الرئيس حسنى مبارك لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، وهى المبادرة التى قدمها عام ١٩٩٠ وتضمنت ثلاث مبادئ أساسية هى:(١٩)

أ- ضرورة تحريم جميع أسلحة الدمار الشامل بدون استثناء سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية فى منطقة الشرق الأوسط.

ب- قيام جميع دول المنطقة العربية - بدون استثناء إلى تقديم تعهدات متساوية ومتبادلة فى هذا الشأن.

جـ- ضرورة وضع إجراءات وأساليب من أجل ضمان التزام جميع دول المنطقة دون استثناء بالنطاق الكامل للتحريم.

خامساً: الدور الخارجي فى إصلاح الشرق الأوسط

شغلت قضية الدور الخارجي فى إصلاح الشرق الأوسط فى الفترة الأخيرة قدراً كبيراً من الاهتمام من جانب كل من الدول والقوى السياسية ومراكز الأبحاث فى كافة دول المنطقة العربية. حيث اتجهت الدول العربية فى معظمها نتيجة ضغوط بعضها داخلية وأكثرها خارجية إلى الإصلاح بالطريقة التى لا يمكن معها فى كثير من الأحيان الفصل بين هذا التوجه الإصلاحى والضغط الأمريكى تجاه الإصلاح فى إطار النظام الدولى الحالى الذى تسيطر عليه فكرة المواجهة مع قوى الإرهاب والتطرف، غير أن ماليزيا اتجهت فى هذا الصدد لرؤية قدمتها الدبلوماسية الماليزية فى مجال التدخل الخارجي لفرض إجراءات أو نظم معينة، فقد رفضت تماما "أسلوب الفرض" ونادت بنهج للتغيير فى المجال الخارجي يقوم على ناحيتين(٢٠):

١- الابتعاد عن الأفكار التى تملى على المجتمعات من العواصم الخارجية من أجل القضاء على فكر التبعية، مع عدم وجود ما يمنع من الاستفادة من كافة النظم العالمية شريطة المحافظة على الهوية والخصوصية الحضارية.

٢- ضرورة أن يسعى الجميع للتعاون من أجل تشكيل نظام عالمي يحمل التقدم للجميع حيث أن لا يصلح أن تسعى دولة واحدة أو مجموعة قليلة من الدول للضغط على غيرها من أجل الأخذ بإصلاحات بعينها فى المجالات المختلفة، فالديمقراطية وإن كانت نظاما جيدا للحكم، إلا أن لها صوراً مختلفة يجب المفاضلة بينها حيث لا يجب أن يحتكر أحد تفسيرها وممارساتها وفرض تفسيراته على الآخرين. ذلك أن الدولة التى تسعى لهذا تكون حينئذ ليست أقل قهر أو كبتا من الأنظمة الشمولية.(٢١)

(٣)
البعد الاقتصادى فى السياسة الخارجية الماليزية تجاه قضايا المنطقة العربية

تمثل علاقات ماليزيا الخارجية فى المجال الاقتصادى أحد أهم المكونات التى تحرص عليها الحكومات الماليزية المتعاقبة وخاصة فى فترتى حكم محاضير محمد، وعبد الله بدوى حيث تسعى إلى تعزيز وتطوير هذه العلاقة فى محاورها المختلفة مع الدول العربية.

وبالنظر إلى القضايا الاقتصادية التى توليها السياسة الخارجية الماليزية أهمية من جراء علاقتها بدول المنطقة العربية تتبين قضيتين أساسيتين سنحددهما فيما يلى:

أولاً: قضايا التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا

وسنشير فيما يلى لكل قضية من هذه القضايا الثلاث

١- **قضية التجارة الخارجية بين ماليزيا والدول العربية:**

تشير الأرقام الواردة بالجدولين رقم ١، ٢ لواقع التجارة بين الطرفين الماليزى والعربى أعوام ١٩٩٠و ١٩٩٥ وتتبين من خلالها نتائج عده منها.[٢١]

١- أن العلاقات التجارية بين ماليزيا والدول العربية غير متكافئة حيث يميل الميزان التجارى لصالح ماليزيا وهو ما يتبين من أرقام عامى ١٩٩٠، ١٩٩٥، حيث بلغ العجز فى الميزان التجارى- ٣٧٥,٢١، -١٤٥٥ مليون جنيه.

٢- من خلال الإطلاع على أرقام التبادل التجارى بين الطرفين الماليزى والعربى فى عام ١٩٩٠ تبين أن السعودية والإمارات من أكثر اندول المصدرة إلى ماليزيا حيث بلغت صادراتها إليها ٧٩ و٦٦ مليون دولار على التوالى، وجاءت هذه الدول نفسها على رأس الدول المستوردة منها أيضا بمبلغ ١٨٤ (للإمارات) و١٢٨ (للسعودية) الأمر الذى لم يؤثر بالإيجاب على الميزان التجارى.

٣-من خلال الوقوف على أرقام التبادل التجارى بين الطرفين الماليزى والعربى فى عام ١٩٩٥ يتبين أن السعودية، واليمن والإمارات تعد من أعلى الدول العربية استيراداً من السعودية بمبالغ ٢٠٧، ٤٢، و٣٣ مليون دولار على التوالى، أما الاطلاع على أرقام الواردات من ماليزيا فيشير إلى أن الإمارات ومصر والسعودية جاءت على رأس الدول العربية بأرقام ٧٥٦، ٢٩٩، ٢٧٥ مليون دولار. وتركز ماليزيا بصفة عامة فى علاقاتها التجارية بدول المنطقة على خام البترول ومشتقاته، على حين تتنوع السلع الماليزية التى تستوردها الدول العربية ما بين زيوت ودهون نباتية، وأجهزة كهربائية وتكنولوجية.[٢٢]

جدول رقم (١)
صادرات وواردات الدول العربية مع ماليزيا وإندونيسيا وتايلاند عام ١٩٩٠
(الأرقام بالمليون دولار)

الدولة	ماليزيا		إندونيسيا		تايلاند	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
مصر	-	٨١	٢	٦٩	١	٤٥
ليبيا	-	١	-	١	٣	٤٢
تونس	-	٨,٥	٢٣	٤,٦	٢٦,٦	١,٢
الجزائر	-	١	-	٥١	-	٣
المغرب	٨,٣	٩,١	٣٧,١	٢٠,٢		٢٠,٨
موريتانيا	-	-	-	-	-	٦,٢
السودان	٠,٣	١١,٦	٠,٦	٣,٥	٥٣,٦	٠,٩
الكويت	٢٤	١٧	٢١	٣٤	١٠٢	٨٥
العراق	١٣	٥٣	١٣	٩٢	٥٤	٥٥
سوريا	-	-	-	-	-	-
لبنان	٠,١	٥,٧	٠,١	٣,٩	-	٢٨,١
الأردن	١٤,١	١٣,٥	٤٥,٩	١٢	٩,٢	٢٧
الإمارات	٦٦	١٨٤	١	١٤٣	٢٧٩	٣١٤
قطر	١٠,٣	١٥	٣,٩	٦,٤	٥٦	١٣,٧
البحرين	٨,٩	٥,٨	-	١,٨	٧	١٤,٣
عمان	٠,٧	١٩,١	-	٥,٧	١٠,١	١,٣
اليمن	٣	٧,٢١	٠,٠٤	١,٧٥	-	٤٨٥
اليمن الديمقراطية	-	٤٢,٥	٠,٦	١٠,٨	-	٤٦,٣
السعودية	٧٩	١٢٨	١٦٦	٢١٢	٢٩٤	٢٧٣
المجموع	٢٢٧,٨	٦٠٣,١	٤٥٤,٢٤	٦٧٢,٦٥	٨٩٥,٥	٩٨١,٦٥
الميزان التجارى	-٣٧٥,٢١		-٢١٨,٠٤١		-٨٦,١٥	
إسرائيل	-	-	-	-	١١٦,١	٤٨,١

المصدر: IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2001.

جدول رقم (٢)
التجارة العربية والإسرائيلية مع ماليزيا وإندونيسيا وتايلاند عام ١٩٩٥

الدولة	ماليزيا		إندونيسيا		تايلاند	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
مصر	١٠	٢٩٩	١٥	٦٣	٦	١١٠
ليبيا	٨	٣٠	٣٨	٣	٨	٢٦
تونس	٣	١٩	١٩	١٠	صفر	٦
الجزائر	صفر	١٢	صفر	٢٥٢	١٣	٢٧
المغرب	صفر	١٨	١٣	٢٧	١	٦
موريتانيا	صفر	٣	صفر	١٤	٢	١٦
السودان	١	٣٩	صفر	٩	٣١	صفر
الكويت	٦٢	٧٥	صفر	صفر	٣٠	١٢٢
العراق	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
سوريا	صفر	٥٣	صفر	صفر	١٥	٧٢
لبنان	١	٢١	صفر	٢١	٢٠	٦٨
الأردن	٢١	١٠٨	٣٩	٥٥	٥	٢٧
الإمارات	٣٣	٧٥٦	٣٩	٤٧٧	٦١٧	١١,٩
قطر	٩	١٢	١٠	١٤	٨٢	٦٧
البحرين	٣٤	٢٩	١٨	١٢	٢٥	٣٥
عمان	٧	٤٢	٢	٣٨	٦٢١	٢٣
اليمن	٤٢	١٠٢	صفر	٢١	١٣٣	١١
السعودية	٢٠٧	٢٧٥	٥١٤	٣٨٦	٥٢١	٢٨٦
المجموع	٤٣٨	١٨٩٣	٧٠٧	١٤٠٢	٢١٣٠	٢٠١١
الميزان التجارى	١٤٥٥-		٦٩٥-		١١٩	
إسرائيل	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٧٤	١٦١

المصدر: .IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2001

كما يتبين من الأرقام الواردة بالجدول رقم (٣) الذى يشير لصادرات وواردات ماليزيا من الدول العربية خلال فترة سبع سنوات من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٣ الخلل الكبير الحادث فى مجال التبادل التجارى حيث تعد الملاحظة الأساسية أن مجموع ما تصدره

جدول رقم (٣)
يوضح صادرات وواردات ماليزيا من وإلى الدول العربية خلال الفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٣م[٢٣]

الدولة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	المجموع	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	المجموع
البحرين	٢٥	٣٥	٢٦	٣٠	٢٧	٣٢	٣٣	٢٠٨	٣١	٢٠	٥٥	٥٣	٥٦	٣٩	٤٤	٢٩٨
مصر	٢٢٠	٣٠١	٣١٠	٢٢٥	٢١٠	٢٩٦	٤٥٥	٢٠١٧	٩	٧	١٣	١٦	١٠	١٦	٢٣	٨٥
الأردن	١٣٧	٨٢	٦٦	٦٤	٦٦	٦٣	٧٩	٥٦٠	٣٢	٢١	٣٥	٣٠	٢٥	٢٨	٣٠	٢٠١
العراق	١٩	٣١	١٧	٢٠	٣٣	٧٤	١٣	٢٠٧	–	–	–	–	–	–	–	–
الكويت	٦٦	٦١	٧٠	٦٦	٦٣	٧١	٩٠	٤٩٠	٩	٢٩	٦٠	٦٣	٦٧	٤٨	٥٤	٣٣٠
لبنان	٢٦	٢٥	٢٢	٢٣	٣١	٣٢	٤١	٢٠٠	١	١	–	–	–	–	١	٣
ليبيا	١٢	٥	٣	٤	٤	٩	٢١	٩٤٩	١٢	٤	٣	١٦	١	–	١	٣٧
عمان	٣٨	٤١	٣٧	٤٤	٩٧	٥٠	٥٢	٣٥٩	٤	–	٧٠	٣٧٢	٣٥٩	٢٨٤	٤٦٦	١٥٥٥
قطر	١٧	٣٢	١٤	١٠	٢٩	٣٩	٣٩	١٨٣	٢٠	٧	١٩	٤٦	٤٨	٢٨٤	١٤	٤٢٠
السعودية	٢٩٩	٢٨٠	٣٠١	٣٢٣	٣٤١	٣٨٣	٤٠٩	٢٣٣٦	٣٦٠	٢٣١	٢٨٧	٦٣٣	٦٣٦	–	٥٨٣	٢٧٣٠
سوريا	٤٥	٤٣	٤٧	٦٥	٥١	٦٧	١٥٤	٤٧٢	٣	١	١	٣	١	٣٩٣	–	٤٠٢
الجزائر	١٢	١٢	٢٣	٢٠	٣١	١١٤	٧٥	٢٩٦	٧	٣	٥	٥	٢	٢	٢	٢٦
المغرب	١٩	١٩	١٧	١٦	١٦	١٥	١٨	١٢٠	١	٤	٦	٦	٢	٣	٧	٢٩
تونس	٩	١٣	١٠	٩	١٢	١٣	٢٢	٨٨	١٥	١٤	١٥	١١	١١	٣	٣	٧٢
السودان	١٧	١٧	٣٠	١٦	١٩	١٨	٤١	١٥٨	–	–	–	–	–	–	١	١٠

ماليزيا إلى هذه الدول العربية يعد أعلى بكثير مما تستورده ماليزيا من هــذه الــدول وذلك فيما عدا دولتى عمان وسوريا.

٢- قضية الاستثمار الخارجي بين ماليزيا والدول العربية

إذا كانت ماليزيا كما أتضح من أرقام التبادل التجارى السابق الإشارة إليها ليست من الشركاء التجاريين الرئيسين للدول العربية، فإن مجال الاستثمار المباشر بين الطرفين لا يعد أفضل حالا، وإن كان ومن خلال مقارنته بالتبادل التجارى قد حقق بعض التطورات المهمة التى يمكن اعتبارها خطوات تمهيدية على طريق التعاون الاقتصادى بين الطرفين فى مجال الاستثمار الخارجى من هذه الخطوات(٢٤):

أ- إبرام ماليزيا عدد من الاتفاقيات مع بعض الــدول العربيــة لتــسهيل عمليــات الاستثمار المباشر منها اتفاقيات تجارية لتسهيل تنظيم علاقات ماليزيا التجارية مع مصر والسودان وليبيا والمغرب وتونس والأردن ولبنان واليمن والإمارات.

ب- إبرام ماليزيا لعدد من الاتفاقيات الخاصة بضمانات الاستثمار مع كل من مصر والجزائر والمغرب والسودان والأردن والكويت والسعودية والإمارات واليمن.

جـــ- إبرام ماليزيا لعدد من الاتفاقيات المتعلقة بتفادى الازدواج الضريبى مع كل من مصر والمغرب والسودان والبحرين والأردن والكويت ولبنان والسعودية والإمارات.

د- اتجاه ماليزيا لعمل ترتيبات رفع ثنائية مع الجزائر والسودان.

هـــ- إبرام ماليزيا لاتفاقات تعاون اقتصادى وفنى وعلمى مع مصر وليبيا وتــونس والبحرين والعراق والأردن والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات واليمن.

و- إبرام ماليزيا اتفاقات خدمات جوية مع مصر والبحرين وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان والسعودية والإمارات.

وبرؤية واقع الاستثمار بين الطرفين الماليزى والعربى، يبرز أن الدول العربية تسعى لتشجيع الدول الآسيوية بصفة عامة ومنها ماليزيا علــى الاســتثمار فيهــا مــن خــلال مشروعات تتميز باستخدام التكنولوجيا المتقدمة مع إغرائها بمناخ الاستثمار، والفــرص الاستثمارية. وتتجه ماليزيا بصفة عامة للاستثمار فى مجال الصناعات الاستخراجية فــى البلاد العربية بما يضمن لها الحصول على المواد الأولية بصورة ثابتة، وإن كان مجــال الاستثمار الأساسى لماليزيا يتمثل فى مجالها الإقليمى وعلاقاتها بعــدد مــن المؤســسات العمل الإقليمى والإسلامى وهو ما يخرج نطاق توضيحه عن هدف الدراسة. وإن كــان يمكن فى هذا الصدد الإشارة كنموذج إلى العلاقات المشتركة بين كل من مصر وماليزيا

في مجال إقامة المشاريع التجارية الاستثمارية. حيث تصدر ماليزيا لمصر زيت النخيل منذ عام ١٩٨١ وهى الناحية التى ساعدت عام ١٩٨٤ على إنشاء شركة مشتركة ماليزية - مصرية للزيوت والصابون، حيث تشكل نسبة زيت النخيل التى تستوردها مصر من ماليزيا حوالى ٨٣,٣% من احتياجاتها. وبسبب موقع مصر الخاص فقد اختيرت عام ١٩٨٩ لكى تكون مركزاً لتسويق زيت النخيل للبحر المتوسط ودول غرب آسيا.

ونظرا لأن ماليزيا تعد أكبر ثالث دولة فى العالم فى مجال إنتاج المطاط فقد بحث الطرفان المصرى والماليزى إمكانية مشاركة الشركات المصرية فى هذا الصدد، وذلك فى إطار التباحث الدائم لوفود البلدين لمناطق التعاون الممكنة فى المجالات التجارية والاستثمارية.

وفى عام ١٩٩٨ طرح الاتحاد الماليزى مشروع لوزارة الزراعة لبناء مصنع كبير فى القاهرة بتكلفة مائة مليون دولار لحرق القمامة، حيث لم تعد ماليزيا وهى تختار المشاريع التى تقيمها فى دول أخرى تركز على تلك المشاريع كثيفة الاعتماد على العمالة بقدر ما أصبحت تفضل المشاريع كثيفة الاعتماد على رأس المال الذى تصاحبه تكنولوجيا فائقة على اعتبار أنها أصبحت من متطلبات التقدم والتنمية فى عالم اليوم.

وعامة توجد منذ أواخر التسعينيات عدد من المشاريع الاستثمارية فى مصر وصلت لحوالى ١٦ مشروعا بعضهم يمول محليا، والآخر يعد تمويل مشترك، وتوجد شركات مشتركة بين البلدين تعمل فى مجالات السيراميك، ومنتجات خان الخليلى والمطبوعات الإسلامية، والأخشاب. حيث تتوفر المعلومات الخاصة بالتجارة والاستثمار من خلال مركز التنمية للصادرات المصرية، وهيئة التنمية التجارية وإن كانت غير كافية وتحتاج إلى مزيد من الدعم وخاصة فى مجال توفير المعلومات الكافية للمستوردين الماليزيين عن إمكانيات الصادرات المصرية، وهو ما تعمل مصر على تحقيقه جزئيا من خلال اشتراكها فى المعارض الماليزية وزيارات الوفود التجارية.

وعامة فإنه يوجد تشجيع من ماليزيا لرجال الأعمال بها للاستثمار فى مصر خاصة بعدما مرت به من تجربة ناجحة للإصلاح الاقتصادى.

وقد بلغ حجم الاستثمار الماليزى فى مصر عام ٢٠٠٠ حوالى ٢٠٠٠ مليون جنيه مصرى تركز معظمها فى صناعة زيت النخيل.[٢٥]

وتوجد محاولات جادة من جانب حكومات بعض الدول العربية ومنها مصر للاستفادة من التجربة الماليزية من أجل تحديث الصناعة المصرية، وهو ما برز من خلال دعوة

وزير التجارة والصناعة المصرى لمحاضير محمد رئيس وزراء ماليزيا الأسبق باعتباره الأب الشرعي لتحول ماليزيا من بلد زراعى فقير إلى بلد صناعى متقدم للتعرف عن كثب على مقومات النهضة الصناعية الماليزية التى حققت نجاحا ملحوظا فى وقت قياسي، وذلك فى إطار عمل مصر بصفة عامة على الاستفادة من كافة التحارب التنموية المهمة.(٢٦)

٣- قضية نقل التكنولوجيا بين ماليزيا والدول العربية:(٢٧)

فى إطار اهتمام ماليزيا الفائق بالتطور التكنولوجى باعتباره أساس التقدم فى العصر الحديث طرحت منذ عام ١٩٨٠ برنامجا جديراً بالإشارة إليه فى هذا الصدد أطلق عليه "برنامج التعاون التقنى الماليزى" يهدف بصورة أساسية لتقديم الخدمة التقنية لكافة الدول النامية فى مجالات تقنية متنوعة استفادت منها العديد من الدول العربية مثل مصر، وعمان، السودان.

وقد حددت فى هذا الإطار أهدافا أساسية لهذا البرنامج منها:

أ- تكملة التدريب ودفع التنمية.

ب- المشاركة فى مجال نقل المعلومات والخبرات المطلوبة فى المجالات المختلفة من ماليزيا للدول النامية بدون أى عائد.

جـ- تحسين وتقوية العلاقات التجارية مع الدول النامية.

وهى الأهداف التى طرح البرنامج لتنفيذها خطوات منها:

أ- تقديم منح علمية لحضور دورات تدريبية فى عدد من المؤسسات الماليزية.

ب- تنظيم زيارات دراسية وإيجاد روابط عملية مع عدد من الوكالات الحكومية الماليزية المشتركة فى البرنامج.

جـ- تقديم الخبرات وعدد من المساعدات الأخرى المطلوبة بما فى ذلك مشروعات ومعدات.

ثانياً: قضايا التعامل الاقتصادى مع الخارج

إذا كانت ماليزيا مثلها مثل أية دولة تسعى فى المجال الاقتصادى الخارجي من أجل دعم وتطوير علاقاتها التجارية والاستثمارية مع الدول العربية، فإنها لم تهمل فى هذا الإطار قضية أخرى مهمة تقع فى المجال الاقتصادى وهى التحديات التى فرضها النظام المالى العالمى على هذه الدول وخاصة المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولى، وصندوق النقد، ومنظمة التجارة العالمية حيث تحكمت فى صياغة سياسات الدول النامية،

وفى ضبط إيقاع العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة مع زيادة الانفتاح والتنسيق فى السياسات العالمية للدول الكبرى وخاصة السياسات الأمريكية، وهو ما أدى لمشاكل عميقة لدى الدول النامية فيما عرف بالآثار الاقتصادية للعولمة، وهى الناحية التى حاولت ماليزيا تداركها بقدر المستطاع من خلال – ما اتبعته من سياسات للتعامل مع العولمة على نحو عام، وآثار الأزمة المالية على نحو خاص، تعد ماليزيا وبحق نموذجاً لأحد القوى الآسيوية المسلمة التى انتهجت فى المجالين الداخلى والخارجى سياسات تتسم بالمعارضة الإيجابية للعولمة.

فعلى مستوى السياسة الخارجية- وهى الناحية التى تركز عليها الدراسة- اتجهت ماليزيا لبناء رؤية للعولمة تتسم بالاندماج المشروط تنحصر فى ضرورة التعامل مع العولمة مع عدم قبولها بكافة عناصرها من خلال السعى لتعظيم مكاسبها والإقلال من خسائرها، وهى رؤية تركز على التعامل التدريجى المتوازن فتسعى للتفاعل مع وجهها الإيجابى الذى يتمثل بصورة أساسية فى التطور التكنولوجى الهائل، والانفتاح على الأسواق، وتتجه للتقليل من سلبياتها التى تتمثل فى التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية بكل صورهم، وعليه فقد اتجهت ماليزيا فى المجال الخارجى لوضع أجندة جديدة للنظام الدولى تقوم على أساس ضرورة التعاون والعمل المستمر بين الجميع وخاصة فى مجالها الإقليمى من خلال المنظمات الإقليمية وعبر الإقليمية الآسيوية، ويعد موقف ماليزيا المتميز إزاء الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ أحد المواقف التى تحسب لها فى مجال التعامل مع العولمة وعدم الاستجابة للضغوط والحلول الخارجية التى قدمت لها للقضاء على هذه الأزمة.[٢٨]

هذا وتسعى ماليزيا فى تعاملها الخارجى مع الدول العربية على نقل خبرتها فى مواجهة الآثار الاقتصادية للعولمة وخاصة بعد مبادرة عديد من هذه الدول ومنها مصر للاستفادة من التجربة الماليزية موضحة فى هذا الصدد أهمية التنسيق والعمل الجماعى حسبما أثار محاضير محمد "ليس هناك مكان لنظام عالمي يقوم على الاستبداد والهيمنة لذلك دعونا نعمل سويا شركاء فى السعى المشترك لبناء عالم أفضل".[٢٩] وهى الدعوة التى حرصت عديد من الدول الخليجية والدول الإسلامية على الاستجابة إليها بدرجات مختلفة، وهو ما أنعكس بصورة أساسية من خلال التنسيق مع بعضهم البعض أكثر من محاولة التعاون والتنسيق مع أطراف خارجية مثل ماليزيا.[٣٠] حيث طرحت عديد من الدول عدد من الخطوات المحددة من أجل محاولة التعامل بكفاءة مع التغييرات التى

شهدها الاقتصاد العالمي ومنها مصر التى أكدت من خلال وزير خارجيتها السابق -أحمد ماهر- على ضرورة اتخاذ موقف مشترك بين الدول النامية كافة يوضح كيفية التعامل مع التحديات الاقتصادية المطروحة أمامها فى المجال الخارجى مع ترجمة هذا الموقف لبرامج محددة تعمل من أجل تنشيط التعاون والحوار بين الشمال والجنوب بمطالبة الدول المتقدمة باتخاذ الإجراءات اللازمة لسد الهوه بينها وبين الدول النامية من أجل إرساء الاستقرار الاقتصادى فى العالم.(٣١)

(٤)
البعد الثقافى فى السياسة الخارجية الماليزية تجاه قضايا المنطقة العربية

ترتبط ماليزيا فى المجال الخارجى بعديد من العلاقات الثقافية مع دول المنطقة العربية، حيث ساعدت الخلفية الثقافية المشتركة على ترسيخ هذه العلاقات. وقد اهتمت السياسة الخارجية الماليزية فى إطار تعاملها الثقافى مع دول المنطقة العربية بقضيتين جوهرتين توضحهما الدراسة فيما يلى:

١- القضية الأولى: دعم العلاقات الثقافية مع الدول العربية

تتجه السياسة الخارجية الماليزية فى المجال الثقافى إلى تفعيل علاقاتها مع الدول العربية من خلال مجالات عده منها:

(أ)المراكز الثقافية والإعلامية.

(ب)اتفاقات وبرتوكولات التعاون الثقافى والعلمى والفنى.

(جـ)تبادل الخبرات والطلاب بين هيئات التدريس والطلاب بين البلاد العربية وماليزيا، حيث تعد من أهم هذه التبادلات الوفود العديدة من الطلبة الماليزيين الذين تفتح جامعة الأزهر لهم أبوابها حيث تؤرخ الدراسات لوجودهم بمصر إلى أوائل عام ١٨٧٠ حيث كان جزءاً منهم يذهب للدراسة بها والآخر يتجه للغرض ذاته إلى مكة، وأن اتجهوا منذ أواخر العشرينيات من القرن الماضى إلى تفضيل الذهاب إلى الأزهر فوصلت أعدادهم قبل الحرب العالمية الثانية إلى ٢٠٠ دارس، حيث مكنتهم خليفتهم الثقافية وعددهم القليل لتطوير روابط وثيقة مع بعضهم البعض قادت إلى تكوين ما أطلق عليه "هيئة الرفاهية لطلبة المالاى بجامعة الأزهر" وذلك عام ١٩٢٣ والتى قامت بأنشطة متنوعة منها رعاية الطلبة المالاى، وجمع التبرعات من أجل إقامة أماكن يقيمون فيها. كما أنشئت عام ١٩٣٢ الهيئة المالاوية لهدف أساسى يتمثل فى مساعدة الطلبة المالاويين

من المحتاجين، حيث لعبت دوراً أساسيا فى ترسيخ الوعى بين الطلاب ونشر قيم العمل الجاد الجماعى المنظم. كما تمكن هؤلاء الطلبة من إصدار عدد من الجرائد.[٣٢]

وعامة فإن ماليزيا تحتل اليوم المرتبة الأولى من حيث عدد الطلاب الدارسين بالأزهر حيث ارتفع عددهم من ٤٠ دارس فى العام الجامعى ١٩٥٨/٥٧ إلى ٤١٩٥ دارس فى العام الجامعى ١٩٩٧/٩٦[٣٣]، أى ما يقارب الخمسة آلاف دارس.

(د)إقامة معارض سياحية تعمل على تدعيم عملية التبادل السياحى بين ماليزيا والدول العربية، حيث تعد ماليزيا من الدول السياحية التى تمثل لها السياحة المصدر الثانى للدخل بعد الصناعة، وتتسم غالبية السياحة الماليزية الوافدة للدول العربية ومنها مصر والسعودية بكونها سياحة دينية. وقد استقلت ماليزيا عام ٢٠٠٢ حوالى ٢٥٠ ألف زائر من دول غربى آسيا بزيادة مرة ونصف عن العام السابق له مباشرة عام ٢٠٠١.

٢- القضية الثانية: تجميع الجهود من أجل مواجهة العولمة الثقافية ورفع حوار الحضارات:

فى إطار اهتمام الدبلوماسية الماليزية فى المجال الخارجى بدعم الحوار الحضارى بين الدول والشعوب فإنها تأخذ على عاتقها التعاون فى المجال الثقافى بين جميع دول العالم النامى، ودول العالم المتقدم، وهى الناحية التى تبرز بصورة واضحة من خلال المنظمات الإقليمية والإسلامية التى تشارك فى عضويتها حيث تندد بالآثار الثقافية للعولمة، والتى تتمثل فى رغبة الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة فى فرض نموذجها الثقافى فرضا على الدول الأخرى بحجة أنه النموذج الأفضل حيث اعتبرت ماليزيا أن الحل الأمثل للتخلص من هذه الرغبة فى الهيمنة الثقافية يتمثل فى اقتفاء أثر المعادلة التى أخذت بها ماليزيا وحققت لها قدراً من النجاح من خلال العمل على تحقيق التوازن بين العولمة والهوية الحضارية وعلى نحو خاص الخصوصية الثقافية، وهو ما يعنى العمل على الإحاطة بمهارات الغرب خاصة فى المجال التقنى مع الاحتفاظ بالقيم المجتمعية وذلك لسببين أساسيين:

الأول: عدم جدوى التقدم العلمى بدون قيم أخلاقية تدعمه، والثانى: عدم استقامة التقدم العلمى بالاعتماد على القيم الغربية.[٣٤]

كما يعتبر موقف ماليزيا من قضية صدام الحضارات موقفا مميزا هو الآخر إذ رفضت رفضا قاطعا الفكرة التى أطلقها صامويل هنتجتون حول صدام الحضارات والديانات، وهو الرفض الذى يعود لرؤيته للحضارة التى تتمثل فى مجموعة من السمات

منها تسامح الدول والاعتزاز والتمسك بكل ما يميزها عن غيرها من الحضارات، وهي الاختلافات التي من المفترض أن تتعلم منها الحضارات وتتبنى القيم الجيدة فتدرك مناطق التميز والتشابه وليس مواطن الصراع. وهي الناحية التي تحرص عليها ماليزيا في سياستها الخارجية وخاصة تجاه الدول الإسلامية بصفة عامة، وقد طرحت في هذا الصدد أفكار منها:

١- الاحتفاء الحضاري كبديل للصراع الحضاري، وهي الفكرة التي ترتكز على ضرورة أن تعمل جميع الدول على الاحتفال بأفضل ما يميز الحضارات بدلا من "التعايش العقيم" وذلك من خلال الاستفادة من مواطن الاختلاف بينهما استناداً إلى أن في الاختلاف رحمة وحكمة إلهية.[٣٥]

٢- العمل من أجل إيجاد آلية توضح رؤية الحضارة الإسلامية تجاه الدعاوى غير الصحيحة التي تردد مقولة صدام الحضارات وهي الآلية التي ترى ماليزيا أن تشمل دولاً مثل مصر والسعودية وتركيا وإيران فضلا عن ماليزيا.

٣- مطالبة الدول الإسلامية بضرورة التمسك بالأصولية الصحيحة من خلال العودة لأصول الدين، حيث يحمل الإسلام كل قواعد الديمقراطية والسلام ويمنع الصدام ويشجع على الحوار الذي يجب أن يكون مع وبين المسلمين أولا قبل أن يكون مع الآخر، وهي الرسالة التي تحرص ماليزيا على توضيحها دائما في المجال الخارجي.

وفي إطار أزمة قضية الإساءة للإسلام والرسول عليه السلام من جانب بعض الصحف الدنماركية اتجهت ماليزيا ومعها كافة الدول الإسلامية للتنديد بهذه الإساءة حيث دعت ماليزيا لعقد مؤتمر طارئ لوزراء خارجية الدول الإسلامية لبحث الأزمة وتداعياتها.[٣٦] وفي هذا النطاق أيضا وتطبيقا لاتجاه السياسة الخارجية الماليزية لرفع حوار الحضارات من خلال علاقة التواصل الثقافي بين الأمتين العربية والملاوية عقد في مايو ٢٠٠٦ في ماليزيا مؤتمر تحت عنوان "ورشة التآلف مع الصحفيين العرب من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" شارك فيها مجموعة من الصحفيين العرب والأكاديميين من عديد من دول العالم بهدف التوصل عمليا إلى لغة خطاب مشتركة في مواجهة الحضارة الغربية بعيداً عن دعاوى صراع الحضارات، وقد بحثت الورشة عن أنسب السبل لمواجهة حملة الكراهية التي تشنها بعض وسائل الإعلام الغربية ومنها حملة الرسوم المسيئة إلى الرسول عليه السلام، حيث تم تبني فكرتين أساسيتين:

الأولى: تخص وسائل الإعلام الغربية وكيفية التعامل معها.

الثانية: تتعلق بوسائل الإعلام الإسلامية وكيفية تفعيلها بمحاولة خلق حوار داخلي فيها يعمل على زيادة أواصر التعاون بهدف بناء رؤية مشتركة يمكن عرضها على الطرف الغربي. وقد طرح وزير الإعلام الماليزى رؤيته لمواجهة هذه الأزمة في ضرورة أن تتحول وسائل الإعلام فى الدول الإسلامية إلى قنوات تنوير حقيقية بعيدا عن الضغوط بالإضافة إلى تطوير وكالات الأنباء فى تلك الدول لتصبح وكالات تتوافر لها المقومات الأساسية فى العمل الصحفى وتصبح جديرة بأن تكون مصدرا للأخبار في الصحف والإذاعات والقنوات التليفزيونية حتى يمكن نشر صورة إيجابية حقيقية عن أوضاع المسلمين وأفكارهم بعيدا عن الانحياز للحكومات أو اللجوء إلى منهج الدعاية بعد أن ثبت عدم عدوى جدوى هذا المنهج وافتقاده للمصداقية.

واقترح وزير الإعلام الماليزى إنشاء مركز للصحافة الإسلامية الدولية لتقديم الدورات التدريبية للصحفيين المسلمين خاصة فيما يتعلق بمناقشة القضايا المتعلقة بالإسلام والتى تمس مصالح الأمة الإسلامية محذرا من خطورة انتشار ظاهرة "الإسلام فوبيا" التى تتنامى فى الغرب الآن وتهدف إلى زيادة مساحات الخوف والكراهية ضد كل ما هو إسلامى، وطالب بضرورة وضع استراتيجية لمواجهة تلك الظاهرة من خلال تأكيد على مبادئ الاعتدال والوسطية التى يؤيدها الإسلام ورفض الإرهاب والتطرف باعتبارهما انحرافا عن تعاليم الإسلام الحقيقية، والتسلح بالعلم والمعرفة لمناقشة كل الأفكار المسيئة للإسلام وتوضيح حقيقة الدين الإسلامى وإقناع الآخرين باحترام ديننا فى إطار من الاحترام المتبادل بيننا وبينهم دون مغالاة من هنا أو تحقير من هناك.

وقد عرض المشاركون نقاط الضعف والقوة فى مواقف العالم الإسلامى فى مواجهة الأزمة، وفى باعتبارها استراتيجية موجهة ضد العالم الإسلامى فقد أكد البعض الآخر أن الأزمة نابعة من العالم الإسلامى بسبب الحالة المتردية للكثير من الدول الإسلامية وانعدام الحريات فى بعض هذه الدول وافتقاد البعض الآخر إلى قيم التسامح مشيرين إلى ضرورة أن تفيق هذه الدول مما هى غارقة فيه الآن واللحاق بركب الحضارة والتطور لكى يستعيد العالم الإسلامى حضارته والخروج من عصر الظلام الذى تعيشه الدول الإسلامية الآن لكى يتحول العالم الإسلامى إلى قوة فاعلة ومؤثرة فى عالم لا يحترم إلا القوى ولا يقتنع إلا بالعلم والمعرفة والتطور.

وانتقد المشاركون الافتقار إلى الحرية فى الكثير من الدول الإسلامية وغياب الشفافية والعدالة فيها نتيجة للخبرات السلبية الموروثة التى يجب التخلص منها وترسيخ مفاهيم

حضارية جديدة لكى تتمكن دول العالم الإسلامى[٣٧] من المشاركة فى صنع الحضارة الإنسانية وقيادتها كما حدث من قبل.

وداخل جلسات ورشة العمل تم استعراض التجربة الماليزية فى التعايش بين الأديان (الإسلام والهندوسية والبوذية والمسيحية والسيخ) من خلال الاهتمام بتشكيل مجتمع الوحدة والتضامن وترسيخ الأركان الأساسية للدولة والانحياز إلى المواقف الوسيطة فى مواجهة المشكلات لتحقيق الأحلام المشتركة، وترسيخ مبادئ الاحترام المتبادل بين الأديان والأجناس بحيث تمارس كل فئة طقوسها الدينية بحرية دون الاعتداء على حرية الآخرين ورفض اللجوء إلى العنف فى حل المشكلات.

الخاتمة

تبين من خلال الدراسة أن السياسة الخارجية الماليزية تجاه المنطقة العربية ومن خلال دوائر تحركها فى المجالات المختلفة خاصة المجال السياسى اتجهت لتأييد معظم إن لم يكن كل القضايا من واقع ما تأخذه على عاتقها من قضايا تعمل على الدفاع عنها تنبع من فكرة المصلحة العامة للأمة الإسلامية. وإن بقت فى النهاية بعض الملاحظات التى يسوقها الباحث وتتمثل فى عدد من إشكاليات العلاقة بين ماليزيا والمنطقة العربية والتى من بينها:

١- يغلب على العلاقات الماليزية - العربية الطابع الثنائى دون أن تبرز أى جوانب تشير لعمل جماعي عربى - آسيوى، أو عربى ماليزى باستثناء العمل من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي التى تضم ماليزيا مع عدد من الدول العربية والتى يحيط بعملها عديد من الإشكاليات.

٢- أن هذا الطابع الثنائى للعلاقات الماليزية العربية أدى لغياب رؤية متبلورة تستند لخطة واضحة تقوم على رؤية استراتيجية إزاء القضايا الماليزية والتى يعد من أبرزها على سبيل المثال الأزمة المالية الماليزية، إذ لم يتم رصد اتجاه يعبر عن اهتمام حقيقى من جانب عديد من الدول العربية بالقضية، أو بالشأن الماليزى بصفة عامة، الأمر الذى يشير لوجود قصور يتمثل فى غياب الإدراك الصحيح للهوية الإسلامية التى يفترض أن تجمع ماليزيا والدول العربية، فضلا عن الافتقاد لرؤية واضحة تتخذها النظم العربية فى المجال الخارجى تجاه القضايا الماليزية، وهى الناحية التى تتضح بصفة خاصة من خلال مقارنة العلاقات المحورية التى تربط عديد من الدول العربية بدول آسيوية مثل اليابان

والصين، والعلاقات الأقل التى تربطها بماليزيا، والأجدر فى هذا الصدد أن يبدأ حوار عربى- عربى يكون هدفه الأساسى التنسيق بين السياسات الخارجية العربية للوصول إلى نقاط اتفاق مشتركة للعمل العربى فى المجال الخارجى الأمر الذى يسهم فى تطوير آليات مؤسسية تسهم فى تدعيم العلاقات بين الأطراف العربية والآسيوية بصفة عامة.

٣- ضعف العلاقات الماليزية العربية فى الدائرة الاقتصادية على نحو ملحوظ حيث لا تعد ماليزيا من الشركاء التجاريين للدول العربية، فضلا عن ميل الميزان التجارى لصالح ماليزيا وضد الدول العربية، وهو الأمر الذى يستلزم من الدول العربية ضرورة العمل لاستقطاب أكثر للاستثمارات الماليزية وزيادة التبادل التجارى مع ربط التجارة بالاستثمار وتطوير مراكز المعلومات الكفيلة بإعطاء رؤية واضحة لفرص الاستثمار والتبادل التجارى، وتشجيع رجال الأعمال على زيارة ماليزيا للتعرف على نوعية السوق بها، حيث لوحظ فى هذا الصدد قلة هذه الزيارات فضلا عن تركيز بعض رجال الأعمال منهم المصريين على ما يستوردوه، على حين كان يجب التركيز على ما يتم تصديره، يضاف إلى هذا أن جزء من ثقافة مجتمع الأعمال فى الدول النامية بصفة عامة يقوم على انتظار تحرك الحكومات والمسئولين من أجل التحرك فى ركابهم وهى القضية التى فجرتها وزيرة الصناعة والتجارة الدولية الماليزية حيث رفضت هذه الثقافة وطالبت رجال الأعمال بالمبادرة والتحرك لإدارة شئونهم ومصالحهم التجارية.

٤- إهمال الدول العربية الاستفادة من التجربة الماليزية وخاصة فى مجال التقدم التكنولوجى، وتشجيع الاستثمار الأجنبى حيث قامت الحكومة الماليزية بتذليل جميع العقبات التى تقابل المستثمر الأجنبى فقد أتاح القانون بها إعفاءات ضريبية فى مجال السلع غير التقليدية وللمشروعات ذات الأولوية للدولة، وللاشتراك فى المعارض الدولية وإقامة مكاتب تسويق بالخارج، مع حرص القانون على الربط بن تخفيض الضرائب على الدخل والأداء التصديرى.[٣٨] هذا على حين أنه قد أشارت عديد من التقارير العربية إلى وجود عديد من العقبات التى تقابل المستثمر الخارجى منها ارتفاع تكاليف رأس المال والمعدلات الضريبية والجمركية العالية فى الصناعات التحويلية مقارنة بماليزيا وهو ما ينعكس سلبا على تنافسية الصناعات التحويلية فى الدول العربية.

٥- ضرورة العمل المستمر من أجل القضاء على السلبيات فى حال ظهورها وعدم أرجاءها حتى لا تتراكم ويصعب القضاء عليها وذلك فى إطار الرغبة فى تجاوز سلبيات

الماضى والقضاء على الاختلالات المزمنة التى أضاعت على الـدول العربيـة فـرص التفوق والتقدم.

وعليه وفى خضم التحولات الهائلة التى يشهدها النظام الدولى بكافة دوله تبرز اليوم أكثر من أى وقت مضى أهمية التعاون بين الدول، مما يفرض عليها تطـوير سياسـتها الخارجية لجعلها أساساً صالحاً لوضع إطار جديد للحركة يأخذ فى اعتباره الـربط بـين أهداف السياسة الداخلية والخارجية من أجل مسايرة الأحداث المتلاحقة فى محاولة لتقليل الفجوة الحضارية المتزايدة بين شمال العالم وجنوبه بما يؤهل الدول لمواجهة التحـديات الخطيرة التى فرضت عليها فى عصر العولمة. وهو ما يفرض علـى هـذه الـسياسات الخارجية أن تتميز بالوضوح، وتراعى التوازن والاعتدال وتـسعى للإيجابيـة، وتلتـزم بالعقلانية، وهى النواحى التى تحرص عليها السياسة الماليزية فى تعاملها الخارجى لحـد بعيد.

الهوامش

(١) راجع فى هذا الصدد:
www.bernama.com/arabic/news.php.

(٢) Bridget Welsh, Reflections: The Mahalhir Years (Washington Dc, : John Hopkins university, 2004) p. 307-308.

(٣) أماني غانم، "الخريطة الادراكية للنخب المسلمة لقضايا الأمة" امتي في العـــالم: حولية قضايا العالم الإسلامي (القاهرة: مركز الحضارات للدراسات السياسية، ١٤٢٠هـ/٢٠٠م) ص ٥٧-٦٠.

(٤) د. محاضير محمد، موسوعة الدكتور محاضير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا، ترجمة: عبد الرحمن الشيخ وآخـرون، العـدد ٤، (القـاهرة: دار الخطـاب المصرى، ٢٠٠٤) م ١، ص ١٥٥.

(٥) المرجع السابق، ص ١٩٧-١٩٨.

(٦) انظر لتوضيح هذه الناحية، د. هدى ميتكيس، الـسيد صـدقى عابـدين، العلاقات العربية- الآسيوية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٥).

(٧) انظر موسوعة الدكتور محاضير بن محمد، مرجع سـابق، جـ١ ص ١٠١. والأهرام ٢٢/٥/٢٠٠٦.

(٨) انظر لتوضيح السلوك التصويتى لماليزيا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة: د. زينب عبد العظيم، علاقات العرب مع دول جنوب شرقى آسيا (تايلانـد – ماليزيا- إندونيسيا) فى د. هدى ميتكيس، السيد صدقى عابدين، مرجع سـابق، ص ١٧٨-١٧٩، على السيد، "واقع ومستقبل العلاقات الخليجية – الآسـيوية"، شئون خليجية، م٢ العدد ١٤، مارس ٢٠٠٠، ص ١٤.

(٩) حول موقف ماليزيا من الإرهاب أنظر:
Dr Kohei Hashimoto, Malhathir Mohamed Achieving True Globalisa- tion Malay Sia: (pelornduk publi- Cation, 2004) P 17-18.

(١٠) عادل محمد سليمان، "الحملة الأمريكية ضد الإرهاب خارج أفغانستان"، السياسة الدولية، العدد ١٤٨، أبريل ٢٠٠٢، ص ١٨٥، السيد يسين، الوعي التاريخي والثورة الكونية: حوار الحضارات في عالم متغير، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥) ص ص ١٩٩-٢٢٥.

(١١) موسوعة الدكتور محاضير بن محمد، مرجع سابق، جـ ٨ ص ١١٤.

(١٢) انظر خطاب الدكتور محاضير محمد أمام الدورة السادسة والأربعين للأمم المتحدة بعنوان: رسالة ماليزيا إلى الأمم المتحدة ١٩٩١: وجهة نظر إسلامية نحو النظام العالمى الجديد (عمان: جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية، ١٩٩١)

(١٣) وحيد عبد المجيد، الإرهاب وأمريكا والإسلام: من يطفئ النار (القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٢).

(١٤) Welsh, Op. Cit. p 313.

(١٥) Syed Hamid Albar, Selected Foreign Policy Speeches (Malaysia: Institute of diplomacy and foreign Relations, 2005) p 212-213.

(١٦) Mohammad Elsayed Selim, "Changes in Middle Eastern Politics after the Anglo -American Occupation of Iraq: Malaysian and Egyptian Perspectives" In Hoda Mitkees and Mansor Isa, Towards an Egyptian Malaysian Strategic Under-Standing in the 21st Century, (Cairo university: Department of Malaysian studies, 2005, p 156-157.

(١٧) انظر خطاب محاضير محمد أمام الدورة السادسة والأربعين للأمم المتحدة، مرجع سابق.

(١٨) د. محمد شاكر، "دول عدم الانحياز وقضية التمديد اللانهائى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" السياسة الدولية العدد ١٢٠، أبريل ١٩٩٥.

(١٩) وحيد عبد المجيد، "عملية السلام ومعضلة القوة النووية الإسرائيلية"، السياسة الدولية، العدد ١٢٠، أبريل ١٩٩٥، ص ١٠٣-١٠٦.

(٢٠) نبيل فهمى، "المشروعات والأفكار المطروحة بخصوص التعاون الإقليمى فى مجال الأمن والحد من التسلح ونزع السلاح"، السياسة الدولية، العدد ١١٥، يناير ١٩٩٤.

(٢١) خطاب الدكتور محاذير محمد، مرجع سابق ود. محاضير محمد، ماليزيا والأزمة المالية الآسيوية، أوراق آسيوية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، العدد ٣٣ أغسطس ٢٠٠٠).

(٢٢) مصدر الجدولين:

IMP, Direction of Trade Statistics yearbook, 2001.

(٢٣) International Monetary Fund: Direction of Trade Statistics yearbook, 2004.

(٢٤) مدحت أيوب، "دور الموارد الأجنبية فى التجربة الإنمائية الماليزية"، بحث مقدم للمؤتمر السنوى الأول للدراسات الماليزية: النموذج الماليزى للتنمية أبريل ٢٠٠٤، ص ١٤-١٥ ومحمد السيد سليم، "العرب والقوى الآسيوية الكبرى" فى تقرير حال الأمة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ١٦٨، ص ١٧٥.

(٢٥) Ragaa Selim, "Egyptian Malaysian Relations: An over view from the Social and Political Dimensions" In Hoda Mitkees and Manor Isa, Op. Cit, p 119-126.

(٢٦) الأهرام، ٤-٢-٢٠٠٦.

(٢٧) Ahmed Faiz Aboul Hamib, Malaysia and South-South Cooperation during Mahothir's Era: Determinig Factors and Implications (Malaysia: Pelanduk Publications, 2005) p 55-62.

(٢٨) د. محمد السيد سليم، "الرؤى الآسيوية للعولمة" فى محمد السيد سليم، السيد صدقى عابدين، آسيا والعولمة (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٣) ص ٣٧-٤٠.

(٢٩) خطاب الدكتور محاضير محمد، مرجع سابق.

(٣٠) د. سرحان بن دبيل العتيبى، "العولمة والشرعية ودولة الرفاه: دول مجلس التعاون الخليجى"، النهضة، م٦، العدد الثانى، أبريل ٢٠٠٥، ص ٩٤-٩٥.

(٣١) انظر نص الخطاب فى السياسة الدولية، العدد ١٥٦، أبريل ٢٠٠٤، ص ١٧٢.

(٣٢) Sidin Ahmed Ishak, Mohammad Redzuan othmon (Malaysia : university of Malaya press, 2000) p 46-48.

(٣٣) د. رجاء سليم، العلاقات الثقافية المصرية- الآسيوية، أوراق آسيوية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ديسمبر ١٩٩٧) ص ١٥.

(٣٤) د. ماجدة على صالح، "محاضير محمد القيم الآسيوية بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الثانى للدراسات الماليزية" الفكر السياسى لمحاضير محمد، مارس ٢٠٠٥، ص ٢٠-٢٢.

(٣٥) موسوعة الدكتور محاضير محمد، مرجع سابق، م٨، ص ١٠٧.

(٣٦) الأهرام ١٠-٢-٢٠٠٦، ١٧-٥-٢٠٠٦.

(٣٧) د. سلوى سليمان، و د. جوده عبد الخالق (محرران)، أوضاع وحوافز الاستثمار الصناعي في مصر (القاهرة: وزارة الصناعة والثروة المعدنية، يناير ١٩٩٨)، ص ٢٢٨.

(٣٨) د. سرحان العتيبى، مرجع سابق، ص ٩٣-٩٤.

الفصل السابع

ماليزيا والتعاون الاقليمى (الآسيان)

د. أرونا جوبديات

مقدمة

الهدف من هذا الفصل هو توضيح دور ومكانة الآسيان (اتحاد دول جنوب شرق أسيا) فى السياسة الخارجية الماليزية وذلك من خلال جزئين أساسيين، يتناول الجزء الأول نظرة تاريخية للآسيان، ويختص الجزء الثانى بتوضيح الآسيان فى السياسة الخارجية الماليزية فى فترة حكم محاضير محمد حيث كانت اتفاقية بانكوك فى ٨ أغسطس عام ١٩٦٧ إيذاناً بنقطة البداية لانطلاق الآسيان فى مجال العمل الاقليمى كمؤسسة ضمت خمس دول (ماليزيا، اندونيسيا، سنغافورة، تايلاند، الفلبين) فى محاولة لتنمية وتدعيم التعاون الاقليمى فيما بينهم بما يؤدى إلى رفاهية شعوبهم. ويعد هذا الحدث – الذى جاء بعد عدة محاولات فاشلة – إنجازاً مهماً أنهى انفصال وتفرق دول المنطقة الناشئ من فترة السيطرة الاستعمارية.

وتأسيساً على اهتمام ماليزيا بالآسيان وعضويتها المبكرة فيه فإنه يشغل موقعاً متقدماً فى أولويات سياستها الخارجية، حيث يعد الباعث الأساسى الذى يكمن خلف التفكير الماليزى فى المجال الاقليمى هو الدور الحيوى الذى يمكن أن يقوم به الآسيان كقوة مهمة تساعد على استقرار وتنمية المقدرة الاقتصادية للمنطقة.

(١)
نظرة تاريخية للآسيان

اتجهت الآسيان للاهتمام بالعمل الجماعى من خلال التركيز على عدد من القضايا السياسية – الأمنية فضلاً عن القضايا الاقتصادية. وقد مثلت سنوات الثمانينيات والتسعينيات منعطفات حرجة لماليزيا داخل الآسيان، حيث اهتم محاضير محمد رئيس الوزراء الماليزى آنذاك اهتماماً كبيراً بالآسيان فقد تحدث ملياً عن أهمية استقراره وفعاليته وضرورة عدم الاستسلام للضغوط الخارجية وقد حمل محاضير كرجل فكر وحركة الكثير من الأفكار والمقترحات التى أدرك أهميتها لتمكين الآسيان من مواجهة التى تواجهها حال ظهورها.(١)

فلقد تعرضت الآسيان فى كل عقد من عقود تطورها لعدد مختلف من المشكلات والتحديات. ففى خلال عقد الثمانينات وفى إطار سعيها لتحقيق التعاون الاقليمى واجهت مشكلة تدهور أسعار السلع وقيمة العملة، مما جعل محاضير محمد يناشد دول الآسيان من أجل مزيد من الترابط من خلال العمل معاً، وزيادة التبادل السلعى والتجارى بينهم الأمر الذى يجعلهم عندما يتفاوضون مع الخارج يتفاوضون من مركز قوة وليس ضعف، فكثيراً

ما طالب قادة الآسيان بضرورة وضع مصالح الرابطة فى المقدمة، فضلاً عن فضلاً عن مطالبتهم بإعطاء دور نشط وكبير للقطاع الخاص.

كما حرص محاضير محمد من ناحية أخرى على أن يحمل رسالة ماليزيا للعالم الخارجى، التى تمثلت فى استعدادها لأن تصبح شريكاً فى التنمية، حيث لم يرغب فى أن يكون الآسيان مجرد مكان لبيع السلع. وعليه فقد اقترح تنويع المنتجات المصنعة وإقامة مشروعات مشتركة للاستفادة من التكلفة القليلة للإنتاج فى بعض الدول. وقد أتت سنوات التسعينيات وهى تحمل معها الآمال لدول الآسيان أثر انتهاء الحرب الباردة حيث زادت عضوية الآسيان خلال هذه السنوات، وذلك بانضمام فيتنام عام ١٩٩٥، وكل من لاوس وميانمار عام ١٩٩٧، وكمبوديا عام ١٩٩٩ لتصبح هذه الأخيرة العضو العاشر فى الرابطة.

ودخلت الآسيان فى فترة ذهبية من فترات تطورها عندما نمت دولها من خلال المؤشرات الرقمية المتضاعفة، وهى الفترة التى أنشئت الافتا AFTA* خلالها الأمر الذى شكل أول خطوة محددة تتخذ فى طريق إقامة تكامل كبير فى المنطقة. كما أنشئ خلال هذه الفترة أيضاً منتدى الآسيان الاقليمى ARF، واتجه محاضير محمد للعمل من أجل إقامة الجماعة الاقتصادية لشرق أسيا EAEG التى تضم الآسيان والصين وكوريا الجنوبية واليابان كمشروع للتكامل الأسيوى يعمل على إقامة تعاون وثيق واعتماد متبادل بين الآسيان ومنطقة شرق أسيا. وواصل محاضير محمد خلال هذه الفترة مناداته بآسيان قوى متحد يكون قادراً على المشاركة فى تشكيل النظام الاقتصادى والسياسى العالمى، حيث نظر للجماعة الاقتصادية لشرق أسيا على أنها الحل فى مواجهة الأهمية المتزايدة لكل من الاتحاد الاوروبى والنافتا.

وقد دافع محاضير محمد بقوة ضد جهود الولايات المتحدة الأمريكية لإنكار حق شرق أسيا فى تدعيم التعاون بين دولها. وقد كان واثقاً من أهمية التعاون بين الآسيان وكل من كوريا والصين واليابان فيما عرف بالآسيان + ٣ وذلك نظراً لواقعية الفكرة ومعقوليتها.

كما رفض محاضير محمد تماماً اتجاه الغرب للربط بين القضايا غير التجارية مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والبيئة وحقوق العمال، وذلك بإضافة شروط تفرض على

* منطقة الآسيان للتجارة الحرة

الدول الصناعية الجديدة مثل دول الآسيان حيث اعتبر هذا العمل نوع من أنواع فـرض الحماية التي يرفضها.[٢]

وسيتم فيما يلى إلقاء الضوء على تطور الآسيان من خـلال مـرحلتين أساسـيتين: المرحلة الأولى (١٩٦٧ -١٩٧٤) وعرفت بمرحلة التشاور، والمرحلة الثانية (١٩٧٥ – ١٩٧٨) وعرفت بمرحلة العمل الجماعي.

المرحلة الأولى: مرحلة التشاور (١٩٦٧ – ١٩٧٤)

ساعدت رغبة ماليزيا فى تجاوز خلافاتها السياسية مع كل من الفلبـين وسـنغافورة على تنمية عضويتها فى رابطة الآسيان وإقامة علاقات جديدة مع نظام حكم سوهارتو فى اندونيسيا، وهو الأمر الذى يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن الإدراك العام للمـشكلات الإقليمية والحاجة لحلها كان دافعاً أساسياً لماليزيا دفعها للانضمام إلـى الآسـيان. وهـو الدافع الذى تدعم من خلال إدراك الأعضاء الخمسة المؤسسين تجاه المساعدة الخارجيـة الصينية للتمرد الشيوعى الداخلى فى هذه الدول ما عدا سنغافورة إذ لا يخفى على أحد أن من الدوافع الأساسية لإقامة الآسيان هى تكوين جبهة مشتركة ضد انتشار الشيوعية فـى منطقة جنوب شرق أسيا حيث تعاون الأعضاء لدرء هذه الخطر.

إلا أنه على الرغم من سيطرة الاعتبارات السياسية والاستراتيجية على إنشاء الآسيان فقد ركز إعلان بانكوك تركيزاً كبيراً على التعاون الاقتصادى والاستقرار الاجتمـاعى. لكن والحق يقال، فإن هذه الأهداف الخاصة بالتعاون الاقتصادى لم تتبوأ فى البداية مقعد الصدارة نظراً للخلافات السياسية التى كانت موجودة بين بعض الدول الأعضاء والـشك المتبادل بينهم، والمستويات المختلفة من التنمية الاقتصادية والصناعية بينهم خاصة بين سنغافورة وبقية الدول الأعضاء حيث عملت هذه النواحى على التقليل من التركيز علـى المشكلات الاقتصادية الإقليمية لدول الرابطة للدرجة التى منعت الأعضاء مـن التفكيـر حتى فى إنشاء مؤسسات ومنظمات إقليمية اقتصادية كان من المهم إقامتهـا مـن أجـل تطوير برامج التعاون الاقتصادى الاقليمى، إذ لم ينشئ الأعضاء حتى سكرتارية إقليميـة خلال الفترة من ١٩٦٧- ١٩٧٤.[٣]

وعقب إنشاء الآسيان بدأت المشكلات تظهر مبكراً بين أعضائه. فبدأت العلاقات فى التوتر بين ماليزيا والفلبين عام ١٩٦٨ بسبب مطالبة الفلبين بولاية صباح الماليزية والتى تطلق عليها الفلبين اسم بورنيو الشمالية، حيث صدر قانون فى الكونجرس الفلبينى عـام ١٩٦٨ يقضى بضم الولاية إلى الفلبين، وهو ما أدى لقطع العلاقـات الدبلوماسـية بـين

الدولتين فى العام نفسه، وشل يد الآسيان فى العمل. وعندما عقد المؤتمر الوزارى الثالث للآسيان فى ديسمبر ١٩٦٩ كان دور الآسيان فى تراجع. وكان تنكو عبد الرحمن – أول رئيس وزراء لماليزيا عقب الاستقلال – قد أعلن عن ضرورة تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين نظراً للقيمة الكبرى للدولتين داخل الآسيان.

إلا أنه وعلى الرغم من هذه المشكلة فقد عملت دول الآسيان على دفع التعاون بينهم حيث وقعت اتفاقيتين للتعاون: الأولى اتفاقية إقامة صندوق الآسيان، والثانية اتفاقية دفع التعاون فى مجالى الأنشطة الإعلامية والثقافية، وهى الناحية التى توضح قلة إنجاز دول الآسيان فى مجال دعم التعاون الاقتصادى بينهم، وإن ساعدت الروابط الشخصية والمستمرة، والمشورة المتبادلة بين القادة والخبراء فى زرع معنى للتضامن والآراء الصلبة بين دول الرابطة.(٤)

وقد تميزت الفترة التاريخية بين عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٤ بعدم التأكد والاختلافات المهمة فى إدراك أولويات السياسة الخارجية بين دول الآسيان، وهى الناحية التى نشأت عقب التغييرات فى الدبلوماسية العالمية والتوازن العالمى للقوة، اثر تبنى "مبدأ جوام" بخصوص تايلاند والفلبين، والانخفاض فى عدد القوات والقواعد الأمريكية، وانفتاح الصين وانسحاب القوات الأمريكية من فيتنام عام ١٩٧٣، الأمر الذى غير بدرجة كبيرة من موازين القوى. فكان أن بدأت الآسيان فى تبنى موقف أكثر تحديداً تجاه بكين، وقد زار رئيس الوزراء الماليزى تون عبد الرازق الصين فى عام ١٩٧٤، وهو العام نفسه الذى أقيمت فيه العلاقات الدبلوماسية بينهما. فاعترفت كوالالمبور بجمهورية الصين الشعبية كممثل قانوني وحيد لحكومة الصين، وقررت الدولتان تقريب وجهات النظر بينهما حول تايوان، وهو المنهج ذاته الذى أتبعته ماليزيا تجاه الفلبين وتايلاند.

إلا أن زيارة رئيس الوزراء الماليزى للصين احتوت أيضاً على اعتبارات سياسية داخلية، فقد هدفت فى جزء منها لتحقيق هدف مزدوج وهو جذب التأييد الصينى لتحالف الجبهة الوطنية فى ماليزيا، وتقليل التأييد لحزب العمل الديمقراطى، حيث سعى عبد الرازق للحصول على تأكيد صيني رسمى بعدم تدخل الصين فى شئون ماليزيا الداخلية، ومنع الصين من تأييد الحزب الشيوعى الماليزى.(٥)

وقد شهدت الفترة من ١٩٦٧ – ١٩٧٤ العمل من أجل تقوية وحدة دول الآسيان. فقد ساعدت الإنجازات السياسية على تسهيل العلاقات بين وزراء خارجية الآسيان، وعد من

المسؤلين الحكوميين الرسميين مما ساعد على تقليل حدة التوترات حول الكثير من المشكلات السياسية بينهم، ومن بينها الخلاف بين سنغافورة وماليزيا.

وقد تمكنت ماليزيا وبقية دول الآسيان من تقوية العلاقات بين بعضهم البعض من خلال المشورة، الأمر الذى ساعدهم على التغلب بفعالية على التحديات الناشئة من التغييرات المتسارعة فى المناخ السياسى.

المرحلة الثانية: مرحلة العمل الجماعى (١٩٧٥ – ١٩٧٨)

احتوت السياسة الخارجية الماليزية فى عهد رئيس وزرائها حسين عون عام ١٩٧٥ على أهداف أساسية منها عدم الانحياز، والتوازن، والتعاون مع كافة الدول بغض النظر عن أيديولوجيتها السياسية أو نظامها السياسى أو الاجتماعى وذلك بناء على قاعدة الاحترام المتبادل والصداقة وعدم التدخل مع الاعتماد بصورة أساسية على مبدأ الإقليمية.[٦]ولم تكن ماليزيا بمفردها هى التى بادرت بإطلاق مفهوم ZopFan (منطقة السلام والحرية والحياد) ولكنها كانت الدافع الأكبر لمبدأ حياد الآسيان عام ١٩٧١.

وقد اهتمت السياسة الخارجية الماليزية بدرجة كبيرة بتوثيق العلاقات مع عدد من دول الآسيان خاصة فيتنام.[٧] فإلى جانب التطبيع السريع للعلاقات معها عام ١٩٧٥ فقد أقامت معها علاقات رسمية عام ١٩٧٦، وقد ارتبطت رغبة ماليزيا فى تحسين علاقاتها الدبلوماسية مع هانوى برغبة كوالالمبور فى العمل كجسر بين الآسيان وفيتنام، وهى المجهودات التى أتت ثمارها عام ١٩٧٨ عندما ترسخت العلاقات بين الدولتين.[٨]وقد ساعدت زيارة رئيس الوزراء الفيتنامى "بهام فان دونج" لكوالالمبور عام ١٩٧٨ على مزيد من تحسين العلاقات بين الدولتين حيث تناقشتا فى مفهوم Zopfan وأعلن رئيس الوزراء الفيتنامى عن وقف مساعدة هانوى للثوار الماليزيين.[٩]

إلا أن النزاع الصينى – الفيتنامى، والفيتنامى – الكمبودى قد تعقد بصورة أكبر مما كان عليه بسبب التنافس الصينى الروسى، حيث كانت روسيا تدعم فيتنام، والصين تدعم كمبوديا.[١٠] كما تعقد الموقف بين ماليزيا وفيتنام، خاصة عقب استقبال ماليزيا لعديد من المهاجرين الفيتناميين، حيث استقبلت عام ١٩٧٩ حوالى ١١٠,٨٠٨قارب، الأمر الذى طرح مشكلة استنزاف هؤلاء لقدر كبير من موارد ماليزيا.[١١] وقد هدد حسين عون فيتنام فى العام ذاته بعدم تردد ماليزيا فى قطع علاقاتها بها إذا ساعدت الأولى على تهديد الأمن الماليزى من خلال إرسال عملاء شيوعيين بين المهاجرين.[١٢] وعقب أن اعتبرت ماليزيا فيتنام مصدراً لمشكلة المهاجرين قطعت برامجها للمساعدة عنها الأمر الذى نال

من قوة العلاقات بين الدولتين إلا أنه وعقب أن ناقشت دول الآسيان جوانب المشكلة اتجهت هانوى لتقييد تدفق المهاجرين منها لماليزيا.(١٣)

وبمتابعة التعاون الاقتصادى الماليزى مع دول الآسيان خلال هذه المرحلة الثانية يتبين أن الأعوام من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٥ قد تميزت بقلة مؤشرات التنسيق الاقتصادى بينهم. وهو ما يعود بصورة أساسية إلى أن هذه الأعوام قد انقضت فى مجال تحقيق هدف أساسى هو تنمية المشورة بين دول الآسيان، وإلى أن هذه الدول لم تكن قد نضجت بالقدر الكافى الذى يمكنها من دفع آليات التعاون الاقتصادى بينها. فقد كان ينقص الرابطة آلية إدارية يكون هدفها الرئيسى دفع المشاريع الاقتصادية على أسس تعاونية، هذا فضلاً عن أن أنشطة الآسيان وخاصة ما يرتبط منها بالنواحى الاقتصادية كان يديرها وزراء خارجية دول الآسيان. فلم يكن يشارك وزراء الاقتصاد إلا فيما ندر فى مجال توجيه ودفع دفة المناقشات فى المجالات الاقتصادية. كما لم يكن لدى هؤلاء أى تفويض فى التعامل مباشرة مع نظرائهم، إذ كان التعاون الاقتصادى يعامل كعلاقات خارجية وليس كقضية ذات شأن داخلى.(١٤)

إلا أنه قد تجمعت عدد من التطورات التى ساهمت فى دفع الآسيان للعمل من أجل تنشيط التعاون الاقتصادى داخل إطار التحالف الاقليمى بينهم. شملت هذه التطورات عدداً من القضايا منها المشكلة البترولية عام ١٩٧٣، الانتصار الشيوعى فى الهند الصينية عام ١٩٧٥، وانسحاب الولايات المتحدة من عدد من المناطق الأساسية فى جنوب شرق أسيا. إلا أن العامل الحاسم تمثل فى سقوط سايجون وبنوم بنه فى منتصف عام ١٩٧٥ فى أيدى الشيوعيين الأمر الذى هدد توازن القوى فى المنطقة خاصة عقب انسحاب الولايات المتحدة من الهند الصينية، فضلاً عن انسحابها السابق من عدد من مناطق جنوب شرق أسيا. وعليه فقد تعين على دول الآسيان فى خضم هذه الأحداث العمل من أجل تنمية تحالف داخلى واقليمى فى المجال الاقتصادى.

وتحقيقاً لهذا الهدف ركزت قمة الآسيان الأولى فى عام ١٩٧٦ على هذا البعد المهم. وفى إطار معاهدة الصداقة والتعاون ركز قادة دول الآسيان على المناداة بتكثيف التعاون الاقتصادى مع انتهاج سياسات إقليمية ملائمة للتنمية الاقتصادية والمساعدة المتبادلة.(١٥) وقد توصلت دول الرابطة فى إعلان اتفاق الآسيان إلى اتفاق للتعاون فى مجال السلع الأساسية خاصة الغذاء والطاقة من أجل إقامة مراكز صناعية كبرى والتعاون فى مجال

التجارة[١٦]، والسعى لإبرام اتفاقيات تجارية ذات أفضلية. وتحقيقاً لهذه الأهداف المهمة اتجه قادة الآسيان لإصلاح آلية صنع القرار بالرابطة.[١٧]

وعقب قمة الآسيان الأولى فى عام ١٩٧٦، اتفق وزراء اقتصاد الآسيان فى عام ١٩٧٧ على إعادة تنظيم آلية التعاون الاقتصادى للرابطة، حيث أنشأوا خمس لجان اقتصادية هى: لجنة التجارة والسياحة، ولجنة الصناعة والتعدين والطاقة، ولجنة الغذاء والزراعة والغابات، ولجنة الاستثمار والبنوك، ولجنة النقل والاتصال، حيث شكلت هذه اللجان الخمس القوة المفصلية الأساسية للتعاون الاقتصادى داخل الآسيان.

(٢)

الآسيان فى السياسة الخارجية الماليزية فى ظل قيادة محاضير محمد

فتح محاضير محمد أبواب ماليزيا أمام دول الاتحاد الاوروبى واليابان واستراليا فضلاً عن دول الآسيان للاستثمار فى ماليزيا وقد احتوت اتفاقية الأفضلية التجارية عام ١٩٨٥ على قائمة أساسية لعدد أكثر من١٨,٠٠٠ نوع. وبدأت السلع تعمل كمكون مهم فى مجال التعاون بين دول الآسيان.

وقد شكلت المنطقة بأسرها سوقاً كبيراً متنامياً للصادرات لشركاء الحوار. وقد اهتم رئيس الوزراء الماليزى اهتماماً خاصاً بتوسيع مشاركة القطاع الخاص فى أنشطة الآسيان، كما لعبت شراكة اليابان للآسيان دوراً كبيراً فى مجال إيجاد حل لعبء القروض فى إطار تقلبات السوق المالى. هذا فضلاً عن تحقيق هذه الشراكة لعدد كبير من الإنجازات الاقتصادية.

ومن المميزات المهمة التى تحسب لمحاضير محمد دعوته لإقامة الجماعة الاقتصادية لشرق أسيا من أجل الاهتمام بالتجارة، والحفاظ على التجارة الحرة. وعلى الرغم من البطء الاقتصادى الذى ميز الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٧ فقد كان درساً تم الاستفادة منه دفع الآسيان إلى أن تخصص مواردها وتعمل بكامل ثقلها من أجل خلق مناخ اقتصادى يعمل على تجديد ودفع النمو. وقد اتجه محاضير محمد لتأكيد أهمية هذا العنصر لتقوية الآسيان الأمر الذى يمكنه من أن يزيد من قوته فى مجال المفاوضات الدولية مع الدول المتقدمة حول شروط تحرير التجارة، حيث تكمن أهمية الجماعة الاقتصادية لشرق أسيا فى تقوية دور الآسيان ككيان ذو صوت موحد فى مفاوضات الجات، ومفاوضات التجارة الدولية. وفى إطار سياسات التحرير الاقتصادى التى قادتها

ماليزيا مع دول الآسيان كان هناك الحرص الدائم على أن يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً فى مجال دفع التجارة والتعاون الاقتصادى.

وقد اعتمدت ماليزيا في جذب الاستثمارات إليها على علاقاتها الصناعية الجيدة بالخارج، وعلى الصناعة كثيفة الاعتماد على الأيدى العاملة للقضاء على البطالة مما أدى إلى ارتفاع أجور العمال.

كما عملت ماليزيا على زيادة الاستثمارات فى قطاع التصنيع حيث نجح هذا القطاع عام ١٩٩٢ فى تحقيق حوالى ٢٨,٩% من مجمل الناتج القومى الماليزى.

وفى خلال الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٢ حققت السياسة الاقتصادية نسبة نمو بلغت ٨% سنوياً، وظلت معدلات التضخم تحقق نسبة منخفضة تراوحت ما بين ٢% إلى ٤,٧%.

وقد اتجهت سياسات التنمية الماليزية فى الوقت ذاته إلى التركيز على اعتبارات تحقيق الوحدة الوطنية والمحافظة عليها، وإعادة توزيع الدخل والقضاء على الفقر، والقضاء على التفرقة بسبب العرق فى مجال الوظيفة.

وفى إطار معالجة تداعيات الأزمة المالية عام ١٩٩٧ طالب محاضير محمد بتنظيم أنشطة تجارة العملة لحماية الاقتصاد من الافتقار السريع الناشئ من خفض قيمة العملة بسبب الاتجار فى العملة والهجوم على سوق الأسهم. وقد وضعت ماليزيا خطة اقتصادية وطنية خاصة بها لمواجهة هذه الأزمة المالية حيث اتبعت إجراءات عدة استطاعت من خلالها حماية اقتصادها. ومن خلال تخفيض معدلات الفائدة، وزيادة السيولة، وإعادة تحويل الفوائد للبنوك فى صورة رأس مال، وإعادة هيكلة البنوك نجحت ماليزيا فى القضاء على التدهور وإرجاع الاقتصاد لحالته الأولى.

ومن الأهداف الأساسية التى سعت السياسة الخارجية الماليزية لتنفيذها فى عهد محاضير محمد العمل على دفع التكامل الاقتصادى مع دول الآسيان والتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة للآسيان. هذا علاوة على فتح الآسيان لكل من الصين واليابان وكوريا من خلال ما أطلق عليه الآسيان +٣. وقد قدرت ماليزيا للصين ليس فقط الالتزامات المالية التى تحملتها خلال الأزمة المالية، ولكن أيضاً جهودها فى مجال الإصلاح الاقتصادى والنمو المحلى. كما رحبت ماليزيا أيضاً بالإصلاحات التى قامت بها اليابان فى قطاعها المالى والمبادرة اليابانية بتقديم مجموعة من إجراءات المساعدة التى نجحت فى كبح جماح الصعوبات الاقتصادية الجارية.

وفي إطار رؤية ٢٠٢٠ التي تأخذ بها ماليزيا كخطة متكاملة للمستقبل، فإن الآسيان في عام ٢٠٢٠ سيكون منطقة سلام وحرية وحياد، وهو ما سوف تسعى معاهدة الصداقة و التعاون في جنوب شرق أسيا للعمل على تحقيقه.

وسوف تكون هناك منطقة مستقرة متعاونة هي المنطقة الاقتصادية للآسيان، حيث ستشهد التدفق الحر للسلع والخدمات والاستثمارات، فضلاً عن التدفق الحر لرأس المال وتنمية اقتصادية متوازنة مع تقليل حدة الفقر والفوارق الاجتماعية والاقتصادية. ومن المتوقع حدوث استقرار مالي واقتصادي من خلال توطيد أواصر المشورة بين الدول حول السياسات المالية والاقتصادية. وسوف تعد المنطقة الحرة للاسيان منطقة استثمار خاصة بالآسيان عام ٢٠١٠، يمكنها استقبال تدفق الاستثمارات الحرة عام ٢٠٢٠، كما يتوقع تحقيق تنمية صناعية قوية من خلال المشاريع التنافسية الصغيرة والمتوسطة. وستتجه ماليزيا للتركيز على ثلاثة قضايا أساسية هي العولمة والتحرير الاقتصادي والاندماج الكلي.

وفي هذا الصدد يجب على الآسيان وماليزيا العمل معاً للمساهمة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، كما لا يمكن التغاضي عن دور الهند والصين في تحقيق هذا الهدف الضخم.

وسوف تعمل الآسيان على أساس الشراكة الاقتصادية الكاملة التي من شأنها أن تعود بالنفع على الجميع، مما يستوجب توسيع ما أطلق عليه الآسيان +٣، ويجب تشكيل منطقة التجارة الحرة بين الصين والآسيان كما صاغتها الصين خلال عشر سنوات. ويعد الاقتراح الذي قدمته كوريا الجنوبية بإقامة منطقة حرة تجمعها مع الآسيان اقتراحاً مهماً من شأنه تكملة اتفاقيات التجارة الحرة في شرق أسيا.

هذا الواقع المشرق الذي حدد محاضير محمد أبعاده يتواصل الآن مع خلفه عبد الله بدوي حيث خصصت قمة شرق أسيا المنعقدة في ديسمبر ٢٠٠٥ للتأكيد على مواصلة ماليزيا والآسيان لجهودهما التي بذلاها لبناء المستقبل معاً. وسوف تكون فكرة "أنعش جارك" حجر الزاوية في سياسة ماليزيا الخارجية حيث يحرص بدوي على التأكيد على أنه يواصل مسيرة محاضير محمد لتحقيق الأهداف الأساسية لسياسة ماليزيا الداخلية والخارجية، وإن كانت هذه المسيرة تتواصل بأهداف تختلف في بعض جوانبها عن سياسة محاضير محمد حيث تأتي أقل طموحاً وتشدداً.

الهوامش

(١) Dr. Mahathir Mohamed at the Asia Society Conference on Asia and Changing World, Tokyo, Japan, 1993.

(٢) The initial proposal for the formation of ASEAN came in 1958 from Tunku Abdul Rahman. See Ghazalie Shafie, "Malaysia in Southeast Asia",in M. Ghazali Shafie, Malaysia: International Relations, creative Enterprise Sdn. Bhd, Kuala Lumpur, 1982,P.160.

(٣) Roger Irvinew "The Formative Years of ASEAN: 1967-1976", in Alison Brionowski (ed.), Understanding ASEAN, Macmillan, London,198,2 p. 10

(٤) Joint Communique, "The Third ASEAN Ministerial Meeting, Cameron Highlands, (Malaysia), 16-17 December 1969", in ASEAN 20 Years, ASEAN Secretariat, Jakarta, 1978, p.269.

(٥) Razak's visit to China was a historic event as he was the highest ranking officer of state among the **ASEAN** nation's to visit China and Malaysia was the first ASEAN nation to establish diplomatic relations with China in May 1974.

(٦) Final Communique، Meeting of ASEAN Heads of government, Kuala Lumpur, 4-5 August1977, in ASEAN 10 years, p. 195.

(٧) Huynh Kim Khanh, "Vietnam: Neither Peace or War", in Southeast Asian Affairs, 1979, Institute of Southeast Asian Studies, Singapore, pp. 335-347

(٨) Doak Barnett, "The Future Us Role in East and Southeast Asia", in Pacific Community, Vol. 8, No. 3, April 1977, p. 400

(٩) Peking Review, Vol. 20, No. 46, 17 November 1978, p. 52

(١٠) Malaysia also established joint naval patrols with Indonesia in June 1979 covering the common sea boundy along the southern part of the 500 mile curve north of the second parallel. The patrols were ineffective because the large number of islands on the Indonesian side offered a natural refugee for the boat people. Amar Taib Mahmud, Far Eastern Economic Review,27 July 1979, p. 21.

(١١) Foreign Affairs Malaysia, June 1979, p. 148.

(١٢) Statement by Hussein Onn, Far Eastern Economic Review, 16 January 1979, p. 15

(١٣) Hussein Onn, Far Eastern Economic Review, 16 January 1979, p. 15.

(١٤) Armado Castro, "ASEAN Economic Cooperation", in Understanding ASEAN, p. 75

(١٥) Treaty of Amity and Cooperation in ASEAN 10 Years, p. 120.

(١٦) Declarations of ASEAN Concard (1976) in ASEAN 10 Years, pp. 111-115

(١٧) **Ibid.**, p. 114.

(١٨) M. Rajendran, ASEAN's Foreign Relations, Arena Buku Sdn. Bhd., Kuala Lumpur, 1985, p. 170.

الفصل الثامن

السياسة الخارجية الماليزية تجاه المنظمات الدولية

أ.د. أحمد الرشيدى

مقدمة

من المسلم به وبصفة عامة، لدى عموم الباحثين فى حقـل العلاقـات الدوليـة، أن السياسة الخارجية لأى دولة مع / أو تجاه غيرها من أشخاص القـانون الـدولى - دولاً كانت أم منظمات دولية حكومية - إنما تحكمها مجموعة من الثوابت، كمـا أنهـا تبغـى تحقيق مجموعة من الأهداف. فعلى مستوى الثوابت أو المبادئ الحاكمة، هناك -- علـى سبيل المثال - اعتبارات الجغرافيا وعلاقتها بالأمن الوطنى للدولة، والسكان وتـركيبتهم الإثنية والدينية واللغوية. وهناك، أيضا، الاعتبار المتعلق بالموارد ومدى توافرها، كمـا يؤكد جانب غير محدود من الباحثين، على دور عامل القيادة كعامل ذى قيمة كبيرة فـى هذا الشأن، وخاصة عندما يرتبط بعقيدة سياسية معينة.

وأما على مستوى الأهداف، فالملاحظ أنها تتمركز - فى مجملهـا - حـول مبـدأ المحافظة على بقاء الدولة واستمراريتها، وضمان أمن شعبها ورفاهيته، والحرص علـى تبؤ مكانة دولية معتبرة.

والواقع، أن ماليزيا لم تكن استثناء من هذه القاعدة العامة والحاكمة فـى العلاقـات الدولية. فقد تضافرت اعتبارات الواقع، والسكان، والموارد، والقيادة، والعقيدة الـسياسية وغيرها لتشكل ملامح سياستها الخارجية تجاه مختلف الفاعلين الدوليين، سـواء داخـل المنظمات الدولية أو خارجها.

ونعرض فى مايلى، وفى إطار هذا الفصل، لجانب من توجهات السياسة الخارجيـة الماليزية في بعض المنظمات الدولية، وذلك من خلال التركيز على نقطتـين رئيـسيتين: النقطة الأولى، ونتناول فيها دواعى انضمام الدول إلـى المنظمـات الدوليـة واكتـساب عضويتها. وأما النقطة الأخرى، فنخصصها لإلقاء بعض الضوء على دور ماليزيـا فـي إنشاء بعض هذه المنظمات ومواقفها إزاء بعض القضايا التى عرضت في إطارها.

(١)

دواعى انضمام الدول إلى المنظمات الدولية:

لماذا تحرص الدول على اكتساب عضوية المنظمات الدولية؟

غنى عن البيان، بادئ ذى بدء، أن ثمة حرصاً دائماً من جانب الدول عموما، علـى الانضمام إلى المنظمات الدولية على اختلاف أنواعها واكتساب عضويتها، وسواء أكانت منظمات دولية عالمية كالأمم المتحدة، أم إقليمية كجامعة الدول العربية، أم عامة النشاط؛ كالمنظمتين سالفتى الذكر وكمنظمة المـؤتمر الإسـلامي، أم كانـت منظمـات دوليـة

متخصصة كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، أو كمنظمة الصحة العالمية، أو كمنظمة المدن الإسلامية، أو اتحاد الإذاعات الإسلامية،...

والثابت، أنه على الرغم من تعدد الأسباب أو الاعتبارات التى تفسر مواقف الدول فى هذا الشأن، واختلاف هذه الأسباب أو تلك الاعتبارات من دولة إلى أخرى، إلا أننا نميل إلى تفسير هذا الحرص من جانب الدول عموماً على الانضمام إلى المنظمات الدولية واكتساب صفة العضوية فيها، بإرجاعه إلى الاعتبارات الرئيسية التالية:

فأولاً: هناك الاعتبار المتمثل فى حقيقة أن عضوية الدولة – أى دولة – فى المنظمات الدولية، إنما تكسبها – أى مثل هذه الدولة – مكانة دولية مهمة، وتتيح لها فرصة الاضطلاع بأدوار دولية ذات قيمة معتبرة، ليس فقط من خلال المشاركة في أنشطة المنظمة المعنية وتفاعلاتها المختلفة، وإنما – أيضاً – من خلال ما قد يتاح لهذه الدولة من فرص مناسبة؛ كتولى بعض الوظائف القيادية، مثل: أمانة المنظمة، أو رئاسة أحد الأجهزة الرئيسية فيها، أو إحدى لجانها الرئيسية أو الفرعية،...

وثانياً: هناك الاعتبار المتمثل في كون الاشتراك في عضوية المنظمات الدولية من شأنه – ولاشك – أن يعزز المركز القانونى لبعض الدول حديثة العهد بالاستقلال، بالنظر إلى حقيقة أن الموافقة على قبول عضوية دولة ما في إحدى المنظمات الدولية له دلالته التي لا تنكر في التوكيد على إقرار أو اعتراف المجتمع الدولى المعنى – العالمى أو الإقليمى – بتمتع هذه الدولة بوصف الشخصية القانونية الدولية وبصيرورتها عضواً كامل العضوية في هذا المجتمع، هذا ناهيك عن أن مثل هذه العضوية يمكن أن تعد مؤشراً مهماً على مباشرة الدولة المعنية لجانب من مظاهر سيادتها في المجال الدولى. والواقع، أن ذلك يظهر بوضوح كبير عندما تسعى الدولة إلى الاضطلاع بدور رئيسى أو مركزى داخل المنظمة الدولية.

وثالثاً: من المعلوم، أيضاً، أن انضمام الدولة إلى عضوية المنظمات الدولية يفتح الباب واسعا أمامها لتبادل العلاقات الدبلوماسية بين هذه الدولة وبعض الدول الأخرى، وهو أمر مهم – كذلك – بالنسبة إلى هذه الدولة الجديدة لتوطيد أركانها كعضو في الجماعة الدولية.

ورابعاً: هناك اعتبار آخر يتمثل فى حقيقة أن انضمام الدولة إلى عضوية المنظمات الدولية من شأنه – أيضاً– أن يوفر لها فرصة الإفادة من العديد من المزايا المترتبة على ذلك، وبالذات ما يتصل منها بالمساعدات والمنح –سواء المالية أو الفنية أو الاستشارية–

التى تقدمها المنظمات الدولية، من خلال أجهزتها المعنية، لأعضائها في بعض الأحوال، وسواء في الظروف العادية أو في الظروف الاستثنائية.

وخامساً: كما يمكن القول إنه بالنظر إلى حرص العديد من المنظمات الدولية – وخاصة العامة منها – على إنشاء آليات معينة لتسوية النزاعات التى قد تثور بين أعضائها، فإن مؤدى ذلك أن الانضمام إلى عضوية مثل هذه المنظمات، هو الذى يسوغ للدول الأعضاء الحق في الإفادة من هذه الآليات لتسوية بعض نزاعاتها مع الدول الأخرى الأعضاء في ذات المنظمة، وبصفة خاصة فى ما لو كانت هذه النزاعات ذات طبيعة قانونية.

وسادساً: نستطيع القول إن بعض الدول – وربما الدول الكبرى منها تحديداً – تسعى عادة إلى توظيف المنظمة الدولية التي تنضم إلى عضويتها كأداة لبلوغ الأهداف المرجوة من سياستها الخارجية، جنبا إلى جنب مع الأدوات الأخرى؛ الاقتصادية، والدبلوماسية، والإعلامية،...

وأخيراً: هناك الرغبة العامة التى نجدها لدى العديد من الدول فى التعاون مع بعضها البعض، من أجل التصدى للقضايا والمشكلات المشتركة والتى لا تقوى الدول على مواجهتها فرادى.(١)

ومعلوم أن الدول تشارك في عضوية المنظمات الدولية، إما بصورة أصلية أى كعضو مؤسس للمنظمة، كحالة ماليزيا بالنسبة إلى تجمع دول الآسيان أو منظمة المؤتمر الإسلامي مثلا – وكما سنرى –، وإما بصورة لاحقة أى الانضمام إلى المنظمة في تاريخ لاحق على قيامها (العضوية اللاحقة أو العضوية بالانضمام).

والواقع، أنه على الرغم من أن الدول تتساوى – قانوناً – مع بعضها البعض من حيث العضوية وواجباتها، ودون ما تفرقة بين كونها عضواً مؤسساً أو عضواً منضماً، إلا أن المشاركة فى تأسيس المنظمة الدولية كثيراً ما يتيح الفرصة للدولة لعرض وجهة نظرها بشأن الصيغة المقترحة لهذه المنظمة والعمل من أجل الأخذ بها، كما أن مثل هذه المشاركة من شأنها أن تمكن الدولة مع غيرها من الدول الأخرى من وضع الشروط التى يسمح بمقتضاها للدول غير المشاركة أن تنضم.

ولكل ما تقدم، فإننا نجد أن الدول عموماً لا تتردد في المبادرة إلى التقدم لطلب الانضمام إلى عضوية المنظمات الدولية، وفقاً للشروط التى تضعها مواثيقها المنشئة،

ومتى توافرت الظروف الموضوعية المواتية، وفى مقدمتها الحصول على الاستقلال الوطنى والقدرة على مباشرة مختلف مظاهر السيادة الوطنية.

فإلى أى مدى يصدق هذا الأمر على ماليزيا، باعتبارها دولة حديثة العهد بالاستقلال الوطنى؟ وهل ثمة مبادئ حاكمة للسياسة الخارجية في إطار المنظمات الدولية؟ ثم ماهى الأهداف التى تبتغيها الدولة الماليزية، من وراء حرصها على الانضمام إلى عضوية هذه المنظمات الدولية؟

هذه الأسئلة وغيرها، مما قد يتفرع عنها، هى ما نعرض له فى النقطة التالية.

(٢)
عضوية ماليزيا فى المنظمات الدولية

لا يختلف الوضع فى حالة ماليزيا عنه في حالة الدول عموما، وذلك في ما يتعلق بالحرص على الانضمام إلى المنظمات الدولية واكتساب عضويتها بمجرد تحقق الشروط التى تتيح لها ذلك.

فالملاحظ، أن الحكومات الماليزية المتعاقبة، منذ الحصول على الاستقلال الوطنى لماليزيا فى عام ١٩٥٧، قد حرصت دوماً على الانضمام إلى العديد من المنظمات الدولية على اختلاف أنواعها؛ من عالمية وإقليمية، عامة ومتخصصة، حكومية وغير حكومية (وبالنسبة لهذة الأخيرة – أى المنظمات غير الحكومية – من خلال السماح، قانوناً، للمنظمات والهيئات الماليزية غير الحكومية بالانضمام إليها).

فمنذ ذلك الحين، لم تتردد ماليزيا – وشأن غيرها من الدول حديثة العهد بالاستقلال– في الانضمام إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة الموصولة بها. كما اضطلعت ماليزيا، مع بعض الدول الإسلامية الكبرى؛ كمصر وباكستان والمملكة العربية السعودية، بدور كبير في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامى في عام ١٩٦٩، على إثر حادث الاعتداء على المسجد الأقصى. بل ويمكننا القول أن ماليزيا تعد إحدى الدول الأساسية أو ذوات الثقل الكبير داخل هذه المنظمة الإسلامية.[٢] ولعل ما يؤكد على ذلك حقيقة أن أول أمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامى، وهو السيد تنكو عبد الرحمن (١٩٧٢–١٩٧٥) كان من مواطنى ماليزيا، بل وأول رئيس وزراء لها في مرحلة ما بعد الاستقلال. وفي إطار عضويتها بمنظمة المؤتمر الإسلامى، تحرص ماليزيا – دوماً – على توثيق علاقاتها مع العديد من المنظمات المنبثقة من هذه المنظمة، وعلى رأسها البنك الإسلامى للتنمية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة،...

وإضافة إلى منظمة المؤتمر الإسلامى، التى توصف بأنها منظمة ذات طابع دينى أو عقائدى، عملت ماليزيا باطراد على تطوير علاقاتها مع العديد من الدول المجاورة لهـا، وذلك من خلال إيجاد أطر تنظيمية للعمل المشترك.

ومن أهم التنظيمات التى كان لماليزيا دور أساسى فى إنشائها، نـشير علـى وجـه الخصوص إلى ما يلى:

١- المجلس الآسيوى الباسيفيكى

أنشئ هذا المجلس في عام ١٩٦٦ بغرض تطوير التعاون الاقتصادى والثقافى بـين الدول الأعضاء، وهى: اليابان، ماليزيا، الفلبين، تايلانـد، تـايوان، كوريـا الجنوبيـة، ونيوزيلاند.

لكن هذا المجلس لم يعمر طويلا، حيث حلت محله تنظيمات إقليمية أخـرى، وعلـى رأسها رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة بالأسيان.

٢- رابطة جنوب شرقى آسيا Association of South East Asia (ASA)

وقد أنشئت هذه الرابطة رسمياً، بمقتضى ما سمى إعـلان بـانكوك الـصادر فـي ١٩٦١/٧/٣١، والمبرم بين كل من ماليزيا والفلبين وتايلاند.

وقد كان الغرض من إنشاء رابطة جنوب شرقى آسيا هـو تحقيـق مجموعـة مـن الأهداف، أبرزها مايلى:

- إيجاد آليات فعالة كإطار للتباحث والتشاور المشترك في ما بين الـدول المعنية بالنسبة إلى كل ما له صلة بعلاقاتها المتبادلة.
- تبادل المساعدات فى مجالات التدريب وإجراء البحوث العلمية والمهنية والفنية والإدارية.
- تبادل المعلومات.
- التعاون والتنسيق فى مجال التجارة.
- تشجيع الدراسات الخاصة بمنطقة جنوب شرق آسيا عموماً.

٣- اتحاد مافيلندو (Maphilindo)

جاء الإعلان عن إنشاء هذا الاتحاد في عام ١٩٦٣، من خلال اجتماع رؤساء ثلاث دول من دول جنوب شرقى آسيا، وهى إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، الذين وقعوا على مـا سمى "إعلان مانيلا".

والواقع، أن الاتحاد المذكور قد أنشئ أصلاً ليكون عبارة عن إطار تنظيمي عام يجمع الدول ذوات الأصول الملاوية في منطقة جنوب شرقي آسيا. وقد تحددت أهدافه في محاولة إيجاد البيئة الإقليمية الإيجابية أو المواتية التي تساعد على تعزيز التعاون المشترك بين الدول الأعضاء في المجالات كافة.

٤- رابطة جنوب شرقي آسيا (الآسيان)

تأسست هذه الرابطة في عام ١٩٦٧ بمقتضى إعلان بانكوك الصادر في ٨ أغسطس من ذلك العام، بين كل من: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، سنغافورة.

والحقيقة، أن تجمع دول الآسيان يعتبر من أنجح التجمعات الإقليمية في العالم المعاصر. والثابت، أنه على الرغم من أن هذا التجمع قد أنشئ تحقيقا لأهداف اقتصادية في المقام الأول، إلا أنه سرعان ما أضحى له دور محوري في منظومة الأمن في منطقة جنوب شرق آسيا، وهو ما يستجيب للمصالح الماليزية في المنطقة، وفي مقدمتها حرص ماليزيا على أن يكون لها دور رئيسي – إن لم يكن دوراً قياديا.

ومن جهة أخرى، فقد اعتبرت ماليزيا أن عضويتها في هذا التجمع مفيدة لها – أيضاً – من نواح عدة، وبالذات في ما يتعلق برغبتها في التوصل إلى تسوية سلمية لنزاعاتها من الدول المجاورة الأعضاء في ذات التجمع. فمعروف، أن ماليزيا كانت طرفا في بعض النزاعات مع كل من: إندونيسيا، و سنغافورة بعد انفصالها عنها في عام ١٩٦٥، الفلبين بشأن إقليم صباح، وأيضا مع تايلاند.

٥- مجموعة الـ١٥

الملاحظ، أنه كان لماليزيا دور رئيسي في إنشاء هذه المجموعة في عام ١٩٩٠، حيث جاء الإعلان عن قيامها في العاصمة الماليزية كوالامبور، وهي تضم في عضويتها ١٦ دولة من ثلاث قارات، هي: آسيا، وإفريقيا، وأمريكا الجنوبية. وقد استثمرت ماليزيا هذه المجموعة لتوثيق علاقاتها بالعديد من الدول الأعضاء، وبخاصة الدول الإفريقية، منها كينيا، زيمبابوي، نيجيريا، السنغال، وذلك على اعتبار أن الدافع الأساسي وراء إنشاء المجموعة هو أن تكون بمثابة إطار عام للتعاون بين دول الجنوب مع بعضها البعض.

والواقع، أنه في إطار هذا الاهتمام الماليزي بتطوير وتعزيز علاقاتها بالدول الإفريقية، اضطلعت ماليزيا بدور كبير في إنشاء ما يعرف بمركز تنمية الاستثمار

والتكنولوجيا بين آسيا وإفريقيا The Asia Africa Investment and Technology Promotion Center (AAITPC).

ويتخذ هذا المركز من العاصمة الماليزية كوالالمبور مقراً له، وهو يهدف إلى ضمان تحقيق حدا أدنى من التنمية الصناعية الدائمة والمستمرة في دول الجنوب الإفريقية والآسيوية، وذلك من خلال تعظيم قدرات الدول المستقبلة في إفريقيا مع تعزيز قدرات الدول المانحة في آسيا. وفي هذا الإطار، استضافت ماليزيا الاجتماع الثالث للمنتدى الآسيوى الإفريقي Asian African Forum، في كوالالمبور، وذلك خلال الفترة من ٢٣-٢٥ مايو ٢٠٠٠. ويرتبط المركز بعلاقات وثيقة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو UNIDO) بالإضافة إلى مشاركتها الفعالة في تأسيس وإنشاء التجمعات سالفة الذكر.(٣)

٦-منظمة المؤتمر الإسلامى

سلفت الإشارة إلى أن منظمة المؤتمر الإسلامى قد أعلن عن قيامها في عام ١٩٧٢، وذلك فى أعقاب سلسلة من الأعمال التحضيرية استمرت نحو أربعة أعوام بدأت من ٢١ أغسطس ١٩٦٩، أى مباشرة بعد حدوث واقعة الاعتداء على المسجد الأقصى من جانب أحد المتطرفين اليهود. وقد جاء الإعلان الرسمى عن قيام هذه المنظمة الإسلامية، خلال انعقاد المؤتمر الوزارى الثالث لوزراء خارجية الدول الإسلامية في الفترة من ٢٩ فبراير إلى ٤ مارس ١٩٧٢، بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.(٤)

وقد حرصت ماليزيا، باعتبارها عضوا مؤسسا للمنظمة المذكورة، ومنذ ذلك الحين، على الاضطلاع بدور رئيسي وفاعل في إطارها وبالنسبة إلى كل ما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك في ما بين الدول الإسلامية الأعضاء، أو تلك التى تكون هذه الدول طرفا فيها بدرجة أو بأخرى (كقضية الإرهاب، تعريفه الصحيح، والسبل الأكثر ملاءمة لمعالجته والتصدى له).

وحسبنا أن نشير، في هذا السياق، إلى السياسات أو المواقف التى تمسكت بها الحكومة الماليزية في مؤتمر القمة الإسلامى العاشر، الذى استضافته ماليزيا في عام ٢٠٠٣. فقد تبنت ماليزيا مواقف صلبة إزاء مختلف قضايا العمل المشترك بين الدول الأعضاء. وكان لها بصمات واضحة في صياغة قرارات القمة الإسلامية وبياناتها، بما يخدم القضايا المشار إليها.

ولعل قضية الإرهاب هي التي كانت على قائمة القضايا المدرجة على جدول أعمال القمة الإسلامية العاشرة، التي برزت بشأنها السياسة الخارجية لماليزيا وقراءتها الصحيحة للأحداث على المستوى الدولي. فقد أعلن د.مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق، أن الدول الأعضاء يجب أن تبذل كل ما في وسعها لإقناع العالم – والدول الكبرى خاصة – أن مفهوم الإرهاب يجب أن ينصرف فقط إلى كافة الأفعال غير المشروعة التي يكون من شأنها ترويع الآمنين، أيا كانت الجهة التي تقوم بهذه الأفعال؛ فرداً، أو جماعة، أو حتى دولة. ويعني ذلك، بمفهوم المخالفة، أن النضال المشروع ضد الاحتلال ودفاعاً عن الأوطان لا يجب – بحال – اعتباره إرهابا، وإنما هو حق مشروع في المقاومة تكفله المبادئ القانونية العامة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

كذلك، فإن من بين المقترحات المهمة التي تحمس لها د.مهاتير محمد، ونجحت ماليزيا في تضمين قرارات القمة العاشرة إشارات صريحة إليها، ما يلي:

- المقترح المتعلق باستخدام دينار الذهب في التعامل التجاري بين الدول الأعضاء، كخطوة أولى لتوثيق التعاون التجاري والاقتصادي في ما بينها.
- الحاجة إلى قاعدة بيانات في مختلف المجالات ذات العلاقة بالعمل الإسلامي المشترك. وقد انتهت القمة، في هذا الشأن، إلى الموافقة على تعزيز تنمية العمل الإسلامي المشترك في مجالات العلوم والتكنولوجيا لدى الدول الإسلامية من خلال عقد المؤتمرات بشكل مستمر بهدف تبادل المعلومات، مع البحث في سبل إنشاء صندوق خاص لتقديم الجوائز التقديرية إلى المتفوقين في مجال العلوم والتكنولوجيا، وكذا تشجيع إقامة الحوارات بين المثقفين ورجال الأعمال حول القضايا ذات الصلة بالمصالح الإسلامية المشتركة.
- الموافقة على إقامة الحوار مع الثقافات والحضارات الأخرى، وبالذات مع الغرب، بهدف التوصل إلى التفاهم المشترك والمعتدل، مع إبراز مكانة الإسلام كدين سماوي يشجع السلام والازدهار بين مختلف الشعوب والأمم. وفي هذا الإطار، وافقت القمة على إنشاء مجموعة عمل يناط بها البحث في سبل إيجاد منهج دراسي إسلامي بغرض الإسهام في توطيد دعائم السلام والتفاهم بين الشعوب، مع التوكيد على ضرورة مشاركة كل فئات المجتمع – وبالذات المرأة – في عملية التنمية.

٧- السياسة الخارجية الماليزية فى إطار الأمم المتحدة

بادرت ماليزيا، فور حصولها على الاستقلال، إلى الانضمام إلى الأمم المتحدة ومختلف المنظمات المتخصصة المرتبطة بها. وقد حرصت الحكومات الماليزية المتعاقبة منذ الاستقلال على الاضطلاع بدور فاعل داخل هذه المنظمة الدولية، وبالنسبة إلى كل ما يتعلق بالقضايا الوطنية والآسيوية والإسلامية، أساسا. وقد ساعد على ذلك تولى وزارة الخارجية الماليزية عدد من الشخصيات المتميزة وذات الرؤى الثاقبة، ومنها: تنكو عبد الرحمن، إسماعيل عبد الرحمن، محمد غزالى، أبو الحسن عمر، عبد الله بدوى (رئيس الوزراء الحالى)،...

والواقع، أن ماليزيا قد نجحت – فعلاً – في أن يكون لها دور مؤثر إلى حد كبير فى إطار الأمم المتحدة ومنهج معالجتها للقضايا العالمية.

ولعل من أبرز المؤشرات الدالة على ذلك اختيارها – أى ماليزيا – رئيساً للدورة العادية الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٦، حيث كانت هذه هى المرة الأولى بالنسبة لماليزيا.

ولاشك فى أن هذا الاختيار إنما ينظر إليه بوصفه قد جاء تتويجاً لجهود ماليزيا واهتماماتها بالأمم المتحدة، حيث حرصت الحكومات الماليزية، منذ السنوات الأولى التى تلت الاستقلال فى عام ١٩٥٧ – على المشاركة فى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو، ثم فى البوسنة والهرسك. كما أنها تكاد تكون الدولة النامية الوحيدة التى تشارك في قوات حفظ سلام دولية يقودها حلف الأطلنطى.

وقد شارك د. مهاتير محمد – شخصياً – فى افتتاح أعمال الدورة الحادية والخمسين، وألقى أمامها خطابا مهما ضمنه رؤية بلاده بشأن مستقبل الأمم المتحدة وكيفية تطوير أدائها وكذا فيما يتعلق بمجمل الأفكار التى تضمنتها المشروعات المطروحة لإصلاح هذه المنظمة الدولية.

و كان ما أعلنه د.مهاتير محمد، في هذا الشأن مايلى:

- فبداية، أعلن د.مهاتير محمد، أن الأمم المتحدة ظلت بعيدة عن آمال شعوبها، بدليل استمرار العديد من الأزمات الخطيرة دون حل، وفى العديد من مناطق العالم.
- ثم عاد ليؤكد على رؤية بلاده بشأن ضرورة العمل الجماعى من أجل التغيير والإصلاح، وعلى نحو تحقيق المشاركة العادلة لقيم الديمقراطية في إطار العلاقات الدولية عموما.

- رفض إساءة استخدام القوة والازدواجية فى المعايير فى التعامل مع القضايا المثارة.
- أهمية الاحترام المتبادل بين الأمم والشعوب.
- فض حكم النخبة الذى تمارسه الدول الكبرى، تحت عباءة العولمة، أو تحت إدعاء حماية السلم والأمن الدوليين.
- انتقاد موقف الدول الكبرى المتمثل في حرصها على احتكار امتلاك السلاح النووى، وإنكار ذلك على الآخرين. وفي هذا السياق، انتقد د.مهاتير محمد بشدة، إحجام بعض الدول عن الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار السلاح النووى لعام ١٩٦٨.
- وفى ما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، وبالذات مجلس الأمن، فقد أكد د.مهاتير محمد أن هذه مسألة مهمة للغاية ويتعين إيلاؤها أولوية خاصة.

٨- السلوك التصويتى لماليزيا فى إطار الأمم المتحدة: مثال بارز على حرص الدبلوماسية على التفاعل بايجابية مع القضايا الدولية

معلوم، أن السلوك التصويتى لأى دولة عضو فى منظمة دولية، إنما يكشف بما لا يدع مجالاً للشك عن طبيعة التوجهات التى تتبناها هذه الدولة فى سياستها الخارجية، ليس فقط إزاء الدول الأخرى الأعضاء فى هذه المنظمة الدولية. وإنما تجاه القضايا الدولية عموماً.

والملاحظ، أن هذه القاعدة تصدق بوضوح على حالة السلوك التصويتى الماليزى فى إطار الأمم المتحدة، وتحديداً فى إطار الجمعية العامة. فمن دون الدخول فى تفاصيل إحصائية – ربما ليس هنا مكانها- بشأن هذا السلوك، يمكننا القول أن هذا السلوك التصويتى لماليزيا فى مختلف دورات الجمعية العامة، وبصفة خاصة منذ بداية العقد الأخير من القرن المنصرم، قد جاء منسجماً إلى حد بعيد مع التوجهات العامة للدبلوماسية الماليزية إزاء مختلف القضايا الدولية التى تضمنتها جداول أعمال الجمعية العامة خلال هذه الدورات.

فطبقاً لما خلص إليه أحد الباحثين،(٥) فى تحليل للسلوك التصويتى الماليزى مقارنةً بالسلوك التصويتى المصرى فى الجمعية العامة خلال فترة زمنية معينة، يمكننا رصد الملاحظات العامة التالية:

- أولاً، أن المشاركة الماليزية في التصويت داخل الجمعية العامة قد اتسعت لتغطي مختلف الموضوعات المعروضة، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.
- أن الدبلوماسية الماليزية في إطار الأمم المتحدة، قد عكست – بصفة عامة – الرؤى الرسمية للدولة إزاء بعض القضايا التي اختلفت فيها مع بعض المواقف الدولية، وبخاصة الموقف الأمريكي. ولعل هذا هو الذي يفسر لنا، وعلى سبيل المثال، السلوك التصويتي الماليزي الذي تراوح ما بين الرفض أو الامتناع عند مناقشة الجمعية العامة للقضايا ذات الطابع الاسلامي، كقضايا الوضع في السودان، العراق، إيران.
- أن السلوك التصويتي الماليزي كان ايجابياً، بصفة عامة، إزاء عموم القضايا التي عرضت على الجمعية العامة، خلال الفترة محل الدراسة، والتي تعلقت – أساساً – بأمور ذات صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين بحسب المعنى الذي يشير إليه صحيح الميثاق، إضافة إلى قضايا التنمية المستدامة، والتصدي لظاهرة الإرهاب الدولي في مفهومه الدقيق والصحيح.
- أن سلوك ماليزيا التصويتي، في الدورات المتعاقبة للجمعية العامة، منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، قد جاء في عمومه متوافقاً مع رأي غالبية الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. فكما خلص د. عبد الونيس في بحثه المقارن للسلوك التصويتي لكل من مصر وماليزيا خلال ثلاث من دورات الانعقاد العادي للجمعية العامة،[٦] فإن كلاً من الدولتين قد صوتتا مع الأغلبية في ٢٠٩ من اجمالي ٢١٧ مرة، وان المرات القليلة التي جرى فيها التصويت إلى جانب الأقلية، وذلك بالامتناع أو بالاعتراض لم تتجاوز ٦ مرات امتناع ومرتين اعتراض، أي بنسبة تصل إلى نحو ٩٦%.
- كما يلاحظ، أيضاً، أن السلوك التصويتي الماليزي غير الإيجابي – الامتناع أو الاعتراض – كان بشأن قضايا هي بطبيعتها محل اختلاف في الرؤى بين الدول الأعضاء، قضايا حقوق الإنسان، مسوغات التدخل الدولي في بعض الدول، نزع السلاح وبخاصة السلاح النووي،...
- وأخيراً، وليس آخراً، فان السلوك التصويتي لماليزيا في إطار مختلف دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، قد جاء متطابقاً تماماً مع السلوك التصويتي لعموم

الدول الإسلامية، كمصر مثلاً، إزاء قضايا الصراع العربى الاسرائيلى والحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى، وهو أمر مفهـوم بطبيعـة الحال بالنظر إلى تقارب الرؤى بل وتطابقها بين الـدول الإسـلامية فـى هـذا الخصوص.

الهوامش

(١) راجع، بصفة عامة، في ضرورات التعاون الدولي كمبدأ دافع للدول لعضوية المنظمات الدولية: د. صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص ص ١٧٥ وما بعدها.

(٢) راجع لبعض التفاصيل وعلى سبيل المثال: د. أحمد الرشيدي، منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة قانونية – سياسية في ضوء قانون المنظمات الدولية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ٢٠ وما بعدها.

(٣) شاركت ماليزيا، أيضاً وبصورة رسمية، في إنشاء التجمعات والتنظيمات التالية: مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي ١٩٨٩– Asia Pacific Economic Cooperation Council (APEC) وتجمع الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي ١٩٩٣ – Indian Ocean Rim Association for Regional Cooperation.

(٤) د. أحمد الرشيدي، المرجع السابق، ص ص ١٩ وما بعدها.

(٥) راجع:

Ahmed Abdel Wanis Sheta, Egypt – Malaysia's Voting Behaviour in the United Nations General Assembly: A comparative Analysis, in Hoda Mitkees and Mansor Isa (editors), Towards an Egyption – Malaysian Strategic Understanding in the 21st Century, Cairo: Department of Malaysian Studies, 2005, pp.137 and 209.

(٦) Ibid, p.144

الفصل التاسع

الاتجاهات الحديثة فى السياسة الخارجية الماليزية

السفير. أحمد مختار سلات

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى توضيح أهم الاتجاهات الجديدة فى السياسة الخارجية الماليزية من خلال ثلاثة أجزاء أساسية: يتناول الجزء الأول الملامح العامة للسياسة الخارجية الماليزية مع الإشارة إلى أهم أبعادها في الفترة ما بعد الاستقلال حتى وصول محاضير محمد إلى السلطة. ويتناول الجزء الثانى أهم الاتجاهات الجديدة فى السياسة الخارجية الماليزية تحت قيادة محاضير محمد. ويخصص الجزء الثالث لتناول أهم هذه الاتجاهات الجديدة فى السياسة الخارجية الماليزية فى ظل قيادة عبدالله بدوى.

(١)
ملامح السياسة الخارجية الماليزية منذ استقلالها إلى قبيل مجئ مهاتير محمد للحكم

استندت السياسة الخارجية الماليزية منذ عهد تنكو عبد الرحمن – أول رئيس وزراء لماليزيا عقب الاستقلال – على مبادئ محددة للمصلحة القومية، قامت على أساس البراجماتية مع التمسك بالمبادئ الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة. وقد اتسمت هذه السياسة بالمرونة والقدرة على التغيير تماشياً مع المتغيرات الجارية فى البيئة الدولية وذلك بدون التقيد بأية أفكار أيديولوجية جامدة.

وقد أتت حقبتى الخمسينات والستينات – وهى الفترة التالية لاستقلال ماليزيا – بعدد هائل من الأحداث العالمية منها الحرب الفيتنامية، واندلاع الحرب الباردة، وانتهاء الحرب الكورية، فضلاً عن اتجاه الصين لتصدير أيديولوجيتها عن طريق مد يد المساعدة لعديد من الحركات الشيوعية الثورية فى جنوب شرق أسيا، وهى بعض الأحداث العالمية التى كان على ماليزيا رسم سياستها الخارجية فى إطارها، وذلك بالتناسق مع الجهود الداخلية المبذولة من أجل بناء الأمة الماليزية بالتوحيد بين أعراقها الثلاثة الأساسية وهى المالاى والصينيين والهنود.

فمن الناحية الداخلية كان يتعين على المالاى مواجهة تهديد الحزب الشيوعى المالاوى الذى كان يتلقى الدعم المادى من الصين وكان يسيطر عليه أصحاب الإثنية الصينية، حيث خاضوا حرباً أهلية ضد حكومة تنكو عبد الرحمن الديمقراطية المنتخبة، فقد كان حوالى ٣٨% من سكان ماليزيا من أصل صينى، وأغلبهم أما بدون انتماء لدولة، أو ما زالوا ينتمون للصين، وقد مارست هذه القضية أثارها على الأمن الماليزى الأمر الذى جعل تنكو عبد الرحمن لا يعترف بالصين على الصعيد الدبلوماسى.

وفيما يتعلق بالبيئة الجغرافية – السياسية، فقد اتجه تنكو عبد الرحمن لانتهاج منهج براجماتي تبلور في الاحتفاظ بعلاقات قوية مع انجلترا بصفة خاصة، و الغرب بصفة عامة. وهو الخط الذى سار موازياً "لعملية الماليزه" التدريجية فى الداخل process of Malayanisation.

ومن أجل العمل على تخفيف الهدف الأساسي للمالاى وهو الحفاظ على الأمن الماليزى، اعتمد المالاى على اتفاقية الدفاع الانجلو – مالاوية المبرمة مع انجلترا عقب الاستقلال.

وعندما تولى تون عبد الرزاق السلطة فى ماليزيا عام ١٩٧١ اتخذ عديد من المبادرات فى مجال السياسة الخارجية بهدف نقل ماليزيا من دولة مؤيدة للغرب ومعادية للشيوعية إلى دولة تتبع سياسة عدم الانحياز، حيث تسعى لتدعيم علاقاتها مع كافة الدول بغض النظر عن اتجاهها السياسي. وعليه، فقد أعلن خلال الاجتماع الخاص بوزراء خارجية الآسيان عام ١٩٧١عن سياسته فى الحياد بإقامة منطقة السلام والحرية والحياد لجنوب شرق أسيا المعروفة باسم (Zop Fan)، وهى المنطقة التى يؤدى إنشائها إلى التأكيد على مبدأ عدم الانحياز، بما يتماشى مع روح إعلان باندونج عام ١٩٥٥.

كما حرص تون عبد الرزاق من ناحية أخرى على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين من أجل موازنة العلاقات الماليزية مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وأيضاً لحل مشكلات الصينيين فى ماليزيا وخاصة من الذين لا دولة لهم، وكذلك لحل المشكلات المثارة بين الحزب الشيوعى والماليزى.

وعلى مستوى السياسة الخارجية، اتجه تون عبد الرزاق لتبنى استراتيجية واقعية للبناء الوطنى، وخاصة عقب أحداث الشغب الاثنى عام ١٩٦٩، حيث عمل من أجل رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى للمالاى الذين كانوا لا يملكون إلا ١% فقط من الثروة الماليزية. فكان أن انتهج "سياسة المشاركة فى الثروة". وفى هذا السياق اتجهت الأحزاب المعارضة للعمل معا فى إطار تحالف كبير عرف إلى يومنا هذا "بالجبهة الوطنية".

وكثمار لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين عام ١٩٧٤، اتجهت الأخيرة للتأكيد على أن الماليزيين الصينيين يعدوا مواطنين ماليزيين، وأنها لا تعترف بالمواطنة المزدوجة. أما الصينيين غير المنتمين لدولة ما، فإن لماليزيا حرية التعامل معهم وفقاً للقوانين الماليزية. وهى الانفراجة فى العلاقات الماليزية الصينية التى جعلت ماليزيا تتبنى رؤية جديدة تجاه الصين تخلو من رؤيتها القديمة لها على أنها أحد مصادر تهديد

أمنها القومي، خاصة وأن الصين اتجهت فى إطار سياستها الخارجية لاتباع منطلقات براجماتية فى التعامل تبعد عن الاعتبارات الأيديولوجية حيث ركزت فى هذا الإطار على إقامة علاقات جيدة فى محيطها الدولى والاقليمى تحكمها اعتبارات المرونة والبراجماتية الاقتصادية على نحو خاص.

(٢)
الاتجاهات الجديدة فى السياسة الخارجية الماليزية تحت قيادة محاضير محمد

تولى محاضير محمد رئاسة الوزارة في ماليزيا عام ١٩٨٢، حيث كان أول رئيس وزراء يتلقى تعليمه بالكامل داخل ماليزيا، وأيضاً الأول الذى يأتى من أصول غير أرستقراطية. وقد استطاع بمجرد توليه السلطة في ماليزيا القيام بتغييرات عديدة فى السياسة الماليزية الداخلية والخارجية. وهى الناحية التي اتضحت قبل توليه السلطة وخاصة من خلال كتاباته وأحاديثه وانخراطه في المجال السياسى منذ بداية الستينات. فقد تمكن وبتفويض من تون عبد الرزاق من القيام بمجموعة من مهمات النوايا الحسنة لدول عدم الانحياز من أجل مواجهة الأجندة الدبلوماسية لسوكارنو، حيث اكتسب من وراء ذلك خبرة دبلوماسية هائلة أثقلته فى المجال العملي. أما فى داخل ماليزيا فقد كان واحداً من الذين أطلق عليهم فى البداية "ضد المالاى" بسبب تشدده تجاههم وهى الناحية التى اتجه لتعديلها كلية واضعاً المصلحة القومية العامة لماليزيا فى الاعتبار.

وقد انتعشت السياسة الخارجية الماليزية انتعاشاً كبيراً منذ تولى محاضير محمد الحكم إذ لحقها عديد من التغييرات التى شكلت علامة فارقة فى التاريخ الماليزى حيث أضحت أكثر تأثيراً وأوسع شمولاً عقب أن امتدت إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما تمت تقوية العلاقات مع الدول النامية وخاصة تعاون الجنوب – الجنوب، والتعاون مع مجموعة الخمسة عشر، وهما الناحيتان اللتان تستحقان إلقاء بعض الضوء عليهما فيما يلى.*

١- تعاون الجنوب – الجنوب

اتجه محاضير محمد إلى دفع هذا التعاون بين دول العالم النامى للوقوف فى مواجهة الآثار السلبية للعولمة وخاصة آثارها الاقتصادية. وفى هذا السياق طرح عديد من الاقتراحات التى تؤدى لتدعيم هذا التعاون منها: المشاركة الذكية بين دول الجنوب عن

* اتجهت المترجمة لإضافة هذا الجزء.

طريق بناء قاعدة بيانات اقتصادية لهذه الدول، فضلاً عن العمل من أجل إيجاد ترتيبات التسوية الثنائية التى يتم بموجبها خفض الاعتماد على العملات الأجنبية لتمويل التجارة، حيث استطاعت ماليزيا من خلال الاتفاق مع ٢٦ دولة نامية من زيادة حجم تجارتها مع هذه الدول إلى ٤٠٠%. كما اتجهت ماليزيا للعمل من أجل تدعيم فرص الاستثمار والتبادل التجارى خاصة مع الدول الإسلامية والعربية.

كما مثل البرنامج الماليزى للتعاون الفنى أحد الآليات المهمة التى عملت ماليزيا من خلالها على تدعيم التعاون مع دول الجنوب من خلال الارتقاء بالموارد البشرية ونقل المعرفة والخبرة الماليزية لدول الجنوب.

٢- تعاون مجموعة الـ١٥ (G 15)

تأسست هذه المجموعة عام ١٩٨٩ كجزء من جهود ماليزيا فى مجال تدعيم علاقاتها بدول الجنوب. وكما يبدو من الاسم المختار لها، فقد تكونت هذه المجموعة من ١٥ دولة من دول أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية لتحقيق أهداف عدة منها وضع الإجراءات المطلوبة لتدعيم تعاون دول الجنوب، وتقديم المشورة لدولها فى مجال السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها. وقد حققت دول المجموعة فى فترة وجيزة عديد من النجاحات منها تأسيس شبكة المعلومات التجارية، وتأسيس مركز الجنوب للاستثمار وتبادل المعلومات، وكذا التنسيق بين المنظمات المعنية بشئون الجنوب، ورفع وعى دول الجنوب بالتحديات التى تواجهها.

هذا وتعد جوانب التعاون السابقة هذه جزء من كل، وناحية من النواحى التى جعلت العديدين فى أنحاء العالم يصفون محاضير محمد بالمتحدث الرسمى باسم الجنوب نظراً لمواقفه الواضحة والكثيرة فى الدفاع عن قضاياه فى مواجهة دول العالم المتقدم.

كما كان محاضير محمد مدافعاً شرساً عن قضايا العالم النامى فى المجال السياسى إذ رفض سياسة المعايير المزدوجة التى يتبعها الغرب، ورغبة الدول المتقدمة فى فرض إرادتها وقيمها على الدول النامية.

وكان قد ندد بعدم حضوره مؤتمر قمة الأرض فى ريودى جانييرو عام ١٩٩٢ إذا استخدم المؤتمر لإدانة العالم النامى بكونه المتسبب فى قضايا إفساد البيئة والاحتباس الحرارى، إذ كان يرى ضرورة أن تتحمل الدول المتقدمة العبء الأكبر فى مجال حل المشكلة باعتبارها المسئول الأول عنها.

كما أدان اتجاه الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة في تكبيد الدول النامية لمزيد من الخسائر، من ذلك اتجاه الولايات المتحدة لاستخدام أدوات مثل حقوق الملكية الفكرية وحقوق الإنسان، والبيئة والإرهاب لتخويف الدول النامية، كما رفض محاضير محمد رغبة الغرب فى تحويل الآبك إلى نادى يعمل ضد مصلحة الدول الفقيرة إذ لم يوافق على سياسة تحرير الأسواق من خلال تحديد عام ٢٠١٠ للاقتصاديات المتقدمة، وعام ٢٠٢٠ للاقتصاديات الفقيرة، حيث أوضح أن التواريخ يجب أن تحدد وفقاً لقدرة وإمكانيات الدول ولا يجب فرضها كتواريخ واجبة التنفيذ.

كما حرصت ماليزيا – فى عهد محاضير محمد – على أن تقوم بدور ايجابى فى منتدى الآبك، وذهبت فى هذا المجال لحد اعتبار الآبك جزءاً جوهرياً من سياستها الخارجية انطلاقاً من قناعاتها أنها يجب أن تتبوأ المقعد الأمامى فى أى مؤسسة تنشأ بهدف التعاون الاقتصادى فى المنطقة. وعليه، ووفقاً لقناعات محاضير محمد، فإن المجموعة الاقتصادية لشرق أسيا التى أعيد تسميتها أخيراً إلى مبادرة إنشاء المنتدى الاقتصادى لشرق أسيا تقدمه أكثر الاعتبارات إلحاحاً وقدرة على تحقيق هذه الهدف المهم.

وقد أوضحت الأزمة المالية التى ضربت منطقة شرق أسيا فى أواخر التسعينيات أهمية هذه المجموعة الاقتصادية لشرق أسيا، كما أبرزت الحاجة للتحالف من أجل تجنب تكرار هذه الأزمة المالية، وهى الناحية التى لا يقبلها الغرب بسهولة نظراً لاتجاه هذا التحالف لتقويض سيطرته على اقتصاديات شرق أسيا من خلال صندق النقد الدولى والبنك الدولى، فضلاً عن دور المجموعة فى مساعدة الصين لتمكينها من القيام بدور حقيقى فى المنطقة.

ومما يجدر ذكره فى هذا الصدد أن محاضير محمد لا ينظر للصين باعتبارها مصدراً للخطر فى المنطقة، حيث يرى أن هناك حاجة لإدخالها وبعمق أكبر فى إطار التعاون الاقتصادى مع الدول الآسيوية.

وفى إطار حرص محاضير محمد على مبدأ العالمية كأحد العناصر الأساسية للسياسة الخارجية لماليزيا، فقد حرص على تبيان أن القوة لا تعنى الحق، حيث رفض استخدام الأمم المتحدة لترويج فكرة أن الجنوب يعد ميراث عام للبشرية، منتقداً فى هذا الصدد قوة الفيتو المخولة للخمس الكبار، ومنادياً ببناء مالى واقتصادى للدول النامية، رافضاً احتلال

أفغانستان وكمبوديا، والدور العالمى الذى لعبته الولايات المتحدة خلال حرب الخليج الأولى والثانية.

وقد أعلن محاضير محمد عام ١٩٨٤ عن حملة عرفت باسم "شراء السلع البريطانية" فى مجال إعلان ماليزيا عن قدرتها على تنويع قاعدتها الاقتصادية وشركائها التجاريين، ولم تمنعه هذه الحملة من توضيح موقفه عندما تقابل مع مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية وطلب منها أن تعدل موقفها المسيطر الذى تلعبه تجاه مستعمراتها السابقة المعروفة باسم دول الكومنولث حيث أشار فى هذا الصدد قائلاً "أنه لا يوجد شىء عام بخصوص ثروة الكومنولث ولا توجد حتى ثروة كبيرة من التفاهم بيننا. فالغنى منا غالباً ما يرفض فهم المشكلات التى يواجهها الفقراء حتى لو كانت هذه المشكلات من صنعه هو".

وتعد "سياسة الاتجاه شرقاً" واحدة من السياسات المهمة التى أخذ بها محاضير محمد وهى السياسة التى تبناها فور توليه السلطة من منطلق خطأ الاعتقاد السائد لدى الآسيويين بأنهم لا يمكنهم المنافسة مع الغرب حيث رأى أن هناك نقاط مضيئة للنجاح الأسيوى التى يجب النظر إليها قبل النظر إلى الغرب منها تجربتى اليابان وكوريا الجنوبية كنماذج اقتصادية للتنمية. فالغرب – وفقاً لمحاضير محمد – لا يعد المالك الوحيد للمعرفة أو التدريب أو التعليم.

وعلى الرغم من انتقاد محاضير محمد للغرب إلا أنه كان يشاركه مخاوفه حيث كانت انتقاداته توجه ضد عمل الغرب على تحقيق مصالحه التجارية على حساب الدول النامية. من هنا وفى مجال العمل على الحفاظ على مصالحها التجارية اتجهت ماليزيا إلى التحسين التدريجى لنظمها التجارية أو استثماراتها الخارجية لكى تصبح مركزاً جاذباً للتجارة والاستثمار على ضوء المنافسة الحادة من الصين ودول الآسيان، وقد حصلت ماليزيا فى عهد محاضير محمد على المرتبة العشرين فى مجال ترتيب الدول المصدرة فى العالم.

وإن كان محاضير محمد قد انتقد الغرب، فقد انتقد الجنوب والدول الإسلامية أيضاً لأسباب تتضح فيما ذكره فى أحد خطبه "أننا لم نستخدم استقلالنا وحريتنا لكى نطور دولنا...فقد كنا مشغولين بتغيير حكوماتنا...حتى أننا قتلنا أناس منا، وتعرضنا للإحباط من جراء الديمقراطية الفوضوية، حيث لجأنا إلى الحكومات الأوتوقراطية معرضين أنفسنا بذلك لمزيد من الشرور".

كما أشار فى موضع أخر فى إطار انتقاده للدول الإسلامية إلى "أن مشكلات الشرق الأوسط أصبحت مصدراً لتنافس القوى، والاختلافات بين الدول الإسلامية إلى الحد الذى أصبحت معه القضية الأساسية هى أن يستعيد الفلسطينيين وطنهم وإنهاء الخلاف حول القدس". كما أدان محاضير محمد إسرائيل أيضاً، وانتقد رغبة بعض الدول الإسلامية فى العمل معها.

ونظراً للجهود المكثفة الكبيرة التى بذلها محاضير محمد فقد وضعت ماليزيا فى عهده على الخريطة العالمية باعتبارها أحد نقاط النجاح المضيئة حيث كان قادراً على صنع هذا النجاح بطريقة لم يصل إلى تحقيقها أى من قادة دول العالم النامى، إذ استطاع الوصول إلى مستمعيه والتأثير عليهم محققاً قاعدة هائلة من التأييد والإعجاب.

وتعد ثروة ماليزيا النسبية، ومعدل النمو المتسارع الذى استطاعت تحقيقه، وقدرتها على معالجة الأزمة المالية بدون الرجوع لتعاليم صندوق النقد الدولى، عناصر مهمة أعطت لمحاضير محمد الإمكانية لإدارة سياسة خارجية عملية مستقلة وقوية وايجابية وخولته لأن يكون قائداً ذو مصداقية فى الداخل والخارج نستطيع أن ينفذ ما يوعد به شعبه، ويمتلك شجاعة كافية لإدارة علاقات ماليزيا بمعظم القوى الخارجية على أسس ومبادئ واضحة.

(٣)
الاتجاهات الجديدة فى السياسة الخارجية الماليزية فى ظل القيادة الحالية لعبد الله بدوى

بعد استقالة محاضير محمد فى اكتوبر٢٠٠٣ تولى عبد الله بدوى رئاسة الوزراء خلفاً له، حيث تميز بكونه شخصية هادئة ليست لها مواجهات مع أحد، يتميز بالسلوك القولى السلس المعتدل. وتمثل المقترب الأساسى الذى اتبعه فى قيادته للسياسة الخارجية الماليزية فيما ذكره عام ٢٠٠٤ بقوله: "أن السياسة الخارجية الجيدة هى التى تشعر الدول الأخرى بالثقة فى التعامل مع ماليزيا... سياسة ماليزيا الخارجية لا يجب أن تتركز فى مذهب جامد إذ يجب أن تكون ديناميكية، مع بقاء عديد من الأسس ثابتة لا تتغير، سياسة ماليزيا الخارجية ستكون براجماتية تقوم على مبادئ....أن السياسة الخارجية الجيدة يجب أن تكون ذات مصداقية، وسياسة تنويرية واضحة تقوم على الاهتمام بمصالح المواطن الماليزى فى المقام الأول، ويجب أن تكون أيضاً سياسة متسقة من أجل أن تصبح ماليزيا شريكاً مقبولاً ذو مصداقية فى الشئون الدولية".

وهو الأساس الذى وضعه عبدالله بدوى لسياسته الخارجية والذى تأكد أيضاً من خلال ما ذكره نائبه نجيب عندما أشار "على حين أن جوهر سياستنا الخارجية لم يتغير، إلا أن منهجنا أصبح أكثر اعتدالاً. اعتقد أن هناك أكثر من طريق لتوصيل آرائنا بفعالية..فماليزيا تستطيع ألا توافق علي آراء أصدقائها أو حلفائها على أساس المبادئ دون غيرها".

وعليه، ومن هذا المنطلق السابق فإن عبدالله بدوى تولى السلطة وهو يملك رؤية محددة لمصلحة ماليزيا ودورها الخارجي تقوم علي أساس وضع هذه المصلحة فى المقام الأول وقبل أى اعتبار آخر.

ومن النقاط المهمة فى هذا الصدد هو اتجاه القيادة الماليزية الجديدة للتوقف عن النزاع كمنهج تجاه قضايا لا تشغل مكاناً محورياً فى المصالح الماليزية. وباعتبار ماليزيا دولة مصدرة فقد تجنب عبدالله بدوى استخدام مقترب محاضير محمد بعباراته عالية النبرة فى مجال الإشارة للعلاقات بين الغرب والشرق وخاصة فى المجال الاقتصادى. ومن المنتظر فى المتسقبل أن تتحدث ماليزيا بصوت أقل تشدداً فى مجال إشارتها للدول النامية، حيث وإن كان لها أن تركز على نقاط معينة فسنختار التركيز على أقل النقاط خلافية. كما ستستخدم الدبلوماسية الدقيقة والناعمة كأداة أساسية بعد أن تعلمت أن تدافع وتعبر عن نفسها بدون أن تدافع وتعبر عن الأمم الأخرى. وستكون للمنتدى الاقتصادى لشرق أسيا الأولوية الكبرى فى السياسة الخارجية لعبدالله بدوى.

وبصفة عامة، فقد أعطى عبدالله بدوى رؤية واسعة للسياسة الماليزية تدل على أن ماليزيا قد غيرت من سياستها وسوف تستمر فى ذلك حتى لو تعثر الآخرون، حيث يعتبر أن هذه هى الفترة الحاسمة لتحقيق تجمع شرق أسيا بدون تقليل دور الآسيان. كما يعتبر أن كل من الصين وكوريا الجنوبية واليابان أطرافاً مهمة يجب على الآسيان العمل من أجل ربطهم معاً.

كما أن رغبة دول شرق أسيا فى إقامة سوق جيدة كتوازن مضاد للنافتا أو الاتحاد الاوروبى يعد عاملاً مهماً يمكن أن يساهم فى تحقيق روح هذه التجمع.

ومن خلال مقترب البحث عن الاتفاق الذى يتبعه بدوى فى سياسته الخارجية فقد تمكن من ربط كل من دول شرق أسيا من أجل العمل معاً، حيث استطاع من هذا المنطلق تخفيف صور إساءة الفهم والشكوك والهواجس بينهم. كما تجنب – على عكس محاضير محمد – إصدار قرارات تؤثر على المنطقة بدون استشارة الآخرين حولها. وقد نجح فى

إعادة العلاقات الماليزية الاسترالية التى تجمدت فى عهد محاضير محمد، حيث استطاع من خلال ذلك إعادة استراليا مرة أخرى للمنتدى الاقتصادى لشرق أسيا بعد أن استبعدها محاضير محمد. وعليه، فقد تمكنت استراليا من حضور قمة شرق أسيا. كما رجع لدول الآسيان للحصول على موافقتها على اشتراك استراليا فيها حيث كانت قد صدقت على معاهدة الآسيان للصداقة والتعاون.

وعموماً، هناك الكثير من القضايا التى يصنعها بدوى على أجندة العلاقات الماليزية مع دول شرق أسيا منها: المنطقة التجارية الحرة لشرق أسيا، والتعاون المالي والنقدى، ومنطقة شرق أسيا للصداقة والتعاون، وشبكة نقل واتصال خاصة بشرق أسيا، وإعلان شرق أسيا لحقوق الإنسان. وإلى جانب هذا التعاون المالى والتجارى هناك قضايا الأمن غير التقليدية مثل الجريمة الدولية والأمراض المتوطنة، والبيئة.

الخاتمة

من خلال مراجعة السياسة الخارجية الماليزية منذ استقلالها عـام ١٩٥٧ إلـى الآن يتبين أن ماليزيا قد انتهجت سياسة خارجية تميزت بالمرونة والبعد عن الجمود من خلال سعيها لتحقيق الأمن القومى فى بيئتها الإقليمية والخارجية. وقد تميزت هذه السياسة إلـى ما قبل فترة حكم محاضير محمد بالدبلوماسية الهادئة، كما كان رئيس الوزراء هـو فـى الوقت ذاته وزيراً للخارجية، وكان يحمل على عاتقه اتخاذ القرارات السياسية، وكانـت قضايا السياسة الخارجية فى أيدى عدد قليل من السياسيين ولم تكن من القضايا التى يـتم تداولها فى البرلمان أو الانتخابات ولم يكن للعامة إحاطة كاملة بها. إلا أن الموقـف قـد تغير تماماً خلال فترة حكم محاضير محمد، فقد كان هو المبادر برسم السياسة الخارجية وعملت وزارة الخارجية فى عهده – بصورة أساسية – كمنفذ لعناصر هذه السياسة وقـد تفرعت اهتماماته الخارجية ما بين دوائر عدة تمثلت فى الدوائر الثلاث التالية:

١- **الدائرة الآسيوية الإقليمية:** حيث تبنى سياسة التوجه شـرقاً، وسـعى لتدعيم علاقة وعضوية ماليزيا بالآسـيان، وتتبنـى سياسـة إنـشاء المنطقـة الاقتصادية لشرق أسيا، وعمل من أجل تدعيم العلاقات مع الصين باعتبارهـا قاطرة التنمية فى المنطقة، فضلاً عن العلاقات مع اليابان، كما سـعى لتـسوية الخلافات الحدودية مع دول الجوار مثل اندونيسيا وسنغافورة.

٢- **الدائرة الإسلامية العربية:** فقد سعى لتدعيم علاقات ماليزيـا بالـدول الإسلامية والعربية من خلال الدفاع عن قضاياهم بقوة فى المحافل الدولية مـن خلال منظمة المؤتمر الاسلامى ومجموعة دول عدم الانحياز. هذا فضلاً عـن تبنيه سياسات عدة أهمها سياسة تعاون الجنوب – الجنوب، فضلاً عن دوره فى إنشاء مجموعة الـ ١٥.

٣- **الدائرة الغربية:** فعلى الرغم من العلاقات الجيدة التى ربطت ماليزيـا بالولايات المتحدة الأمريكية فقد عمل على انتقاد الممارسات الغربيـة خاصـة

الأمريكية فى المجال الدولى مثل سياسة الكيل بمكيالين، والعمل من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية على حساب مصالح العالم النامى.

وعندما تولى عبد الله بدوى السلطة حرص على أن تكون السياسة الخارجية الماليزية أكثر تعقلاً وأقل تشدداً حيث تحولت عملية صنع السياسة الخارجية إلى وزارة الخارجيـة التى عملت من أجل إعادة تحديد أولويات هذه السياسة بالتركيز بـصورة أكبـر علـى دبلوماسية الامتناع من خلال أسس معينة تنهض فى المجال الاقليمى على أساس إعطـاء الأولوية للآسيان، وقمة شرق أسيا، مع البعد فى المجال الاسلامى عن تقديم دروس للدول الإسلامية مع الحرص فى الوقت ذاته على استمرار العلاقات الجيدة مع الدول الإسلامية والعربية، والاتجاه فى التعامل مع الغرب إلى تحقيق المصالح الاقتصادية الماليزية مـع تجنب "دبلوماسية الميكرفون" مع حلفاء التجارة بالكف عن تبادل الكلمات غير الضرورية ذات الطابع المتشدد، والعمل من أجل إيجاد ترتيبات للتجارة الحرة على المستويين الثنائى والجماعى كسياسة ضرورية تدعم مقترب البحث عن الاتفاق الذى يتبعـه بـدوى فـى سياسته الخارجية فى مجال العمل على أن تصبح ماليزيا شريكاً مقبولاً ذو مصداقية فـى الشئون الدولية.

قائمة المشاركين

(وفقاً للترتيب الأبجدي)

أحمد أبوبكر

أستاذ بجامعة الملايا – كوالالمبور – ماليزيا.

أحمد الرشيدي

وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة وأستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

أحمد مختار سلات

سفير سابق بوزارة الخارجية الماليزية.

أرونا جوبيناث

أستاذ بجامعة المالايا – كوالالمبور – ماليزيا.

جابر عوض

مدير برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة وأستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ماجدة صالح

أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

محمد السيد سليم

أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مدحت أيوب

رئيس الشعبة الاقتصادية للاتحاد التعاوني المركزي، جمهورية مصر العربية.

هدى ميتكيس

مدير مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، وأستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

Table of Contents

Malaysian Foreign Policy

Published by Department of Malaysian Studies,
Cairo University, Giza, Egypt.

Tel. & Fax: (202) 3569-4120
e-mail: dms_cu@gawab.com

ISBN: 25876/2007
National Deposit No. (Dar el-Kutub): 977-403-269-1

Copyright © 2007, Department of Malaysian Studies, Cairo University.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced or transmitted in any form or by any means without permission, in writing, from the copyright owner.

Printed in the Arab Republic of Egypt.



برنامــــج الدراســـات المالـــــيزية

DEPARTMENT OF MALAYSIAN STUDIES



Malaysian Foreign Policy

Edited by

Dr. Gaber Saied Awad

Department of Malaysian Studies, Cairo University - 2007



برنامج الدراسات الماليزية

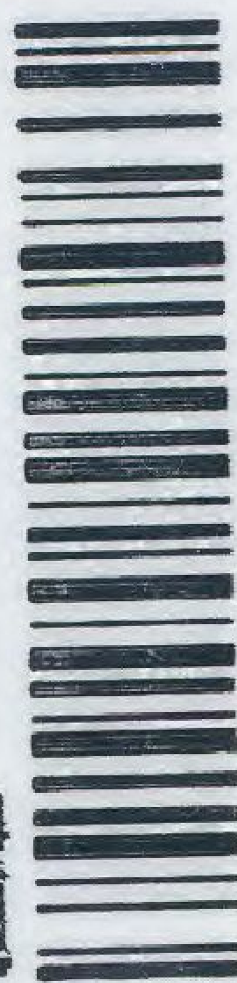
DEPARTMENT OF MALAYSIAN STUDIES



Malaysian Foreign Policy

Edited by

Dr. Gaber Saied Awad





Department of Malaysian Studies, Cairo University - 2007